جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
University Of Mostaganem Abdelhamid Ibn Badis
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences
قسم علوم التسيير
Department of Management Sciences

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علوم التسيير

تخصص: تسيير إستراتيجي دولي

ترقية القطاع الفلاحي كأداة للتنويع والتنمية الإقتصادية
دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس
خلال الفترة 2000 - 2022

إعداد الطالب:
بن نورين زين الدين

تحت إشراف:
أ.د. ودان بوعبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
أ.د. يوسفي رشيد	أستاذ	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د. ودان بو عبد الله	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفاو مقررا
أ.د. رمضاني محمد	أستاذ	جامعة مستغانم	ممتحنا
أ.د. زياد امحمد	أستاذ	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د. بوبكر محمد	أستاذ	المركز الجامعي البيض	ممتحنا
د. شاشوة فضلون	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
University Of Mostaganem Abdelhamid Ibn Badis
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences
قسم علوم التسيير
Department of Management Sciences

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علوم التسيير

تخصص: تسيير إستراتيجي دولي

ترقية القطاع الفلاحي كأداة للتنويع والتنمية الإقتصادية
دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس
خلال الفترة 2000 - 2022

إعداد الطالب:
بن نورين زين الدين

تحت إشراف:
أ.د. ودان بوعبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
أ.د. يوسفي رشيد	أستاذ	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د. ودان بو عبد الله	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفاو مقررا
أ.د. رمضاني محمد	أستاذ	جامعة مستغانم	ممتحنا
أ.د. زياد امحمد	أستاذ	جامعة معسكر	ممتحنا
أ.د. بوبكر محمد	أستاذ	المركز الجامعي البيض	ممتحنا
د. شاشوة فضلون	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الأم التي لم تلدني والتي وددت أن تحضر هذا الحدث، الا أن قضاء الله وقدره أراد غير ذلك،

رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه وجزاها عنا خير الجزاء؛

إلى الوالدين الكريمين أطال الله من عمرهما؛

إلى أفراد أسرتي: زوجتي وأولادي؛

إلى كل أفراد عائلتي؛

إلى أساتذتي، وكل الذين سهروا على تعليمي؛

إلى كل موظفوا كلية العلوم التجارية، الإقتصادية وعلوم التسيير خاصة، وإلى كل

أفراد جامعة عبد الحميد بن باديس بصفة عامة؛

إلى أصدقائي وزملائي؛

أهدي ثمرة هذا العمل.

كلمة شكر

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

ونتقدم بالشكر لأستاذنا المشرف، الأستاذ الدكتور ودان بوعبدالله الذي بتوجيهاته ونصائحه القيمة كان هذا العمل بصورته الحالية.

كما لا يفوتنا أن نشكر جميع من كان لنا عونا ومد لنا يد المساعدة خلال جميع مراحل إنجاز هذا العمل.

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	**/**
كلمة شكر	**/**
الفهرس	**I**
قائمة الجداول	**I**
قائمة الأشكال	**VI**
المقدمة العامة	أ
✓ **الفصل الأول: الإطار النظري لقطاع الفلاحة**	**1**
تمهيد	**2**
● **المبحث الأول: أساسيات حول الفلاحة**	**3**
المطلب الأول: مفهوم الفلاحة وأهميتها	**3**
المطلب الثاني: خصائص الفلاحة وأهدافها	**7**
المطلب الثالث: أنواع الفلاحة	**12**
● **المبحث الثاني: تطور الفلاحة في الفكر الإقتصادي**	**16**
المطلب الأول: الفلاحة في الفكر الإقتصادي	**17**
المطلب الثاني: الفلاحة في الفكر الإقتصادي الحديث	**29**
المطلب الثالث: الفلاحة في الفكر الإقتصادي الإسلامي	**33**
● **المبحث الثالث: مضامين السياسة الفلاحية**	**38**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية	**38**
المطلب الثاني: أهداف السياسة الفلاحية	**40**
المطلب الثالث: أنواع السياسات الفلاحية	**43**
خلاصة	**52**
✓ **الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية والتنويع الإقتصادي**	**53**
تمهيد	**54**
● **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية وأسسها**	**55**
المطلب الأول : ماهية التنمية الإقتصادية	**55**
المطلب الثاني: التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية	**58**

المطلب الثالث: إستراتيجيات الربط بين التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية.....	80
• **المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنويع الإقتصادي.....**	85
المطلب الأول: ماهية وأهداف التنويع الإقتصادي.....	85
المطلب الثاني: مستويات التنويع الإقتصادي.....	87
المطلب الثالث: أشكال ومحددات التنويع الإقتصادي.....	88
• **المبحث الثالث: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه.....**	92
المطلب الأول: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي.....	92
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي.....	95
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي وفرص نجاح إستراتيجياته.....	98
خلاصة.....	102
✓ **الفصل الثالث: واقع القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الدول النامية.....**	103
تمهيد.....	104
• **المبحث الأول: أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية بالدول النامية.....**	105
المطلب الأول: السمات البنائية والنمطية العامة للإنتاج الزراعي.....	105
المطلب الثاني: أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية بالدول النامية.....	107
المطلب الثالث: الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية.....	111
• **المبحث الثاني: أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية بالجزائر.....**	120
المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.....	120
المطلب الثاني: مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر.....	12
المطلب الثالث: أسباب تخلف القطاع الزراعي في الجزائر وسبل تطويره.....	129
• **المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الدول النامية..**	136
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي والمفاهيم الأساسية المرتبطة به.....	136
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي.....	151
المطلب الثالث: أزمة الغذاء العالمية.....	166
خلاصة.....	181
✓ **الفصل الرابع: تشخيص مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي والتنمية الإقتصادية لدول الجزائر، تونس والمغرب.....**	182

تمهيد.....	**183**
• **المبحث الأول: البرامج التنموية الفلاحية للدول موضوع الدراسة**.....	**184**
المطلب الأول: المخطط التنموي للقطاع الفلاحي في الجزائر.....	**184**
المطلب الثاني: المخطط التنموي للقطاع الفلاحي في تونس.....	**197**
المطلب الثالث: المخطط التنموي للقطاع الفلاحي في المغرب.....	**207**
• **المبحث الثاني: السياسات، المعوقات والعوامل الواجب توفرها لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، تونس والمغرب**.....	**211**
المطلب الأول: السياسات الفلاحية والسعرية في الجزائر، تونس والمغرب.....	**211**
المطلب الثاني: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر، تونس والمغرب.....	**215**
المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، تونس والمغرب	**217**
• **المبحث الثالث: القطاع الفلاحي ومساهمته في التنويع والتنمية الإقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب**.....	**221**
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع والتنمية الإقتصادية "حالة الجزائر".....	**219**
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع والتنمية الإقتصادية "حالة تونس".....	**246**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع والتنمية الإقتصادية " حالة المغرب"...	**266**
خلاصة.....	**281**
الخاتمة العامة.....	**283**
قائمة المراجع.	**286**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول الإقتصادي لفرانسوا كيناي	20
02	الفرق بين النمو والتنمية	57
03	صنفي إنعدام الأمن الغذائي	149
04	مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	163
05	مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لوحة الإستخبارات الإقتصادية	165
06	الأرقام القياسية لأسعار بعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2000-2022	169
07	إنتاجية الوقود الحيوي لعدد المحاصيل والدول خلال عام 2018	174
08	المخزون والاستهلاك العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2000-2022	177
09	تطور متوسط أسعار الواردات العالمية لبعض المنتجات الغذائية خلال الفترة 2000-2008	179
10	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2001-2004	184
11	برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004-2008) وآفاق 2014	193
12	نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بكل من الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة 2000-2022	213
13	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000-2022	219
14	نسبة اليد العاملة في الزراعة من إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	221
15	تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2022	222
16	تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	224
17	تطور الإنتاج النباتي حسب نوع الحبوب خلال الفترة 2000-2022	225
18	تطور المساحة والإنتاج بمجموعة البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	228
19	تطور المساحة والإنتاجية لمجموعة الخضر خلال الفترة 2000-2022	230
20	الإنتاج السنوي لمحاصيل الخضر والبطيخ في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022	231

21	تطور إنتاج الأشجار المثمرة في الجزائر خلال الفترة 2005-2022	233
22	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	235
23	تطور إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2000- 2022	237
24	تطور إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2000- 2022	240
25	تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000-2022	241
26	تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2000-2022	243
27	تطور إنتاج الأسماك خلال الفترة 2000- 2022	245
28	تطور الثروة الحيوانية في تونس خلال الفترة 2000-2022	246
29	إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2000-2022	249
30	تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2000-2022	250
31	تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000-2022	252
32	إنتاج الحليب خلال الفترة 2000-2014	253
33	تطور المساحات المزروعة بالحبوب خلال الفترة 2000-2022	255
34	قيمة المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية المستوردة والمصدرة بالنسبة للتجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2022	257
35	تطور المساحة الزراعية المسقية بالنسبة للمساحة الزراعية المستخدمة وعدد المزارع خلال الفترة 2000- 2014	259
36	التساقطات المطرية بالولايات التونسية خلال الفترة 2000-2023	260
37	تطور قيمة ناتج الفلاحة، الصيد البحري والصناعات الغذائية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2022	262
38	الحسابات الإقتصادية للفلاحة في تونس خلال الفترة 2000-2010	265
39	مساهمة بعض المحاصيل الأساسية في ناتج القطاع الفلاحي بالجزائر	274
40	مساهمة بعض المحاصيل الأساسية في ناتج القطاع الفلاحي بتونس	275
41	مساهمة بعض المحاصيل الأساسية في ناتج القطاع الفلاحي بالمغرب	275
42	قيم التنويع الفلاحي بمؤشر هيرشمان وهرفندل "HHI" للقطاعات الزراعية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022	276
43	متوسط قيم التنويع الفلاحي بمؤشر هيرشمان وهرفندل "HHI" للقطاعات الزراعية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022	301

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة بالجزائر خلال الفترة 2001-2004	184
02	ركائز مخطط عمل الفلاحة خلال الفترة 2015-2019	196
03	نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لدول الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة 2000-2022	214
04	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000-2022	220
05	نسبة اليد العاملة في الزراعة من إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	222
06	تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة 2000-2022	223
07	تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	225
08	تطور الإنتاج النباتي حسب نوع الحبوب خلال الفترة 2000-2022	227
09	تطور المساحة والإنتاج بمجموعة البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	229
10	تطور المساحة، الإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر خلال الفترة 2000-2022	231
11	الإنتاج السنوي لمحاصيل الخضر والبطيخ في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	232
12	تطور إنتاج الأشجار المثمرة في الجزائر خلال الفترة 2005-2022	235
13	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	237
14	تطور إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2000-2022	239
15	تطور إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2000-2022	241
16	تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000-2022	242
17	تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2000-2022	244
18	تطور إنتاج الأسماك خلال الفترة 2000-2022	246
19	تطور الثروة الحيوانية في تونس خلال الفترة 2000-2022	248
20	تطور إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2000-2022	250
21	تطور إنتاج اللحوم لخلال الفترة 2000-2022	251
22	تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000-2022	253
23	إنتاج الحليب خلال الفترة 2000-2014	254
24	تطور المساحات المزروعة بالحبوب خلال الفترة 2000-2022	256

25	قيمة المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية المستوردة والمصدرة بالنسبة للتجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2022	258
26	تطور المساحة الزراعية المسقية بالنسبة للمساحة الزراعية المستخدمة وعدد المزارع خلال الفترة 2000-2014	260
27	التساقطات المطرية بالولايات التونسية خلال الفترة 2000-2023	262
28	تطور قيمة ناتج الفلاحة، الصيد البحري والصناعات الغذائية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2022	264
29	الحسابات الإقتصادية للقطاع الفلاحي التونسي خلال الفترة 2000-2010	266
30	تطور قيم مؤشر هيرشمان وهيرفندل "HHI" لكل من الجزائر، تونس، والمغرب خلال الفترة الممتدة 2000–2022	278

مقدمة عامة

1- تقديم:

استأثرت قضية التنويع الإقتصادي بما فيه القطاع الفلاحي بأهمية كبيرة في برامج وخطط التنمية لمعظم الدول بما فيها الجزائر، المغرب وتونس، نظرا لإعتمادها على هذا القطاع بنسب متفاوتة مقارنة مع قطاع الطاقة، بحيث تساهم في ناتجها المحلي الإجمالي، وجزء من إيراداتها العامة وبرامج إنفاقها، التي تعتبر ذات قيمة مضافة متمثلة في منتوجاتها الغذائية والحيوانية، حيث تعرض هذا القطاع إلى آثار التقلبات التي شهدتها الأسواق العالمية للغذاء وأمنه، خاصة في أزمة عام 2008، أزمة جائحة كورونا عام 2019 والحرب الروسية الأكرانية عام 2022.

وتشير بعض التقارير المحلية لبعض دول المغرب العربي منها الجزائر، تونس والمغرب إلى حدوث تحسن في هذا الصدد، حيث تبنت هذه الأخيرة سياسات لبرامج ومخططات تعتمد على تمويل و إسترجاع المحاصيل الزراعية بتقنيات علمية وتكنولوجية، بهدف تنويع إقتصاداتها لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة. واعتمدت هذه الخطط والبرامج على ركائز أساسية داعمة للإقتصاد الزراعي مثل الإستثمار في المورد البشري، لأن أغلب الدول الأقل نموا تميل لهذا المجال أكثر. كما قامت بزيادة الإستثمار الفلاحي بتحويل الهياكل الإقتصادية الأكثر إنتاجية، لأن هذا القطاع معرض للعديد من التحديات والمخاطر لأسباب مناخية كندرة المياه و الإرتفاع المفاجئ لأسعار الموارد الأولية التي تدخل ضمن العمليات الإنتاجية. حيث قامت هذه الدول بتغيير جذري للبنية التحية الإقتصادية مع زيادة الإنتاج الصناعي الفلاحي خاصة لدى القطاع الخاص، الأمر الذي جعلها تخلق فرصا لتوسيع وتطوير التجارة الخارجية وتحقيق النمو الإقتصادي الشامل والمستدام، مما زادت في نسبة الصادرات وخلق فرص للتشغيل.

و يعد النهوض الإقتصادي قضية مصيرية لدى البلدان النامية، إذ تعتبر الأداة الأساسية للخروج من التخلف الإقتصادي. ولهذا اتبعت هذه الدول سياسات و إستراتيجيات متنوعة نفذت عبر تجارب عدة بهدف تحقيق التقدم، وتحمل نتائجها مسؤولية مشتركة إنطلاقا من صانعي القرار إلى المواطنين، بما في ذلك الفلاحين، مع الأخذ بعين الإعتبار التغير البيئي ضمن إستراتيجية تنموية شاملة و توسع خيارات الأفراد وقدراتهم التي ترتكز على مبدأ التنفيذ والتقييم للوصو ل إلى الرفاهية الإنسانية وفق منهج الشراكة.

كما تعاني بلدان المغرب العربي من إنخفاض مستوى التنويع الإقتصادي بما فيه القطاع الفلاحي لأسباب عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والطبيعية ووسائل الإنتاج والإستخدام الأمثل والكفؤ للتكنولوجيا، وكيفية

توزيع الدخل وحجمه، القوانين والتشريعات الخاصة بهذا المجال، التعليم وطريقة إتباع النظام المتخصص للقطاع الزراعي، كما تختلف نسبة المؤشرات المعتمدة للقطاع الفلاحي من بلد إلى آخر وفق إعتماد وسائل الإتصال والنقل بينها وبين الدول الخارجية من واردات أو صادرات، والتي مرت بمراحل تاريخية تأثرت بها لأسباب إرتفاع النمو الديمغرافي، حجم الأراضي الزراعية، نوعية التعليم، اليد العاملة، الوعي، مما أثر على تنويعها الإقتصادي بشكل خاص وعلى التنمية الإقتصادية الخاصة بها بشكل عام.

2- الإشكالية:

تعد التنمية الإقتصادية عملية مقصودة، مدروسة ومخططًا لها بعناية، بحيث تقوم على تغييرات هيكلية في المجتمع بهدف تحقيق نمو مستدام وسريع في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، إلى جانب تعزيز المشاركة السياسية بما يكرس مبادئ العدالة و الإستقرار. وتتطلب هذه العملية مواكبة دائمة لمستجدات العصر، لا سيما في ظل التحولات التكنولوجية والعولمة، مما يستدعي إعداد برامجإستثمار ية وفق سياسات تنموية دقيقة ومدروسة.

غير أن غالبية الدول لم تتمكن من إستيعاب مختلف أبعاد التنمية في ظل التحولات العالمية الحاصلة، إذ إقتصرت محاولاتها على إستنساخ تجارب الدول المتقدمة من دون مراعاة خصوصياتها الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية. بحيث يلاحظ هذا بشكل خاص في دول المغرب العربي، بما فيها الجزائر، تونس والمغرب، حيث إنعكس تنوع حاجيات الأفراد على تنوع الأنماط الإقتصادية المتبعة.

أما التحديات الإقتصادية التي تو اجه هذه الدول الثلاث، فقد تكون مشتركة أو خاصة بكل بلد على حدا، وتشمل إشكاليات مرتبطة بالإنتاجية من حيث الكم والكفاءة، وما يترتب عنها من تأثير مباشر على مستوى الدخل القومي. كما تتجلى بعض هذه التحديات في أنماط الإستغلال الإقتصادي، لاسيما في القطاع الزراعي، الذي يعتبر ركيزة أساسية ضمن الإستراتيجية الإقتصادية القائمة للبلد نفسه، في إطار تنظيمي وتشريعي يحدد مساراته، مؤثرا بذلك على كل الجهات التي تعمل في هذا المجال.

و إنطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ❖ كيف تساهم ترقية القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع و التنمية الإقتصادية في دول الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2022؟

تبعا للإشكالية السالفة الذكر يتبادر إلى أذهاننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى فعالية مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي بدول: الجزائر، تونس والمغرب؟
- ما نجاعة دور القطاع الفلاحي في إحداث تنمية إقتصادية حقيقية بالجزائر، تونس والمغرب؟
- ماهي أثار السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي و ما هو مدى مساهمتها في التنويع الإقتصادي؟
- كيف نجعل من القطاع الفلاحي قطاع جذاب لتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة؟
- ما مدى مساهمة التنويع الإقتصادي في تحقيق عملية التنمية الإقتصادية؟
- ماهي إنعكاسات واقع القطاع الفلاحي في إقتصاديات الدول: الجزائر، تونس والمغرب؟

3- الفرضيات:

وقصد الإجابة على هذه الأسئلة نقدم في هذا الإطار الفرضيات التالية:

- يساهم القطاع الفلاحي بشكل إيجابي في عملية التنويع الإقتصادي بالجزائر، تونس والمغرب.
- القطاع الفلاحي له دور أساسي وفعال في التنمية الإقتصادية بالجزائر، تونس والمغرب.
- النهوض والرقي بالقطاع الفلاحي يعتبر رؤية إستشرافية لتنمية مستدامة وتحقيق تنوع وتكامل إقتصادي.

4- أهمية الدراسة:

تبرز في كون أن القطاع الفلاحي أصبح من بين القطاعات الحيوية والمسيطرة وذات الإهتمام الواسع كما يعتبر صمام الأمان لأي دولة ما، نتيجة لعدم الإستقرار وتقلبات الأوضاع العالمية التي نشهدها، و إستعمال الأمن الغذائي و المائي كوسيلة وسلاح مخفي للضغط من بعض الأنظمة على دول أخر ى بهدف الوصول إلى مبتغياتها وأهدافها المسطرة مسبقا، فالساحة الإقتصادية العالمية عامة والإقليمية المغاربية بشكل خاص تشهد تطور إستراتيجي وآليات جديدة لعملية التنويع الإقتصادي بغية تحقيق عملية تنمية متكاملة إقتصادية و إجتماعية وعلى جميع الأصعدة الأخرى وتعزيز أداء القطاع الفلاحي، مما أجبر بدوره الأنظمة والدول على التخلص من النظم الفلاحية التقليدية والتوجه إلى عالم التكنولوجيا والمكننة المتطورة والذكاء الاصطناعي، ونظرا لخطورة ظاهرة إعتماد إقتصاديات الدول على مورد واحد، قطاع معين واحد دون سواه، أصبحت هذه الدول ملزمة على التنويع من مداخيل إقتصادياتها بهدف التقليل من نسبة المخاطرة وتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي الذي يسهم في بسط الرفاهية والأمن و الإستقرار.

كما أنه و بعد تقييم الإنتاج العلمي في القطاع الفلاحي، ارتأينا أنه من الممكن أن يكون قطاع بديل هام وفعال للخروج من التبعية النفطية بالنسبة للجزائر والقطاع السياحي بالنسبة لتونس وكذلك بالنسبة للمغرب، وهذا نظرا لما تملكه هذه الدول وتزخر به من إمكانيات ومؤهلات عامة وخاصة، والتي تجعلها رائدة في هذا المجال. فقد تطرقنا في دراستنا هذه لموضوع ترقية القطاع الفلاحي وكيف يمكن أن يكون مصدر لتنويع إقتصادي هام وأداة ناجعة في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية المستدامة ورؤية إستشرافية متكاملة.

5- أهداف الدراسة:

تتمثل فيما يلي:

- تحديد الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.
- التعريف بالقطاع الفلاحي ومختلف مجالاته وتجاربه في الجزائر، تونس والمغرب على وجه الخصوص.
- تشخيص البيئة الفلاحية لكل من الدول محل الدراسة والمقارنة ما بينها وكيفية تأثيرها في التنمية الإقتصادية.
- تسليط الضوء على المخططات والبرامج التي سطرت في المجال الفلاحي في الجزائر، تونس والمغرب بهدف تحقيق التنويع الإقتصادي والوصول إلى الأهداف المسطرة ضمن البرامج التنموية.
- محاولة إبراز شروط ومقومات نجاح القطاع الفلاحي وسبل تخطي وتجاوز مختلف الصعوبات والعقبات التي يواجهها بهدف تحقيق تنويع إقتصادي في سبيل المساهمة في عملية التنمية الإقتصادية.
- دراسة وتحليل أهم السياسات و الإستراتيجيات المتبناة لتحقيق تنويع إقتصادي متكامل والوصول إلى تنمية إقتصادية مستدامة.

6- مبررات إختيار الموضوع:

- حكم التخصص الذي يفرض علينا الإلمام بهذه المواضيع.
- الميل الشخصي للقطاع الفلاحي.
- مرحلة التحولات الإقتصادية التي يشهدها إقليم الجزائر، تونس والمغرب والإهتمام المتزايد للقطاع الفلاحي نظرا لدوره الجوهري في المساهمة في التنويع الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية.

7- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تم مواجهتها خلال هذه الدراسة نذكر الآتي:

- تضارب بعض الإحصائيات والمعطيات، بالإضافة إلى صعوبة الحصول عليها.
- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق الإدارية الخاصة بالقطاع الفلاحي خاصة في تونس والمغرب.
- أغلب أنظمة التسيير الداخلية للمؤسسات الفلاحية تعيق التقدم في البحث العلمي ولا تتماشى مع التقدم التكنولوجي.
- عدم التنسيق بين الإدارات والمؤسسات العمومية ذات القطاع الواحد ونقص في تطبيق قرارات الهيئات العليا على مستوى هذه الإدارات.

8- المنهج المتبع في الدراسة:

من خلال دراستنا إعتمدنا على الآتي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالقطاع الفلاحي، التنمية الإقتصادية والتنويع الإقتصادي، وربطه بالواقع من خلال دراسة حالة القطاع الفلاحي الجزائري، التونسي والمغربي، وتحليل الإحصائيات والأرقام والبيانات المتعلقة به.
- **المنهج التاريخي:** بالتطرق إلى نشأة القطاع الفلاحي ومراحله في الجزائر، تونس والمغرب.

أما أدوات الدراسة المعتمدة في هذا الميدان فتعتمد على الآتي:

- الإحصائيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي للجزائر، تونس والمغرب، وتم الحصول عليها عن طريق مختلف المصادر من وزارات وهيئات متخصصة في هذا الشأن.
- القوانين المتعلقة بالقطاعات الفلاحية للجزائر، تونس والمغرب.
- المقالات، المجلات والكتب وبعض الدراسات إلى جانب شبكة الأنترنت وكل بحث موثوق له علاقة بالموضوع.

9- حدود الدراسة:

نظرا لشساعة الموضوع و إرتباطه بعدة ميادين للدراسة ومجالات البحث، وكذا تطوره عبر عدة حقبات زمنية مختلفة ارتأينا تحديد الإطار الزمني لدراسة المقارنة مابين الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022، لما شهدته هذه الفترة

من إعادة توجيه للجهود و العصرنة، كما أنه وبحكم الإنتماء الجغرافي وتقارب المعطيات والظروف الإقتصادية حددنا الإطار المكاني ببلدان: الجزائر، تونس والمغرب.

كما ركزنا على التنويع الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية عبر النهوض وترقية القطاع الفلاحي دون غيره من القطاعات الأخرى كالصناعة، السياحة، الخدمات...الخ.

10- خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث في إطار الفرضيات الموضوعة سابقا، قمنا بتقسيم الدراسة إلى جزأين أساسيين: جزء نظري و آخر تطبيقي.

فقد تم تقسيم القسم النظري إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول جاء تحت عنوان: "الإطار النظري لقطاع الفلاحة"، حيث تناولنا فيه أساسيات حول الفلاحة، ثم عرجنا على تطور الفلاحة في مختلف نظريات الفكر الإقتصادي، وفي الأخير تطرقنا إلى فحوى مضامين السياسة الفلاحية.

أما من خلال الفصل الثاني والذي كان بعنوان:" الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية والتنويع الإقتصادي"، فقمنا بالتطرق إلى المفاهيم العامة حول التنمية الإقتصادية وأسسها، ثم بعد ذلك سلطنا الضوء حول مختلف مفاهيم التنويع الإقتصادي، وفي آخر المطاف تطرقنا إلى إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه.

وتمحور الفصل الثالث حول: "واقع القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الدول النامية". بحيث سعينا في البداية إلى إبراز المكانة الإستراتيجية التي يحتلها النشاط الزراعي بإعتباره قطاعاً حيوياً يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية على مستوى هذه الدول بشكل عام، لما له من دور أساسي في توفير الغذاء، خلق مناصب الشغل، وتدعيم ميزان المدفوعات. وقد أولينا إهتمامخاصاً بواقع هذا القطاع في الجزائر، حيث وقفنا على مميزاته وإشكالياته مقارنة بالتجارب الدولية والإقليمية. بعد ذلك، قمنا بتحديد أبرز العوامل التي تفسر ضعف أداء القطاع الزراعي في الدول النامية، سواء ما تعلق منها بالمعوقات الهيكلية، كضعف البنى التحتية، تشتت الملكية الزراعية، أو ما إرتبط بالعوامل الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية، مثل محدودية الإستثمارات، نقص التأطير وضعف الدعم الموجه للفلاحين. وفي المقابل، عرضنا جملة من السبل التي من شأنها المساهمة في تطوير القطاع الزراعي والدفع بعجلة التنمية المستدامة، وذلك من خلال تشجيع وجلب الإستثمارات الفلاحية، تبني سياسات إصلاحية، وإعتماد أساليب عصرية في الإنتاج والتسيير. كما خصصنا جزءا مهما من هذا الفصل

لبحث إشكالية الأمن الغذائي في هذه الدول، حيث أبرزنا أبعاده الإقتصاديةو الإجتماعية والسياسية، إضافة إلى إرتباطه الوثيق بفعالية السياسات الزراعية المتبعة، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة.

أما الجزء التطبيقي من هذه الدراسة، فقد تم توجيهه نحو دراسة ميدانية بالمقارنة بين كل من الجزائر، تونس والمغرب، بإعتبارهابلداناً ذات واقع إقتصادي و إجتماعي متقارب، لكنها تختلف من حيث السياسات والآليات المتبعة في القطاع الزراعي. فقد حاولنا من خلاله تقديم تشخيص شامل لوضعية القطاع في الدول الثلاث، بالإعتماد على المؤشرات الإقتصادية والزراعية المتاحة، عبر دراسة مختلف برامجها التنموية، ثم تطرقنا إلى السياسات المنتهجة، المعوقات التي يواجهها هذا القطاع والعوامل الواجب توفرها لتحقيق التنمية الزراعية بالدول محل المقارنة، مع تحليل مدى مساهمته في التنويع الإقتصادي.

وفي الأخير، قمنا بتحليل نتائج الفرضيات المطروحة في الدراسة، وصولا إلى صياغة استنتاجات عامة وخاتمة شاملة توجز أهم ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات.

11- الدراسات السابقة:

- دراسة عياش خديجة : بعنوان" سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007)، مذكرة مقدمة في إطار الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيثتمحور ت إشكالية البحث حول: "إلى أي مدى يمكن للسياسة التنموية في القطاع الفلاحي أن تساهم في تطور الإقتصاد الجزائري؟"، فقد إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة الموضوع، وأسفرت نتائجها أنه هناك تحسن في الموقف الدولي نحو الجزائر، وهذا من خلال المشاركة الفعلية في المحافل الدولية منها، بالتفاوض من أجل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في شقها الخاص بالقطاع الفلاحيو كذلك إبرام إتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي، وهذا يعني عودة الجزائر إلى الساحة الدولية، كما أبرزت أن واقع القطاع الفلاحي الجزائري يستدعي إعادة بعثه من جديد لخدمة الإقتصاد الوطني شريطة إتباع أسس سليمة منبثقة من الواقع وعدم ترك السوق الوطنية حكرا على المنتجات المستوردة أو المصدرة من قبل المستثمرين الأجانب لجعل السوق الوطنية موطنا لها في ظل تحطيم بيئة القطاع الفلاحي.

- دراسة مزوق سعد (2021): بعنوان "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة قياسية بإستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)"، إستهدفت هذه الدراسة قياس مدى مساهمة القطاع الزراعي في دفع النمو الإقتصادي بواسطة منهجية ARDL، إعتمادا على بيانات سنوية للفترة (1990–2017). وأكد إختبار الحدود (Bound Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، كما أن النموذج مقبول إحصائيًا وإشارات المعاملات متوافقة مع التوقعات النظرية. ويشير نموذج تصحيح الخطأ إلى أن أي إنحراف عن التوازن يصحح سنويًا بمعدل 59,4%.علاوة على ذلك، فإن زيادة وحدة واحدة في كل من الصادرات الزراعية و الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة للقطاع تؤدي إلى رفع معدل النمو الإقتصادي بمقدار (0,37)، و(0,33)، و(0,99) على التوالي، مما يبرز الدور الفاعل للقطاع الزراعي في تحفيز النمو الإقتصادي.

- أجرت نسيبة معقال (2021) دراسة بعنوان: «القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم الأداء وتحليل أبرز العوائق خلال الفترة 2000–2018». تهدف الدراسة إلىتقويم أداء القطا ع الفلاحي خلال تلك الفترة ومناقشة أهم المشكلات التي تعوقه، وقد إعتمدت الباحثة على المنهجين الوصفي والتحليلي. توصلت الدراسة إلى أن المخصصات المالية للإستثمار الفلاحي تعكس نوايا الجزائر في تحفيز التنمية، لكنها تبقى مرهونة بتقلبات أسعار النفط، مما يؤدي إلى تذبذب تمويل هذه الإستثمار ات؛ وقد إنعكسذلك سلبًا على أداء القطاع الفلاحي. يتجلى هذا الضعف في العجز الكبير للميزان التجاري الفلاحي وضعف مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الفلاحة الجزائرية من عدة معوقات؛ من بينها ضعف الإعتماد على المكننة وضعف إستعمال الأسمدة والمبيدات، وقلة الإستثمار ات الخاصة الوطنية والأجنبية، بينما تبرز ندرة المياه والجفاف كأهم العوائق التي تواجهها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

- أوجه التشابه: تطرقت الدراسات السابقة ودراستنا هذه إلى القطاع الفلاحي الذي هو جزء من التنويع الإقتصادي ومدى مساهمتهفي الناتج المحلي، كما كانت هناك محاولة لإيجاد حلول لتنمية القطاع الفلاحي و إبراز أهميته في الإقتصاد ككل.

- أوجه الإختلاف: كان عنصر الإختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة ظاهرا من خلال الدول محل الدراسة وكذا الفترة الزمنية للدراسة، كما يوجد إختلاف في طريقة تناول الموضوع وعملية معالجته من حيث دور القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية.

الفصل الأول
الإطار النظري لقطاع الفلاحة

تمهيد:

تمثل الزراعة أهم القطاعات في غالبية الدول النامية، بالنظر لدورها الحيوي كرافعة أساسية للتنمية الإقتصادية. ومن تم تقتضي مسيرة التنمية في هذه البلدان توفر فائضٍ زراعي كمي ونوعي، بما يكفل تلبية حاجات السكان والمساهمة الفعالة في تراكم رأس المال اللازم لتمويل التنمية، عبر تقديم دعم وتحفيز قوي لباقي القطاعات الإقتصادية. كما تعد الزراعة أداة محورية في تفكيك العديد من المعوقات التي تعرقل مسار التنمية. وتشير تجارب الدول المتقدمة إلى أن إنطلاقة التنمية تعتمد بدرجة كبيرة على عصرنة القطاع الزراعي، وهو تقدم لا يتحقق إلا من خلال إعداد وتطبيق سياسات وبرامج زراعية ناجعة وفعالة تمكن من بلوغ أقصى مستويات الإنتاج وضمانإستمرار يته.وتكمن المهمة الأساسية للقطاع الزر اعي في تأمين الغذاء للسكان، إذ أن ضمان توافر الغذاء والتحسين الكمي والنوعي له يشكّلان عنصرين رئيسيين لتحقيق الأمن الغذائي الذي يعرف بقدرة المجتمع على توفير إحتياجات مواطنيه الغذائية الأساسية وبما أن الأمن الغذائي يرتبط إرتباطا وثيقا بالأمن القومي، فقد إستلزم ذلك إيلاء عناية مركزة للسياسات الزراعية القادرة على تحقيق هذا الهدف.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول الفلاحة؛

المبحث الثاني: تطور الفلاحة في الفكر الإقتصادي؛

المبحث الثالث: مضامين السياسة الفلاحية.

المبحث الأول: أساسيات حول الفلاحة

تعد الفلاحة إحدى القضايا الإقتصاديةو الإجتماعية المحورية، إذ تساهم بفعالية في دعم مسارات النمو والتنمية. في هذا المبحث نعرض مجموعة من العناصر التي توضح مفهوم الفلاحة، وتبين أهميتها وخصائصها الأساسية وأنواعها، إلى جانب إستعراض النظم الفلاحية الرئيسة.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة وأهميتها

الفلاحة مجال واسع يضم أنشطة متنوعة يقوم بها الناس في إستغلال الأراضي وزراعتها وإنتاج الغذاء من المصادر النباتية والحيوانية، بهدف تأمين سبل العيش ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

1- تعريف الفلاحة:

سنتناولبعض المفاهيم المرتبطة بالفلاحة، من خلال مداخل لغوية وتعار يف عملية وإجرائية كما يلي:

– **الزراعة لغة:** زرع (زرع الأرض): ألقى فيها البذر (البذر).[2]

– **الفلاحة لغة:** فلح الأرض: شقها، والفلاحة: القيام بشؤون الأرض من الحراثة والري ونحو ذلك، والفلاح محترف الفلاحة هو من يحرث الأرض ليزرعها.[3]

– **وفي اللاتينية:** من كلمة AGER أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURE أي العناية والرعاية، بمعنى العناية بالحقل أو التربة. إذا فالزراعة هي: بذر الأرض والعناية بالنباتات والتربة.

في الدلالة الإقتصادية، تعنى الفلاحة بتحديد مجموعات تاريخية متميزة ترتبط بالأرض بعلاقات طبيعية و إجتماعية.وحين تتحر ر هذه الجماعات من الروابط التقليدية بالأرض، تنشب بينها صراعات داخل إطار العلاقات الزراعية؛ ومن تم، فإن ما يشار إليه بالحروب الفلاحية أو الثروات الفلاحية يعود أساسا إلى السعي إلى إمتلاك الأرض.[4]

---

[1]: زويتر الطاهر، "إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص8.

[2]: إبراهيم أنيس، عطية الصوالحي وآخرون، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2004، ص392.

[3]: إبراهيم أنيس، عطية الصوالحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 394.

[4]: زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص10.

إذا نظرنا إلى الزراعة بمفهومها الضيق، فإن مصطلحها مستمد من الكلمتين اللاتينيتين ager التي تعني «الحقل» أو «التربة» و cultura التي تعبر عن «الرعاية» أو «العناية»؛ ومن هنا تفهم الزراعة على أنها عملية الاعتناء بالأرض وزرعها. أما في معناها الموسع، وهو المقصود هنا، فهي تجمع كل الأنشطة التي يقوم بها المزارع: تحضير الأرض وحراثتها وزراعتها لإنتاج المحاصيل الزراعية، إقتناء وتربية الماشية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وكذلك رعاية الدواجن والنحل وغير ذلك. وتشمل الفلاحة أيضا الأعمال اللاحقة داخل المزرعة المتعلقة بتجهيز المحاصيل للتسويق وتسليمها إلى المخازن أو الوسطاء. وهكذا، تعد الفلاحة علما وفنا ومهنة تتطلب خبرة ومهارة لإستثمار الموارد الأرضية والبشرية، كما تمثل نمط حياة وسبيلاً للمعيشة.[1]

و الفلاحة، عند البعض، تتجاوز كونها مهنة لتصبح علما وفنا يهدفان إلى إدارة وتحسين التربة. كما تعرف بأنها علم وفن وصناعة تعنى بتوظيف الموارد الأرضية والبشرية داخل وحدات إنتاجية بغرض إنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات. وغالبا ما تعرض أيضا كنمط حياة إلى جانب كونها وظيفة ومهارة فنية.[2]

كما تعرف جمعية الإقتصاد الزراعي الفرنسية الفلاحة بأنها كل نشاط يمارس للسيطرة على قوى الطبيعة وتوجيهها بهدف إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات اللازمة لتلبية حاجات الإنسان.

وهناك تعريف آخر جدير بالإعتبار: تشمل الفلاحة كل الأنشطة التي يقوم بها المزارع، ومن أبرزها[3]:

- تجهيز الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل الحقلية والبستانية؛
- إقتناء وتربية الحيوانات الزراعية بغرض إنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود؛
- تربية الدواجن والنحل؛
- بالإضافة إلى أي أعمال مزارعية لاحقة أو مرتبطة بالعمليات الإنتاجية، مثل إعداد المحصول للتسويق وتخزينه وتسليمه إلى العملاء أو إلى شركات النقل بهدف التصدير.

– **تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة FAO:** يركز التعريف الحديث والضيق للفلاحة على الجوانب التقنية والمواد الطبيعية المتعلقة بالإنتاج، وعلى البحوث والتكوين والإرشاد، وكذلك توفير مستلزمات

[1]: عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد العراق، 1969، ص37.
[2]: جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص81.
[3]: جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الإنتاج الفلاحي و إنتاج المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وأنظمة الري. أما التعريف الواسع فيضيف إلى ذلك تصنيع مستلزمات الفلاحة وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية[1].

كما تضم الفلاحة مجموع الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها الفلاحون والمزارعون بهدف تطوير الإنتاج وتحسين نمو المحاصيل والكتلة الحيوانية، وذلك لتوفير منتجات غذائية ومتكاملة للإنسان[2].

ومن الملاحظ أن مصطلحي «الفلاحة» و«الزراعة» غالبا ما يستعملان بمعان متقاربة؛ فعندما نتحدث عن الدعم المالي للقطاع الزراعي نعني بذلك أنشطة مثل تربية الحيوانات وزراعة الحدائق والبساتين. وتطو رت الفلاحة الحديثة لتتجاوز العناية بالتربة فقط، نحو شمول رعاية الحيوانات وتحسين سلالاتها، والإرتقاء بجودة المحاصيل، وتوفير مستلزمات الزراعة من أسمدة وبذور ومواد لمقاومة الأمراض والآفات، بالإضافة إلى الآلات الفلاحية. كما تمتد أنشطة الفلاحة إلى خدمات قروية وزراعية واسعة تشمل حفر الآبار والتنقيب عن المياه، بناء السدود، إقامة مراكز للتخزين والتحويلشق ّ الطرق والمسالك، ووسائل النقل والتسو يق وغيرها من الأعمال الداعمة للنشاط الفلاحي[3].

فإستنادا إلى التعاريف السابقة، تعر ف الفلاحة بأنها كل الممارسات التي تهدف إلى تكييف الموارد الطبيعية سواءا أكانت أرضية، مائية، نباتية وحيوانية وتسخير الموارد البشرية عبر تقنيات وأساليب بحثية وعلمية، بهدف تلبية الإحتياجات المتزايدة للإنسان من الغذاء وتوفير المواد الأولية.

2- أهمية الفلاحة:

تمثّل الفلاحة المصدر الرئيسي لتغذية البشرية وتزويد المصانع بالمواد الخام.ورغم التقدّ م في إنتاج بعض المركبات العضوية صناعياً ، تبقى الكائنات الحية -نباتات وحيوانات- المصدر الأساسي للحصول على البروتينات والنشويات والدهون بالنسب والكميات المطلوبة للإنسان.

---

[1]: زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2]: عامر منصور أحمد، "سياسات الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الإستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990-2012"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015- 2016، ص24.

[3]: عيسى بن ناصر، "إتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في المجتمع القروي (دراسة ميدانية لعينة من شباب قرية فلاحية بالجنوب الجزائري)"، مذكرة ماجستير في العلوم الإجتماعية، تخصص تغير إجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص54-55.

ومن الحقائق الثابتة أن الفلاحة كانت من أقدم الحرف التي مكنت الإنسان من إستغلال المحيط لكسب رزقه، وقد مارستها الشعوب على نطاق واسع قبل ظهور الصناعة أو المهن الأخرى. ولا يمكن لأمة أن تحقق تقدماً واضحاً في الصناعة والتجارة دون أن تستند أولاً إلى قاعدة فلاحة راسخة، كما أن الإعتماد الكلي على إستيراد الغذاء والمواد الأولية غير مضمون ولا يظل ممكناً دوماً، خصوصاً في أوقات النزاعات والحروب[1].

إذ تُعَدّ الفلاحة أحد أهم الأنشطة الإقتصادية إجتماعياً وإقتصادياً من حيث الإنتشار وعدد العاملين والمردود الذي تعود به على الأفراد والمجتمعات. ورغم تراجع أهمية التعدين والصناعة والصيد في بعض البلدان، تظل للفلاحة مكانة مركزية لمساهمتها الكبيرة في الإنتاج العالمي. وتنقسم المنتجات الفلاحية، مهما إختلفت أنواعها وكمياتها، إلى فرعين رئيسيين:

- الإنتاج الغذائي: غذاء الإنسان مثل الحبوب والخضروات، أو علف الحيوان كالشعير والبرسيم والذرة؛
- الإنتاج كمادة خام للصناعة: مثل القطن وبعض الخضروات ونباتات الزيوت[2].

لقد وُجدت الفلاحة منذ بَدْءِ الحضارة، ولا زالت تُشكّل إحدى أوسع وأهم النشاطات الإقتصادية اللازمة لبقاء الإنسان؛ وبدونها لا يمكن تصور إستمرار الحياة على الأرض. وفيما يلي سنعرض جوانب أهمية الفلاحة من عدة نواحٍ رئيسية كما يلي:

أ- الناحية الإقتصادية: أصبح وجود قطاع فلاحي متطور وميكني مستند إلى مكاسب العلوم والأساليب التقنية الحديثة حاجة ملحة لا تحتمل الجدل. فدولة تسعى إلى رخاء فعلي لا تكتفي بقطاع صناعي قوي فحسب، بل تحتاج إلى مقترنٍ فلاحي متين، لأن الثنائي الصناعي- الزراعي يوفر مقومات الرفاه للمجتمع. وتجارب تنموية سابقة - خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفترة ما تلاها أوضحت أن تبني سياسات تضع الصناعات في المرتبة الأولى مع إهمال نسبي للفلاحة أدى إلى نتائج مخيبة. كما أن إخفاقات بعض بلدان الجنوب في مشاريعها التنموية تُعزى أحياناً إلى ضعف القطاع الفلاحي وعدم قدرته على مواكبة حاجات القطاع الصناعي من المواد الأولية، بل وحتى على تأمين الإحتياجات الغذائية للسكان. وتبرز أهمية الفلاحة إقتصادياً أيضاً في توفيرها لفرص عمل واسعة، وفي كونها سوقاً كبيرة للمنتجات الصناعية. ومن ناحية الموارد المالية، تساهم المحاصيل الزراعية -

[1]: عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص ص37-38.

[2]: طالبي رياض، "دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الإقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016-2017، ص39.

وخاصة الصادرات-في توفير سيولة تُوظَّف في برامج التنمية. إلى جانب ذلك، تزود الفلاحة القطاعات غير الزراعية بأيدي عاملة فائضة نتيجة إرتفاع الإنتاجية الفلاحية ونمو الأنشطة الإقتصادية الأخرى[1].

ب- الناحية الإجتماعية: تتجلى أهمية الفلاحة في غزوة النشاط الفلاحي لحياة الفلاح اليومية، فهي تؤثر مباشرة في سلوكه وعاداته وتقاليده وميوله، فتمنحه طابعاً قروياً مميزاً يرتبط بتخصصه في هذه الحرفة. وهذا الإختراق المجتمعي يختلف عن ما تتركه حرفتا الصناعة والتجارة في حياة الإنسان وبيئته، حيث لا تمتدان إلى نفس الدرجة من التغلغل والإرتباط الوجودي.

ج- الناحية السياسية: لا يتأتى وزن الفلاحة من كثرة أتباعها من الفلاحين فحسب، بل من متانة هذه الطبقة وتمسكها بمصالحها ومنحها نفوذاً سياسياً يُنظر إليه بخوف في أوساط الساسة، حتى في دولٍ لا تمثل فيها الأغلبية السكانية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية). وتبرز أيضاً أهمية الفلاحة في التجارة الأولية، إذ تشكل المنتجات الزراعية الجزء الأكبر من هذه التجارة التي تُشحن لإستبدالها بسلع وخدمات أخرى. ومن الضروري أن تهدف السياسات الوطنية إلى تحقيق سيادة غذائية فعلية (الإستقلال الأساسي في توفير الغذاء) لا الإقتصار على مفهوم الأمن الغذائي القائم على القدرة على شراء الغذاء المستورد لسد عجز الإنتاج المحلي، وهو نموذج يسعى البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لفرضه. كما يتطلب تعميق الديمقراطية ترك مجال واسع للمفاوضات الجماعية بين التنظيمات الفلاحية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني الريفي ومنظمات المستهلكين، بدعم من الدولة. ومع ذلك، يتعرض الإنتاج الفلاحي لهجمات من رأس المال الإحتكاري عبر آليات منظمة التجار ة العالمية في إطار ما يُسمى بـ«إنفتاح الأسواق» الذي يعني عملياً فتح أسواق الجنوب من جانب واحد أمام توسع رأس المال الشمالي[2].

المطلب الثاني: خصائص الفلاحة، أهدافها وأنواعها

1- خصائص الفلاحة:

تتسم الفلاحة بخصائص مميزة لا تتوافر كلها معاً في أي نشاط إنتاجي آخر، وفهم هذه السمات ضروري لإستيعاب طبيعة المشكلات الزراعية و إقتراح الحلول الملائمة. و من أهم هذه الخصائص ما يلي:

أ- بطء أثر التقدم العلمي في الفلاحة: تُعد الفلاحة فرعاً حيوياً من ميادين الإنتاج العلمي، لأنها تتقاطع مع علوم عدة مثل كيمياء التربة، تغذية النبات والحيوان، علوم الأمراض النباتية والحيوانية، إضافة إلى عمليات

[1]:رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2013، ص41.

[2]: مدحت أيوب، بدائل التنمية العربية، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والإفريقية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 2008، ص191.

التسويق المرتبطة بها. و التجارب الفلاحية تحتاج عادة مدد زمنية طويلة لاستكمالها بسبب تقلبات الطبيعة، لذا ظل الجهل يخيّم على الميدان الزراعي لفترة أطول مما عليه في الصناعة، لأن دورة المنتج الزراعي ممتدة بينما دورة المنتج الصناعي قصيرة.وقد يحُدث تدخل علمي في الإنتاج الصناعي آثاراً ظاهرة خلال سنة واحدة، فيما قد تستغرق التجارب الزراعية سنوات لإظهار نتائجها. علاوة على ذلك، كثيراً ما تكون الأبحاث الزراعية معقدة ومكلفة لدرجة لا تسمح للفرد بالإستفادة المباشرة منها، لكنها تعود بفائدة كبيرة على المجتمع ككل، لذلك تتولى الحكومات عادة تنفيذ تجارب زراعية واسعة النطاق وبأسس علمية ومدد زمنية طويلة، ثم تنشر نتائجها مجاناً بوسائل متاحة للفلاحين.[1]

ب- إرتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة: تؤثر العوامل الطبيعية على النشاط الزراعي بدرجة أكبر مما هي عليه بالنسبة للصناعة، فكل نبات يتطلب شروطاً مناخية خاصة لينمو، والطقس لا يمكن الإعتماد عليه لثباته إذ يتعرض لتقلبات مفاجئة.على العكس، تُدار الصناعة بصورة أقرب إلى تحكم الإنسان، لذا يصعب على الفلاح توقع كمية محصوله أو مصيره بدقة، مما يجعل الفلاحة نشاطاً ذا مخاطرة عالية ويعوق تحقق توازن واضح بين التكاليف الحدية والحصاد الفعلي.

ج- طول دورة الإنتاج ومدة الإنتظار: تستغرق الفلاحة وقتاً طويلاً بين بداية تشغيل عوامل الإنتاج وبلوغ المحصول مرحلة الحصاد، بينما دورة الإنتاج الصناعة أقصر لأنها تخضع لسيطرة المنشأة الصناعية التي تنتج للبَاعَة الحالية وتعدل مستوى الإنتاج وفق الطلب. الفلاح غالباً ما يزرع لسوق مستقبلية لا يعلم كيف ستكون أحوالها من حيث العرض والطلب أو الأسعار عند نضج محاصيله، ما يضاعف درجة عدم اليقين.

د- تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة: بيّنت الدراسات تراجع نسبة العاملين في الفلاحة عالمياً منذ منتصف القرن العشرين، نتيجة لإرتفاع الإنتاجية الزراعية الناتج عن الميكنة والتقدم العلمي والتكنولوجي- من آلات وتحسينات، مما أنتج فائضاً في اليد العاملة وإنتقالاً للعمال إلى مهن أخرى، كما قامت المصانع بتولي عمليات كانت تُنجز سابقاً في المزرعة[2].

[1]: عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص ص42-43.

[2]: عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص45-47.

هـ - صعوبة تأمين التمويل للفلاحة: لطبيعة المخاطر المرتبطة بالزراعة آثار مباشرة على سهولة حصول الفلاحين على القروض، فالمقرض يتردد في منح السلف أو يطلب فائدة مرتفعة تعويضاً عن المخاطر، وذلك لسببين رئيسين:

الأول: الضمان الأساسي لسداد القروض الزراعية هو الإنتاج النباتي أو الحيواني، وهو محض محاصيل بيولوجية عرضة للتلف خلال مراحل النمو والحصاد والتخزين والنقل.

الثاني: أسعار المحاصيل تتقلب بين إرتفاع و إنخفاض ولا تثبت على مستوى مستقر لفترات طويلة، ما يقلل الضمانات لوفاء السلف خاصةطويلة الأمد كالقروض العقارية الزراعية التي تشكل جزءاً مهماً من قروض الفلاحين[1].

و - خضوع الفلاحة لقوانين إقتصادية أساسية: من أهمها ما يلي:

- قانون تناقص الغلة: يصف العلاقة بين ما يُنفَق من عوامل إنتاج وما ينتج عنها من سلعة محددة، وينص على أنه عند إضافة كميات متساوية من عامل إنتاج متغير إلى عوامل إنتاج ثابتة، ستنخفض الزيادة في الناتج تدريجياً إلى أن تصل إلى حد يبدأ فيه الزيادة نفسها بالتراجع، وقد تصل أخيراً إلى تأثير سلبي على الناتج. التحليل الإقتصادي لهذاالقيدلّ على أن الزيادة الأولية في العامل المتغير قد تحُسّن الناتج بسرعة ثم تتباطأ الزيادات حتى تصبح ضئيلة أو سالبة.

- قانون تزايد التكاليف: تختلف الأراضي الزراعية في خصوبتها، ومع إزدياد السكان والطلب على المواد الغذائية يتجه المنتجون إلىتوسيع المساحات المستغلة بما في ذلك أراضٍ أقل خصوبة أو إلى تشغيل عمال إضافيين ذوي خبرة محدودة، ما يؤدي إلى إرتفاع التكاليف للحفاظ على مستوى الإنتاج إذ ينسحب مبدأ الغلة المتناقصة أيضاً على الأيدي العاملة والعوامل الأخرى.

- قانون المنافسة الحرة: ينطبق على الإنتاج الزراعي بسبب تكاثر عدد الفلاحين وصغر مساهمة كل منهم نسبياً في الإجمالي، فقرار أحدهم بتغيير محصوله لا يؤثر في السوق الكلي، كما أن تغيير طلب المنتج لعامل إنتاج معين لا يمكنه التحكم في أسعار السلع الزراعية أو أسعار عو امل الإنتاج.[2]

[1]: جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2]: رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص40.

ز- إنخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الفلاحية: تدل القابلية السعرية لطلب المنتجات الفلاحية على مقدار تجاوب المقادير المطلوبة من هذه المنتجات مع تقلب أسعارها، وتتسم قابلية طلب المنتجات الفلاحية بإنخفاضها، بمعنى أن تغير السعر لا يصيب المقادير المطلوبة من هذه المنتجات بتغير يذكر، ويرجع ذلك إلى أن أغلب هذه المنتجات سلع أساسية لا تتوفر لها بدائل كونها مركزية في النظام الإستهلاكي للفرد[1].

ح- تفاوت المرونة الداخلية للطلب على السلع الفلاحية: تدل القابلية الداخلية للطلب على المنتجات الفلاحية على مقدار تجاوب المقادير المطلوبة منها عند تبدل دخول المستهلكين، وتكون القابلية الداخلية لهذه السلع في دول مختلفة أو في مرحلة النمو مرتفعة نتيجة نقص التشبع من هذه المنتجات رغم ضروريتها للنظام الإستهلاكي، و هذا يعني أن المقادير المطلوبة من هذه المنتجات في الدول التي أحرزت مرحلة معقولة من التنمية لكنها لم تبلغ مراتب الدول المتقدمة تكون قابلية الطلب الداخلية فيها متوسطة[2].

ط- إنخفاض المرونة السعرية للمعروض من السلع الفلاحية: تدل القابلية السعرية للعرض لأي منتج زراعي على مقدار تجاوب المقادير المعروضة منه لتبدل محتمل في ثمنه، وتتسم القابلية السعرية لعرض المنتجات الفلاحية بالإنخفاض، بمعنى أن الكمية المعروضة لا تتغير مع تقلب أسعارها. ويرجع إنخفاض هذه القابلية إلى تعقيد الإلتحاق والإنسحاب من الأنشطة الزراعية المختلفة نظراً ل إرتفاع الأهمية النسبية لرأس المال الثابت ضمن النشاط الفلاحي مقارنة بمجموع رأس المال المستثمر، كما أن إنعكاس العوامل الطبيعية على الإنتاج الزراعي يعيق الإستجابة للتقلبات السعرية التي تطرأ أثناء مرحلة الإنتاج، وكذلك يؤدي عدم توافر المعطيات السوقية أو صعوبة الحصول عليها لمزاول النشاط الزراعي إلى إنخفاض هذه القابلية[3].

ي- إرتباط العمل المزرعي بالمعيشة: تحدد طبيعة المجتمع الريفي إندماج النشاط المزرعي بالحياة الريفية، فباتت هذه الميزة سمة أساسية للزراعة، وقد ينجم هذا الإرتباط أحياناً عن تحويل الزراعة إلى نمط حياة إجتماعي يتعدى كونه مجرد نشاط إقتصادي، لذا نلاحظ دائماً إنجذاب المجتمع الريفي إلى الريف. ومن الصعب تحوير مسار حياته

[1]: علي جدوع الشرفات، مبادئ الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2006، ص35.
[2]: علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص35-36.
[3]: علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص39.

الريفيةمتفبيلفلاح يُعتبر إدارة المزرعة والعديد من العمليات الزراعية تحُضّر داخل ذلك البيت. ويمكن لهذا الإندماج بين الإدارة والنشاط الفلاحي أن يسهم في رفع مستوى المعيشة للفلاح وزيادة مدخوله[1].

ك- إرتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الفلاحي: تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط زراعي حوالي 70%تقريباً من تكاليف النشاط الكلية، وتتجسد التكاليف الثابتة عادة في عناصر مثل: المرافق والآلات والأراضي الزراعية، ويتكبد المزارع تكاليف الصيانة والإهتراء لهذه العناصر سواء ممارساً للإنتاج أم لا. إن إرتباط ثمن السوق لمنتج ما بمعدل التكاليف الثابتة لإنتاجه يدفع المزارع في المجال الفلاحي إلى خفض معدل هذه التكاليف إلى أدنى الحدود، لأن إرتفاع متوسط التكاليف الكلية يسبب خسارة إقتصادية[2].

ل- موسمية الإنتاج الفلاحي: المقصود بتواتر الإنتاج الفلاحي أن العمليات الإنتاجية الزراعية تختلف في مواعيدها بإختلاف أنواع المحاصيل، ويمكن أن نعزى موسمية الإنتاج الفلاحي إلى عاملين رئيسيين: الأول، أن الزراعة مرتبطة بالعامل البيولوجي حيث تخضع للعديد من المخلوقات الحية، والثاني إرتباطها بالعوامل الطبيعية والظروف الجوية. وينتج عن موسمية الإنتاج الفلاحي عدة آثار بعضها داخل إطار القطاع الزراعي وبعضها خارج هذا الإطار، فالنتائج الداخلية تشمل تواتر العمل الزراعي وتواتر المداخل الفلاحية، أما أهم نتائج العوامل الخارجية فهي تواتر بعض الصناعات الزراعية، أي تلك الصناعات المعتمدة في إنتاجها على المواد الأولية الزراعية، ومشكلة الفاصل الزمني للإنتاج الزراعي الموزع على أشهر إستهلاك مختلفة، والمقصود بالفاصل الزمني للإنتاج الزراعي هو توزيع الإنتاج عبر أشهر الإستهلاك المتنوعة على مدار العام وعلاقته بمشكلات التخزين، وتظل الأسعار أبرز عامل يسهم في خلق الفاصل الزمني للإنتاج الموسمي[3].

[1]: رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2]: علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.
[3]: رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص43.

2- أهداف الفلاحة:

يسعى النشاط الفلاحي إلى ما يلي[1]:

أ- تلبية الإحتياجات الضرورية للإنسان: في ذلك يعادل أي نشاط إقتصادي آخر، غير أن الإحتياجات التي يلبيها النشاط الفلاحي تعتبر أساسية من حيث الحجوم والأهمية و الإستمراريةوبما أن هذا العصر يُعرف بعصر الحضارة الصناعية تُهمَل أهمية الإحتياجاتالغذائية أو تُصنَّف في المرتبة الثانية من المسائل الإقتصادية المطروحة، ولم يتبلور الإهتمام بأولوية الإحتياجات الغذائية إلا بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية، وتعود أهمية الإحتياجات الغذائية إلى وقائع مثل الآتي:

- حجم الإحتياجات التي يتعين على الزراعة تلبيتها؛

- النسبة الضخمة التي يشغلها الفلاح من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي.

ب- قدم وإستمرار الحاجات الغذائية: إن النشاط الزراعي قديم قدم ظهور أول التنظيمات، فمنذ أصل الإنسانية كان لزاماً تلبية حاجة الغذاء، وإختلف علماء الإجتماع حول ظروف بروز النشاط الزراعي لكنهم متوافقون على قدمه، ويضاف إلى ذلك دوام و إستمرارية هذه الحاجة، فالإحتياجات الغذائية مرتبطة بعدد السكان وهذا الأخير يزيد في العالم،بناءً ا عليه فإن مشكلة الغذاء التي طرحها مالتوس ما تزال ماثلة وخاصة إذا أخذنا في الإعتبار الإحتياجات الواقعية لا تلك التي تتوفر لها القدرة المالية لإشباعها.

المطلب الثالث: أنواع الفلاحة

شهدت المجتمعات البشرية خلال تاريخها الطويل أنماطاً متعددة من الزراعة إعتماداً على المواقع التي وجدت فيها والظروف الطبيعية المحيطة والمستوى الحضاري الذي بلغته المجتمعات عبر العصور، وعلى هذا يمكن أن تتخذ الزراعة الأنماط التالية:

1- الزراعة البدائية المتنقلة: يعتمد نوع الزراعة وتطورها على البيئة وعلى مستوى المعرفة الذي بلغته قوم من الشعوب، فعلى سبيل المثال تجري الزراعة المتنقلة في المناطق الإستوائية حيث يقوم المزارعون بإزالة الغابات وزراعة الأرض، فإذا نضبت خصوبة الأرض هجروها و إنتقلوا إلىأراضٍ جديدة غيرها[2].

---

[1]: عبد الحليم جدي، "الفلاحة والتنمية الذاتية دراسة حالة بلدية الركنية"، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2004/2003، ص37.

[2]: جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 55-56.

2- الفلاحة الكثيفة: يتسم هذا النمط بإنتشار ه في المناطق التي تزدحم بالسكان وتقل فيها المساحات الصالحة للزراعة نسبةً إلى عدد السكان، ما يجعل إستغلالكل شبر أمراً لازماً . لذلك يلجأ السكان إلى إقامة المدرجات على سفوح الجبال وزراعتها حتى في المناطق ذات قلة الأمطار، ويضطرون إلىبني ّ وسائل متنوعة لتأمين مياه الري، مثل بناء السدود والقناطر وتشغيل النواعير لرفع المياه وحفر الآبار.تُستخدم هذه التقنيات في دول متعددة وفي الأحزمة الصحراوية والواحات، و يكثر في هذا النمط إستعمال الأسمدة،كما تزرع الأرض لأكثر من موسم خلال السنة، وقد تراكم لدى الفلاحين خبرات محلية في اختيار المحاصيل ذات العائد السريع وإدارة الإنتاج بأقل وقت ممكن.كما يعتمدون نظام الدورة الزراعية الذي يتيح زراعة ثلاثة أو أربعة محاصيل سنوياً، فيخفف ذلك من إجهاد التربة ويساهم في تجويد خصوبتها. وتعكس التجارب الميدانية في مناطق الفلاحة الكثيفة خبرات تراكمية في إدارة الموارد المحدودة، حيث طور المزارعون تقنيات لحفظ التربة والمياه عبر إستخدام المصاطب النباتية والغطاء العضوي وأنظمة الري بالتنقيط البسيطة التي تقلل فقد المياه.كما يسهم تبني ّ أصناف محلية متأقلمة مع الظروف المناخية في ضمان إستمرارية الإنتاج وتقليل الإعتماد على مدخلات مكلفة، بينما توفر برامج التدريب والتعاونيات قناة لنقل المعارف وتحسين الوصول إلى الأسواق. لا تقتصر أهمية هذا النمط على تحقيق الأمن الغذائي المحلي فحسب، بل يساهم أيضاً في دعم سبل العيش المحلية وتنمية إقتصاديات القرى من خلال خلق فرص عمل موسمية ودائمة وتعزيز سلاسل القيمة المحلية. كما تؤثر برامج الدعم الحكومية والأسواق المحلية بصورة مباشرة في قدرة هذه النظم على الإستدامة[1]؛

3- الفلاحة الواسعة: تنتشر هذه الزراعة في المناطق الفسيحة قليلة الكثافة السكانية، إذ لا تحتاج إلىأيدي عاملة كثيرة بقدر حاجتها إلى مساحات شاسعة. لذلك يعتمد المزارعون فيها على الآلات الميكانيكية على نطاق واسع. كما يسهم شق الطرق وتحسين وسائل النقل في إستصلاح مساحات واسعة وزراعتها، مما يؤدي إلى إنتاج وافر يساهم في سد حاجات السكان المتزايدة من الموارد الفلاحية سواء كمادة خام للصناعة أو كمادة غذائية. وعلى الرغم من أن المحصول للهكتار قد يقل عن مثيله في الفلاحة الكثيفة، فإن إنتاجيةالفرد تكون أعلى كثيراً بفضل الإستخدام المكثف للآلات في مختلف مراحل الزراعة، وغالباً ما يفوق الإنتاجالحاجات المحلية فيُوجَّه قسم كبير منه إلى التجارة الدولية، بعكس إنتاج الفلاحة الكثيفة الموجه أساساً للإستهلاك المحلي. وتسهم الإستثمار ات في البنية التحتية الزراعية والتقنيات الحديثة في زيادة كفاءة هذه الزراعة، فالتخزين المحسن ووسائل النقل المبردة ونظم

[1]: طالبي رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص39-40.

الإدارة المزرعية المتطورة تفتح آفاق تصديرية أوسع، غير أن هذا النمط يواجه تحديات بيئية مرتبطة بالإستخدام المكثف للكيماويات وتدهور التربة والغطاء النباتي، مما يستلزم سياسات إدارة مستدامة وتدابير للحد من الآثار السلبية[1].

4- الفلاحة المتنوعة: يقوم هذا النمط على إنتاج سلسلة من المحاصيل لدى المزارع، بعضها يلبي حاجاته وإحتياجاتأسرته والآخر مخصّص للسوق، فلا يعتمد المزارع على محصول واحد رئيسي. ومن فوائد هذا التنوع ما يلي:

- المحافظة على خصوبة التربة من خلال إتباع نظام الدوريات الزراعية؛
- توزيع العمل على فصول السنة وعلى محاصيل مختلفة للإستفادة المستمرة من اليد العاملة والآلات؛
- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته؛
- تقليل المخاطر المالية نتيجة تنوع النشاط الفلاحي دورياً ؛
- الجمعبين مشاريع متعددة يمُكّن من الإستفادة المتبادلة بين نتائجها؛
- توزيع دخل المزارع عبر السنة بدلاً من تحققه دفعة واحدة.

ويمثل هذا النمط ركيزة لبناء مرونة إقتصاديةمحلية، إذ يعزز التنوع الغذائي ويدعم الأمن الغذائي الإقليمي، كما يتيح فرصاً لخلق منتجات بقيمة مضافة محلياً .

5- الفلاحة المتخصصة: تتخصص هذه الزراعة بزراعة محصول محدد كالشاي أو المطاط أو البن وغيرها، ومن أهم فوائد التخصص ما يلي[2]:

- تسهيل عمليات الزراعة كالحراثة والحصاد والري ومكافحة الآفات؛
- تبسيط عملية تصنيف المحاصيل؛
- تشجيع إجراء الأبحاث والدراسات الفنية المتخصصة؛
- تيسير عمليات التسويق؛
- رفع مستوى مهارة وتخصص المزارع.

[1]: طالبي رياض ، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2]: جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص56.

و يقود التخصص إلى تكوين سلاسل قيمة متكاملة تربط بين تحسين الأصناف والبحث العلمي والسياسات التسويقية، مما يمكن المنتجين من الوصول إلى أسواق متخصصة وزيادة دخلهم، لكن يتطلب ذلك أيضاً إستراتيجيات لإدارة مخاطر تقلبات الأسعار العالمية.

6- الفلاحة المختلطة: تمثل المزارع التي تجمع بين إنتاج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية وتُنسق بينهما حسب خطة مزرعية موحدة، بحيث يكون الدخل ناتجاً عن بيع المحاصيل والمنتجات الحيوانية معاً . هذا النمط متكامل ويشبه الفلاحة المتنوعة، لكنه يتميز بوجود خطة مزرعية منسقة. وينتشر في الدو ل المتطورة، إذ يتيح للمزارعين تجنُّب الإعتماد على محصول واحد عبر زراعة نباتات متعددة وتربية الحيوانات إلى جانب محاصيل أخرى. كما تسمح هذه الدورة بتدوير الموارد، فمخلفات المحاصيل تعمل سماداً للحقول وتساعد في تقليل الحاجة إلى مدخلات خارجية، ما يعزز الإستدامة الإقتصادية والبيئية للمزرعة.

7- الفلاحة العصرية: ظهر هذا النمط في النصف الثاني من القرن العشرين و إنتشر بسرعة في كثير من الدول، مع أن المساحات المستخدمة تبقى محدودة جداً ولا تتجاوز عادة 500 متر مربع للمزرعة الواحدة. ورغم صغر المساحة، فإن هذه الأساليب تعطي عائداً مرتفعاً قد يصل إلى سبعة أضعاف ما تعطيه الفلاحة الكثيفة التقليدية، كما تقلل إستهلاك المياه والحاجة إلى عمالة كثيفة، وإن كانت تتطلب أيادٍ خبيرة ومدرَّبة. ويمكن تمييز نوعين من الفلاحة ضمن هذا النمط كما يلي[1]:

أ- الزراعة بدون تربة: وهي القائمة على الزراعة المائية داخل أنابيب زجاجية بدلاً من غرس النباتات في التربة تمثل تحوّلاً تقنياً في ممارسات الفلاحة التقليدية فالنباتات تُغذَّى هنا عبر محاليل سمادية مذابة في الماء تنقل العناصر الغذائية بشكل مباشر إلى جذور النباتات، مما يتيح نموّها في بيئة محكمة ومُنظَّمة بعيداً عن تقلبات التربة والعوامل المناخية التقليدية. تُقدّم هذه التقنية مزايا واضحة منها زيادة كفاءة إستخدام المياه والأسمدة، إمكانية التحكم الدقيق في العناصر المغذية ونسبة الحموضة والمواد الذائبة، وتقليل الإعتماد على المبيدات بفضل التحكم البيئي المُحكَم، كما تسهّل الزراعة على مساحات صغيرة أو داخل بنيات حضرية، ما يجعلها مناسبة للإقتصادات الحضرية والزراعة على أسطح المباني. ومع ذلك، يتطلّب تطبيق هذا النمط إستثمارات أولية في تجهيزات الأنابيب، أنظمة الضخ والفلترة، وأجهزة قياس ومراقبة، بالإضافة إلى مهارات تقنية لإدارة المحاليل ومراقبة الأمراض الفطرية والبيولوجية داخل النظام.

[1]: طالبي رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

ب- الفلاحة المحمية التي تقوم على إنشاء صوبات زجاجية أو بلاستيكية تُعدّ نموذجاً آخر لتحصين الإنتاج الزراعي من تقلبات الطبيعة، حيث تسمح هذه المنشآت بمرور ضوء الشمس وفي الوقت نفسه توفر بيئة يمكن التحكم في درجات الحرارة والرطوبة والإمداد المائي والطاقة. و من الناحية الإقتصادية، يمنح هذا النمط الفلاح القدرة على إنتاج محاصيل متنوعة على مدار السنة، الأمر الذي يحقق دخلاً مستداماً ويزود الأسواق المحلية بمحاصيل طازجة خارج مواسمها التقليدية. كما تسهم هذه المنشآت في رفع مردودية وحدة المساحة وتحسين جودة المحصول من خلال التحكم في ظروف النمو والحد من الأضرار الناجمة عن الآفات أو الطقوس المناخية القاسية. ونظراً لتكلفة التجهيزات العالية من هياكل وتدفئة وأنظمة ري وتحكم، تولّت كثير من الدول سياسات داعمة تتضمن منح قروض ميسرة وتقديم دعم فني وإرشادي للفلاحين لتشجيع الإستثمار في هذا النوع من الزراعة، مما ساعد على توسيع نطاقه وتعزيز قدراته الإنتاجية على المستوى الوطني و الإقليمي.

كما تأتي الخضروات في طليعة محاصيل الزراعة المحمية والزراعة المائية، إذ تلقى محاصيل مثل الطماطم (البندورة)، الباذنجان، الفاصوليا، الخيار، الخس (الخص) إقبالاً واسعاً نظراً لملاءمتها للأنظمة المكثفة والتحكمية. و أظهرت تجارب ناجحة في تربية الفطر بأنواعه المختلفة داخل بيئات مُهيَّأة، مما فتح سوقاً إضافية للمزارعين المتخصصين. يشيع هذا النمط الزراعي في العديد من دول أوروبا التي تمتاز بتوفر بنى تحتية متقدمة ومعرفة فنية متراكمة، حيث تدعمها سياسات حكومية للتدريب والإرشاد و تقديم الخدمات التقنية وتحفيز الإبتكار، ما جعلها ميداناً خصباً لتطوير النماذج التقنية و الإقتصادية المستدامة في الفلاحة.

المبحث الثاني: تطور الفلاحة في إطار نظريات الفكر الإقتصادي

تباينت مواقف المفكرين و الإقتصاديين تاريخياً إزاء دور الفلاحة وأهميتها في بناء الثروة الوطنية، إذ إحتلت الفلاحة منزلة متفاوتة عبر التيارات والمدارس الإقتصادية المختلفة. فقد أسهم كل تيار بتصوراته في تشكيل رؤية سياساتية تخصّ القطاع، سواء من حيث أولويات الإستثمار، أو دور الدولة، أو التوزيع الإجتماعي للعوائد. سنستعرض في هذا المبحث كيف تطورت مكانة الفلاحة في إطار النظريات الإقتصادية المختلفة، وكذلك سنقارن هذه المواقف بالمقاربة الإسلامية للفلاحة التي تُعطي بعداً أخلاقياً وحقوقياً لإدارة الموارد الزراعية.

المطلب الأول: الفلاحة في الفكر الإقتصادي

لم تحظَ الفلاحة بنصيب موحّد من الإهتمام لدى المدارس الإقتصادية، فبينما رأت بعض التيارات في الفلاحة محركاً أساسياً للثروة، إعتبرأتخرى نشاطًا ثانوياً يعتمد على تطوّر الصناعات والتبادل التجاري. نستعرض ذلك تفصيلاً في النقاط التالية:

1- الفلاحة في فكر التجاريين والطبيعيين:

أ- الفلاحة عند التجاريين:

إتسم موقف التجاريين بإنحياز واضح نحو التجارة والصناعة بوصفهما مصادر الثروة المركزية، مع التركيز على تراكم النقود الثمينة كمعيار للثروة الإقتصادية، وهو ما أدى إلى تقليل الأهمية النسبية لمنظومة الإنتاج الزراعي ضمن سياساتهم الإقتصادية، كما ورد في دراساتهم المبكرة.وبالرغم من هذا التصور النسبي، أدرك التجاريون قيمة الفلاحة كقطاع تكميلي يعتمد عليه الإستقرار الغذائي وتزويد الصناعة بالمواد الأولية الضرورية، ولهذا دعوا إلى سياسات تراعي تقليل تكاليف الإنتاج عبر خفض الضرائب وتحفيز القدرة التنافسية للصادرات، مع إبقاء أسعار المواد الزراعية منخفضة للحفاظ على إستقرار تكلفة العمالة الصناعية وعدم تحميل الصناعة أعباء تضخمية نتيجة ل إرتفاع مدخلات الغذاء[1].

ومن ثم، كان تصورهم للفلاحة أنه قطاع ثانوي ولكن لا يمكن تجاهله كلية[2]، بل يجب ربطه بخدمة الصناعة والتجارة، وهو ما أدى إلىياسات دعم انتقائية وُضعت وفقاً لمصلحة القطاعات التيإعتبروها أساسية. ومن بين الأصوات المخالفة في هذا السياق، يأتي R. Cantillonالذي رأى في الأرض مصدراً لإنتاج الثروة وأن نشاط الإنسان هو الوسيلة لتحقيقها، وأن الثروة ليست مجرد نقود بل تتجسد في الغذاء والرفاه ومتاع الحياة[3].

---

[1]: بن لاغة محمّد رضا، "إنعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2013/2012، ص43.

[2]: صدوقي زروق، "دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية-دراسة حالة ولاية البليدة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص25.

[3]: Allain Samuelson: Les Grands Courant de pense Economique, OPU, Alger, 1993, P35.

ب- الفلاحة عند الطبيعيين:

إنحاز الطبيعيون، وعلى رأسهم فرانسوا كيناي (1694–1774)، إلى إعتبار النشاط الزراعي هو المصدر الوحيد المنتج للثروة، بينما إعتبروا التجارة والصناعة قطاعات مكملة لا تضيف قيمة حقيقية بنفس درجة الزراعة. تصورهم للثروة كان بمثابة تيار متجدد من الموارد المنتجة بدل أن يكون مجرد رصيد نقدي، وإقترحوا في هذا الإطار إصلاحات جوهرية في أنماط ملكية الأرض وتوزيع دخل الريف كوسائل لتعزيز الإنتاجية وتضخيم قدرة المجتمع على النمو الإقتصادي والإجتماعي[1].

هذه المواقف المتباينة لا تقتصر على نقاش أكاديمي بحت، بل لها إنعكاسات عملية على سياسات الأراضي والزراعة، ودور الدولة في تحفيز الإنتاجأو ترك السوق ليعمل، وعلى أنماط التمويل والإعانات التي تُقدّم للمزارعين.

أولَت المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) عناية خاصة بالعمل الفلاحي، فسلَّطت الضوء على قيمة الطبيعة والأرض وأكدت على الدور المركزي للفلاحة بعد التهميش الذي عرفته خلال عهد التجاريين. إذ يرى الفيزيوقراطيون أن الأرض تشكل المصدر الأسمى للثروة، وذهبوا إلىحدّ إعتبارها العنصر الإنتاجي الوحيد القادر على توليد الفائض، بخلاف بقية عناصر الإنتاج. وبشكل عام، تتعاون الطبيعة مع الإنسان بفاعلية لإنتاج محاصيل تفوق بكثير كميات البذور المنغرسة، بينما تُعتبر باقي الأنشطة الإقتصادية - رغم أهميتها الظاهرية - في نظرهم أنشطة عقيمة لا تضيف للثروة شيئاً [2].

وكتب ماركيز دو ميرابو في منتصف القرن الثامن عشر: "إن الفلاحة هي المهنة الوحيدة التي تتكرم فيها الطبقة بالعمل لصالحنا طيلة أشهر كاملة، وهذا مقابل أيام عمل معدودة تبذل من طرفنا... إنها صناعة يشترك فيها الإنسان مع خالق الطبيعة... ولقد خصها الله بقدرة إنتاجية... تمنحها الخصوبة بصورة تفوق خصوبة الأعمال الإنتاجية الأخرى"[3].

[1]: زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2]: بن لاغة محمّد رضا، مرجع سبق ذكره، ص44.

[3]: هاشمي الطيب، "تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (الفترة 2000-2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة"، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006، ص ص 8-9.

وبما أن الفلاحة تُعد المصدر الأساسي للثروة نظراً لخاصية الأرض في التجدد والديمومة، إعتبر الفيزيوقراطيون المزارع هو المنتج الحقيقي الوحيد للثروة، بينما يمثل الصناعيون والتجار وأصحاب الحرف طبقة عقيمة. وثمة طبقة وسطى تمثّلها طبقة ملاك الأراضي، التي تقوم بأعمال تحسين عقاري و إستصلاح الأرض لرفع مستوى الإنتاج[1]. بناءً على ذلك قسّم كيناي المجتمع إلى ثلاث طبقات كما يلي[2]:

- طبقة الملاك (ملاك الأراضي)؛
- طبقة المنتجين وهي الفلاحون المباشرون؛
- الطبقة العقيمة وهي الصناع، إذ إن الفلاحة وحدها هي التي تضيف للثروة، بينما يقتصر القطاع الصناعي على تحويل المواد الأولية إلىمنتجات مصنّعة أو نهائية.

وكان لتحليل فرانسوا كيناي في كتابه "الجدول الإقتصادي" الصادر عام 1758 أثر بارز في الفكر الإقتصادي والتحليل الإجتماعي، حين شبَّه تداول المال داخل الجماعة بالدورة الدموية، وأبان للمرة الأولى أن طبقة الفلاحين هي الطبقة الوحيدة المنتجة التي تولّد المنتج الصافي الذي يقوم عليه تكرار عملية الإنتاج، ومن ثم إستمرار الدورة الإقتصادية الإنتاجية. وبحسب كيناي، لا يوجد قطاع آخر يساهم في التراكم والإستثمار والنمو الإقتصادي سوى القطاع الفلاحي[3].

وإنتقد كيناي علاقات التبادل بين طبقات المجتمع عبر عرضه هذه العلاقات في صورة جدول (الجدول الإقتصادي)، وإعتمد في تحليله على تقسيم المجتمع إلى ثلاث وظائف أساسية: وظيفة الإنتاج، وظيفة السيادة، ووظيفة الإستهلاك. فالمهمة الإنتاجية تعود لطبقة الفلاحين، أما وظيفة السيادة فترتبط بأصحاب الحكم، في حين تقوم طبقة التجار والصناع بوظيفة الإستهلاك.

ولتوضيح دورة السلع قدّم مثلاً إفترض فيه أن طبقة الفلاحين أنتجت 5000 فرنك، وأن إستهلاكها أثناء الإنتاج بلغ 2000 فرنك، فيكون الناتج الصافي 3000 فرنك. (3000=2000-5000)؛ ُنفق من هذا المبلغ 2000 فرنك كإيجار للأرض تدفع لطبقة ملاك الأراضي، ويوجه 1000 فرنك لإقتناء السلع المصنَّعة من الطبقة العقيمة. ومن جهتهم ينفق الملاك 1000 فرنك لشراء السلع الفلاحية من الطبقة المنتجة و1000 فرنك لإقتناء

[1]: صدوقي ز روق، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2]: إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 59.
[3]: زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

السلع الصناعية من الطبقة العقيمة، فتبلغ بذلك مداخيل الطبقة العقيمة 2000 فرنك.وهذه المداخيل تُعيد توجيه 2000 فرنك لشراء السلع الفلاحية من الطبقة المنتجة، فتعود قيمة الناتج الصافي لهذه الأخيرة 3000 فرنك، وتكتمل بذلك الدورة الإقتصادية. ويمكن تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الجدول الإقتصادي لفرانسوا كيناي (الوحدة: فرنك)

إلى	المزارعون	ملاك الأراضي	الصناع	المجموع
المزارعون	_	2000	1000	3000
ملاك الأراضي	1000	_	1000	2000
الصناع	2000	_	_	2000
المجموع	3000	2000	2000	_

المصدر: مُحَمَّد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد مُحَمَّد شعبان، تاريخ الفكر الإقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر 2009، ص155.

ويصنّف كيناي الأراضي الزراعية إلى فئتين كما يلي[1]:

أ- الأراضي الخصبة: تلك الغنية بالعناصر المعدنية التي تساهم في رفع إنتاجية المحاصيل وزيادة الناتج الصافي الإجمالي؛

ب- الأراضي الضعيفة أو الفقيرة: وهي الأراضي التي تفتقر إلى العناصر المعدنية الكافية، فتظهر فيها مردودية إنتاجية منخفضة وتؤدي دوراً محدوداً في تكوين الناتج الصافي الإجمالي.

وبالإستناد إلى هذا التصنيف للأراضي تتكون نمطان للإنتاج الزراعي هما:

- نظام يقوم على تكثيف الإنتاج في الأراضي الخصبة، عبر توظيف رأس المال الثابت والمتداول والدورات الزراعية لزيادة المردودية داخل وحدات إنتاجية كبيرة؛

- نظام يرتكز على الفلاحة الواسعة، يمارس أساساً في الأراضي الفقيرة التي لا تعتمد بشكل كبير على رأس المال أو على وسائل تقنية بهدف تحسين المردودية.

[1]: زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

وتركز مقاربة كيناي على الوحدات الإنتاجية الكبرى التي تولد فائضاً في الإنتاج وتنظمه، إذ تعتمد هذه الوحدات على رأس مال كثيف وعمال مأجورين، وتطوير أدوات وتقنيات زراعية من شأنها رفع مكانة القطاع الزراعي في التبادلات التجارية، بينما تستبعد الوحدات الصغيرة التقليدية الموجهة للإستهلاك الذاتي. عند الطبيعيين تُعد التنمية الإقتصادية للقطاع الزراعي قاعدة للتطور، فيما تبقى القطاعات الأخرى فرعية. ومن ثم طالب الطبيعيون بما يلي:

- زيادة حجم رأس المال الزراعي؛
- توفير أسواق كافية لتصريف المنتجات الزراعية؛
- إدخال التقدّم العلمي والتقني في المجال الزراعي نتيجة لزيادة رأس المال؛
- توسيع رقعة الزراعة بالبحث عن مساحات صالحة أخرى، وهو ما ساهم في إستعمار دول تتميز بإمتداد أراضٍ زراعية واسعة[1].

هكذا، يظهر القطاع الزراعي في فكر الطبيعيين كنشاط أساسي يدفع عجلة التطور الإقتصادي، ويحفز نمو القطاعات غير الزراعية، بل إن تطور هذه القطاعات مرهون بتقدّم القطاع الزراعي نفسه.

2- الفلاحة في الفكر الكلاسيكي:

نال القطاع الزراعي إهتماماً بارزاً في الفكر الكلاسيكي الذي بيّن أهميته ودوره في إحداث التنمية، إذ فصل الكلاسيك بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، معتبرين أن قانون تناقص الغلة يسود في الزراعة، في حين يسود قانون تزايد الغلة في الصناعة. وقد إنعكست هذه المواقف في ميل الطبيعيين لتفضيل الفلاحة وإهمال العمالة خارجها، وتجلّت هذه الآراء كما يلي:

أ- تحليل آدم سميث (1723-1790): أولا ركّز على أهمية القطاع الزراعي كعنصر محوري في عملية النمو الإقتصادي داخل المجتمع، منتقداً تصور الطبيعيين الذي يعتبر الزراعة المصدر الوحيد للمنتج[2]. كما رأى أن الفائض الإقتصادي لا يقتصر على النشاط الزراعي وحده كما إدعى الطبيعيون، بل يمكن أن ينتج عن مختلف

[1]: إسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2]: هيشر أحمد التيجاني، "مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012"، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد كمي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2015-2016، ص ص 5-6.

أشكال العمل المنتج، ولهذا أبرز دور العمل المنتج كآلية لتراكم رأس المال وتحقيق الريع وبالتالي تكوين فائض، وإن ظلّ في نظره القطاع الزراعي أكثر إنتاجية نسبياً من باقي القطاعات[1].

وعند معالجته لمسألة الريع في كتابه ثروة الأمم (1776) شرح سميث أن «ملاك الأرض يطلبون ريعا حتى بالنسبة لما يستغله المستغل من الإنتاج الطبيعي، فعلى المستغل أن يمنح المالك جزءا مما يجمعه من الثروة أو من نتيجة عمله»[2].

ويتبدّل مقدار الريع بحسب خصوبة الأرض وموقعها، فالأرض البعيدة عن الأسواق مثلا تتطلب قوة عمل زراعية أكبر، ومن ثم يتناقص الفائض المتبقي لمالك الأرض (الريع) بعد إقتطاع الأجور والأرباح من سعر المنتج الزراعي. وبالتالي فإن ربط الأراضي بالشبكات الطرقية والمائية يساهم في موازنة الريع بين المواقع، كما أن الأرض الأكثر خصباً بطبيعتها تولّد ريعا أكبر من الأرض الأقل خصوبة.

كما أعطى آدم سميث عناية خاصة للزراعة لكونها تؤمن الغذاء، وتشجع على إستخدام الآلات وتطبيق التقدّم التقني الذي يرفع الإنتاج عبر زيادة الإنتاجية الناتجة عن تقسيم العمل[3].

ب- ديفيد ريكاردو (1772-1823): يعتبر ريكاردو الزراعة أهم قطاعات الإقتصادلكونها مورداً للغذاء، ويركز على مبدأ تناقص الغلة في المجال الزراعي، أي كلما زادت الإستغلالات الزراعية على الأرض كلما قلت الإضافات الناتجة عنها. وبناء على ذلك يشكل تناقص الغلة وحصة الريع التي يحصل عليها ملاك الأراضي حاجزاً أمام التنمية الزراعية، إذ كلما إزدادت الإستثمارات الرامية لرفع خصوبة الأرض زادت حصة الملاك وقلّت من حصّة الإنتاج الزراعي، كما أن هذه الإستثمارات قد ترفع أسعار المواد الغذائية.وميّز ريكاردو بين ثلاثة أنواع من الأراضي طبقاً لدرجة خصوبتها وموقعها وقابليتها للعائد: الأولى ذات الخصوبة العالية التي تمنح محاصيل وفيرة وتنتج ريعا كبيرا، والثانية متوسطة الخصوبة التي تعطى محصولاً أقل وتولد ريعا متوسطاً، والثالثة الأراضي الهامشية ذات الإنتاجيةالضعيفة التي تُستغل أخيراً وتُكسبها توسعات الإنتاجية القليلةبناءً على هذا التصنيف يصبح الريع وظيفة لتفاوت خصوبة المواقع وقربها من السوق، وهو عنصر حاسم في تفسير كيفية توزيع دخل الملكية

[1]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2]: محمّد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمّد شعبان، تاريخ الفكر الإقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص197.

[3]: صدوقي زروق، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الزراعية وتأثيره على تسعير الغذاء [1] وسياسات التوسع الزراعي و الإستثمار ات المتعلقة بتحسين التربة والبنية التحتية[2]، ويعكس هذا التمييز دور الأرض في السياسات الزراعية و الإقتصادية وفي توجيه الإستثمار ات العامة والخاصة. ويحدد أيضاً عوائق تنمية مستدامة واضحةوقد ميز ريكاردو بين ثلاث أنواع من الأرض وهي كالآتي:

- **الأرض فوق الحدية:** أراضٍ جيدة جداً وذات خصوبةٍ عالية، حيث تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج أقل من سعر الناتج، فتدر ّ على مالكها ريعاً إقتصادياً ؛
- **الأرض الحدية:** أراضٍ ذات جودة وخصوبة أقل، يكاد متوسط ناتجهايغطي ثمنه فقط، فلا تحقق ريعاً فعلياً وإنما تكتفي بتغطية تكاليف الإنتاج؛
- **الأرض تحت الحدية:** أراضٍ أقل خصوبةً بكثير، ترتفع فيها التكلفة المتوسطة إلى ما يتجاوز سعر الناتج، لذلك تظلمهجورةً أو غير مزروعة إلا إذا إزدادت حاجة السوق وزاد سعر المحصول حتى يغطي تكاليف الإنتاج فيها.

وعليه يعرف ريكاردو الريع بأنه "الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع إلى مالكها مقابل إستخدام قوى التربة الأصلية غير القابلة للفناء"، ويعزو ريكاردو نشوء الريع إلى تفاوت خصوبة الأراضي و إلى بعدها أو قربها من السوق. فالسعر السائد للمنتج في السوق يغطي التكاليف التي يتحملها المنتج على الأرض الأقل خصوبة - أي الأرض الحدية - ومن ثم يتحدد ثمن المنتوج بتكاليف الإنتاجعلى تلك الأرض الحدية التي تُستغَل بسبب تزايد السكانوبما أن ثمن المنتوج موحّد فيالسوق، يظهر على ذلك أساس فائضٌ في الأراضي الأكثر خصوبة أو الأقرب للسوق، يساوي الفرق بين كميات الإنتاج على هذه الأراضي وكميات الإنتاج على الأرض الحدية.

ومن هنا نخلص إلى أن الريع عند ريكاردو هو ريع تفاضلي أو فوقي. وينبثق هذا الريع من عدم تجانس تكاليف الإنتاج بين الأراضي الزراعية ذات درجات خصوبة مختلفة، ومن ضرورة اللجوء إلىأراضٍ أدنى خصوبة وأبعد عن السوق كلما إشتد الضغط السكاني وزاد الطلب على المنتجات الزراعية. وبذلك يكون مصدر الريع في الأساس - عند ريكاردو - هوزيادياد تكلفة الوحدة الحدّية مع توسع الإنتاج، ذلك أن الإنتاج الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة.

وبناء على ما سبق، خالف ريكاردو رأي الطبيعيين الذين إعتبرالريع كرماً من الطبيعة؛ إذ رآه ناتجاً عن شح التربة وتقلب خصوبتها، وربط علاقة معاكسة بين الطبيعة والريع. كما أنه إستبعد إعتبار الريع جزءاً من

[1]: زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14

[2]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ، ص16.

نفقات الإنتاج فلايدخل في تحديد الثمن، بل يتشكل إستجابةً للثمن نفسه: كلما إرتفع سعر سلعة زراعية مثل القمح إتسع نطاق الإنتاج عبر اللجوء إلىأراضٍ أقل خصوبة أو عبر تكثيف إستغلالالأراضي المزروعة فعلاً ، مما يرفع تكاليف الإنتاج ويولد أو يزيد الريع. كما أن تحسينات الأرض الخصبة تزيد من فائضها (أي الريع) بتخفيض التكلفة المتوسطة فيها، بينما تؤدي التحسينات في الأراضي الرديئة إلى إنخفاض الريع[1].

ج- روبرت مالتس (1766-1834): إشتهر بنظريته السكانية التي عرضها عام 1798، والتي تفيد بأن "قدرة السكان أكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للسكان"، بمعنى أن نمو السكان يحدث بمعدل أسرع من زيادة إنتاج المواد الغذائية.فحسب مالتس يتصاعد عدد السكان متتالياً هندسياً بينما ينمو الإنتاج الزراعي بمتتالية حسابية، ويعزو بذلك إرتفاع الريع إلى ظاهرة تناقص الغلة: "الثمن المرتفع للإنتاج الأولي والذي جعل للأرض ريعا كبيرا في البلدان الغنية والكثيفة بالسكان، وإنما يعود إلى تناقص الغلة"[2].

وتصور مالتس الإقتصاهكوّناً من قطاعين رئيسيين - صناعي وفلاحي - وحصر التقدم الفني في القطاع الصناعي لأن هذا الأخير يتميز بإمكانية تزايد الغلة، بينما يطبع القطاع الفلاحي قانون تناقص الغلة. ورأى أن إتساع النشاط الزراعي المعتمد على وسائل فنية قد يعيقوتمالصناعة وتطوّرها التقني، لذقترح سنّ قوانين إصلاح زراعي تهدف إلى زيادة الإنتاجيةوالحدّ من خمول النشاط الفلاحي، بما يضمن توجيه جزء من الإستثمار إلى القطاع الصناعي حيث تتوافر فرص ربحية أكبر. وأكد أن سياسات الإصلاح الزراعي والتحديث الفني ضرورة لتقليص آثار النمو السكاني ولفتح مجالات إستثمار منتجة في ميادين غير زراعية[3].

د- جون ستيوارت ميل (1806-1873):أيد أيضاً مبدأ تناقص الغلة، مؤكداً أن كمية الغذاء الممكن إنتاجها من الأرض محدودة بطبيعتها، فقال: "القانون العام للغلة المتناقصة من الأرض قد يتوقف أثره مؤقتا - وإلى حد معين - ولكن حينما يتزايد السكان بدرجة كافية فإن القانون العام يستعيد مساره وتنتج كل زيادة عن تكلفة متزايدة النسبة من العمل ورأس المال،كما بينّ أن حتى الأراضي الرديئة قد تنتج ريعاً إذا إستدعت الحاجة إستغلالها لتلبية رغبات السكان،فالريع إذن ليس دخلاً تفاضلياً فحسب بل دخلاً مطلقاً يرتبط بندرة الأرض

[1]: محمّد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمّد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 225.
[2]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[3]: محمّد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمّد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 245.

وقسمة إنتاجها. وأشار ميل إلى أن مستويات الريع تتأثر بتراكم رأس المال، وبنمو السكان، وبطرق الزراعة المعتمدة، وبأسعار المنتجات الزراعية، ما يجعل الريع عرضة للتغير تبعاً لهذه العوامل[1].

ومن خلال العرض السابق نستخلص ما يلي:

- يرى المفكرون الكلاسيكيون أن توجيه الإستثمارات نحو الفلاحة لا يساهم بفعالية في التنمية الإقتصادية، إذ تعتبر الصناعة الأداة الأساسية التي تحرّك تطور بقية الأنشطة الإقتصادية، وهذا التصور يعكس إنعكاسات التقدم الصناعي والثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا في ذلك الزمن؛

- تعارض المدرسة الكلاسيكية فكرة مساواة الأجور بين العاملين في القطاع الفلاحي ونظرائهم في القطاع الصناعي؛

- وإستنادا إلى مبدأ قانون تناقص الغلة الذي يراه أصحاب الفكر الكلاسيكي سائدا في الزراعة، وبالنظر إلى الإرتفاع الكبير في كثافة السكان، أعطى الكلاسيكيون أسبقية واضحة للقطاع الصناعي على حساب الفلاحة، لأن تركيزهم الأساسي كان على الحافز الذي توفره الصناعة للفلاحة؛

- ورأت المدرسة الكلاسيكية أن تراكم رأس المال داخل النشاط الصناعي يشكل الأساس في تبرير النمو الإقتصادي وذلك لأن مفعول قانون تناقص الغلة يُطبق على النشاط الزراعي، ويستند هذا الإطار على ما يلي:

- إذا افترضنا ثبات عرض الأراضي الزراعية، وعدم تحقق تقدم في فنون الإنتاج الزراعي، وإزدياد عدد السكان العاملين على مساحة أرضية ثابتة، فإن ذلك يفضي إلى نتائج منها:

- عدم قدرة النشاط الزراعي على أن يكون فعلا محركا رئيسيا للنمو الإقتصادي؛
- تراجع الإنتاجية المتوسطة للعامل و إرتفاع أسعار السلع الغذائية؛
- إرتفاع مدخرات الفلاحين التي نادرا ما تُستثمر في مشاريع ذات عائد مجدٍ .

- في المقابل، يتميز النشاط الصناعي بقدر من المرونة النسبية تمكنه من الآتي:

- مجابهة تقلبات وتحولات النشاط الإقتصادي؛
- إستيعاب التطورات الفنية والتكنولوجية المستمرة في العملية الإنتاجية؛
- دفع عجلة النمو الإقتصادي بوتيرة أسرع.

[1]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- ولذلك إعتبر الحفاظ على مستويات أجر منخفضة أمرا ضروريا لدعم تراكم رأس المال وإستمرار يته داخل القطاع الصناعي الذي يُنظر إليه كمحرّك ورائد لعملية النمو والتطور الإقتصادي[1].

غير أن المدرسة الكلاسيكية بالغت في تضخيم أثر َي عاملَي السكان وتناقص الغلة، فزيادة السكان لم تظهر دوما بالشكل الذي إفترضوه، بل شهدت فترات إعتمدت فيها بعض الدول الأوروبية والأمريكية سياسات تشجيع النسل لتحقيق نمو تدريجي في الإنتاج. وحتى هاجس النمو السكاني في البلدان المتخلفة لم يكن بالمقاييس التي رسمها مالتس. كما أن التقدم التقني وفّر أساليب إنتاج أحدث رفعت مستويات الإنتاج في كل من الفلاحة والصناعة، فحدّت بذلك من فعالية مفعول تناقص الغلة.

3- الفلاحة عند كارل ماركس:

يمثل الريع عند ماركس "جزءا من فائض قيمة المنتج في الفلاحة التي تسودها أو تسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له لكنه غير مكتسب". ويربط ماركس مصدر القيمة والربح بالعمل الزائد عن الوقت اللازم لتغطية أجر العامل، وهو هذا الفائض الذي يغذي تراكم رأس المال[2]. ويرى كارل ماركس (1818-1883) أن مستقبل الفلاحة مرتبط بتشكّل أشكال تنظيمية تميل إلى تجميع المصالح في هيئة وحدات كبرى، ويعتبر أن وجود المزارع الفردية الصغيرة يعيق عملية التنمية. ويرى ماركس أن طبقة الفلاحين تشكل جماعة أعضاؤها يعيشون أوضاعا متقاربة ولا يرتبطون بعلاقات طبقية أوسع، لأن أساليب الإنتاج تعزل كل أسرة فلاحية وتمنحها نوعا من الإكتفاء الذاتي. ويؤدي دخول رأس المال إلى الفلاحة، بحسب ماركس، إلى إبراز إختلاف طبقي يفرز طبقتين متصارعتين هما: البروليتاريا الفلاحية* و البرجوازية الفلاحية**.

4- الفلاحة عند النيوكلاسيك:

إهتمت المدرسة النيوكلاسيكية بتحليل الظواهر الإقتصادية على مستوى الجزئيات عوض الكل، ومن ثم لم تحظ الفلاحة بذات الإهتمام لأنها مرتبطة بمجالات كلية، غير أن النيوكلاسيكيين أعطوا حيزا كبيرا لدراسة أسعار

---

[1]: مُحَمَّد عمر أبو عبيد، عبد الحميد مُحَمَّد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[2]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

* : البروليتاريا الفلاحية: هي الطبقة الكادحة من الفلاحين التي لا تملك الأرض ووسائل الإنتاج، وعيشها كليا من عملها فقط، فوجودها ذاته يتوقف على مدى حاجة المجتمع إلى عملها.

**: البرجوازية الفلاحية: هي الطبقة التي تضم ملاك الأراضي ووسائل الإنتاج وهي طبقة غير منتجة تعيش من فائض قيمة عمل العمال (الريع).

المنتجات الزراعية، ذلك أن إرتفاع الريع وتكاليف النقل جعل تحليل الأسعار محوريا، مما دفعهم إلى المطالبة بوجود أسواق قريبة من الأراضي الزراعية لتخفيض الأسعار عبر تقليص تكاليف النقل.[1]

أما ألفريد مارشال (1842-1924) فقد إستنتج أن الزيادة في الطلب على المواد الغذائية لا تعني بالضرورة حصول ملاك الأراضي على ريعا أكبر أو على حصة متزايدة من الدخل القومي بفضل فنون وإجراءات إنتاجية متقدمة في الزراعة قادر على تحسين الوضع الإقتصادي للمالكين ومنحهم نصيبا أكبر من الدخل القومي[2] وتوسع مارشال في مفهوم الريع فإبتدع مصطلح "شبه الريع" ليعبر عن العوائد الفرقية المؤقتة أو الخاصة الناجمة عن الإنتاجية المتوقعة للوحدات الرأسمالية أو للعمالة، كما أن مفهوم الأرض عنده شمل كل أنواعها عند قياس الريع. ورأى مارشال أيضا أن زيادة الريع قد تنشأ لأسباب تختلف عن تلك التي أوردها الكلاسيكيون، إذ إن إرتفاع الطلب على الأرض لإقامة المشروعات وتوسعها، إلى جانب الزيادة السكانية في مناطق معينة، يؤدي إلى رفع الطلب على الأرض ورفع الريع بآليات سوقية و إجتماعية مختلفة[3].

وبناء على ذلك، يتّضح أن الفهم المتكامل لدور الفلاحة في التنمية يتطلب مقاربة تربط بين المحددات التقنية والهيكلية و الإجتماعية والسياسات الإقتصادية، وتتبنى سياسات تدعم الإبتكارالتقني وتحفّز تكوين وحدات إنتاجية أكبر، مع حماية سبل عيش الفلاحين وتسهيل وصولهم إلى الأسواق والتمويل والتقنيات، لضمان إنتقال متوازن وعادل بين القطاعين ومساهمة فعّالة ومستدامة في النمو.

5- الفلاحة في المدرسة الكينزية:

مصطلح «الكنزية» يعود إلى الإقتصادي جون مينارد كينز (1883–1946). ترى المدرسة الكنزية أن دور الدولة لا ينبغي أن يتنافس مع دور القطاع الخاص في ميادين الإنتاج المباشر، بل يكمن في توفير عناصر رأس المال الإجتماعي، بينما يبقى التجهيز الفعلي لرأس المال الإنتاجي من إختصاص القطاع الخاص. في إطار هذا التوازن أعطت الحكومة صلاحيات لم تكن مقبولة وفق المذهب الكلاسيكي، ما سهّل على القطاع الخاص خوض تجارب إستثمارية متعددة القطاعات، شاملة القطاع الزراعي الذي كان إستثمارتقليدياً محصوراً بملاّك الأراضي. بنَت

[1]: زاوي بومدين، "التمويل البنكي – الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015، ص22.

[2]: صدوقي زروق، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3]: مُحَمَّد عمر أبو عبيد، عبد الحميد مُحَمَّد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص ص407-408.

الكنزية أفكارها حول التنمية الإقتصادية على قواعد ظلت فاعلة لعقدين تقريباً، ويمكن إختصار هذه القواعد في النقاط التالية:

-إعادة صياغة مفهوم الفائض الزراعي بحيث يصبح محوراً مركزياً لعملية التنمية القومية، مع إعتبار القطاع الزراعي المحرك الأول لهذه العملية؛

- القضاء على أشكال البطالة المتاحة من خلال تحقيق تشغيل كامل؛

- إعتمادمتوسط الدخل الفردي الحقيقي مقياساً أساسياً لتقدّم التنمية؛

- إفتراض تناقصية دالة الإنتاج الزراعي؛

- ربط إعادة هيكلة الإقتصادبعملية التنمية بحيث تنتفع جميع القطاعات بدرجات متفاوتة، مع تحوّل الثقل النسبي إلى القطاع الصناعي.

مع ذلك، تعرّضت هذه الرؤية لإنتقادات، لا سيّما بشأن أهمية الدور الذي منحته الكنزية للزراعة. فقد فترضت المدرسة أنّ الزراعة هي المحرّك الأساسي للتنمية، لكنها في الممارسة لم تولِ الفلاحة إهتماماًكافياً؛ إذ ظلّ معدل نمو الإنتاج الزراعي قريباً من الصفر في حين تسارع نمو الناتج الصناعيبناءً على ذلك، تحوّل موقف الكنزيين إلى تأجيل أولوية التنمية الزراعية لصالح إستكمال مراحل التصنيع، بإستثناءالتوسّع الأفقي في الأراضي الجديدة، وأية مساهمة في الفلاحةإعتبرت مجرد زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي لا أكثر.

6- الفلاحة في نظرية النمو غير المتوازن:

أسس ألفرد هيرشمان (1958) نظريته حول النمو غير المتوازن على نقطتين أساسيتين:محدودية قدرة القطاع الزراعي على دفع مراحل التنمية وخصوصية التشغيل الكامل في القطاع الصناعي. مما يؤدي إلى تسارع معدلات نمو الناتج الصناعي. وهذه النتيجة تتقاطع إلىحدٍّ ما مع ما خلصت إليه المدرسة الكلاسيكية. لذلك شدد هيرشمان على أن مفتاح إستمرار التنمية يكمن في إطلاق «حافز نمو غير متوازن» يسمح بتحقيق أمرين أساسيين:

- تراكم رأس المال داخل القطاع الزراعي كبداية للتنمية الرأسية للزراعة، ويتحقق ذلك عبر تعديل نسب التبادل لصالح السلع الزراعية[1] ؛

- تحويل فائض اليد العاملة الزراعية نحو النشاط الصناعي [2].

[1]: هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]: هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 8.

و حولت هذه الأفكار إنتباه مفكّرين آخرين نحو دعم جزئي لهيرشمان، فبرزت مساهمات مثل رأي كلارك الذي دعا إلى خفض الحجم المطلق للقوى العاملة الزراعية، ورأي فروكس الذي رأى أنّ التنمية تحتاج إلى «قطاع قائد» يعمل كقاطرة عبر تحقيق معدلات نمو متصاعدة للناتج مع إنتاجية متوسطة متناسبة مع العمل، وهو ما يبدو متحقّقاً في القطاع الصناعي أكثر من سواه[1].

وعلى النقيض، راجع مفكّرون آخرون مثل لويس ونيركس دور الفلاحة وجعلوها الأداة الأساسية للتنمية الإقتصادية، تبدأ هذه المقاربة بتوليد فائض زراعي وتعبئته، مروراً بتحديد وتيرة نمو عرض العمل الصناعي إعتماداً على حجم الهجرة من الريف إلى المدن، ويعامل معدل نمو العمالة المهاجرة كمؤشر بديل لمعدل نمو الناتج القومي. هذه المدرسة ركّزت على التنمية الفلاحية الأفقية وأرجأت التنمية الرأسية بسبب ضغوط النمو الديموغرافي. وفي مدخل نيركس التحليلي نلاحظ دعوة صريحة لوضع الفلاحة كمصدر للتنمية عبر عدة افتراضات منها ما يلي:

- أن الإنتاجيةالحدّ ية في الزراعة تساوي الصفر، ما يعني وجود بطالة مقنّعة في الريف؛
- أنّ الفجوة بين العمالة الفعلية والعمل المقنّع تكفي لإنتاج مستوى مماثل من الناتج؛
- إمكانية تحويل الفرق بين الفائض الزراعي المحتمل والفائض الفعلي إلىإستثمار ات في القطاع الصناعي؛
- مصاحبة هذه العملية لإنتقاليد العاملة الزراعية المقنّعة إلى القطاع الصناعي و إمتصاصها وفق ديناميكيات سوق العمل[2].

المطلب الثاني: الفلاحة في الفكر الإقتصادي الحديث

مع منتصف ثمانينيات القرن العشرين وظهور معالم العولمة بداية التسعينيات تشكّلت تيارات فكرية جديدة إتخذت معايير مغايرة للتنمية الزراعية. من أبرز هذه الإسهامات تأتي:

1- نظرية التنمية المستقلة:

تستند هذه النظرية إلى معيارين رئيسيين يرتبطان مباشرة بالقطاع الزراعي:

- **المعيار الأول:** تحسين مستوى معيشة عموم السكان بالتوازي مع زيادة معدل نمو الناتج الزراعي؛
- **المعيار الثاني:** رفع إنتاجية العمل بمعدلات متصاعدة عبر تكثيف رأس المال داخلياً، دون الإعتمادعلى نقل كبير للعمالة من القطاع الزراعي إلىخارج ه.

[1]: رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998، ص ص14-18.

[2]: رفعت لقوشة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

قدّمت هذه النظرية عدداً من الإضافات المفيدة لفكر التنمية الفلاحية؛ تمثلت في الآتي:

- صياغة علاقة جديدة بين الإستثمار و الإستهلاك داخل الزراعة؛
- تقديم حلول عملية لقضية الفقر في المناطق الريفية عند تطبيق برامج تنموية؛

إعادة تعريف مفهوم التنمية بدمج البُعد الإقتصادي مع البُعد الإجتماعي، عبر التركيز على رفع إستهلاك الخدمات الإجتماعية الأساسية (كالتعليم والصحة والنقل) لدى السكان الريفيين[1].

بهذا الشكل تُظهر تطوّرات الفكر الإقتصادي تنقّلاً من إعتبار الزراعة محرّكاً وحيداً للتنمية إلى نظرة أكثر توازناً وتنوّعاً، حيث تتباين الأدوات والسياسات بين من يدعو إلى قيادة صناعية للنمو ومن يرى في الفلاحة مصدراً قابلاً للتعبئة والإستثمار، وصولاً إلى منظورات حديثة تُؤكّد على تنمية زراعية متكاملة قادرة على رفع مستوى المعيشة دون بالضرورة الإعتماد على تفريغ يد عاملة هائل إلى القطاعات الأخرى.

2- نظرية التنمية المتواصلة:

تعرف نظرية التنمية المتواصلة بأنها نهج حديث في مجال التنمية الزراعية، يضع الإستثمار الفلاحي في مركز تحريك عجلة التطور الزراعي. تقوم هذه النظرية على مجموعة من الأولويات العملية: إستصلاح الأراضي من خلال إستعمال الأسمدة المناسبة، تحسين تقنيات الري، وبناء شبكات صرف صحي فعّالة. الهدف الأسمى لها هو بناء مسار تنموي لا يصل إلى نقطة جمود تجعل دفع التنمية الفلاحية إلى الأمام أمراً مستحيلاً .

و تؤكد هذه النظرية على نقطتين أساسيتين: أولا، أن التنمية الفلاحية قضية عاجلة لا تحتمل التأجيل أو المماطلة، وثانياً، أن مكافحة الفقر في المناطق الريفية تشكل أحد الركائز الإستراتيجية للتنمية الزراعية، لأن الفقر يسهم في تدهور البيئة، لذا فإن محاربته لا تُعد فقط خياراً إجتماعياً بل ضرورة إستراتيجية ترتبط بالمصير الإنساني ككل[2].

غير أن تطبيق مبادئ التنمية المتواصلة إصطدم بعدد من الصعوبات العملية. فزيادة الإستثمار ات وحدها قد لا تكفي للتعويض عن تدهور التربة في الحالات الحرجة، إذ قد يتعذر على رؤوس الأموال المستثمرة إستعادة خصوبة الأراضي المتدهورة. كما أن الإعتماد المطلق على تطوير زراعة رأسية (زيادة الكثافة و الإنتاجية على

[1]: هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.
[2]: هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وحدات المساحة) لا يضمن في المدى الطويل تعويض الأثر السلبي الناتج عن تقلص المساحات المزروعة على إجمالي الناتج الفلاحي.

و في سياق تطوير إطار فكري للتنمية الزراعية برزت إسهامات لعدد من المفكرين الإقتصاديين الذين ركزت أفكارهم على رفع مستوى الإنتاجية المتوسطة للعمل في القطاع الزراعي، بما يسمح بإمتصاص فائض اليد العاملة وخفض معدل التضخم في الأسعار الزراعية بإعتبارهمؤشر ً ا لنجاح السياسات التنموية. من أبرز هؤلاء روبرت لوكاس، بول رومر، وروبرت بارو.

و يفترض روبرت لوكاس (1988) أن الإستثمار في رأس المال البشري - من خلال التدريب والبرامج الإجتماعية - يؤدي إلى إرتفاع ملموس في إنتاجية العمل الزراعي. كما يشير إلى أن تراكم رأس المال البشري يتحقق تدريجياً عبر الخبرات الميدانية التي يكتسبها العامل عند إحتكاكه المباشر بتكنولوجيات العمليات الزراعية، ما يعزز قدرته الإنتاجية وقدرة المنظومة على الإبتكار.

و من جهته، يقترح بول رومر (1986) إعتبارالمعرفة بديلاً أو مكملاً لرأس المال البشري كمحرك لزيادة متوسط إنتاجية العمل. ويشمل نموذج رومر محورين أساسين: تطوير التكنولوجيا الزراعية البيولوجية (بما في ذلك تحسين الأصناف والأساليب البيطرية والوراثية)، ونشر نظم ري حديثة فعالة، إلى جانب رفع وعي العمال بأهمية الإلتزام بالمعايير الفنية والتقنية في العمليات الإنتاجية.

أما روبرت بارو (1990)فرأى ربطاً مباشراً بين إرتفاع إنتاجية العمل والسيطرة على تكنولوجيات العمليات من جهة، وبين الإنفاق على البنية التحتية والرعاية الإجتماعية من جهة أخرى. بمعنى آخر، يؤكد بارو أن الإستثمار في مرافق البنية الأساسية والرعاية يدعم بيئة عمل ٍ واتية تمكن من توظيف التكنولوجيا بكفاءة وتحسين إدارة العمل للسيطرة على عناصر الإنتاج التقنية.

هذه الرؤى مجتمعة أمدّ ت سياسات التنمية الزراعية الأفقية بأدوات عملية: رفع إنتاجية العمل، تبني أصناف وتقنيات زراعية جديدة، توسيع فرص التصدير، وزيادة نسبة العمالة الفلاحية حتى تتقارب معدلات التوظيف مع معدل نمو عرض العمل الزراعي المفترض بـ 2.7%.[1]

[1]: هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

ومن الملاحظ أن الفلاحة حظيت بإهتمام كبير عبر حقب فكرية متباينة، وذلك بالرغم من التباينات الفكرية بشأن مكانتها في إقتصاديات الدول. يعود هذا التباين، بالأساس، إلى الإختلافات في البيئات الإقتصادية والتاريخية التي نشأت فيها مدارس الفكر الإقتصادي، فضلاً عن تأثيرات الظروف الإجتماعية العامة. فقد حكم التجار على فترات نشأة القطاع التجاري أولوي ّ ، وأن الفلاحة قطاع ثانوي يعتمد نموه على الصناعة والتجارة، وذلك راجعاً في ذلك الوقت إلى تأخر البنية الفلاحية. في المقابل، أعاد «الطبيعيون» الإعتبار للفلاحة عبر تأكيدهم على قيمتها البيئية و الإقتصادية، معتبرينها ركيزة أساسية للحياة الإقتصادية.

و في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية، لعبت الفلاحة دور ً ا جوهريا ً في تهيئة الظروف اللازمة للصناعة، إذ كانت تؤمن الغذاء وتزو ّ د السوق بالقوى العاملة الضرورية. ومع تقدم الصناعة بدأت العلاقة بين القطاعين تصبح تداخلية، إذ تغذت الصناعة على الإنتاج الزراعي بينما أصبحت الفلاحة بدورها تتأثر بعمليات التصنيع وتدخل في ظاهرة «تصنيع الفلاحة». من هذا المنطلق إنبثق الفكر الكلاسيكي الذي إعتبر أن الفلاحة والصناعة قطاعان متكاملان يكمل كل منهما الآخر.

و بعد الأزمة العالمية عام 1929، برزت المدرسة الكينزية التي رأت في الفلاحة قطاعً ا محركً ا أساسياً لعملية الإنتعاش الإقتصادي، وإستمرت آثار هذه الرؤية حتى إنهيار نظام معيار الذهب، وما تلاه من ظهور لنظريات أعطت الأولوية للصناعة على الفلاحة. وقد إستند هذا التوجه إلى تصور أن الفلاحة مقيدة بمبدأ تناقص الغلة، وهو ما ألقى بظلاله على تحليل إمكانيات النمو في القطاع الزراعي. ومع ذلك، حاول فلاسفة الإقتصاد المحدثون دراسة سبل التخفيف من آثار تناقص الغلة من خلال الإبتكار التنظيمي والتقدم العلمي والتكنولوجي.

و أفضى هذا الحوار الفكري بين من يحم ّ ل الفلاحة الأسبقية ومن يعطي الأولوية للصناعة - إلى إنقسام نظري في تفسير مسارات التنمية الإقتصادية. ومع إتساع الحاجة الغذائية والنمو الديموغرافي، تعمق البحث في عناصر حيوية متصلة بالعمل الفلاحي: التنظيم، التطور العلمي، ونشر التكنولوجيا. ذلك ما مهد الطريق لظهور نظرية التوازن بين القطاعين الفلاحي والصناعي، والتي تُكمِ لمها اليوم إتجاهات التنمية المتواصلة التي تضع تلبية الإحتياجات الغذائية وحفظ الموارد الطبيعية في مقدمة الأولويات، مع التركيز على بناء نمو زراعي متواصل ومستدام لا يقف عند أوضاع حرجة، بل يضمن القدرة على التطور ومواجهة التحديات المستقبلية.

المطلب الثالث: الفلاحة في الفكر الإقتصادي الإسلامي

الإسلام دين شامل وكامل للبشرية، يهتم بجوانب حياة الإنسان كافة، لذلك أولى عناية خاصة بكل ما يتعلق بمقو ّمات الحياة ووسائل بقائهامن هذا المنطلق تحتل الفلاحة مكانة بارزة، إذ تُعدُّ مصدر َ قوت الإنسان وعماد َ إستمرارفحظيت بتكريسٍ واضحٍ للرعاية و الإهتمام في النصوص الشرعية والتوجيهات الدينية.

1- أهمية الفلاحة من زاوية إسلامية:

لما كانت الفلاحة تمثل الوسيلة الأساسية لتأمين الغذاء وتلبية إحتياجات الإنسان المعيشية، فقد دعى الإسلام إلى تنمية هذا القطاع و الإهتمام بهفالزراعة لا تُنظَر إليها كمجرَّد نشاط إقتصادي فقطبل تُعَدُّ حجر الزاوية في إقامة إقتصادمتين يوفّر العيش الكريم للناس. وفي الإطارالشرعي تُصنَّف الفلاحة عملاً ذا أبعاد عبادية وأخلاقية، يجُزى فاعله في الدنيا والآخرة؛ لأنها تسهم في حفظ المقاصد الأساسية للشريعة من دين ونفس ونسل وعقل ومال، وفق مراتب المقاصد الثلاث: الضروريات، الحاجيات، والتحسينات[1].

أ- الفلاحة في القرآن الكريم: ُظهر القرآن الكريم إهتماموواسعً ا بالزراعة وما يتصل بها من موارد أرضية ومائية ومحاصيل وحياةٍ زراعية متعددة، ويمكن ملاحظة ذلك من الآيات التالية[2]:

– في ما يتعلق بالأراضي والموارد المائية والريّ، يقول تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ} (الآية 63 من سورة الحج). وتكرَّر الإشارات القرآنية إلى إحياء الأرض بالماء وخروج النبات، كما في قوله: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ} (الآية 27 من سورة السجدة)، وكذلك: {وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ} (الآية 65 من سورة النحل)

– أما فيما يخص المحاصيل والثمار المتنوعة، فالإشارة القرآنية تتضمن تعدادًا لأنواع من النبات والمحاصيل التي تُنتَج بفضل السقيا الإلهية: {هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ (10) يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} (الآيتان 10 و11 من سورة النحل). هاتان الآيتان تشيران معًا إلى أهمية الموارد المائية والمحاصيل الزراعية في النظام الإلهي للعيش.

[1]: خلف بن سليمان، بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص6.

[2]: عبد الواحد غرده، مقومات تحقيق الأمن الغذائي في المنهج الإسلامي، الملتقى الدولي التاسع حول "إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الشلف، 2014، ص5.

– كما يورد القرآن أمثلة للحصر النباتي وثراء الحقول والبساتين في قوله: {وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} (الآية 4 من سورة الرعد)، ولإظهار دورة الرحمة الإلهية في الطبيعة يقول تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا... فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (الآية 57 من سورة الأعراف)

ب – الثروة الحيوانية في النصوص الشرعية: لم تغفل النصوص كذلك الحيوان وميزاته وفوائده للإنسان؛ فقد ربط القرآن بين خلق الأنعام ومنافعها حيث يقول: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ} (الآية 5 من سورة النحل)، وأشار إلى وسائل النقل والزينة من الإبل والخيول والحمير في قوله: {وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ } (الآية 8 من سورة النحل).

خلاصة القول: يقدم التراث الإسلامي رؤية متكاملة للفلاحة، تجعل منها عملاً ذا بعد عبادي واجتماعي واقتصادي معًا؛ فهي وسيلة لحفظ مقومات الحياة، وتعبير عن التوازن بين إستثمار الموارد الطبيعية والإلتزام بالقيم الشرعية التي تهدف إلى الحفاظ على حياة كريمة لكل فرد ومجتمع.

ويعتبر النشاط الفلاحي، الذي يشمل مجموعة من الأنشطة مثل الحرث والزراعة والحصد والصيد، من الأنشطة الأساسية التي تساهم في توفير مقومات الحياة. وقد إهتمت الشريعة الإسلامية بهذا القطاع بشكل خاص، لما له من تأثير مباشر في ضمان إستمرارية الحياة البشرية وإستدامتها. من أبرز ما ورد في القرآن الكريم عن هذا النشاط قوله تعالى: {أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ (63) أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ} (الآيتان 63-64 من سورة الواقعة) [1]. هذه الآية تبرز دور الإنسان في الزراعة، بينما تُظهر أيضًا الحقيقة أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يخلق ويبارك في الأرض والنباتات، مما يؤكد على التواضع في ظل النعم التي يمنحها الله للإنسان.

ج – الفلاحة في السنة النبوية: في إطار السنة النبوية، نجد أن النبي ﷺ قد حث على أهمية الزراعة والفلاحة بوصفها عملًا يساهم في رخاء المجتمع وإزدهاره. وقد ورد عن النبي ﷺ في الحديث، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه له صدقة، ولا يرزؤه أحد إلا

[1]: عبد الواحد غرده، مرجع سبق ذكره، ص5.

كَانَ لَهُ صَدَقَةً " رواه مسلم.[1]، وهو حديث يبين فضل الزراعة التي تعتبر صدقة جارية. يشير هذا الحديث إلى أن الفلاحين الذين يعملون في الأرض ليسوا فقط يعمرون الأرض، بل يحققون من وراء ذلك منفعة إجتماعية عظيمة، حيث تزداد فرص توفير الغذاء للمجتمع بأسره. كما أن هذه الأعمال تُعد من الأعمال الصالحة التي تُثاب عليها الروح الطيبة التي تساهم في رفاهية المجتمع[2].

وفي سياق آخر، نجد أن السنة النبوية حثت أيضًا على الإستمرار في الزراعة حتى في أوقات الأزمات. فقد ورد عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن إقامت السَّاعةُ وفي يدِ أحدِكم فسيلةٌ، فإن إستطاعَ أن لا تقومَ حتى يَغرِسَها فليغرِسْها"[3]. هذه الوصية تعكس مدى أهمية العمل المستمر والنشاط الإيجابي في كافة الظروف، حتى في لحظات الأزمات والكوارث.

إضافة لذلك، نجد أن السنة النبوية قدمت تحفيزًا كبيرًا للأفراد للمساهمة في إستصلاح الأراضي الزراعية. ومن أبرز الأحاديث التي تبرز هذا التحفيز قوله ﷺ "مسلمٍ يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ، إلا كان له به صدقةٌ " (رواه أنس بن مالك) [4]. هنا يظهر كيف أن الفلاحة لا تقتصر على كونها وسيلة للرزق فقط، بل هي أيضًا مصدر للأجر والثواب، حيث يُعتبر كل محصول أو فائدة تعود من الزرع صدقة تُثاب عليها.

د- الإهتمام الفلاحي في عهد الخلفاء الراشدين: كان الخلفاء الراشدون -رضي الله عنهم- يحظون بالفلاحة ويعتبرونها من أهم وسائل تأمين الغذاء للمجتمع الإسلامي. فقد قال الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- في إحدى توجيهاته: "أن الله قد إستخلفنا على خلقه لنسد لهم جوعهم، ونستر عوراتهم، ونوفر حرفتهم"[5]. يوضح هذا القول أهمية الفلاحة بإعتبارها مصدرًا أساسيًا للغذاء ولتحقيق الكفاية الغذائية في المجتمع. وقد كان الخلفاء يوجهون إلى ضرورة تطوير الأراضي الزراعية وتحفيز المسلمين على إستصلاح الأراضي.

---

[1]: صحيح البخاري، مع شرحه فتح الباري، ص6.

[2]: خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3]: محمد ناصر الدين الألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المجلد الأول، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1995، ص38.

[4]: عبد الواحد غرده، مرجع سبق ذكره، ص5.

[5]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص07.

هـ- آراء العلماء حول الفلاحة في الفكر الإسلامي: لقد درس علماء الإسلام الفلاحة بإعتبارها أحد أوجه المعاش الضرورية. فقد تناول العديد منهم هذه القضية في إطار محاولاتهم لفهم كيفية تحسين الأوضاع الإقتصادية وضمان حصول المجتمعات على الغذاء اللازم. و من بين هؤلاء العلماء الذين إهتموا بتطوير الفكر الفلاحي نجد الإمام الغزالي، وإبن خلدون، والمقريزي، حيث قدم كل منهم تصورات ودراسات في هذا الشأن كما يلي:

- إبن خلدون: يعتبر ابن خلدون أحد أبرز المفكرين في تاريخ الفكر الإجتماعي و الإقتصادي. وفي رأيه، تعتبر الفلاحة من أقدم وأبسط الصنائع التي مارسها الإنسان، حيث لا يتطلب الأمر معرفة معقدة أو مهارات عالية. إذ يرى في الفلاحة ضرورة حتمية توفر الغذاء، ويؤكد في مقولته الشهيرة: "فأما الضروري فالفلاحة والبناء والخياطة والتجارة والحياكة"، مما يدل على أن الفلاحة كانت أهم المهن التي شغلت الإنسان في بداية حياته. ويشدد ابن خلدون على أن الفلاحة كانت من إختصاص البدو، فهي الصناعة البسيطة التي تلبي إحتياجاتهم الأساسية.

- المقريزي: أما المقريزي فقد إهتم بتفسير أسباب المجاعات في مصر، وأرجعها إلى قلة منسوب المياه في نهر النيل، نتيجة لقلة الأمطار وسوء إدارة الحكام. وقد أشار إلى أن الفلاحة كانت تعتمد بشكل أساسي على توفر المياه، وأن الفقر والمجاعات في تلك الفترات كانت نتيجة لعدم إستثمار الأرض بما يتناسب مع الحاجة الفعلية. كما أشار إلى أن توفير الشروط الأساسية للفلاحة يمكن أن يسهم في تجنب هذه الأزمات الإقتصادية. وبالتالي، يبرز المقريزي دور الفلاحة في الحفاظ على إستقرار المجتمع وضمان غذائه في ظل الظروف الطبيعية المتغيرة[1].

2- المفاهيم الإقتصادية الإسلامية حول الأمن الغذائي:

في إطار تحقيق الأمن الغذائي، يقدم الفكر الإسلامي تصورات ونظريات شاملة تركز على العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة. لقد كان الإسلام دائم ً ا يشجع على العمل والتفاعل الإيجابي مع الأرض بإعتبارها مصدر ً ا رئيسي ً ا للرزق، في الوقت الذي يعزز فيه فكرة التعاون بين الأفراد وتحقيق المنافع المشتركة[2].

أ- نظرة الإسلام للعمل وأثره على الفلاحة: العمل في الإسلام يُعد عبادة، ولذلك يحث المسلم على العمل والجد في سعيه وراء الرزق. وقد ورد في القرآن الكريم {فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ

[1]: زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]: نعامة مباركة، "دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الإقتصادية (دراسة حالة الوطن العربي)"، رسالة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011، ص ص76-77.

كُرُوا اللهَّ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } (الآية 10 من سورة الجمعة)من خلال هذه الآية، يُبرز القرآن الكريم أهمية العمل و الإنتاج في تحقيق الرغد والنماء[1].

ب- أساليب التمويل الفلاحي في الإسلام: لقد أتاح الإسلام للفلاحين العديد من الأساليب والآليات لتشجيع الإنتاج الزراعي وزيادة مساحة الأراضي المستصلحة[2]. و من أبرز هذه الآليات "المغارسة"، وهي نظام كان يُستخدم لإستصلاح الأراضي البور عبر منح الفلاحين حق زراعة الأراضي مقابل جزء من المحصول بعد أن تصل الأرض إلى مرحلة الإنتاج.وهذا النظام يُعد من وسائل التمويل الفعالة التي تعزز من الإستثمار في الزراعة وتحفيز الفلاحين على التوسع في النشاط الزراعي. و في هذا السياق، يعكس التمويل الفلاحي في الإسلام فكرة تشجيع الإنتاج الزراعي بشكل مستدام عبر التوزيع العادل للموارد.

و الفلاحة في الإسلام ليست مجرد مهنة أو وسيلة لكسب الرزق، بل هي ركيزة أساسية لبناء المجتمع وتنمية الإقتصاد. و من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، نجد أن الإسلام أولى إهتمامه بالغًا بتعزيز الإنتاج الزراعي وحفز المجتمع على العمل في الأرض. كما أن المفكرين والعلماء المسلمين قد تطرقوا إلى أهمية هذا النشاط من الناحية الإقتصاديةو الإجتماعية، مما يعكس دور الفلاحة كأداة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والعدالة الإجتماعية.

علاوة على ذلك، قدم الإسلام العديد من الوسائل الإقتصادية التي تساهم في تحسين الإنتاج الفلاحي مثل التشجيع على العمل الزراعي، توسيع نطاق الملكية الخاصة وتوفير أساليب التمويل الميسرة للمزارعين. وبالتالي، فإن الفلاحة تظل جزءًا أساسيًا من رؤية الإسلام لتحقيق التنمية المستدامة في جميع جوانب الحياة.

كما أن المساقاة، المزارعة والإجارة هي ثلاثة من الوسائل الهامة التي تعكس أساليب مختلفة لإستغلال الأراضي الزراعية، وتهدف إلى تحقيق كفاءة الإنتاج الزراعي وزيادة العائد الإقتصادي. في هذا السياق، تمثل المساقاة اتفاقًا بين صاحب الأرض والعامل، حيث يتعهد العامل بالسقي والاعتناء بالأرض مقابل حصة من المحصول، مما يحفز العامل على بذل جهد أكبر لتعظيم العائد النهائي. أما المزارعة، فهي تتضمن إتفاقًا بين المالك والمزارع يقضي بتوزيع المحصولبناءً على مساهمة كل طرف في تكلفة الزراعة، مثل بذور الأرض أو تكاليف الزراعة الأخرى.

[1]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2]: هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

وفيما يخص الإجارة، فهي عقد يتم بين مالك الأرض ومستأجر يلتزم بإستخدام الأرض في الزراعة مقابل مبلغ متفق عليه لفترة زمنية معينة.

ومن جهة أخرى، يعد الإحتكار سلوكًا مرفوضًا في الشريعة الإسلامية، حيث يُعرَّف بأنه شراء السلع الأساسية مثل الطعام وتخزينها بهدف رفع الأسعار وبيعها لاحقًا بأثمان مرتفعة، مما يلحق الضرر بالمستهلكين، وهو ما يُعد من أفعال الظلم. حيث نهى النبي ﷺ عن هذا الفعل، فقد ورد في الحديث الشريف: "من إحتكر فهو خاطئ" (رواه مسلم).

المبحث الثالث: مضامين السياسة الفلاحية

تعتبر السياسات الفلاحية من الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول لتنظيم أنشطتها الإقتصادية والإجتماعية، كونها تمثل الرابط بين إستراتيجيات التنمية والتوجهات اللازمة لتطوير القطاع الفلاحي في إطار التنمية المستدامة. وعليه، فإن هذه السياسات تعتبر أداة رئيسية في تحديد ملامح التطور الزراعي في الدول المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية

تختلف السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى، مما يؤدي إلى تنوع الأداء الزراعي بين الدول، حيث يعد غياب التشريعات التفصيلية لبعض البلدان في ما يتعلق بالخطط الفلاحية عائقًا رئيسيًا أمام تحديد مفهوم دقيق لهذه السياسات. ويلاحظ في الكثير من الأحيان أن الأهداف ووسائل التنفيذ للسياسات الفلاحية تستند إلى المؤشرات الإقتصادية التي تقيس نشاط القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ما يتوفر من خطط نظرية قد لا تكون كافية في تفسير الواقع الفعلي للقطاع[1].

كما تعتبر السياسة الفلاحية جزءًا من السياسة الإقتصادية العامة، مما يستدعي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى بهدف ضمان تحقيق الإكتفاء الذاتي، من خلال التركيز على الأمن الغذائي الشامل[2].

[1]: رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص13.

[2]: صالح العصفور، السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، العدد 21، سبتمبر، 2003، ص4.

ويمكن تعريف السياسة الفلاحية على النحو التالي:

- هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الحكومة لحماية القطاع الزراعي من المنافسة الخارجية ورفع دخل الفلاحين المحليين.

- هي مجموعة من الوسائل الإصلاحية التي تهدف إلى تحسين ظروف المشتغلين في القطاع الزراعي من خلال زيادة الإنتاج وتحسين جودته وضمان إستدامته[1].

- يمكن تعريف السياسة الفلاحية بأنها جزء أساسي من السياسة الإقتصادية العامة، حيث يتم رسمها وتنفيذها في القطاع الزراعي، مع التنسيق بين هذه السياسة والسياسات الإقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المحددة.

- تسعى السياسة الفلاحية إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو توفير الإشباع للمستهلكين من السلع الزراعية، والثاني هو تعظيم أرباح المنتجين الفلاحيين، أي زيادة الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية وتحقيق أعلى إنتاج بأقل جهد إجتماعي ممكن. أي تقصير أو غياب لهذه الآليات قد يؤدي إلى إختلال هيكلي في الإنتاج والإستهلاك، مما يعوق فاعلية السياسة الفلاحية.

وتتمثل السياسة الفلاحية في مجموعة من الإجراءات التشريعية التي تعتمدها الدولة لتنظيم القطاع الفلاحي، وتعد في الوقت ذاته وسيلة لإدارة القطاع الفلاحي بما يحقق أهداف الخطط الزراعية الموضوعة. كما تتضمن السياسة الفلاحية برامج إصلاحية تهدف إلى تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة، وذلك بما يحقق التوازن بين مصلحة الأفراد والمصلحة العامة، بالإضافة إلى العمل على ضمان رفاهية السكان وتحقيق التنمية الإقتصادية في القطاع الزراعي[2].

وتمثل أيضاً في مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي، سواء على مستوى التركيب المحصولي، أو البنية الحيازية المزرعية، أو حتى على مستوى الفن الإنتاجي، مما يعكس دورها في تعديل الهيكل الإنتاجي الزراعي بما يتناسب مع إحتياجات السوق الداخلية والخارجية[3].

[1]: نعامة مباركة، "دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجا)"، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/2016، ص18.

[2]: رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[3]: فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص ص74-75.

و في هذا السياق، يمكن تلخيص السياسة الفلاحية كأداة إستراتيجية تهدف إلى تحقيق إنتاج كاف من السلع الزراعية بأسعار معقولة للمستهلكين، إلى جانب ضمان الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، مع مراعاة التنسيق مع السياسات الأخرى في مجال التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الفلاحية

تسعى السياسة الفلاحية إلى تحقيق أهداف عدة، أهمها تنمية المناطق الريفية بشكل متوازن. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تراعي تنوع البنية الزراعية و إختلاف أنظمة ملكية الأرض الفلاحية والثروة الحيوانية. كما يجب أن تضع في إعتبارها تفاوت حجم الحيازات الزراعية وأنواعها[1]، إضافة إلى التأكيد على الترابط الوثيق بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية. و يجب أيضا أن تركز على التفاعل بين الإستقرار الإقتصادي والنمو الإجتماعي، مما يتطلب آليات وأدوات متعددة لدعم الفلاحين في إتجاههم نحو إنتاج سلع زراعية عالية الجودة وبكميات كافية[2].

كما تهدف إلى التوازن بين ضرورة الحفاظ على الموارد الزراعية وحماية البيئة من جهة، وبين مصالح الفلاحين و إحتياجات السكان من جهة أخرى. حيث يتعين أن تكون هذه السياسة قائمة على أسس العدالة والكفاءة والإستدامة[3]. بالاضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد العاملين في القطاع الزراعي، وهو المعيار الأساسي لنجاح هذه السياسة. و يمكن تلخيص أهداف السياسة الفلاحية في ما يلي:

- دعم الفلاحين لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من المحاصيل الزراعية.
- ضمان إستدامةالقطاع الفلاحي وحمايته من التحديات البيئية و الإجتماعية.
- تحقيق التوازن بين مصالح الفلاحين ومصلحة المجتمع، مع الأخذ بعين الإعتبار حماية البيئة.

إن أهداف السياسة الفلاحية ليست محصورة في مجرد تحسين الإنتاج الزراعي، بل تتعدى ذلك لتشمل ضمان رفاهية العاملين في القطاع وتطوير المجتمعات الريفية بشكل عام، عبر إدخال التعديلات الهيكلية اللازمة على مستوى الإنتاج والتوزيع، بما يتوافق مع إحتياجات ومتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية.

[1]: أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الإقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص44.
[2]: رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص35.
[3]: وزارة الزراعة، وثيقة السياسة الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني، 1995، ص6.

وفي النهاية، تلعب السياسة الفلاحية دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة، كما ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الموارد الأساسية للسكان.[1] كما تمثل دعامة أساسية في هيكل الإقتصاد الكلي لأي دولة، لا سيما تلك التي تعتمد على القطاع الزراعي كمصدر رئيسي للدخل والعمالة. ولا تقتصر أهميتها على مجرد توفير المنتجات الغذائية بل تمتد لتشكل عاملاً محورياً في تحقيق الأمن الغذائي، وتوليد العملات الأجنبية، ومكافحة الفقر، والحفاظ على الإستقرار الإجتماعي. ومن هذا المنطلق، فإن صياغة سياسة فلاحية فاعلة تتطلب فهماً عميقاً للأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية المترابطة، و إستراتيجية شاملة تتبنى أساليب الإدارة الحديثة والتقنيات المتطورة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

و تتعدد أهداف السياسة الفلاحية لتشمل جوانب إقتصادية و إجتماعية وبيئية متكاملة كما يلي:

1- تعزيز الدور الإقتصادي: يسهم القطاع الفلاحي مساهمة مباشرة في تعزيز الإقتصاد الوطني من خلال محورين رئيسيين: تحقيق الأمن الغذائي وتوفير النقد الأجنبي. ويُعد تحقيق الأمن الغذائي من أولويات أي دولة، حيث أن توافر الغذاء بأسعار مستقرة يُعتبر ركيزة أساسية للإستقرار السياسي والإجتماعي ومن ناحية أخرى، يُسهم زيادة حجم الصادرات الزراعية في تدعيم الإحتياطي من العملات الأجنبية، والتي تُوجه لتمويل برامج التنمية الشاملة، و إستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا التي لا يمكن إنتاجها محلياً . ولكي تحقق الدولة هذه الغاية، يتعين عليها دراسة وفهم ديناميكيات السوق العالمية بدقة، من حيث قوى العرض والطلب، حجم المنافسة الدولية والتركيز على تنمية المحاصيل التي تتمتع بميزة نسبية تزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

2- تحقيق العدالة الإجتماعية: تسعى السياسة الفلاحية إلى تحقيق عدالة توزيع الدخول، وهو هدف إجتماعي بالغ الأهمية يهدف إلى تقليص الفجوة بين مستويات الدخل المختلفة، وضمان حياة كريمة لسكان الريف عبر وضع حدود دنيا لمستويات المعيشة. كما أن العدالة التوزيعية تتجاوز توزيع الدخل بين الأفراد لتشمل التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية بين مختلف القطاعات والأنشطة. ويتحقق هذا الهدف عند نقطة التوازن التي تتساوى فيها القيمة الحدية للإنتاج بين عنصري العمل ورأس المال، مما يضمن كفاءة توزيع الموارد ويدفع بعجلة النمو الإقتصادي قدماً .

[1]: رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص201-202.

3- رؤية متكاملة للنظام الفلاحي:

إنطلاقاً من هذه الأهداف الإستراتيجية، تتبنى الحكومات رؤية طموحة لبناء نظام فلاحي متكامل ومستدام، يتميز بالسمات التالية:

- **الإبتكار والتطوير التكنولوجي:** إنشاء نظام فلاحي حديث يعتمد على توظيف التكنولوجيا المتطورة والبحوث العلمية في جميع مراحل الإنتاج بدءاً من التحسين الوراثي للبذور ووصولاً إلى تقنيات التصنيع الغذائي والتعبئة، بهدف إنتا ج سلع عالية الجودة تلبي متطلبات السوق المحلي والعالمي وتتوافق مع أذواق المستهلكين المتغيرة.

- **الإستدامة البيئية:** تطوير قطاع فلاحي يسهم بشكل فاعل في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويتم ذلك من خلال تبني ممارسات الزراعة المستدامة، والإستخدام الرشيد للمياه، والإدارة المتكاملة للآفات، والحد من التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي، بما يضمن إستدامة الإنتاجية على المدى الطويل.

- **التنوع الهيكلي:** العمل على تنويع الهيكل الإنتاجي في القطاع الفلاحي، من حيث أنماط ملكية الأراضي (صغيرة، متوسطة، كبيرة)، ومصادر الري (تقليدية، حديثة)، والثروة الحيوانية والنباتية. كما يشمل ذلك تشجيع تعدد المحاصيل والأنشطة الزراعية لتعزيز المرونة في مواجهة تقلبات الأسواق والظروف المناخية.

- **التنمية الريفية المتكاملة:** تحويل القطاع الفلاحي إلى قاطرة حقيقية للتنمية الإقتصاديةو الإجتماعية المتكاملة في المناطق الريفية. وهذا يتطلب تطوير البنى التحتية من طرق وإتصالات وخدمات لوجستية، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة ويحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

- **التمكين والمشاركة:** بناء قطاع فلاحي قائم على منتجين فاعلين ومؤهلين، يشاركون هم وأسرهم مشاركة كاملة وحقيقية في عملية التقدم الإقتصادي والإجتماعي. وهذا يتطلب برامج تدريبية وتأهيلية، وتعزيز دور التعاونيات الزراعية، وضمان حصولهم على حصة عادلة من العوائد.

- **الترابط بين الإنتاج النباتي والحيواني:** تطوير إنتاج حيواني متين ومتكامل مع الإنتاج النباتي، بحيث يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالأرض، ويعتمدعلى الأعلاف المنتجة محلياً، ويتسم بالكفاءة و الإنتاجية العالية، ويكون ملائماً للظروف البيئية والموروث الثقافي المحلي.

- **التوجه المستقبلي:** بناء فلاحة ذكية قادرة على مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي السريع، وتطويع هذه المستجدات (كالذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة والطاقات المتجددة) لخدمة المجتمع والبيئة في الحاضر والمستقبل، وضمان القدرة التنافسية في ظل إقتصاد عالمي متغير.

- **إستدامة الأجيال القادمة:** بناء إقتصفلاحي مجدٍ وجاذب، يوفر فرصاً إستثمار ية وحوافز مالية وتقنية للأجيال الشابة، يشجعهم على الإستثمارو الإبتكار في هذا القطاع، وبالتالي ضمانإستمرار يته وتنميته.

المطلب الثالث: أنواع السياسات الفلاحية وتصنيفاتها

لا يمكن فهم السياسات الفلاحية بمعزل عن السياق الذي تُطبق فيه، فهي تختلف وتتعدد تبعاً لإختلاف مجموعة معقدة من العوامل والظروف. فمن الناحية الإقتصادية، تؤثر عوامل مثل الأزمات المالية، قوة القطاع الصناعي، معدلات النمو، القدرة على جذب الإستثمار ات وتوفير التمويل بشكل مباشر على أولويات و إتجاهات هذه السياسات. أما العوامل الإجتماعية، كالعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات الريفية، أنماط الإستهلاك المحلي، التوزيع السكاني، فإنها تشكل الإطار الثقافي والإجتماعي الذي تعمل ضمنه. كما تلعب الظروف الطبيعية والبيئيةدوراً محورياً، من حيث توفر الموارد الطبيعية كالأراضي الخصبة والمياه، والتعرض للمخاطر الطبيعية كالجفاف والتصحر والفيضانات. كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى ظهور وتطور سياسات فلاحية متنوعة، كل منها مصمم لمعالجة إشكالية محددة أو تحقيق أهداف إستراتيجية في ضوء متطلبات الظرفية المكانية والزمانية[1].بناءً ا على هذا التباين، يمكن تصنيف السياسات الفلاحية إلى صنفين رئيسيين: السياسات الفلاحية الأساسية (الرئيسية) والسياسات الفلاحية الداعمة (المساندة)، مع التأكيد على أن التنسيق والتكامل بين هذين الصنفين هو شرط أساسي لبناء قاعدة فلاحية متينة ومتوازنة.

1- السياسات الفلاحية الرئيسية:

تنشأ السياسات الفلاحية الرئيسية إستجابة لمجموعة من التحديات و الإحتياجات الهيكلية التي تواجه القطاع، كالتقلبات الحادة في أسعار المنتجات الزراعية، والتراجع غير المتوقع في إنتاجية بعض المحاصيل الإستراتيجية، والضغوط المتزايدة لتلبية الطلب المحلي والعالمي المتصاعد على الغذاء. هذه المتغيرات دفعت الحكومات والخبراء إلى دراسة وتصميم أنواع عديدة من السياسات الرئيسية، التي تُعتبر بمثابة المحددات الأساسية لطبيعة وحجم الإنتاج الفلاحي ويُعد الأداء العام للقطاع، المتمثل في مستوى الإنتاجية والجودة والقدرة التنافسية، هو المؤشر الحقيقي لقياس مدى نجاح هذه السياسات وفعاليتها في تحقيق الغايات المرسومة.

أ- السياسة الإستثمارية الفلاحية: يمكن تعريف السياسة الإستثمار ية الفلاحية على أنها الإطار الإستراتيجي الذي يحدد الكيفية التي يمكن من خلالها تجميع رأس المال اللازم من مختلف المصادر، وتوجيهه نحو القطاع

[1]: زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفلاحي، وإدارة إستخدامه بشكل فعال وناجع لتحقيق أقصى عائد ممكن. بمعنى آخر، هي البحث المستمر عن أفضل الطرق والوسائل لتمويل متطلبات المزرعة الحديثة، وفي تحديد أولويات الإنفاق الإستثمار ي بين مجالات الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعيوعليه، فإن لرأس المال المستثمر دوراً محورياً وحاسماً في رفع مستوى الإنتاجية الفلاحية، من خلال تمويل شراء الآلات الحديثة، تطوير نظم الري و إستخدام التقنيات المتطورة، مما ينعكس إيجاباً على زيادة المحاصيل وتحسين جودتها[1].

بناء ً ا على ذلك، فإن سياسة الإستثمار الفلاحي الفاعلة هي تلك القادرة على قياس وتقييم كفاءة إستخدام كل وحدة نقدية مستثمرة في المزرعة، ومقارنة العائد الإستثمار ي المتحقق منه بالتكاليف والمخاطر. وقد شهدت العقود الأخيرة إهتمامً متزايداً من قبل الدول النامية بسياسات الإستثمار في القطاع الفلاحي، خاصة في أعقاب التحول الكبير و تبني سياسات الإصلاح الإقتصادي والتحرر، التي تقوم على آليات السوق في توجيه الموارد، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمشروعات في قيادة عملية التنمية الفلاحية. ويمكن إجمال الأهداف التي تسعى سياسات الإستثمار الفلاحي إلى تحقيقها في النقاط التالية[2]:

- **خلق فرص العمل:** توفير فرص عمل منتجة ومستدامة للسكان في المناطق الريفية، للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، والمساهمة في تحقيق الإستقرار الإجتماعي.

- **تعظيم العائد من الموارد:** الوصول إلى الإستغلال الأمثل للموارد الفلاحية المتاحة (الأرض، المياه، الثروة الحيوانية)، وتطوير البنية التحتية الداعمة للقطاع (مخازن، طرق، أسواق مركزية).

- **نقل المعرفة والتكنولوجيا:** تطوير وتوسيع نطاق الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق الريفية، لنقل المعارف الحديثة وتدريب المزارعين على أفضل الممارسات.

- **تيسير الائتمان:** تسهيل منح القروض الزراعية للمزارعين، بشروط ميسرة وآجال مناسبة، لتمكينهم من تطوير عملياتهم الإنتاجية.

- **تحسين مستوى المعيشة:** العمل على تحسين ورفع المستوى المعيشي للفلاحين وأسرهم، من خلال زيادة دخولهم وتحسين الخدمات المقدمة لهم.

- **تعزيز التنافسية:** ترقية المنتجات الزراعية المؤهلة للتصدير، وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، من

[1]: أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2]: دبار حمزة، "إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي-دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص62.

خلال دعم الجودة والمعايير الدولية.

- **تشجيع القطاع الخاص:** تشجيع وتنمية الإستثمار ات الخاصة والمشتركة في المجال الفلاحي، ووضع تشريعات تنظيمية واضحة ومستقرة تشجع على الإستثمار.

- **إستقرار المنظومة المالية:** العمل على إستقرار النظام المصرفي والمالي، وإزالة أي قيود تعيق العلاقات المصرفية والمالية السليمة.

- **تحرير التجارة:** إزالة القيود والعوائق غير الضرورية أمام عمليات التصدير، لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق العالمية.

ب- السياسة التمويلية: تُعرف السياسة التمويلية في الإطار الفلاحي على أنها مجموعة الآليات والأدوات المالية التي تمُكّن المزارعين والمنتجين من الحصول على السيولة النقدية والتمويل اللازم لتغطية الإحتياجات الإنتاجية (كشراء البذور والأسمدة والآلات)و الإستهلاكية الأساسية بشكل مستمر. حيث تواجه العديد من الوحدات الإنتاجيةالزراعية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، عجزاً في توفير رأس المال العامل والمستثمر اللازم، نظراً لحاجتها إلى مبالغ كبيرة في فترات زمنية محددة (موسم الزراعة أو الحصاد)وبما أن مدخراتهم الخاصة غالباً ما تكون غير كافية، فإنهم يلجؤون إلى قنوات التمويل المتاحة، والتي تُشكل السياسة التمويلية الهيكل المنظم لها، بهدف القضاء على مشكلة ندرة رأس المال التي تُعتبر أحد أهم المعوقات أمام التنمية الزراعية[1].

وتحظى السياسات التمويلية بأهمية بالغة كدعامة أساسية للنمو الإقتصادي في القطاع الفلاحي. وهي لا تعمل بمعزل عن السياق الإقتصادي العام، بل ترتبط إرتباطاً عضوياً بالسياسة الإقتصادية الكلية للدولة، وتستمد أولوياتها منها.كما تُعد من أكثر السياسات تأثيراً على معدلات الإنتاجية، تسارع النمو ودرجة الإستقرار في الإنتاج الفلاحي. فتوفر التمويل في الوقت المناسب وبالشروط الملائمة للمشروعات الزراعية (كتمويل عمليات إستصلاح الأراضي، تطوير نظم الري، توفير الخدمات البيطرية وتأمين مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات) تُعد من المهام الأساسية للسياسة الفلاحية الناجحة. ويأتي هذا التمويل عبر قنوات متعددة، أبرزها القروض بشتى أنواعها (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، والإعانات المباشرة، والحوافز الضريبية، وبرامج الدعم الموجه[2].

[1]: نعامة مباركة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]: سايح بوزيد، "تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006، ص37.

وعلى المستوى الإجرائي، فإن السياسة التمويلية تشمل في مجملها ثلاثة توجهات رئيسية ومتكاملة وهي كالآتي:

الإقراض: وهو المحور التقليدي والأساسي، ويشمل تصميم وتنفيذ برامج إئتمانية تلائم الإحتياجات المختلفة للمزارعين ودورة الإنتاج الزراعي.

البحث والتطوير: تمويل الأنشطة البحثية والعلمية الموجهة لتطوير تقنيات زراعية جديدة، و إنتاج أصناف محسنة، وإبتكار حلول للتحديات التي تواجه القطاع.

الإرشاد الفلاحي: تمويل برامج الإرشاد الزراعي التي تهدف إلى نقل المعرفة والمهارات الحديثة للمزارعين، ومساعدتهم على تطبيقها في الحقل، مما يزيد من كفاءاتهم الإنتاجية.

أما بالنسبة مصادر التمويل، فيمكن تقسيمها إلى الآتي:

- مصادر محلية: وتشمل القروض المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية المحلية، والتمويل الذاتي من قبل الأفراد أو الشركات أو التعاونيات، وإصدار السندات الزراعية.

- مصادر خارجية: وتشمل القروض المصرفية الدولية، وقروض صناديق التنمية الزراعية الإقليمية والعالمية (كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD)، والقروض الثنائية المباشرة بين الحكومات، ومشاريع الإستثمار المشترك مع مستثمرين أجانب[1].

وبذلك، يتضح أن بناء سياسة فلاحية ناجحة هو عملية ديناميكية ومعقدة، تتطلب رؤية إستراتيجية واضحة، موارد مالية كافية، مؤسسات فاعلة، تكاملاً بين السياسات المختلفة وإرادة سياسية حقيقية لتحويل القطاع الفلاحي إلى قاطرة حقيقية للتنمية المستدامة.

ج- السياسة المائية: تشمل مجموعة من الإجراءات والآليات الرامية إلى تطوير وتعزيز شبكات الرصد المائي ووسائله، والغوص في دراسة المنظومات الهيدرولوجية والثروات المائية الباطنية بشكل مفصل. وتهتم هذه السياسة بتحليل أحجام الموارد المائية، درجة غزارتها، معدلات تجددها، وكيفية حمايتها من مختلف أشكال التلوث وغير ذلك.

[1]: نعامة مباركة، مرجع سبق ذكره، ص25.

كما تعتمد في منهجيتها على أدوات وتقنيات متطورة، كالإتشعار عن بُعد، التصوير بأنواعه الفضائية والحرارية والرادارية، لما لها من دور محوري في عمليات الكشف و الإستكشاف.

إلىجانب ذلك، يبرز البُعد التخطيطي للسياسة المائية من خلال وضع إستراتيجيات تنموية تهدف إلى إستغلال المياه الجوفية على نحو مستدام، يمنع إستنزافها ويضمن بقاءها مصدراً متاحاً للزراعة، وقاعدة يرثها الأجيال القادمة، بما يحقق مبدأ العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال[1].

2- السياسات الفلاحية الفرعية:

تتكون السياسات الفلاحية الرئيسية من مجموعة من السياسات الفرعية المساندة، التي تهدف في مجملها إلى تحقيق الأهداف العامة للسياسة الفلاحية، ومن أبرزها:

أ- السياسة السعرية: تُعد السياسة السعرية من الأدوات المؤثرة في توجيه الموارد بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتوزيع الناتج بين فئات المستهلكين، كما تؤثر في كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية، وفي أنماط توزيع الدخل وعدالته، وفي مستويات الإستهلاك والحصيلة الصافية للتجارة الخارجية في القطاع الفلاحي، فضلاً عن تأثيرها في المستوى المعيشي للفلاحين والمستهلكين على حد سواء.

ولها إنعكاسات واضحة على معدلات التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي، مما يتطلب لفهمها وإدارتها معرفة دقيقة بإستجابات المنتجين والمستهلكين لتغيرات الأسعار. ونظراً للتداخل والترابط في جانب الطلب، فإن الكثير من الحالات تستدعي تدخلاً حكومياً لتعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الفلاحي بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية أو لمواجهة الظروف الطارئة[2].

وعليه، يمكن تعريف السياسة السعرية بأنها الإطار الذي يحدد الأسس والآليات المتبعة في تسعير السلع والخدمات المختلفة، بما يحقق أهدافاً إقتصادية و إجتماعية وسياسية. وتختلف هذه الآليات بإختلاف الأنظمة الإقتصادية، وتهدف إلى إرساء نظام سعري يؤثر في آلية السوق (العرض والطلب) ويحدد العلاقات النسبية بين أسعار المجموعات السلعية.

[1]: نعامة مباركة، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2]: سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

كما أن التغيرات السعرية تنعكس بصورة مباشرة على أرباح المنتجين الفلاحيين ودخولهم، مما يؤثر في توجهات الإنتاج و إتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية في المواسم القادمة.

ومن أبرز أهداف السياسة السعرية ما يلي[1]:

- الحد من تقلب أسعار السلع الفلاحية والعمل على تحقيقإستقرار ها.
- دعم الأسعار وضمان تحقيق توازن عادل بين الأسعار الفلاحية وغير الفلاحية.
- تقديم خدمات داعمة لخطط التنمية المعتمدة، وحماية المستهلك وتأمين إحتياجاته، ورعاية مصالح المنتجين.
- تحقيق أهداف إستراتيجية مثل الإكتفاء الذاتي أو جذب العملة الصعبة.
- التأثير في هيكل الدخل القومي وتوزيعه بين القطاعات أو داخل القطاع الواحد.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي، من خلال إجراءات تضمن إستمرارية دخول المنتجين و إستقرار الأسواق.
- رفع مستوى الدخول في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل العاملين فيه.
- إعادة هيكلة الإنتاج الفلاحي وزيادة المساحات المزروعة، وإحياء الموارد المعطلة.
- توفير السلع الغذائية الأساسية للمستهلكين بأسعار مناسبة.
- الحد من تقلبات أسعار السلع الغذائية والفلاحية والعمل علىإستقرار ها قدر الإمكان، وخاصة السلع ذات الإستهلاك الواسع.
- تحقيق أهداف مرتبطة بمتغيرات الإقتصاد الكلي، كمساهمة الفلاحة في الدخل الوطني، أو أهداف تتعلق بإجراءات الدولة كالضرائب والرسوم. وتستخدم الدول في ذلك مجموعة من الأساليب.

وتتمثل أبرز السياسات السعرية المطبقة في المجال الفلاحي فيما يلي[2]:

- **سياسة تحديد الأسعار الزراعية:** وذلك بتحديد أسعار المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج، وأسعار الجملة والتجزئة. ولا يكون هذا التحديد فعالاً دون وجود سياسة دعم وإعانات.
- **سياسة الدعم:** وتشمل دعم كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الفلاحية وفق أهداف محددة. وقديكون الدعم مباشراً يشمل القطاع بأكمله، أو غير مباشر كإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على

[1]: سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]: سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

المدخلات. وقد يتجه الدعم أيضاً إلى تحديد حد أدنى للإنتاج تشتريه الحكومة بسعر محمي، مما يضمن حماية دخل المنتج ويحد من هجرة العاملين من القطاع الفلاحي.

- **سياسة الإعانة المالية:** تتبعها الحكومات التي تتوفر على فائض مالي، حيث تقدم إعانات مالية للفلاحين لتمكينهم من إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة.

- **سياسة الأسعار التشجيعية:** تهدف إلى تشجيع التوسع في زراعة محاصيل معينة، حيث تفرض الحكومة سعراً تشجيعياً لشراء المحصول يكون أعلى من سعر الجملة.

- **سياسة الأسعار الجبرية:** تهدف إلى توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار محددة توازن بين مصلحة المنتج والمستهلك، وتُطبق عادة على سلع مثل الخبز واللحم ومشتقات الألبان.

- **سياسة ضريبة الدخل:** تتمثل في إعفاء الفلاحين من ضريبة الدخل على دخولهم الزراعية، والإعفاء الجمركي على مستوردات مدخلات الإنتاج وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية، مما يشكل دعماً لأسعار المستهلك.

ب- سياسات التسويق الفلاحي: يهدف التسويق الفلاحي إلى تسهيل تبادل السلع الفلاحية بين الأطراف المعنية، وفق كميات ونوعيات وأسعار مناسبة. ويعرف النظام التسويقي الزراعي بأنه الإطار المرن الذي يهدف إلى تسهيل تدفق السلع والخدمات المرتبطة بها من مواقع الإنتاج إلى مواقع الإستهلاك، وفق أوضاع وأسعار ونوعيات مقبولة من جميع أطراف العملية الفلاحية.إذ يعمل النظام التسويقي الفلاحي كحلقة وصل بين المزارع المنتج والمستهلك النهائي[1]. ونظراً لأهمية التسويق الفلاحي كمكمل للإنتاج، ولدوره في دعم جميع الأطراف ذات العلاقة (من فلاحين ومستهلكين ومسوقين)فإنه يُعد عاملاً أساسياً في إستمرارية الإنتاج لأي محصول من عدمه. لذا، يحظى هذا الجانب بإهتمام بالغ في إعداد البرامج والخطط الرامية إلى إنجاح العملية التسويقية الزراعية، وضمان حصول المنتجين والمسوقين على عوائد مجزية تشجعهم على الإستمرار في هذا النشاط.

ويمكن إجمال أهداف التسويق الفلاحي في النقاط التالية[2]:

– وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الفلاحية بطريقة منتظمة ومستقرة وشاملة بهدف إستقرار الوضع الإقتصادي؛

[1]: جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص123.

[2]: دبار حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

– العمل على توجيه الإستهلاك والإستفادة من المنتجات الفلاحية بأكبر قدر ممكن؛

– العمل على تحقيق المزيد من الدخل الصافي للفلاحين؛

– الإهتمام بالشق الخارجي للتسويق الفلاحي، وتحسين ظروفه والعمل على تنميته وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الفلاحية؛

– العمل على المرونة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية.

ج- سياسة التجارة الخارجية: تمثل هذه السياسة الإطار العام الذي يضم كافة الإجراءات المنظمة لتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود الدولية.وتلعب التجارة، ولا سيما الزراعية، دوراً محورياً في تعزيز الأمن الغذائي، من خلال سد الفجوة بين كميات الإنتاج ومتطلبات الإستهلاك، وتقليل الإختلال في تدفق الإمدادات الغذائية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الإقتصادي والمساهمة في الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة[1].

وتسعى سياسة التجارة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- إيجاد توازن في ميزان المدفوعات؛
- حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، كما هو الحال في سياسات حماية الزراعة في دول غرب أوروبا؛
- وقاية الإقتصاد الوطني من مخاطر سياسة الإغراق؛
- تشجيع الإستثمار في القطاعات التصديرية؛
- مواجهة التغيرات والتقلبات الخارجية التي تؤثر على الإقتصاد القومي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تستعين الدول بمجموعة من الأدوات، نذكر منها[2]:

- **الرسوم الجمركية**، وتنقسم إلى الآتي:

- **التعريفة الجمركية:** وهي ضريبة غير مباشرة تفرضها الحكومات على السلع المتداولة في التجارة الدولية. وتُعد من وجهة النظر الإقتصادية شكلاً من أشكال ضريبة الإستهلاك.تشمل هذه الرسوم ما يُفرض على الواردات (رسوم الإستيراد)ما يُفرض على الصادرات (رسوم التصدير). ومن أنواعها الرئيسية:
  – **الرسوم الجمركية القيمية:**وهي نسبة مئوية محددة تحُتسبناء ً ا على قيمة السلع المستوردة.
  – **الرسوم الجمركية المحددة:**مبلغ نقدي ثابت يُفرض على كل وحدة من السلع بغض النظر عن سعرها.

[1]: رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2]: نعامة مباركة، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 43.

- **تعريفة الحماية الجمركية:** تهدف إلى حماية الصناعات والمنتجات المحلية وتشجيعها، عبر رفع أسعار الواردات من خلال زيادة نسبة الرسوم الجمركية على السلع المنافسة للمنتجات المحلية.
- **تعريفة المشتريات:** تُفرض على منتجات معينة، وخاصة السلع الكمالية و الإستهلاكية غير الضرورية.
- **تعريفة القيمة المضافة:** ضريبة تُطبق على القيمة المضافة للمنتج في كل مرحلة من مراحل التصنيع أو التوزيع حتى وصوله إلى المستهلك النهائي.

- دعم الصادرات: تشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن دعم الصادرات قد يؤدي إلى إنخفاض الكفاءة و إرتفاع التكاليف والعبء الضريبي في الدول الداعمة. ورغم ذلك، لا تتأثر البلدان النامية بشكل مباشر بهذه الآثار، بل يتجلى التأثير في إنخفاض حصيلتها التصديرية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، نتيجة تزايد حصة الدول الداعمة لصادراتها و إنخفاض أسعار السلع في الأسواق الدولية[1].

د- سياسة تخزين المنتجات الفلاحية: تختلف هذه السياسة من دولة إلى أخرى تبعاً لحجم الإنتاج المحلي، حجم الواردات الغذائية والأهداف المرجوة من التخزين.ويتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي و الإستقرار الإجتماعي و الإقتصادي، والذي يعتمد على ركيزتين أساسيتين هما[2]:

- تنمية الإنتاج عبر التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج.
- إنشاء مخزون إستراتيجي يُستخدم في حالات الطوارئ مثل الأزمات والحروب والحصارات والمقاطعات.

وينبني على ذلك التمييز بين نوعين رئيسيين من المخزون الغذائي:

- المخزون العامل: وهو المخزون اللازم لتلبية إحتياجات السكان خلال موسم إنتاجي محدد، ويعتمد بشكل كبير على الواردات، و يختلف حجمه من دولة إلى أخرى وفقاً لإحتياجاتها.

- المخزون الإستراتيجي: يُحتفظ به لمواجهة الحالات الطارئة والإستثنائية مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، حيث يتحدد حجمبناءً على تقييم الدول للمخاطر المحتملة وأهدافها الإستعدادية.

[1]: رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]: دبار حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

خلاصة:

تُعد الفلاحة نمط حياة يجعل من الغذاء أولوية قصوى، بإعتباره حجر الزاوية في تحقيق الأمن الغذائي وأساساً لإستقرار المجتمعات. فالدولة التي لا تملك سيطرتها على غذائها لا تملك حريتها ولاإستقرارها، خاصة في ظل هيمنة النظم الإقتصادية الحرة على الساحة العالمية. وهذا ما دفع المفكرين الإقتصاديين عبر العصور ومختلف المدارس الفكرية إلى الإهتمام البالغ بالقطاع الفلاحي، والبحث في سبل تطويره وربطه بالمشكلة الإقتصادية الأساسية المتمثلة في ندرة الموارد وتعدد الحاجات. وقد إستلزم ذلك تدخل الحكومات والأنظمة لإدارة هذا القطاع بشكل يضمن الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال سياسة فلاحية فاعلة تعمل على رفع الإنتاجية، وخفض التكاليف، وإيجاد حلول متوازنة للموارد المتاحة، وتوجيه الإنتاج وفقاً للإحتياجات الفعلية، والتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية والتنويع الإقتصادي

تمهيد:

يعد موضوع التنمية الإقتصادية من أهم القضايا التي تشغل بال الدول، لاسيما النامية منها، لما له من دور محوري في تحسين مستوى المعيشة، خلق فرص العمل وتقليص الفوارق الإجتماعية. غير أن تحقيق التنمية المنشودة يظل رهينًا بقدرة إقتصاد أي بلد ما على تجاوز إعتماده المفرط على قطاع واحد أو مورد رئيسي، وهو ما يبرز الحاجة الملحّة إلى التنويع الإقتصادي بإعتباره ركيزة أساسية للإستقرار والنمو المستدام.

فالإقتصادات التي تعتمد على قطاع وحيد كالمحروقات أو الفلاحة التقليدية غالبًا ما تكون عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الإقتصادية، مما يجعلها هشة وغير قادرة على مواجهة التحديات ومجابهتها. في المقابل، يتيح التنويع الإقتصادي فتح آفاق جديدة للإستثمار، دعم الإبتكار وتوسيع قاعدة الإنتاج بما يعزز القدرة التنافسية داخليًا وخارجيًا.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية وأسسها؛

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنويع الإقتصادي؛

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الإقتصادية وأسسها

المطلب الأول: ماهية التنمية الإقتصادية

1- تعريف التنمية الإقتصادية:

تُعرَّف التنمية الإقتصادية في مفهومها الأساسي على أنها سلسلة من الإجراءات المخطَّطة التي تستهدف تحقيق إرتفاع مستوى الدخل القومي، وما يترتب على ذلك من تحسُّن في دخل الأفراد، مع تحقيق نموٍ متسارع ومتواصل في مختلف القطاعات الإقتصادية سعيًا نحو التقدم والإزدهار. ومن وجهة نظر أخرى، يرى بعض الباحثين أن التنمية الإقتصادية تمثل إرتفاعًا في الناتج القومي خلال مدة زمنية محددة، نتيجة للتطوُّر التكنولوجي والفني في المنشآت الإنتاجية الحالية أو تلك التي يتم إنشاؤها حديثًا. في حين يذهب آخرون إلى كونها مجموعة من السياسات الموجهة لإعادة هيكلة الإقتصاد الكلي لدولة ما بغية زيادة دخول المواطنين عبر فترةٍ محدَّدة. وهناك من يركز على كونها عملية تحوُّل شاملة تنتقل بالظروف الإقتصادية و الإجتماعية من وضع غير مرغوب فيه إلى آخر أكثر تقدُّمًا وتحسُّنًا[1].

كما يرى باحثون آخرون أن التنمية الإقتصادية هي جهود مؤسسية مُنظَّمة تُنفَّذ وفق خططٍ محُكمة تهدف إلى التنسيق بين الإمكانات البشرية والموارد المادية المتوفرة ضمن نسيج مجتمعي معينٍ ، لرفع مستوى الدخل القومي والفردي، وتحسين مختلف جوانب الحياة الإجتماعية سعيًا لتحقيق الرفاهية[2].

ومن التصورات الشاملة لها، أنها ظاهرة متكاملة تشمل جوانب متعددة: التقنية و الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية، وبذلك فهي تشمل جميع مناحي الحياة المجتمعية[3].

في حين يرى "سلتز" و"روتو" (R.Rotow) تعني تخلِّي المجتمعات المتخلِّفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبنِّي الخصائص المعتمدة في المجتمعات المتقدمة[4].

أما إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات فيعرِّفانها بأنها العملية التي يزداد خلالها متوسط الدخل القومي والفردي، مع تحقيق معدلات نموٍ مرتفعة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية[5].

---

[1] عبد الهادي عبد القادر سويفي، سياسات التنمية والتخطيط الإقتصادي، أسيوط، 2002، ص ص 75-78.

[2] محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الاسيوية والدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص49.

[3]: منى قاسم، الاصلاح الإقتصادي في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1999، ص176.

[4]: علي وهب، خصائص الفقر والازمات الإقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، ط1، 1996، ص165.

[5]: سعد طه غلام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص75.

وتكشف هذه التعريفات مجتمعةً عن دلالات مهمة لمفهوم التنمية الإقتصادية، أبرزها أنها عملية شاملة لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل كل مجالات الحضارة الإنسانية، وجميع القطاعات والميادين، وترتبط بخلق ظروف جديدة ومتطورة في هذه المجالات، عبر إجراءات تحوُّلية تنتقل بها من واقع التخلُّف إلى واقع التقدُّم. ولكي تتحقق أهداف البرامج التنموية الإقتصادية بنجاح، لا بد من الأخذ بعين الإعتبار كل أشكال التنمية الأخرى، سواء أكانت ثقافية أم سياسية أم إجتماعية.ووفقًا لرؤية العديد من الدول النامية، يمكن تعريف التنمية الإقتصادية بأنها الآلية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى مستوى ممكن من الناتج الإجمالي، بحيث تؤدي إلى إقامة علاقات إنتاجية عادلة تُسهم في تحقيق العدالة الإجتماعية. وهذا التعريف يجمع بين الإهتمام بالبُعد الإقتصاديو الإهتمامالبُعد الإجتماعي، مع إعطاء كل منهما الوزن المناسب في إطارٍ متكامل.

ولتحقيق التنمية الإقتصاديةبشكلٍ فعَّال، لابد من تضافر العديد من العوامل، منها: توظيف الموارد الطبيعية والبشرية بشكلٍ أمثل، تطوير البنى التحتية، رفع مستوى التعليم والتدريب، تعزيز القدرات التقنية والبحث العلمي، خلق بيئةإستثمار ية جاذبة وضمان المشاركة المجتمعية الفاعلة في صنع القرار. كما أن تحقيق الإستدامة في التنمية يتطلب مراعاة الأبعاد البيئية، عدم إستنزاف الموارد غير المتجددة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. وتلعب الحوكمة الرشيدة والشفافية ومكافحة الفساد أدوارًا محورية في ضمان نجاح الخطط التنموية ووصولها إلى أهدافها المنشودة.

ومن الجدير بالذكر أن تجارب العديد من الدول أظهرت أن النمو الإقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق تنمية حقيقية، ما لم يقترن بتوزيع عادل للثروة، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن، وضمان تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع. وهذا يؤكد مرة أخرى الطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية، والتي تجعلها عملية مستمرة وطويلة الأمد، تحتاج إلى إرادة سياسية و إجتماعية قوية، و إلىتخطيطٍ إستراتيجي واقعي ومرن، يستجيب للمتغيرات المحلية والدولية.

2- الفرق بين النمو والتنمية:

الجدول رقم (02): الفرق بين النمو والتنمية

النمو	التنمية
-يمس الجانب الكمي -النمو عملية تلقائية تحدث في الغالب من غير تدخل الإنسان -يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة -يحدث في الغالب عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة	-يمس الجانب الكيفي -عملية مقصودة، تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة -يشير إلى الزيادة التراكمية والدائمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة خلال فترة معينة من الزمن -تحتاج إلى دفعة قوية وتخطيط لكي تخرج المجتمع من حال الركود، والتخلف إلى حالة التقدم

المصدر: خير الدين معطى الله " ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة ولاية قالمة"، أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، 2015، ص 133.

3- التنمية الإقتصادية المستدامة:

في عام 1987، أطلق المجلس العالمي للبيئة والتنمية مفهوم "التنمية المستدامة" وعرّفها بأنها تلبية إحتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة. وقد أكّد أن إستمرار التنمية وضمان إستدامتها يتطلّب مراعاة التوازن بين الإحتياجات الحالية والمستقبلية. ومن الملاحظ أن النمو الإقتصادي في كثير من الأحيان يسفر عن تدهور البيئة وتلوّثها، ويستنزف الموارد الطبيعية المحدودة، فيما يتحمّل الفقراء العبء الأكبر لهذه الآثار السلبية، من تلوّث وإنخفاض مستوى الخدمات الصحية وتدنيّ جودة مياه الشرب ونقص الخدمات الأساسية الأخرى نتيجة للتوسع في التصنيع والتحضّر. فالتلوث البيئي لا يهدد حياة الفقراء فحسب، بل يمتدّ ليشكل خطراً على أطفالهم أيضاً . وبالتالي، فإن معالجة إحتياجات الفقراء في الوقت الراهن تُعدّ شرطاً أساسياً لضمان حقوق الأجيال المقبلة.

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الإستخدام الأمثل والعادل للموارد الطبيعية، بما يضمن تلبية إحتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها. ويركّز هذا المفهوم على تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والضغوط السكانية والموارد المتاحة. لذلك يُعرّفها كثيرون بأنها السعي لتحقيق الإستخدام

العادل والكفوء للموارد الطبيعية. وينبع القلق الأساسي من تزايد عدد السكان بشكل مطّرد مقابل تناقص الموارد الطبيعية بمعدلات مقلقة. ومن هنا، يصبح الهدف الرئيسي هو الوصول إلى معدل ثابت للنمو السكاني على المستوى العالمي، للحد من إستنزاف الموارد وتفاقم التلوث وإهدار الطاقات. كما تُعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المرتبطة بالكثافة السكانية، حيث إن العيش في بيئة تتميز بالفقر والحرمان يدفع نحو المزيد من إستنزاف الموارد وتلويث البيئة.والأهم من ذلك، أن الإنسان يُعدّ محور التنمية المستدامة، تماماً كما هو الحال في مفهوم التنمية البشرية.بناءً ا على ذلك، تم دمج مفهوم الإستدامة مع النمو الإقتصادي ليظهر ما يُعرف بالتنمية الإقتصادية المستدامة[1].

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية

1- تعريف التنمية الفلاحية:

تُعرَّف التنمية الفلاحية بأنها السعي لتحقيق أقصى إنتاج ممكن من جميع قطاعات الزراعة، بالإضافة إلى الخدمات والأنشطة المرتبطة بها والتي تهدف إلى تعزيز هذا الإنتاج. ويتم ذلك من خلال إقامة علاقات إنتاجية جديدة في مختلف مجالات القطاع الزراعي، وإعادة تنظيم العلاقات القائمة، بهدف الإسهام مع القطاعات الإقتصادية الأخرى في تحقيق العدالة الإجتماعية[2].

2- أهداف التنمية الفلاحية:

تمتلك كل سياسة تنموية مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا شك أن وضوح هذه الأهداف وعدم غموضها يسهمان بشكل كبير في تنفيذها بنجاح. وهذا الأمر ينطبق بشكل خاص على التنمية الإقتصادية عموماً، والتنمية الإقتصادية الزراعية على وجه التحديد. وعموماً، ينبغي مراعاة النقاط التالية عند صياغة أهداف التنمية الإقتصادية الزراعية:

أ- يجب أن تحدد الأهداف الأولويات الرئيسية لعملية التنمية الإقتصادية الزراعية، بحيث يتم تنفيذ المتطلبات الأكثر أهمية في المراحل الأولى.

ب- يجب أن تُصاغ الأهداف بشكل يضمن الإستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المختلفة قدر الإمكان خلال العملية الإنتاجية.

[1]: عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-78.

[2]: علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 343.

ج- ينبغي أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الكفاءات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من القدرات اللازمة لتحقيق أغراض التنمية الإقتصادية الزراعية.

د- يجب أن تساعد هذه الأهداف في قياس مدى التقدم المحرز في برامج التنمية الإقتصادية الزراعية.

وبعد الأخذ بعين الإعتبار لهذه النقاط الأربع، يمكن تحديد الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية الزراعية على النحو التالي[1]:

أ- توفير البيئة العامة المناسبة لتنمية القطاع الزراعي، بما في ذلك توفير درجة من الإستقرار والطمأنينة لتشجيع الإستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية.

ب- تجنب السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية التي قد تؤدي إلى حدوث تشوهات إقتصادية غير مرغوب فيها، مثل الركود الإقتصادي أو التضخم في القطاع الزراعي.

ج- تحقيق قدر من العدالة الإجتماعية والحد من التفاوت في توزيع الدخول ضمن القطاع الزراعي.

د- التوسع في برامج التدريب في مختلف أنشطة القطاع الزراعي، لرفع مستوى المهارات لدى المتدربين وتمكينهم من المساهمة الفاعلة في برامج التنمية الإقتصادية الزراعية.

هـ- حصر الإمكانيات المتاحة للتنمية الإقتصادية الزراعية وتقدير العوائد المتوقعة من إستخدام هذه الإمكانيات.

و- تنفيذ برامج إستثمار ية طموحة في مجالات القطاع الزراعي المختلفة، وتوظيف جميع عناصر الإنتاج الزراعي لدعم هذه البرامج.

ز- السعي لإعتماد الأساليب الفعالة لتسريع وتيرة أنشطة القطاع الزراعي، بهدف تحقيق تنمية إقتصادية زراعية تساهم في التنمية الإقتصادية الشاملة.

ح- تحقيق الأهداف الإقتصادية القومية، مثل زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وغيرها من أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة[2].

3- شروط التنمية الفلاحية:

إن توفر عناصر الإنتاج الزراعي الأساسية، من أرض وعمل ورأسمال وإدارة، لا يكفي وحده لتحقيق التنمية الإقتصادية الزراعية، بل لا بد من توفر مجموعة من الشروط الأخرى التي تتيح الإستغلال الأمثل لهذه العناصر

[1]: علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 345.

[2]: علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 347.

لتحقيق أهداف الخطط التنموية. وتشمل هذه الشروط متغيرات إجتماعية وسياسية وثقافية، إلى جانب المتغيرات الإقتصادية. ومن أبرز هذه الشروط، التي تتداخل مع عناصر التنمية الإقتصادية الضرورية لتنفيذ برامج تنموية فعالة في القطاع الزراعي، ما يلي:

أ- العلاقات الإنتاجية الزراعية: ينبغي تجنب هيمنة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي، لأن هذه السيطرة تؤدي إلى علاقات إنتاجية قائمة على الإستغلال، مما يعيق تحقيق النمو الإقتصادي الزراعي المنشود. فتحت هيمنة النفوذ الإقطاعي، تتدهور أجور العاملين في الزراعة، كما أن هذا النوع من العلاقات يعزز التفاوت الطبقي في المجتمع. ورغم وجود هذا النمط في بعض دول العالم، فإن معظم الدول تخلصت من مثل هذه العلاقات الإنتاجية.

ب- السياسات الإقتصادية الملائمة: يجب أن تصمم السياسات الإقتصادية بشكل يدعم القطاع الزراعي، ويحفز الإستثمار فيه، مع مراعاة تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة.

ج- البنية التحتية والخدمات: يتطلب تحقيق التنمية الزراعية توفير بنية تحتية متطورة، من طرق ومواصلات وتخزين، بالإضافة إلى خدمات الدعم الفني والإرشاد الزراعي.

د- البحث العلمي والتطوير:يلعب البحث العلمي دوراً محورياً في تطوير القطاع الزراعي، من خلال إدخال التقنيات الحديثة وتحسين الإنتاجية.

هـ- المشاركة المجتمعية: يجب أن تشرك برامج التنمية الزراعية المجتمع المحلي، وخصوصاً صغار المزارعين، في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع.

و- الإستدامة البيئية: ينبغي أن تراعي التنمية الزراعية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم إستنزافها، لضمان إستمرارية الإنتاج للأجيال القادمة.

ز- التمويل والإئتمان: يتطلب تطوير القطاع الزراعي توفير مصادر تمويل مناسبة، وقروض ميسرة للمزارعين، لتمكينهم من تطوير أنشطتهم.

ح- التدريب وبناء القدرات:يعد تدريب المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، وبناء قدراتهم، عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع.

ط- الأسواق والتسويق: يجب تطوير أسواق منتظمة وفعالة للمنتجات الزراعية، مع توفير أنظمة تسويق متطورة تضمن وصول المنتجات للمستهلكين بجودة عالية.

ي- التشريعات والأنظمة: ينبغي وضع تشريعات واضحة وعادلة تنظم العمل في القطاع الزراعي، وتحمي حقوق جميع الأطراف المعنية.

وبهذه الشروط مجتمعة، يمكن تحقيق تنمية زراعية شاملة ومستدامة، تساهم في تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للدولة.

ك- الوضع السياسي: يُعد عدم الإستقرار السياسي السمة الغالبة في العديد من مجتمعات العالم الثالث، وهو ما ينعكس سلبًا على آفاق التنمية الزراعية. فالتقلبات السياسية المتسارعة، والتي قلما تُؤخذ تبعاتها الإقتصادية في الحسبان عند وضع الخطط والبرامج، تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية الزراعية المنشودةوغالبًا ما تقترن هذه البيئة السياسية المضطربة بتدني مستويات الأداء في القطاع الزراعي.وعليه، يمُكن القول إن الإستقرار السياسي يمثل ركيزة أساسية وحتمية لتحقيق تنمية إقتصادية زراعية فاعلة، تكون بدورها حجر الزاوية لأي تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة.

ل- الكفاءة الإنتاجية: تُعرف الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي بالقدرة على توظيف مدخلات وعناصر الإنتاج المتاحة (مثل الأراضي، والأيدي العاملة، ورأس المال، والتقنيات) بأقصى درجة ممكنة من العقلانية والفعّالية. والهدف النهائي هو تعظيم الناتج الزراعي المحقق من كل وحدة من هذه المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يعني تحقيق أقصى إستفادة من الموارد وزيادة في الإنتاجية الكلية.

م- وجود نظام تسويقي مثالي: تكتمل منظومة التنمية الزراعية دون وجود نظام تسويقي كفء وفعّال. ويقوم هذا النظام على بنية تحتية متكاملة تشمل شبكات النقل والتوزيع، ووسائل النقل الملائمة، والمخازن المبردة للحفاظ على المحاصيل، بالإضافة إلى آليات تسويقية حديثة. وتهدف هذه المنظومة إلى ضمان وصول المنتجات الزراعية من المزارع إلى المستهلك النهائي أو الأسواق التصديرية بجودة عالية، وبأقل قدر ممكن من الفاقد، مما يعزز من قيمة الإنتاج الزراعي ويدعم الإقتصاد الوطني.

ن- وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية: يحتاج القطاع الزراعي لتحقيق طاقته الكاملة إلى دعم مجموعة من الخدمات المساندة التي تكمل العملية الإنتاجية. وتشمل هذه الخدمات وجود مؤسسات تمويلية تقدم القروض والإئتمان للمزارعين، وهيئات تسويقية متخصصة، وأجهزة إرشادية لنقل المعرفة والتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى مؤسسات تقدّم خدمات الأبحاث والتطوير، وكل الجهات التي تقدم دعماً غير مباشر لكنه حيوي لإستمرارية ونمو الأنشطة الزراعية[1].

[1]: عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

4- إستراتيجية التنمية الإقتصادية الزراعية:

يحظى القطاع الزراعي بأهمية محورية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة، لاسيما في المراحل التأسيسية الأولى لهذه العمليةفهو يُشكل مصدراً رئيسياً لتوفير الموارد المالية، العناصر المادية والطاقات البشرية التي تعتمد عليها بقية القطاعات.

وقد شهد العالم تبايناً واضحاً في الرؤى والمناهج التي إتبعتها الدول لبلوغ التنمية الإقتصادية. فبينما ركز بعضها على تنمية القطاع الزراعي وتحسينه ليكون محركاً أساسياً للتنمية، اتجه آخرون إلى إعتماد القطاع الصناعي قائداً ورائداً لعملية النمو الإقتصاديفي حين فضّلت مجموعة ثالثة نهجاً تكاملياً يجمع بين تطوير القطاعين الزراعي والصناعي معاً، سعياً وراء تحقيق تنمية إقتصادية ناجحة ومتوازنة.

وقد إنعكس هذا التباين على ساحة الفكر الإقتصادي، حيث دار جدل واسع بين الإقتصاديين والكتّاب حول أولوية الزراعة أم الصناعة كأداة مثلى لتحقيق التنمية. فأبرز فريق منهم الدور المحوري للقطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بدول العالم النامي، مستندين في ذلك إلى نماذج عالمية ناجحة إستندت إلى الزراعة كمنطلق للتنمية، خاصة في الدول التي تمتلك موارد زراعية واسعة وغير مستغلة بالكامل. في المقابل، أكد فريق آخر على أهمية القطاع الصناعي، معتمدين في حجتهم على التجارب التنموية للدول المتقدمة صناعياً، وما توصلت إليه الأدبيات الإقتصادية النظرية من إجماع على الدور الإستراتيجي للصناعة في عملية التنمية الإقتصادية[1].

كما يمكن تعريف إستراتيجية التنمية الإقتصادية الزراعية بأنها الإطار الشامل الذي يحدد مجموعة الإجراءات والسياسات الأساسية الواجب إتخاذها لإحداث التحولات التنموية المرجوة في قطاع الزراعة. وتهدف هذه الإستراتيجية في نهاية المطاف إلى إحداث تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الإقتصاد الوطني لأي دولة. وبالتالي، فهي لا تقتصر على مجرد تحسينات قطاعية، بل تمثل خارطة طريق واضحة لتحقيق التقدم على مستوى الإقتصاد الكلي.

وهذا المفهوم ليس حكراً على التنمية الزراعية بمفردها، بل هو إمتداد لمفهوم التنمية الإقتصادية العامة، مما يجعله الهدف المشترك لكل من السياسات الزراعية و الإستراتيجيات الشاملة، الذي يتلخص في دفع عجلة تقدم الإقتصاد الوطني وبالتالي رفاهية الدولة ككل.

[1]: مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر،ط1، عمان، 2017، ص165.

وتكمن الأهمية الإستراتيجية للقطاع الزراعي في كونه أحد القطاعات الرئيسية في معظم الإقتصادات، مما يجعل تنميته أمراً بالغ الأثر. فتحسين أداء هذا القطاع يساهم بشكل مباشر في رفع إجمالي الناتج القومي، وهو ما ينعكس إيجاباً على إرتفاع مستوى معيشة الأفراد، كما يدعم ميزان المدفوعات من خلال تلبية الحاجات المحلية أو تحقيق فائض تصديري، مما يسهل إستيراد السلع الصناعية ووسائل الإنتاج اللازمة لإستكمال مسيرة التنية الشاملة.

أما الأسباب الجوهرية التي تدفع إلى الإهتمام بالتنمية الإقتصادية الزراعية، فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ-يمثل القطاع الزراعي المصدر الأساسي لتأمين الغذاء للسكان، مما يجعله ركيزة للأمن الغذائي والقومي.

ب-يعد هذا القطاع المورد الرئيسي للمواد الأولية التي تعتمد عليها العديد من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وأبرزها الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية (الزراعية-الصناعية).

ج-يشكل الفائض الزراعي، في حال توجيهه للتصدير، عاملاً مهماً في تحسين الميزان التجاري للدولة وتعزيز إحتياطاتها من العملات الأجنبية.

د- يساهم التطور التقني في القطاع الزراعي في رفع كفاءته الإنتاجية، مما يسمح بتحرير جزء من الأيدي العاملة للإنتقال إلى العمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى الناشئة، مما يدعم عملية التنوع الإقتصادي.

هـ- يؤدي تطور القطاع الزراعي إلى زيادة الناتج الإجمالي، وبالتالي إرتفاع متوسط دخل المزارعين. وهذا بدوره يحفز الطلب في السوق المحلية على السلع الوطنية والصناعية، مما يخلق حلقة من النمو والنشاط الإقتصادي المعزز.

ويعتبر تبني إستراتيجيةتنموية واضحة للقطاع الزراعي أمراً حتمياً لضمان إستمرارية معدلات النمو في الإقتصاد الوطني بأكمله. فغياب مثل هذه الإستراتيجية، أو عدم السعي لتحقيق معدلات نمو متصاعدة، يؤدي حتماً إلى إخفاق أي جهد تنموي، ويحكم على الإقتصاد الوطني بالبقاء في دائرة التخلف وعدم اللحاق بركب التقدم.

وتُصنف أهم إستراتيجيات التنمية إلى نمطين رئيسيين: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن. تقوم الأولى على مبدأ الشمولية والتكامل، حيث تُوزع الإستثمار ات بشكل متوازن على مختلف قطاعات الإقتصاد وفقاً لإحتياجات كل منها وأولوياته. وينبع هذا النهج من إدراك الترابط العضوي بين القطاعات، حيث يمثل كل قطاع سوقاً لمنتجات القطاعات الأخرى. لذا، فإن الإستثمارالمتزامن والمتوازن يعطي زخماً قوياً للإقتصاد الوطني، يمكنه من تجاوز معوقات النمو، ليصبح إقتصاداً قوياً في جميع قطاعاته من خلال عملية تنموية تراكمية ذاتية التعزيز.

و في المقابل، تتبنى إستراتيجيةالنمو غير المتوازن نهجاً مختلفاً، حيث تركز الموارد والجهود على تطوير قطاع معين يُعتبر رائداً أو محركاً رئيسياً للإقتصاد. ويكون اللجوء إلى هذه الإستراتيجيةعادة نتيجة لندرة الموارد المالية التي لا تسمح بالإستثمار في جميع القطاعات في آن واحد. فيتم إختيار قطاع ذي إمكانات نمو عالية ليكون قاطرة تقوم بجذب باقي القطاعات نحو التنمية بعد أن يصل هذا القطاع إلى مرحلة من القوة والنضج، مما يحقق التنمية في النهاية للإقتصاد بأكمله ولكن بطريقة تدريجية وغير متزامنة.[1]

كماتُعدُّ الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وحجمه ضمن الهيكل الإقتصاديعاملاً محورياً في صياغة إستراتيجيات التنمية الملائمة لهذا القطاع. فكلما إتسعت قاعدة القطاع الزراعي وإمتلك مقومات النمو، كلما إتجهت الإستراتيجية المثلى نحو تبني نموذج النمو المتوازن، الذي يعزز التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الإقتصادية الأخرىويقوم هذا النموذج على خلق علاقات تبادلية تكاملية تحُفز النمو المشترك، حيث يُساهم تطور القطاع الزراعي في تنشيط القطاعات الأخرى، والعكس صحيح.

فعلى سبيل المثال، يؤدي تطوير القطاع الزراعي إلىخلق فرص عمل جديدة، مما يحُسّن مستويات الدخل لدى شريحة كبيرة من السكان، ويرفع من قدراتهم الشرائية، وهو ما ينعكس إيجاباً على زيادة الطلب على السلع والخدمات في القطاعات الأخرى، لاسيما القطاع الصناعي. وفي الوقت ذاته، يؤدي إرتفاع الإنتاج الزراعي إلى ظهور صناعات تحويلية قائمة على المنتجات الزراعية، مثل صناعات الأغذية، والسكر، والزيوت النباتية، والمنتجات الخشبية، وغيرها من الصناعات المرتبطة.

وبهذا يصبح كل من القطاع الزراعي والصناعي سوقاً للآخر، مما يعزز الترابطبينهما، ويُعد هذا التكامل ثمرة للإستثمارات الموجهة لكلا القطاعين، بالإضافة إلى الإستثمار في القطاعات المساندة الأخرى.بناءً على ذلك، تُعد إستراتيجية النمو المتوازن الخيار الأمثل لتنمية القطاع الزراعي، لا سيما في الإقتصادات التي يحظى فيها هذا القطاع بأهمية نسبية كبيرة. وتتمثل أبرز مكاسب هذه الإستراتيجية في النقاط التالية[2]:

أ- توفير كميات متزايدة من الغذاء للسكان؛

ب- توفير النقد الأجنبي؛

ج- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة؛

[1]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص167.

[2]: خبابة عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014، ص114.

د- توفير العمالة للقطاع الصناعي؛

هـ- توفير العديد من المنتجات الأولية لقطاع الصناعة والتي تعتبر كمدخلات للعملية الصناعية؛

و- توفير الموارد المالية لخزينة الدولة.

ومع أن القطاع الزراعي يحظى بمكانة بارزة في إقتصادات الدول النامية، إلا أن مساهمته في الناتج القومي الإجمالي تبقى دون المستوى المأمول، ويعزى ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

أ- إنخفاض معدل الأرض على العمل؛

ب- إنخفاض معدل رأس المال على العمل؛

ج- عدم ملائمة العوامل الإجتماعية والمرفقية.

ولمعالجة هذا القصور، إستندت العديد من الدول النامية إلى إستراتيجيات بلتُ لمهمت من تجارب الدول المتقدمة التي نجحت في النهوض بقطاعها الزراعي، ومن أبرز هذه الإستراتيجيات ما يلي[1] :

أ- التوسع الأفقي في الزراعة و إستخدام أساليب جديدة في الإنتاج؛

ب- زيادة إستخدام الأسمدة؛

ج- توفير مصادر الإئتمان الملائم والقيام بالخدمات التسويقية؛

د- إتخاذ إجراءات كفيلة بتحقيق إستقرار في دخول المزارعين.

غير أن تطبيق هذه الإستراتيجياتفي العديد من البلدان النامية لم يحُ قق النتائج المرجوة بالكامل، حيث أدت إلى زيادة في الإنتاج الزراعي، لكن بمعدلات أقل من معدلات النمو السكاني. كما واجهت عمليات التنفيذ تأخراً في تحقيق الأهداف المرسوة بسبب صعوبة تخطي بعض المعوقات، وأهمها:

أ- عدم كفاية الموارد المالية؛

ب- عدم توفير البيانات والمعلومات؛

ج- عدم وجود منفذين في مجال التخطيط والتطبيق؛

د- إختفاء التعاون والتنسيق بين الأجهزة المختلفة.

[1]: خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص116.

وتؤكد تجارب عديدة للدول أن الزراعة تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل عام، والتنمية الصناعية بشكل خاص، لاسيما في المراحل التأسيسية الأولى للتنمية، وذلك نظراً لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية وبشرية. ويمكن إيجاز مساهمات الزراعة في التنمية الإقتصادية في العوامل التالية[1]:

- توفير كميات أكبر من المواد الغذائية للسكان الذي ينمو بمعدلات مرتفعة، وللعاملين في الصناعة بشكل خاص؛
- زيادة الطلب على السلع الصناعية، مما يؤدي إلى توسيع قطاع الصناعة والخدمات؛
- توفير الصرف الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية وذلك من خلال الصادرات الزراعية؛
- إن الزيادة في المداخيل الزراعية تسهل من عملية إنتقال جزء من هذه المداخيل إلى الحكومة عن طريق الضرائب؛
- يوفر القطاع الزراعي مصدراً للعمالة للقطاع الصناعي؛
- الزراعة تلعب دوراً أساسياً في تمويل التنمية الصناعية؛
- يقوم القطاع الزراعي بتجهيز القطاع الصناعي بالمواد الأولية الزراعية التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

وسنقوم بمناقشة هذه النقاط بشيء من التفصيل على النحو التالي[2]:

أ- كميات متزايدة من الغذاء للسكان: يهيمن إنتاج الغذاء على النشاط الزراعي في البلدان الأقل نمواً، وعندما يتم توسيع نطاق الإنتاج في هذا القطاع ورفع مستوى إنتاجيته، فإنه يسهم بشكل مباشر في تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، الذين يتزايد عددهم بمعدلات مرتفعة، ولا سيما في المناطق الحضرية والصناعية. كما أن التوسع الزراعي يؤدي إلى إرتفاع مداخيل المزارعين، مما يزيد من الطلب على المواد الغذائية، خاصة في الإقتصادات التي تتسم بمرونة طلب داخلي مرتفعة. لذا، يتعين أن تتجاوز معدلات النمو في الإنتاج الزراعي معدلات الزيادة في الطلب على الغذاء.بناءً اعليه، يجب أن يكون التوسع في القطاع الزراعي قادراً على مواكبة الزيادة السكانية، وكذلك مواكبة إرتفاع الدخل الناتج عن التنمية الإقتصاديةعموماً والزراعية بشكل خاص.

ب- المساهمة في زيادة الطلب على السلع المصنعة: يؤدي التوسع في القطاع الزراعي إلى تنمية القوة الشرائية لدى المجتمع، مما يخلق حافزاً قوياً لزيادة الطلب على السلع الصناعية، وبالتالي يتسع حجم السوق المحلي لهذه

[1]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص166.
[2]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص168.

السلع. وهذا بدوره يشجع القطاع الصناعي على تلبية الإحتياجات المتزايدة للقطاع الزراعي من مستلزمات الإنتاج، مثل الأسمدة، المبيدات، الآلات، المعدات والجرارات الزراعية، مما يدعم نمو القطاع الصناعي ذاته.

إضافة إلى ذلك، فإن نقل الإنتاج الزراعي إلى مختلف مناطق البلاد يسهم في تطوير وسائط النقل والاتصالات، كما أن توزيع السلع المصنعة في المناطق الريفية يعزز من إتشارها ويدعم البنى التحتية اللوجستية.

ج- توفير النقد الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية: يُعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإقتصادية في البلدان النامية، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث توفيره للعملات الأجنبية عبر الصادرات، التي تعتمد في الغالب على عدد محدود من السلع الزراعية. وبالتالي، فإن الفائض الزراعي المُصَدَّر إلى الخارج يدر عائدات مهمة من النقد الأجنبي، مما يمكن القطاع الزراعي من المساهمة في تلبية متطلبات التنمية، عبر إستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج، إلى جانب السلع الإستهلاكية. وعليه، تُعد زيادة العوائد من الصادرات الزراعية إحدى الوسائل الفعالة لتكوين رأس المال اللازم لتمويل التنمية.

كماتتبوأ الزراعة موقعاً محورياً في دفع عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة، ويمكن إيضاح أبعاد هذا الدور من خلال المحاور التالية:

د- تعزيز الموارد المالية للخزينة العامة: يسهم تطوير القطاع الزراعي وإتساع نطاقه في رفع مستوى دخول العاملين فيه، من مزارعين وغيرهم. وينعكس هذا التحسن الإيجابي بشكل مباشر على إيرادات الدولة، عبر زيادة حصيلتها من الضرائب المفروضة على الملكيات الزراعية والدخول الفردية. وبذلك، يُصبح القطاع الزراعي رافداً مهماً للموارد المالية التي تُوجّه تمويل المشاريع التنموية في مختلف المجالات.

هـ- تموين القطاع الصناعي بالعمالة: يُعد القطاع الزراعي في غالبية الدول النامية مستودعاً للقوى العاملة الفائضة، مما يجعله المصدر الرئيسي لتلبية إحتياجات القطاع الصناعي من الأيدي العاملة. وبالتالي، فإن تلبية الطلب المتزايد على العمالة في المجال الصناعي مرهونة بتطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته الإنتاجية، عبر إعتماد أساليب إنتاج متطورة تحُرر جزءاً من القوى البشرية لتنقل العمل في الصناعة والقطاعات الأخرى. ومن ثمَّ، فإن من أبرز إسهامات تطوير الزراعة توفيرها للعاملين اللازمين للقطاع الصناعي.

و- الإسهام في تمويل التنمية الصناعية: تنبع أهمية القطاع الزراعي من مساهمته الفاعلة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي. وتشهد تجارب العديد من الأمم أن الدول التي حققت قفزات إقتصادية كبيرة إعتمدت - خاصة في مراحل التأسيس - على الفائض الزراعي في تمويل التنمية، لاسيما الصناعية منها. ففي أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر، حملت الثورة الصناعية في طياتها تطويراً للقطاع الزراعي وزيادة في إنتاجيته لتلبية متطلبات التصنيع. وبالمثل، إستند النموذج السوفيتي في التصنيع إلى ثورة زراعية وإستخلص الفائض الزراعي لتمويل التنمية الصناعية، سواء عبر الآليات الضريبية أو بتحويل أجزاء من الإنتاج الزراعي. وعليه، لا يمكن إنكار دور الزراعة في دعم عملية التصنيع في العديد من البلدان[1].

ز- توفير المدخلات الصناعية الأساسية: يضطلع القطاع الزراعي بدور محوري في تزويد الصناعة بالمواد الخام اللازمة، خاصة في مجالي الصناعات الغذائية والنسيجية وما يشابهها. مما يسهم في تطوير القطاع الصناعي وتوسيعه، ويعمق أواصر الترابط بين القطاعين. كما أن توفر هذه المواد أولياً يحد من الحاجة إلى الإستيراد، مما يخفف بذلك التكاليف الباهظة على الإقتصاد الوطني عامة والقطاع الصناعي خاصة، بالإضافة إلى توفيره للنقد الأجنبي. وعليه، يظل القطاع الزراعي شريكاً أساسياً في تنمية الصناعة عبر تزويدها بالمواد الخام.

ومع هذه الأهمية البالغة، ظل القطاع الزراعي مهمشاً في العديد من النظريات والنماذج الإقتصادية المتقدمة، إذا ما إستثنينا المكانة التي حظي بها في فكر الطبيعيين (الفيزيوقراط). كما أن إستراتيجيتي "الدفعة القوية" و"النمو المتوازن" لم تتجاهلاه كلياً، لكنهما قصرتا دوره على دعم قطاع الصناعات الإستهلاكية، سواء من ناحية توفير العمالة أو ضمان توفير الغذاء لها أو تحقيق النقد الأجنبي اللازم. بناءً عليه، طالبت هاتان الإستراتيجيتان بإدخال تحسينات تنظيمية وإدارية على القطاع الزراعي لتعزيز إنتاجه.

بل إن النظريات السوفياتية - أو النموذج الروسي القائم مبدئياً على إيجاد توازن بين القطاعات المختلفة - وجلّها ضحّت بالقطاع الزراعي لصالح صناعات القطاع الثقيل[2].

ويرجع السبب المباشر والأبرز في هذا التهميش إلى إنبهار العديد من الإقتصاديين وصناع القرار - في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء - بالقطاع الصناعي، نتيجة لقناعتهم بإمتلاك الصناعة لمزايا جوهرية تجعلها قطاعاً ديناميكياً وقائداً، بينما تُوصف الزراعة - بطبيعتها - بالتخلف. وبالتالي، فإن إستراتيجيات التنمية المعتمدة

[1]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص170.

[2]: كرم انطونيوس، إقتصاديات التخلف والتنمية، دار الثقافة، عمان، 1993، ص210.

على الزراعة لا تُعدو أن تكون محاولات لبتُخلصت من التجارب والتطبيقات العملية. لكن قبل الخوض في ذلك، تجدر الإشارة إلى الأهمية الجوهرية لهذا القطاع.

5- مكانة الزراعة وأُسسها:

حظيت الزراعة بمكانة سامية منذ أقدم العصور، كما تجلت في حضارات البابليين والآشوريين والمصريين وغيرهم. وإستمرت هذه المكانة عبر العصور حتىإعتبر ها الفيزيوقراط (الطبيعيون) المنبع الحقيقي للثروة، وإرتكزت عليها كامل أفكارهم وآرائهم الإقتصادية.

فالزراعة التي بدأت بإعتمادها على أدوات تقليدية بدائية، إستطاعت أن تستفيد من مكتسبات الثورة الصناعية، خاصة مع إستخدام الطاقة، حيث ظهرت الجرارات وآلات الحصاد الكهربائية والحاصدات. كما طُبقت أنظمة الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية، وأُنشئت المراعي الاصطناعية للثروة الحيوانية، وغير ذلك.

ومع تقدم العلوم وتراكم الإكتشافات في مجالات البيولوجيا والعلوم الزراعية، تمكن الباحثون من إستنباط أنواع جديدة من البذور المهجنة، كما جرى تطوير الأسمدة الكيميائية، وأصبح من الممكن الحصول على محاصيل أكبر من مساحات أصغر من الأراضي، بل وحتى دون الحاجة إلى التربة التقليدية في بعض الحالات.

وبتطور الزراعة وتقنياتها، تطورت أهميتها وتعددت أهدافها، والتي يمكن إجمال أبرزها في النقاط التالية[1]:

أ- تُعد الزراعة المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء، وتأمين الإحتياجات المتزايدة للسكان من المواد الغذائية، بما يضمن صحتهم وسلامتهم ويقيهم الأمراض الناتجة عن سوء التغذية. وبالتالي، يستمر عطاؤهم الإنتاجي في مختلف المجالات، كما يقل إعتماد البلاد على الإستيراد من الخارج.

ب- نظراً لكون الزراعة القطاع الرئيسي في معظم الدول النامية، والمهنة الأساسية لغالبية سكانها، ومصدر رزقهم، فإن تطويرها سيعمل على خلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، والحد من موجات الهجرة من الريف للمدن.

ج- يؤدي إرتفاع دخول العاملين في القطاع الزراعي - نتيجة لتطويره - إلى تنشيط القطاعات الأخرى، حيث يزيد الطلب على المنتجات الصناعية، وستنمو المدخرات مما يعزز الإستثمار ات.

[1]: خوري عصام، سليمان عدنان، التنمية الإقتصادية (دراسة في التخلف والتنمية)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص ص 260-265.

د- يؤدي إرتفاع الفوائض الإنتاجية في القطاع الزراعي إلى تلبية إحتياجات الصناعات التحويلية الخفيفة، كما يمكن توجيه جزء منها للتصدير بهدف كسب العملات الأجنبية.

هـ-يعمل تحديث الزراعة وتطويرها على زيادة الطلب على منتجات القطاع الصناعي (مثل الآلات والتجهيزات والمعدات) ومستلزمات الإنتاج (كالأسمدة والمبيدات وغيرها من المواد ذات الصلة). مما يحفز على التوسع في الإستثمار ات الصناعية وإستحداث فروع صناعية جديدة لتلبية هذه الإحتياجات. ومن هنا يتجلى بوضوح أن تطوير الزراعة ورفع إنتاجية العمل فيها يطلق سلسلة من التأثيرات المحفزة التي تساهم في إحياء الإقتصاد الوطني، وتمهيد الطريق لتطوير الصناعة إلى جانب القطاعات الأخرى السلعية والخدمية. أي أن الزراعة قادرة على إحداث نقلة نوعية في مسار تطور الإقتصاد الوطني للدول النامية، خاصة في مراحل الإنطلاق الأولى، لوضعه على مسار التنمية السليمة، متجاوزة بذلك مرحلة الركود الإقتصادي.

و تعتمد التنمية الزراعية في البلدان النامية على جملة من الركائز الأساسية التي يمكن إيضاحها على النحو التالي[1]:

أ- منح الأولوية للإستثمار ات في القطاع الزراعي: يتم التركيز على تطوير القطاع الزراعي بشقيه التقليدي والحديث، عبر إعتماد آليتي التوسع الرأسي أولاً ثم الأفقي.وتُفضل مشاريع التوسع الرأسي لكونها تُنفذ ضمن خطط قصيرة ومتوسطة الأجل، وتتميز بعائد مرتفع وسريع نظر ً ا لإنخفاض كثافتها الرأسمالية. في المقابل، تقع مشاريع التوسع الأفقي ضمن الخطط طويلة الأجل، وتتميز بعوائدها المحدودة والبطيئة لنفس السبب. ويختلف ترتيب الأولويات بين هذه الآليات من دولة نامية إلى أخرى.

ب- ربط التنمية الزراعية بالتنمية الريفية الشاملة: من الضروري أن تشمل التنمية الزراعية كافة المتطلبات المادية والبشرية للريف، باعتبارالبيئة الأساسية للزراعة ومصدر ً ا للإستفادةالحضرية أيض ً ا. لذا، يتعين على الحكومات الإهتمام بسكان الريف وتحفيزهم على البقاء عبر تلبية إحتياجاتهم الأساسية، مثل: تحقيق عدالة توزيع الدخل، تمليك الأراضي للمزارعين، تخفيض الضرائب، دعم أسعار المنتجات الزراعية، تقديم القروض والإعانات والخدمات الضرورية. ويجب أن تستهدف هذه الجهود بشكل خاص الشباب والكفاءات العاملة لثنيهم عن الهجرة إلى المدن.

[1]: عريقات حربي محمد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الإقتصادي، ط1، دار الفكر، عمان، 1992، ص ص 101-103.

ج- ترشيد السياسة الزراعية بما يخدم أهداف التنمية: يتطلب ذلك مواءمة السياسات مع متطلبات التنمية الزراعية في مجالات ثلاثة: حجم الإستثمارات، ودرجة تدخل الدولة، وسياسة الأسعار. في مجال الإستثمار، تُمنح الأولوية للتنمية الريفية وتعزيز الإنتاج الزراعي والغذائي. أما فيما يخص تدخل الدولة، فينبغي أن تقدم الدعم المادي والمالي والتنظيمي لتنمية الريف وسكانه.وفي سياسة الأسعار، يُوصى بإعتماد سياسات داعمة للمنتجات الزراعية تحمي المزارعين وتُعزز قدراتهم الإستثمارية و الإنتاجية،مما ينعكس إيجاباً في النهاية على المستهلكين.

د- التركيز على التنمية القطرية والإستفادة من الميزة النسبية: تهدف هذه الركيزة إلى إستغلال المزايا النسبية لكل دولة، تمهيداً لتحقيق التبادل الإقليمي في إطار التكامل الإقتصادي. ولتحقيق ذلك، يجب التنسيق بين الخطط الزراعية على المستوى القطري، مع ضمان عدم تعارض الأهداف الوطنية مع أهداف التكتلات الإقليمية[1]

6- نماذج التنمية الزراعية:

قدمت نظريات التنمية الزراعية أربعة نماذج رئيسية تعكس فلسفة تطور هذا القطاع، وهي كالآتي[2] :

أ- نموذج الحفاظ على التربة: ساد في أوروبا قديماً إعتقاد بأن النباتات تتغذى على المواد العضوية الناتجة عن تحلل النباتات (نظرية الهوموس)، ثم أُضيفت المعادن إلى هذه النظرية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر. ولتحسين نمو النباتات، ظهر نظام التناوب الزراعي في إنجلترا، مع الإستفادة من المحاصيل العلفية والمخلفات الحيوانية.وأظهرت الدراسات لاحقاً وجود إختلافات جوهرية في الأنماط الزراعية، تتلخص في الإنتقال من الزراعة الواسعة إلى الزراعة الكثيفة، التي تعتمد على تعدد المحاصيل في الأرض نفسها. ورغم أهمية هذه الإكتشافات في تطوير الزراعات التقليدية، إلا أنها لا تكفي وحدها لتحقيق التنمية الشاملة.

ب- نموذج الأثر الصناعي-الحضري: إستند هذا النموذج إلى أفكار إقتصاديين مثل "جوهان هنري نون" و"شولتز"، والذين ربطوا بين تطور المناطق الزراعية وقربها من المراكز الحضرية والصناعية.ووفقاً لهم، فإن أفضل المواقع الزراعية من حيث الإنتاجية هي تلك المحيطة بالمراكز الحضرية. ورغم تحقق هذا النموذج في الدول المتقدمة، فإن تطبيقه في الدول النامية يواجه صعوبات بسبب بطء نمو القطاعات الأخرى فيها.

[1]: اسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- إستراتيجيات) ، دار أسامة، عمان، 2012، ص193.

[2]: Hayani y and Ruttan, v.w, agricultural development an international perspective, the john hopkins press, baidmore and London, 1971, p48.

ج- نموذج الإنتشار: يعتمد على نشر الأساليب العلمية وتوسيع نطاق الإرشاد الزراعي، من خلال نقل الخبرات المتراكمة إلى المزارعين لتطبيقها في حقولهم. وقد سعت العديد من الدول النامية إلى تحقيق ذلك عبر إنشاء أجهزة إرشادية تقدم التوجيهات والنصائح للمزارعين. لكن نجاح هذا النموذج مرهون بوجود إرادة سياسية حقيقية وجدية في التطبيق.

د- نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي: ينطلق هذا النموذج من فكرة أن نقل الممارسات الزراعية الجاهزة من الدول المتقدمة إلى النامية قد يفشل بسبب الإختلافات المناخية والجغرافية لذا، يُوصى بإنشاء محطات التجارب الزراعية ومراكز الأبحاث التي تعمل على تطوير وسائل وطرق الزراعة محلياً، بالتنسيق مع القطاع الصناعي.

لا يمُكن الإعتماد على نموذج واحد لتحقيق التنمية الزراعية، بل يجب الدمج بين عدة نماذج لضمان فعالية أكبر وتحقيق نتائج ملموسة.

7- إستراتيجيات التنمية الزراعية:

إستنادا إلى التجارب العالمية، تم إستخلاص ثلاث إستراتيجيات رئيسية لتنمية القطاع الزراعي، وهي كالآتي[1]:

أ- الإستراتيجية التكنوقراطية: تهدف بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاج الزراعي دون الإهتمام بالمتغيرات الإجتماعية أو توزيع الملكية وغالباً ما تحافظ هذه الإستراتيجية على التفاوت القائم في حيازة الأراضي.

ب- الإستراتيجية الإصلاحية: تسعى إلى جعل الأطر الإجتماعية هدفاً رئيسياً، من خلال العمل على تحقيق عدالة توزيع الدخل الزراعي والثروة في القطاع، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية بين المزارعين لضمان تكافؤ الفرص على مستوى المجتمع.

ج- الإستراتيجية الراديكالية: تركز على تغيير القيم الإجتماعية بشكل جذري، بينما تأتي الأهداف الأخرى في مرحلة لاحقة. وتُعد هذه الإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتبعه المجتمع الزراعي لتحقيق أهدافه في التنمية الزراعية.

[1]: سالم توفيق النجمي، مُحَمَّد صالح تركي، مقدمة في إقتصاد التنمية، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص ص 151-153.

8- إستراتيجية الثورة الخضراء:

أُطلقت تسمية "الثورة الخضراء" على عملية نقل التكنولوجيا الزراعية المتطورة إلى دول العالم الثالث. وكان "ويليام جود"، مدير المعونة الأمريكية، أول من صاغ هذا المصطلح خلال كلمة أمام جمعية التنمية الدولية في واشنطن، حيث قال: "إن هذه التطورات في مجال الزراعة تمثل قيام ثورة جديدة، ليست حمراء كالثورة السوفييتية، ولا بيضاء كالثورة الإيرانية، بل هي ثورة خضراء تقوم على العلم والتكنولوجيا".

وتقوم الثورة الخضراء على مكونين رئيسيين:

- إستخدام محُسّنة، خاصة في محاصيل الأرز والقمح؛
- الإعتماد على مدخلات إنتاجية مساندة، مثل الأسمدة، والري، ومبيدات الحشرات.

وقد تم تطوير هذه البذور على مدى عشرين عامًا عبر التلقيح المختلط، وهي تتميز بإستجابتها العالية للأسمدة.وإذا ما توفرت لها كميات كافية من المياه والأسمدة، وتمت مكافحة الآفات بشكل منتظم، فإنها تحُقق محاصيل وفيرة. وقد أدى تطبيق هذه التكنولوجيا في العالم الثالث منذ منتصف ستينيات القرن الماضي إلى زيادة ملحوظة في إنتاج القمح، وطفرة في إنتاج الأرز في عدد من الدول الآسيوية[1].

شوَهِدَت الولايات المتحدة الأمريكية توافر الركائز العلمية الأساسية اللازمة لدفع عجلة الإنتاج الزراعي مع حلول عقد الأربعينيات من القرن العشرين. إلا أن تبني هذه التكنولوجيا الحديثة واجه عراقيل كبيرة بسبب تداعيات الكساد الإقتصادي الكبير الذي ضرب العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي، وألقى بظلاله الثقيلة على الإقتصاد الزراعي العالمي، مما تسبب في شلل شبه تام. وإستمر هذا الجمود حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية، التي أحدثت طلبًا متصاعدًا وغير مسبوق على المواد الغذائية لدعم المجهود الحربي للدول الحلفاء. عندها بدأت نتائج الأبحاث العلمية الجديدة في الخروج من أطرها النظرية إلى حيز التطبيق العملي على نطاق واسع، إنطلاقا من الولايات المتحدة، ومتدادًا إلى العديد من الدول الأخرى. وبعد إنتهاء الحرب، شهد القطاع الصناعي تحولاً جذريًا ، حيث أعيد توجيه المصانع التي كانت تنتج معدات حربية لتصنيع الأسمدة النيتروجينية منخفضة التكلفة والمشتقة من النشادر الإصطناعية، لتصبح هذه الأسمدة الكيماوية في ما بعد عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في منظومة الإنتاج الزراعي الحديث.

[1]: سايتز جون، السياسات التنموية (مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية - ترجمة: سمير حمارنة-)، دار عمار، عمان، 1990، ص ص79-80.

وفي هذا الإطار، إنبثق أول برنامج دولي يهدف إلى تقديم المساعدات الزراعية للدول النامية، تمثل في البرنامج الرائد الذي أطلقته مؤسسة "روكفيلر" بالتعاون مع الحكومة المكسيكية. وقد تمكن هذا البرنامج، مع حلول خمسينيات القرن الماضي، من تحقيق تأثير بالغ الأهمية في تعزيز إنتاج محصول القمح في المكسيك وشجّع هذا النجاح مؤسسة "روكفيلر"على توسيع نطاق مشاريعها ليشمل عددًا من دول أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى عدة دول آسيوية، لا سيما الهند والصين وباكستان. وإنتشرت التكنولوجيا الزراعية المحسنة للمحاصيل الغذائية في قارة آسيا بدءًا من منتصف الستينيات، وذلك بعد نحو عقدين من إنطلاقتها في العالم الصناعي المتقدم.

ومن هنا، برز مصطلح "الثورة الخضراء"الذي مثّل نقطة تحول جوهرية في عملية تطبيق العلوم الزراعية لوضع أساليب حديثة تهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء في دول العالم الثالث. وقد تم تمويل الجزء الأكبر من أبحاث الثورة الخضراء من قبل القطاع العام والمؤسسات الخاصة غير الربحية، مع حرص واضح على نشر المعرفة والتقدم الناتج عن هذه الأبحاث وتقاسمها على نطاق واسع دون قيود. وأسفر ذلك عن نشوء شبكات دولية لإختبار المواد الوراثية، مقترنة بتبادل حر وغير مقيد للموارد الوراثية إلى حد كبير، مما فتح الباب أمام مرحلة جديدة ومتطورة في مجال تربية النباتاتورغم أن القمح عالي الغلة وأنواع الأرز المحسّن كانتا المحور الرئيسي للثورة الخضراء، إلا أن التقدم شمل أيضًا التحسين الوراثي للذرة والذرة الرفيعة والشعير والبطاطا والعديد من أنواع البقوليات[1].

9- الثورة الخضراء وأثرها على بعض البلدان النامية

أ- تجربة الصين: فرض التعداد السكاني الهائل والمتزايد في الصين ضغوطًا كبيرة، مما إستلزم وضع إستراتيجية زراعية تنموية طموحة لتلبية الإحتياجات الغذائية لسكانها. وقد تجسد الحل في إعتماد وتنفيذ مبادئ "الثورة الخضراء"، التي مرت بمرحلتين متتاليتين:

المرحلة الأولى (1950-1978): تم فيها إعادة تنظيم هيكل البلاد على أساس "البلديات الشعبية"، والتي كانت تمثل وحدات إقتصادية وإدارية تجمع بين ملكية الأرض ووسائل الإنتاج ضمن إطار الملكية الجماعية، متّبعة في ذلك النموذج الإشتراكي.

المرحلة الثانية (فترة ما بعد 1978): شهدت هذه المرحلة تراجعًا ملحوظًا لفكرة البلديات الشعبية نتيجة تبني إصلاحات إقتصاديةتحررية، بدأت بتفكيك نظام الأراضي الجماعية لصالح نظام الملكية الفردية والعائلية.

[1]: سايتز جون، مرجع سبق ذكره، ص82.

وبفضل هذه الإستراتيجية المتطورة، تم إستيعاب ما يقارب 73% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي، كما ساهم القطاع بما يعادل 21% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في الإنتاجية، تموزيعها جغرافيً ا على ثلاث مناطق رئيسية: تربية الماشية في غرب الصين، زراعة القمح وفول الصويا والذرة في الشمال الشرقي، وزراعة الأرز في الجنوب الشرقي. كما إشتملت المناطق الشرقية على زراعات متنوعة أخرى، إضافة إلى محاصيل القطن والشاي. وتكللت هذه الجهود باحتلال الزراعة الصينية مراتب متقدمة على المستوى العالمي بحلول عام 1996، محققة بذلك الإكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد[1].

ب- تجربة الهند: تختلف الهند عن الصين من حيث التحدي الديمغرافي، إذ تحتل المرتبة الثانية عالميً ا من حيث عدد السكان، مما جعل توفير الغذاء لهذا الكم الهائل من البشر أولوية قصوى. وقد توافرت للزراعة الهندية مقومات طبيعية وبشرية هائلة، يمكن إجمالها في الآتي:

- اتساع الرقعة الجغرافية الصالحة للزراعة، والتي تشكل ما يقارب 57% من إجمالي المساحة؛
- تنوع المناخ عبر أقاليمها المختلفة؛
- وجود شبكة نهرية ضخمة ومهمة، أبرزها أنهار السند والغانغ وبراهمابوترا، إلى جانب وفرة في تساقط الأمطار؛
- وفرة في القوى العاملة، سواء المؤهلة أو غير المؤهلة.

ورغم هذه الإمكانيات الهائلة، فإن القطاع الزراعي في الهند، وقبل منتصف ستينيات القرن الماضي، لم يحظَ سوى بنحو 15% من إجمالي الإنفاق الحكومي، ولم يكن يُ نظر إليه على أنه قطاع واعد بالنمو. وقد تفاقم الوضع بسبب موجات الجفاف الشديدة التي ضربت أجزاء كبيرة من البلاد بين عامي 1965 و1966، مما رفع حجم الواردات الغذائية إلى نحو 10 ملايين طن سنويا ً ، وهو ما إستدعى إجراء مراجعة شاملة للسياسة الزراعية المتبعة[2].

وتركزت الإصلاحات الزراعية في الهند على الإعلان الرسمي عن إستراتيجية "الثورة الخضراء" عام 1965، والتي هدفت في مجملها إلى الآتي:

- القضاء التدريجي على نظام الإقطاع والوساطة، وتأمين حق الملكية أو الإنتفاع بالأراضي لأكثر من 20 مليون فلاح.
- وضع حدود قصوى لمساحة المزارع الخاصة.

[1]: اسماعيل مُحَمَّد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص198.

[2]: نافع إبراهيم، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير؟، دار المعارف، مصر، 1981، ص ص 46-47.

- الشروع في تحديث الزراعة عبر المكننة، إعتماد البذور المحسنة، توسيع وتطوير شبكات الري وتطبيق أساليب الدورات الزراعية.
- زيادة كبيرة في إمدادات الأسمدة، حيث قفزت بنسبة 80% بين عامي 1966 و1967، كما تضاعف الإنتاج المحلي منها أكثر من مرة بين عامي 1965 و1968.
- وضع ضوابط لأسعار إيجار الأراضي، وتقديم حزمة من القروض الميسرة لدعم المزارعين.

وعلى الرغم من المعوقات التي واجهت هذه العملية، كتأثير النظام الطبقي والمعتقدات الدينية وتقلبات المناخ، إلا أن الهند إستطاعت تحقيق إنجاز كبير بحلول العام الزراعي 1969/1968، حيث فاق إنتاجها من الغذاء مستواه في عام 1965/1964 بما يقدر بثمانية ملايين طن.

ج- تجربة باكستان: واجهت باكستان تحدياً بيئياً خطيراً تمثل في إرتفاع منسوب المياه الجوفية، مما أدى إلى تملح التربة والقضاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. ولكن، وبفضل الإبتكار، تم تحويل هذا التهديد إلى فرصة عظيمة. حيث تم التغلب على مشكلة التملح من خلال حفر آبار عميقة لضخ المياه الجوفية، مما أدى إلى خفض مستواها وإستصلاح التربة المتأثرة بالملوحة. كما وفرت مضخات المياه هذه كميات إضافية كبيرة من مياه الري والمفارقة أن الحل، الذي كان يُفترض في الأصل أن يتطلب برامج حكومية ضخمة، تم تبنيها بشكل تلقائي واسع من قبل المزارعين الأفراد، وذلك نظراً للفوائد الإنتاجية الكبيرة التي تحققت بفضل توافر المياه الجوفية.

فقد بلغ عدد الآبار التي حفرها المزارعون نحو 1300 بئر خلال الفترة من 1959 إلى 1960، ثم قفز هذا العدد إلى معدل سنوي بلغ 6600 بئر بين 1963 و1964، وإستمر في الإرتفاع إلى حوالي 9500 بئر بين 1967 و1968. ورغم أن هذه الآبار لم تكن تتمتع بالكفاءة التقنية العالية، إلا أنها كانت مفيدة للغاية وعملية، حيث إعتمد ما يقرب من نصف الزيادة في الإنتاج الزراعي خلال الفترة من 1959-1960 إلى 1965-1966 على الري من المضخات، سواء العامة منها أو الخاصة.

و شهدت باكستان، على منوال التجربة الهندية، طفرة ملحوظة في القطاع الزراعي نتيجة لإعتماد أصناف محُسنَّة من البذور. فقد قفزت المساحات المزروعة بأصناف القمح الحديثة من 252,000 هكتار خلال الموسم الزراعي 1967/1966 لتصل إلى 966,000 هكتار في الموسم التالي مباشرة. وبالنسبة لمحصول الأرز، فقد تمت زراعة الأصناف الجديدة في مساحة وصلت إلى 3,780 هكتار عام 1967، مما أتاح إنتاج بذور كافية لتغطية قرابة 378,000 هكتار في العام ذاته. وقد ارتبطت هذه القفزة التكنولوجية بتوسع كبير في شبكة توفير

المـ ـخصبات، التي تم تمويل غالبيتها عبر قروض خارجية. وقد أسفرت هذه الجهود مجتمعة عن إرتفاعٍ توسط إنتاج البلاد من المواد الغذائية من 1.5 مليون طن في الفترة ما بين 1960 و1966، إلى 7.1 مليون طن خلال الفترة 1966-1968.[1]

10- الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية:

تُعَدُّ عملية التصنيع ركيزة أساسية للنهوض الإقتصاديفهي الآلية التي تحُوَّل من خلالها المواد الأولية إلى منتجات مصنعة، سواء كانت سلعاً إستهلاكية نهائية أو وسيطة. وتؤكد خبرات الدول المتقدمة أن التصنيع ليس مجرد نتيجة حتمية للتنمية، بل هو شرطٌ أساسي لتحقيقها ورفيقٌ دائم لمسيرتهاومن ثم، لا يمكن تصوّر وجود تنمية إقتصادية حقيقية في غياب قاعدة صناعية راسخة. وتكمن قيمة التصنيع الحقيقي في كونه محركاً ديناميكياً قادراً على قيادة عجلة التنمية، وذلك بفضل قدرة القطاع الصناعي على تحفيز وتطوير مجموعة واسعة من القطاعات الإقتصادية الأخرى، وذلك على النحو التالي[2] :

أ- تصنيع المواد الأولية الزراعية:يستمد القطاع الصناعي عافيته من القطاع الزراعي، الذي يمدّه بالمواد الخام اللازمة للعديد من صناعاته، ولاسيما الصناعات الغذائية والنسيجية. لذا، فإن مسيرة التطور الصناعي في أي دولة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتوفر المحاصيل الزراعية المتنوعة وقدرتها على التحول إلى منتجات مصنعة ذات قيمة أعلى. وبذلك، لا تقتصر أهمية الصناعة على توفير منافذ تسويقية للإنتاج الزراعي وضمان إستقرار أسواقه فحسب، بل تمتد إلى خلق قيمة مضافة محلية من خلال تحويل تلك المواد الأولية إلى منتجات نهائية، مما يعود بالنفع على الإقتصاد الوطني ككل.

ب- توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي:يلعب القطاع الصناعي دوراً محورياً في دعم الزراعة من خلال تزويدها بمستلزمات الإنتاج الحديثة. فهو المسؤول عن تصنيع المدخلات الحيوية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، التي تساهم بشكل مباشر في زيادة خصوبة التربة ومكافحة الآفات والأمراض، مما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية وزيادة حجم المحاصيل. كما يتولى هذا القطاع تصنيع الآلات والمعدات الزراعية التي تتيح للزراعة آليات التطوير والتوسع. وعليه، فإن أي تقدم على الصعيد الصناعي ينعكس إيجاباً وبشكل مباشر على تطوير القطاع الزراعي، مما يدفع بعملية التنمية الإقتصادية برمتها إلى الأمام.

---

[1]: اسماعيل مُحَّد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2]: يحي غني النجار، أمال شلال، التنمية الإقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991، ص ص 356-357.

ج- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات: تُرسي الصناعة علاقات تكاملية متبادلة المنفعة مع الزراعة؛ فهي تزودها بمستلزمات الإنتاج وفي المقابل تستخدم محاصيلها كمواد خام وهذا التبادل يُعزز أواصر الترابط بين القطاعين، مما يحقق منفعة مشتركة تعود بالنمو على الإقتصاد الوطني. ولا تقتصر هذه الشبكة من العلاقات على القطاع الزراعي، بل تمتد لتشمل جميع القطاعات الإقتصادية الأخرى. فالقطاع الصناعي يزود قطاعات مثل النقل والطاقة والإسكان بالسلع المصنعة والمدخلات التي تحتاجها وبذلك، فإن تطوير القطاع الصناعي يعزز ما يُعرف بالروابط الأمامية والخلفية مع كافة أجزاء الإقتصاد. ونتيجة لذلك، فإن أي إرتفاع في الإنتاجية أو نمو في القطاع الصناعي تنتقل آثاره الإيجابية حتماً إلى القطاعات المرتبطة به، مما يسهم في النهاية في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي[1] .

د- توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات: يُسهم القطاع الصناعي بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية من خلال توليد وتوفير الطاقة الكهربائية، التي تُعتبر شريان الحياة لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. فإستقرار وتوفر الطاقة يمكّن القطاع الزراعي من إعتماد تقنيات الري الحديثة وتحسين عملياته، كما يدعم إحتياجات القطاعات الأخرى. وهذا التوافر لا يساهم فقط في توسيع نطاق الإنتاج وتحسين كفاءته عبر مختلف القطاعات، بل يساعد أيضاً في رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة في المجتمع. وبطبيعة الحال، فإن هذا الدور الحيوي يعمق من درجة الترابط بين القطاعات، مما يؤكد أن التطور الصناعي هو داعم أساسي لتطور الزراعة و الإقتصاد الوطني بأكمله[2] .

هـ- يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها: ينتج القطاع الصناعي مجموعة متنوعة من السلع المصنعة الموجهة لتلبية إحتياجات السوق المحلي، كما يسعى إلى فتح أسواق خارجية من خلال التصدير. وحتى الفائض من الإنتاج المحلي الذي يفوق حاجة السوق الداخلية يمكن تحويله إلى صادرات، مما يحُسّن من مؤشرات الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ويُعد هذا التوجه مصدراً مهماً لتوفير العملات الأجنبية، التي يمكن توظيفها لإستيراد السلع والتقنيات التي يحتاجها الإقتصاد لمواصلة مسيرة نموه.

و- يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات: نظراً للطبيعة المتطورة والمتنامية للقطاع الصناعي، فهو يمتلك قدرة كبيرة على إستيعاب القوى العاملة وبالتالي، فإن توسعه يُسهم في خلق فرص عمل جديدة للعاطلين كلياً وجزئياً، لاسيما أولئك القادمين من قطاع الزراعة الذي يتسم أحياناً بمواسمية العمل. كما يساهم في رفع

[1]: يحي غني النجار، آمال شلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 359-360

[2]: يحي غني النجار، آمال شلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 362-363

مستوى دخل الأفراد، نظراً لأن إنتاجية العامل في القطاع الصناعي تفوق عادة نظيرتها في القطاع الزراعي. ولا يتوقف دور القطاع الصناعي عند حدود توفير الوظائف، بل يتعداه إلى بناء رأس المال البشري من خلال تدريب العمالة وإكتسابها لمهارات متخصصة ترفع من كفاءتها، ليس داخل القطاع الصناعي فحسب، بل تنعكس إيجاباً على القطاعات الأخرى. كما أن طبيعة هذا القطاع القائمة على العلم والتكنولوجيا تجعله قاطرة لرفع المستوى التكنولوجي العام للبلاد[1].

ز- تحقيق الإستقرار الإقتصادي: يُسهم تنويع الهيكل الإقتصادي من خلال تطوير قطاع صناعي قوي في تحقيق إستقرار إقتصادي أكبر. فهو يقلل من الإعتماد على تصدير المواد الأولية الخام، التي تتسم أسعارها بعدم الإستقرار وتقلباتها الحادة في الأسواق العالمية، لصادرات السلع المصنعة التي تتمتع بأسعار أكثر إستقراراً وقيمة مضافة أعلى. وهذا التحول الإيجابي في هيكل الصادرات ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويحسن من شروط التبادل التجاري، ويعزز مركز ميزان المدفوعات، مما يساعد الإقتصاد الوطني على تجنب الآثار السلبية للتقلبات الدولية.

ح- يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الإقتصاد الوطني: يُعد النمو الصناعي أداة فاعلة لإحداث تحول هيكلي عميق في الإقتصاد. فهو يعمل على تنويع قاعدته الإنتاجية، مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد على مصدر وحيد. وتساهم هذه العملية في معالجة التشوهات الهيكلية التي تعاني منها العديد من الإقتصادات النامية. وتجدر الإشارة إلى أن جوهر عملية التنمية لا يكمن في مجرد تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي، بل في التغيرات الهيكلية النوعية التي ترافق هذا النمو، والتي تقرب الإقتصاد من هيكل الإقتصادات المتقدمة وتزيد من مرونته وقدرته على المنافسة.

ط- يساهم في عملية التحديث والتحولات المرافقة لعملية التنمية: إن تطور الصناعة في البلد وتقدمها التكنولوجي يساهم في إحداث التحولات في جميع نواحي الحياة الإجتماعية، الثقافية، النفسية ويرفع من مستوى المعيشة. كما أنه يعمل على تحقيق التحديث المطلوب والذي يعتبر من ضمن مستلزمات التنمية الإقتصادية، ومصاحبا لها. لذلك لا يمكن تحقيق التحديث والتحولات التي ترافق عملية التنمية دون توسيع وتطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر حجر الزاوية في العملية المذكورة.

[1]: يحي غني النجار، آمال شلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 365-367.

المطلب الثالث: إستراتيجيات الربط بين التنمية الفلاحية والتنمية الصناعية:

يتضح من التحليل السابق وجود علاقة تبادلية بين القطاعين الصناعي والزراعي، فالصناعة توفر مستلزمات الإنتاج للزراعة، كما تمثل سوقاً لإستيعاب منتجاتها. في المقابل، يزود القطاع الزراعي الصناعة بالمنتجات الغذائية والمواد الخام، مما يجعل كلا القطاعين مكملين لبعضهما.لذلك، فإن أي تقدم في أحدهما يستلزم تطوراً موازياً في الآخر، حيث أن التنمية الإقتصاديةتتطلب تطويرهما معاً . فالتوسع الصناعي دون تطوير الزراعة سيخلق عقبات أمام النمو، كما أن إهمال الصناعة سيحد من تطور القطاع الزراعي. وتفرض هذه العلاقة المتشابكة إعتماد إستراتيجيات تكاملية لضمان نجاحهما معاً، دون إهمال أي منهما.

وتُشار هنا إلى أن التأكيد على هذا التكامل يمثل إتجاهاً حديثاً نسبياً، حيث انتقل التركيز من التصنيع المحض -كما كان سائداً في العديد من البلدان النامية- إلى نهج متوازن. كما أنه يشكل ردة فعل ضد نظريات التكلفة النسبية التقليدية التي قد تدفع هذه البلدان إلى التخصص في الإنتاج الأولي، مما يعرضها لأنماط تجارية غير متكافئة[1].

1- إستراتيجية الحاجات الأساسية:

نتيجة لقصور الإستراتيجيات السابقة المرتبطة بالنمو والتوظيف وتوزيع الدخل، إتجه المفكرون والخبراء نحو إستراتيجية تركز على تلبية الحاجات الأساسية للسكان، كالغذاء والمسكن والرعاية الصحية والتعليم. وقد ظهرت هذه الإستراتيجية في سبعينيات القرن الماضي، وحظيت بدعم البنك الدولي. ويرى مؤيدوها أن توفير هذه الخدمات يسهم في الحد من الفقر المدقع بفعالية أكبر من الإستراتيجيات الأخرى التي تعتمد على رفع الدخل و الإنتاجية.

في عام 1976، تبنى المؤتمر العالمي للعمل مفهوم الحاجات الأساسية، علماً أن الهند سبقته بتطبيقه في خطتها الخماسية عام 1974. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الآتي:

- رفع إنتاجية ودخل السكان، لاسيما الفقراء، عبر تعزيز الإنتاج كثيف العمالة.
- مكافحة الفقر من خلال تقديم خدمات التعليم والصحة والمياه النظيفة.
- تمويل هذه الخدمات من قبل الحكومات.

[1]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص174.

وإستندت المبررات التي قدمتها هذه الإستراتيجية إلى الآتي:

- فشل إستراتيجيات التنمية السابقة في تحقيق منفعة مستهدفيها.
- إعتماد إنتاجية الفقراء على الخدمات الصحية والتعليمية.
- طول المدة اللازمة لرفع دخول الفقراء.
- عدم عقلانية إنفاق الفقراء، مما يستدعي تدخل الحكومة.
- صعوبة مساعدة جميع الفقراء بشكل موحد دون توفير الحاجات الأساسية[1].

ورغم وجاهة بعض هذه المبررات، إلا أن البلدان النامية شككت في دوافع هذه الإستراتيجية، وإعتبرتها انتقاصاً من سيادتها، كما رأت أنها قد تعرقل تحولها نحو التصنيع.ويُشار هنا إلى وجود مقايضة بين النمو وتلبية الحاجات الأساسية[2]. فمن ناحية، قد يؤدي التركيز على الإستهلاك إلى تقليل الإستثمار، مما يؤثر سلباً على النمو.لكن من ناحية أخرى، يُعد تلبية الحاجات الأساسيةإستثماراً في رأس المال البشري، الذي قد يكون منتجاً كالإستثمار الصناعي.

يرى "سينغ" أن النجاح يتطلب تكاملاً بين تلبية الحاجات الأساسية والتوجه نحو التصنيع، حيث أن التحول الهيكلي نحو الصناعة يدعم الإستدامة في تلبية الحاجات. كما أكدت منظمة العمل الدولية أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بإقامة نظام إقتصادي عالمي جديد يضمن زيادة حصة البلدان النامية من الإنتاج الصناعي العالمي إلى 25% بحلول عام 2000 وفقاً لما جاء في مؤتمر ليما. ولتحقيق ذلك، دعا "سينغ" إلى تحقيق معدلات نمو صناعي تتراوح بين 10-11%سنوياً . وتجربة الصين خير دليل على إمكانية التوفيق بين التصنيع وتلبية الحاجات الأساسية.

غير أن هذه الإستراتيجية واجهت انتقادات من قبل مفكري العالم الثالث، الذين إعتبروها شكلاً من "التنمية من الدرجة الثانية" التي تحول دون اللحاق بالدول المتقدمة. كما إنتقدها آخرون في الدول المتقدمة لإعتمادها على الحكومات في توزيع الخدمات دون تمكين الفقراء من خلال توفير الأصول الرأسمالية[3].

[1]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2]: Thirwall A.P. Growth and development, sixth edition, macmillan press Ltd, 1999, p 68.

[3]: Jhingan, M.L.The economics of development and planning,vrinda publications(p) ltd,32,revised and enlarged edition, 1999, p22.

2- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة:

في خضم إنتشار الفكر الليبرالي وتبني سياسات التكيف الهيكلي ونقل الملكية للقطاع الخاص، برز الإقتصادي الهندي البارز "أمارتيا صن" داعيًا إلى نموذج تنموي يرتكز على تنمية القدرات البشرية. يرى "صن" أن جوهر الرفاهية الإنسانية يكمن في تمتع الفرد بحرية الإختيار، والتي تتحقق بدورها من خلال تمكين الناس وتعزيز قدراتهم للوصول إلى مستويات أعلى في مجالات الصحة، المعرفة، تقدير الذات والمشاركة الفاعلة في الشؤون المجتمعية.

ويؤكد "صن" على أن مستوى المعيشة لا ينبغي أن يُقاس بمؤشرات مادية بحتة كالدخل الفردي أو حجم الإستهلاك بل يجب أن يُقاس بمدى توسيع نطاق القدرات البشرية، أي بما يستطيع الفرد أن يحققه ويحققه فعليًا في حياته. فالتنمية الحقيقية، في نظره، تعني توسيع خيارات الأفراد ومدى حرياتهم[1].

ولاحقًا، تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم ونشره على نطاق واسع عبر سلسلة تقارير التنمية البشرية التي أطلقها بدءًا من عام 1990. وقد حظيت هذه التقارير بإهتمام بالغ من قِبَل الباحثين في الحقول الإجتماعية، حيث أكدت أن مفهوم التنمية البشرية يتعدى مجرد النمو في الدخل ليشمل كل الإمكانات البشرية، بما في ذلك الإحتياجات، الطموحات والخيارات الشخصية للأفراد. فإلى جانب تحسين الدخل، يحتاج الناس إلى توفير الغذاء الكافي، المياه النقية، الرعاية الصحية، التعليم، وسائل النقل والسكن اللائق. وبالتالي، فإن المفهوم ليس ضيق الأفق، بل هو رؤية شاملة تربط بين النمو الإقتصادي وتوزيع ثماره بشكل عادل، وتلبي الحاجات الأساسية للإنسان. وقد عَرَّف تقرير التنمية البشرية هذا المفهوم بأنه "العملية التي تُوسِّع من خلالها خيارات الأفراد"[2].

وقد أوضح تقرير الأمم المتحدة الصلة الوثيقة بين النمو الإقتصادي والتنمية البشرية، مشيرًا إلى أن النمو يعد شرطًا ضروريًا للتنمية البشرية، لكنه ليس كافيًا بذاته. فالنمو الإقتصادي وسيلة، بينما تبقى التنمية البشرية هي الغاية الأساسية. وعلى الرغم من أن جذور المفهوم تعود إلى مدارس إقتصادية فكرية سابقة، إلا أن الرؤية المعاصرة تجعل الإنسان محورًا لعملية التنمية، التي يتعين عليها أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الإقتصادية بل أيضًا للإحتياجات الإجتماعية والسياسية.

---

[1]: Jhingan, M.L.op.cit, p p 23-24.

[2]: Jhingan, M.L.op.cit, p72.

وتركز إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة على توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، والتي تشمل الآتي:

- العيش حياة مديدة بصحة جيدة.
- إكتساب المعارف والمهارات.
- الوصول إلى الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

وعليه، فإن للتنمية البشرية وجهان متكاملان: الأول، يتمثل في بناء القدرات البشرية الأساسية من خلال تحسين الصحة، نشر التعليم وتطوير المهارات. والثاني، يكمن في تمكين الأفراد من إستخدام هذه القدرات المكتسبة في شتى نواحي الحياة، سواء في أوقات الفراغ، أو في الأنشطة الإنتاجية، أو في المشاركة الثقافية و الإجتماعية والسياسية. و من هذا المنظور، يعد الدخل مجرد أحد الخيارات المتعددة، وتظل الزيادة في الناتج القومي شرطًا لازمًا للتنمية البشرية لكنه غير كافٍ بمعزل عن غيره. ومن هنا، تبرز الأهمية القصوى لكون التنمية في خدمة إحتياجات الناس وتحسين جودة حياتهم بشكل ملموس[1].

3- إستراتيجية التنمية المستقلة:

نشأ مفهوم التنمية المستقلة كرد فعل على هيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة ومحاولاتها فرض سيطرتها على الدول النامية، حيث مثل محاولة جادة للبحث عن إستراتيجية تنموية بديلة تقوم على مبدأ الإعتماد على الذات. ويُعد "بول باران" من الرواد الأوائل الذين دعوا إلى هذه الإستراتيجية في مؤلفه الشهير "الإقتصاد السياسي للتنمية"، حيث ربط تحقيق التنمية المستقلة بالسيطرة على الفائض الإقتصادي وتوجيهه نحو الإستغلال الأمثل.

وتلقت أفكار باران إهتماماواسعًا من إقتصاديين من مختلف أنحاء العالم، سعوا إلى تطوير تحليله وتحديد معالم مفهوم التنميةلمستقلة بشكل أكثر وضوحًا. وقد إتفق غالبية هؤلاء الإقتصاديين على ربط هذا المفهوم بفكرة التطور غير الرأسماليوعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه تمامًا للمفهوم في الكتابات الإقتصادية إلا أن هناك إجماعًا على أن جوهره يتمثل في إعتماد المجتمع على موارده الذاتية، وتنمية قدرات أفراده، مع إعطاء الأولوية القصوى لتعبئة الموارد المحلية، وتطوير الصناعات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية متكاملة.

[1]: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

ولا تتحقق التنمية المستقلة إلا بتوفر مجموعة من الشروط الأساسية، وهي الآتي:

- ضرورة تدخل الدولة في توجيه الإقتصاد الوطني، مع وضع ضوابط دقيقة لهذا التدخل لضمان نجاح التنمية في تحقيق الإستقلال الوطني وبناء القدرات الذاتية للأفراد في إستغلال الموارد المحلية، والحد من الإعتماد على الخارج إلى أضيق نطاق.

- السيطرة الفعالة على الفائض الإقتصادي وتوجيهإستثمار ه لتحقيق أهداف التنمية المنشودة، مع الإدراك أن للسياسات الحكومية دور ً ا محوريا ً في هذه العملية.

- أهمية توفر حجم سوقي كبير وإمكانات إقتصادية واسعة لتحقيق جدوى الإنتاج المحلي.

- مراعاة طبيعة العلاقات مع البلدان المجاورة وأثرها على مسار التنمية.

- تبني سياسات إقتصادية تتجه نحو الداخل، تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، وإعادة هيكلة أنماط الإستهلاك بما يتلاءم مع متطلبات كل مرحلة تنموية.

- العمل على تخفيف حدة التأثيرات السلبية للعوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي.

والجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجيةتعارض بشكل جذري مع النموذج السائد عالمي ً ا، والذي تروج له الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما تتصادم مع منطق العولمة ومقولاتها التي تُفرض على دول العالم بوسائل مختلفة[1].

[1]: عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 78-80.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنويع الإقتصادي

المطلب الأول: ماهية وأهداف التنويع الإقتصادي.

يُعتبر التنويع الإقتصادي محركًا أساسيًا للقوى الإقتصادية الكامنة في أي بلد، وهو المسار الذي تُوجد من خلاله الحلول الشاملة للتحديات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية التي تواجهها الدول، بغض النظر عن مستواها التنموي.

1- مفهوم التنويع الإقتصادي:

تعددت التعريفات المُقدَّمة للتنويع الإقتصادي، ويمكن إبراز بعضها على النحو التالي:

أ- عرَّف التنويع الإقتصادي، في معناه الأساسي المبسط، بمبدأ "عدم وضع كل البيض في سلة واحدة". فهو يعني أن لضمان تحقيق أقصى عوائد ممكنة من الإنتاج، وبالتالي رفع الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة الأفراد، على الإقتصاد أن يتجنب المخاطر الناجمة عن الإعتماد المفرط على سلعة أو خدمة أو قطاع وحيد، مما قد يعرضه لتقلبات شديدة في شروط التبادل التجاري. لذلك، يصبح التنويع الإقتصادي ضرورة حتمية، يقوم على وجود قطاعات إنتاجية متنوعة ومتوازنة، لا تعتمد بشكل مبالغ فيه على بعضها البعض، كما هو الحال في الإقتصادات الريعية التي ترتكز بشكل كبير على مورد طبيعي وحيد مثل النفط أو الغاز أو الفحم، وبالتالي تركز على منتج أو قطاع محدد على حساب الآخر[1].

ب- ومن منظور آخر، يُنظر إلى التنويع الإقتصادي على أنه العملية الديناميكية التي تشير إلى إعتماد مجموعة متزايدة ومتنوعة من القطاعات في تشكيل هيكل الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، يمكن أن يشير التنويع إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي نفسه، أو تنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة، أو تنويع الأسواق المستهدفة سواء كانت أسواقًا محلية أو أسواق تصديرية خارجية[2].

ج- يمثل التنويع الإقتصادي في مفهومه الشامل سعي الدولة نحو إنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات الموجهة للتصدير[3].

---

[1]: مهدي سهرغيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الإقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء العراق، المجلد 05، العدد02، جانفي 2008، ص34.

[2]: UNITED NATIONS- NATIONS.UNIES ,UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change- secretariat, Tehran,Islamic Republic of Iran , 18-19 October 2003, p6.

[3]: عاطف لافي مرزوك، التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الإقتصاد الخليجي العربي، عدد 24، 2013، ص8.

د- من منظور خبراء الأمم المتحدة، يتجلى التنويع الإقتصادي في الحد من الإعتماد المفرط على قطاع وحيد، وعلى إستحداث مصادر تصديرية مبتكرة، وتنويع قنوات الإيرادات بعيداً عن المصادر التقليدية، مع الإنتقال من هيمنة القطاع العام إلى تمكين القطاع الخاص في مختلف المجالات الإقتصادية لضمان تحقيق إيرادات مستقرة ومستدامة[1].

2- أهداف التنويع الإقتصادي:

تتباين أهداف التنويع الإقتصادي تبعاً لمراحل التطور الإقتصادي في كل دولة، غير أن الضرورة تصبح ملحة في الإقتصادات أحادية الجانب لتحقيق مجموعة من الغايات، نذكر منها الآتي:

أ- التخفيف من حدة المخاطر الإقتصادية وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية، كالتقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية كالنفط، أو موجات الجفاف التي تضرب القطاع الزراعي، أو التراجع في الأداء الإقتصادي للأسواق العالمية وخاصة الشركاء التجاريين الرئيسيين (كالدول الأوروبية في علاقتها مع الدول العربية).

ب- دعم إستمرارية مسيرة التنمية عبر تطوير قطاعات متعددة كمصادر بديلة للدخل، العملة الصعبة وإيرادات الموازنة العامة، إلى جانب رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع تدفقات الإستثمار نحوها.

ج- بلوغ درجة أعلى من الإكتفاء الذاتي في السلع والخدمات، زيادة حجم الصادرات، الحد من الإعتماد على الإستيراد في تلبية الحاجات الإستهلاكية وتوفير فرص عمل جديدة، مما ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى المعيشة.

د- ضمان الإستغلالالأمثل للموارد المجتمعية بكافة أشكالها، سواء ً أكانت مادية أم بشرية.

هـ- تعزيز الموقف التفاوضي للدولة في المحافل التجارية الدولية والحفاظ على مصالحها.

و- تمكين القطاع الخاص من لعب دور محوري في العملية الإقتصادية والحد من تدخل الجهات الحكومية.

ز- تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية ومستدامة تشمل أبعاداً إقتصادية وثقافية وإجتماعية وبيئية متكاملة، لذا يرتبط التنويع إرتباطاً وثيقاً بتنويع القاعدة الإنتاجية من سلع وخدمات.

ومن زاوية أخرى، يمكن تصنيف أهداف التنويع الإقتصادي وفقاً للأبعاد الزمنية، ففي الأمد القصير قد يستهدف البرنامج تعظيم عوائد القطاع الرئيسي (كالنفط) وزيادة حصته في الناتج المحلي والصادرات، بينما يتجه

[1]: أحلام منصور، أسيا بن عمر، "القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع وأداة للتنمية - دراسة حالة الجزائر"، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 9، عدد1، جامعة الجلفة، 2018، ص ص 76-77.

في الأمد البعيد إلى توظيف عوائد هذا القطاع في بناء تنمية إقتصادية قائمة على التنويع والتحول نحوإستثمار ات في قطاعات جديدة، أي تحويل القطاع الرئيسي إلى محفز للتنويع الإقتصادي[1].

المطلب الثاني: مستويات التنويع الإقتصادي

من أبرز مستويات التنويع الإقتصادي يمكن الإشارة إلى ما يلي[2]:

1- تنويع القاعدة الإنتاجية: ويقصد به توزيع حجم الإنتاج الكلي على مجموعة من القطاعات المختلفة، مع إعادة توزيع الموارد وإعتماد عمليات إعادة التدوير. ويمكن تحقيق هذا التنويع عبر آليات أفقية أو رأسية تشمل مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية. وبكلمات أخرى، فإن هذا المستوى يحدد وتيرة التنمية وتوزيع الهيكل الإنتاجيبين القطاعات الرئيسية، حيث يُعد تطور حصص المنتجات الأساسية في الناتج الإجمالي مؤشراً دالاً على درجة تنوع الإقتصاد.

2- تنويع مصادر الإيرادات العامة: ترتبط الإيرادات العامة إرتباطاً عضوياً بهيكل الإنتاج وحجم التبادل التجاري، حيث تشكل ركيزة أساسية للعائدات الضريبية وقاعدة الإنتاج والتجارة الخارجية. وتتعرض الموارد المالية للدول التي تعتمد على عدد محدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات إلى التدهور المستمر.

3- تنويع مجالات التجارة الخارجية: يركز هذا المستوى على تنويع هياكل التجارة الخارجية، من خلال تنويع هيكل المنتجات في جانبي الواردات والصادرات. وعند تحليل تنويع الصادرات والواردات السلعية، تُقاس درجة الإعتماد على تصدير سلعة محددة من خلال تحليل حجم الصادرات الكلي وطبيعة المنتجات (أولية أم مصنعة)، مما يؤثر بدوره على المسار التنموي للإقتصاد ككل. ويتمثل الحل الأمثل لضمان إستمرارية الصادرات في تنويع هيكلها النوعي، لا بالإعتمادعلى المواد الخام الأولية فحسب، بل بإدر اج المنتجات شبه المصنعة والمصنعة، ليس فقط لدخول الأسواق الخارجية بل لدعم مسار التنمية الإقتصادية بشكل إيجابي.

4- تنويع القطاعات التنافسية: تتمتع الإقتصادات المتنوعة بقدرة أكبر على السيطرة على منتجاتها في الأسواق الدولية، مما يزيد فرص تحقيق مكاسب تنافسية ويرفع حجم الصادرات، ويعزز القدرات التنافسية الفعلية في إطار

[1]: أحلام منصور، أسيا بن عمر، نفس المرجع السابق، ص77.

[2]: جاوي فايزة، حفصي بونبعو يسين، قياس وتحليل أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي بإستخدام نماذج بنال (حالة الجزائر 2000-2020)، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد5، عدد2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص ص 85-87.

من المنافسة العادلة، مستندة إلى حوافز مناسبة للقوى العاملة. علماً أن تعزيز القدرات الإنتاجية في القطاعات المحلية لا يتطلب بالضرورة إمتلاك مزايا تنافسية إستثنائية كالاحتكار.

5- تنويع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي لعام 2011 إلى منهجية مبتكرة لقياس التنويع تعتمد على تقييم الأصول التي تستفيد منها الدولة في إطار الأطر القانونية النافذة، وتشمل أنواعاً متعددة كالأصول الطبيعية (كالأراضي الزراعية المنتجة) وغير الملموسة (كالخدمات)، مع توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة.

6- تنويع الأسواق: يزيد إعتماد الإقتصاد على سوق تصديرية وحيدة من إحتمالية إرتفاع المخاطر، كتراجع الطلب على منتجاته. للحد من هذه الظاهرة، يتوجب تنويع الأسواق المستهدفة وخاصة الأكثرإستقراراً، مما يدل على قدرة الدولة على المنافسة الخارجية.

7- تنويع الصادرات: تواجه الدول المعتمدة على تصدير منتج وحيد أو عدد محدود من المنتجات أزمات بالغة الخطورة، خاصة عند ظهور بدائل لها أو تعرضها لعجز في الإنتاج وللتحديات الخارجية. لذا يعد تنويع هيكل الصادرات (سلعاً وخدمات) عملية إستراتيجية بالغة الأهمية للميزان التجاري، حيث يمكن تعويض المنتجات التي تواجه صعوبات في الأسواق الدولية بسلع أخرى لضمان الحفاظ على الدخل ولو بمستوياته الدنيا[1].

المطلب الثالث: أشكال ومحددات التنويع الإقتصادي

يمُثل مفهوم التنويع الإقتصادي عملية شاملة تستهدف تحويل هيكل الإقتصاد عبر تطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز دورها، وخلق مصادر جديدة للصادرات والدخل، بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص ومنحه دوراً قيادياً في قيادة هذه التحولات. ولا يقتصر هذا المفهوم على مجرد إعادة توزيع حصص القطاعات في إجمالي الناتج المحلي، بل يتعداه ليشمل تأثيراته العميقة على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية كافة. وفي هذا الإطار، يمكن تناول أشكال التنويع الإقتصادي ودوافعه ومحدداته على النحو التالي:

1- أشكال التنويع الإقتصادي ودوافعه:

أ- أشكال التنويع الإقتصادي:

يمكن التمييز بين عدة أنماط للتنويع الإقتصادي، من أبرزها[2]:

[1]: جاوي فايزة، حفصي بونبعو يسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

[2]: جاوي فايزة، حفصي بونبعو يسين، ص ص 92-93.

- **التنويع العمودي (الرأسي):** ويقصد به تطوير المنتجات الأولية أو شبه المصنعة وتحويلها إلى سلع مصنعة كاملة، أو الإنتقال إلى صناعات جديدة تنتج مدخلات أساسية لقطاعات إنتاجية أخرى.

- **التنويع الأفقي:** ويتمثل في إنتاج سلع جديدة تتناسب مع الخبرات والتقنيات الإنتاجية الحالية، لتكملة خطوط الإنتاج الحالية وتهيئتها لدخول الأسواق الخارجية على وجه الخصوص.

- **التنويع الجانبي:** ويعني خوض غمار أنشطة إقتصادية جديدة تماماً، لا علاقة لها بالإنتاج الحالي، بهدف طرح منتجات مبتكرة تستهدف أسواقاً جديدة وتستجيب لآليات العرض والطلب.

- **التنويع الشامل:** ويشير إلى توسيع نطاق العمليات الإنتاجية من قبل المؤسسات القائمة، لتعزيز حضورها وبناء مكانة تنافسية في أسواق مستهدفة.

- **التنويع الجغرافي:** ويقوم على دخول مناطق جغرافية جديدة لتصدير المنتجات، مع ضرورة التكيف مع الخصائص والمتغيرات البيئية لتلك الأسواق.

- **التنويع المالي:** ويهدف إلى تخفيف مخاطر الإستثمار من خلال توزيع الإستثمارات على أنشطة متنوعة الأهداف، مما ينعكس إيجاباً على الدخل والأداء الإقتصادي الكلي.

وتتأثر هذه الأنماط بمجموعة من العوامل تشمل الموقع الجغرافي، التحديات السياسية، الكوارث الطبيعية، تقلبات البورصات، تذبذب أسعار النفط والغاز، والأزمات الصحية كجائحة كوفيد-19.

ب- دوافع التنويع الإقتصادي:

يُقام التنويع الإقتصادي على جملة من الدوافع الأساسية، نذكر منها الآتي[1]:

- **تخفيف مخاطر برامج الإستثمار:** حيث يعمل على دفع عجلة النمو الإقتصادي عبر توسيع فرص الإستثمار وتقليل مخاطره، من خلال توزيع الإستثمارات على عدد كبير من الأنشطة، مما يمكن من إنتاج سلع وخدمات متنوعة قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

- **الحد من مخاطر تراجع الصادرات:** فبعض الدول ذات الإقتصادات المستقرة قد تشهد تراجعاً في صادراتها وعوائدها من العملات الأجنبية مع إنخفاض درجة التنويع، مما يضعف قدرتها على تمويل الواردات أو متابعة خطط التنمية الإقتصادية.

[1]: موسى باهي، كمال روابنية، "التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية"، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد5، ديسمبر 2016، ص99.

- **تعزيز الترابط بين القطاعات الإنتاجية:** حيث يؤدي تنوع الناتج الإقتصادي إلى زيادة عدد القطاعات الإنتاجية وتقوية الروابط بينها، كما يحد من المخاطر الناجمة عن الإعتماد على منتج تصديري وحيد، لا سيما مع وجود بنية تحتية داعمة لتصدير متنوع يسهم في توليد إيرادات كبيرة تنعكس إيجاباً على النمو.

- **تنمية رأس المال البشري:** يسهم التنويع في رفع إنتاجية العمل و رأس المال البشري، على عكس قطاع إستخراج النفط الذي يعتمد بشكل مكثف على الموارد الطبيعية، وبالتالي تبرز أهمية الإستثمار ات الرأسمالية والتنويع في تعزيز معدلات النمو.

- **مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل:** يحفز التنويع النمو الإقتصاديو يُعزز التنمية المستدامة ويدعم التكامل بين القطاعات، مما يزيد الطلب على القوى العاملة ويخلق فرص عمل جديدة، و يخفض معدلات البطالة. وتكمن أهمية التنويع في مجال التوظيف في مساهمته المباشرة في تقليل حدة البطالة، حيث يؤدي تنوع القطاعات إلى توزيع القوى العاملة بينها بنسب متوازنة، مما يدعم التنمية الإقتصادية الشاملة.

- **رفع القيمة المضافة:** حيث يعزز التنويع الرأسي الروابط الإنتاجية الأمامية والخلفية بين القطاعات، إذ تشكل مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى، كما يساعد على خلق فرص عمل وزيادة إستقرار دخل عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى رفع القيمة المضافة على المستويين القطاعي والوطني وتسريع وتيرة النمو الإقتصادي.

- **تعدد القطاعات الإقتصادية:** يؤدي تنويع القطاعات إلى تنويع مصادر الإيرادات، ويقي من آثار "المرض الهولندي" الذي غالباً ما يصيب الإقتصادات النفطية بسبب إرتفاع الإيرادات، حيث تؤدي صادرات النفط إلى رفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، مما يضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية عالمياً، فينخفض الطلب عليها ويرتفع الطلب على السلع الأجنبية، ويتدهور الميزان التجاري. وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة بين تنوع الصادرات والنمو الإقتصادي.

2- محددات التنويع الإقتصادي:

على الرغم من الأهمية البالغة للتنويع في دفع عجلة النمو والتطور الإقتصادي، إلا أن نجاحه مرهون بمجموعة من المتغيرات الحاسمة. وفي هذا الصدد، يحدد تقرير اللجنة الإقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة خمس فئات من المحددات المؤثرة في عملية التنويع، وهي كالآتي:

أ- العوامل المادية: تشمل الإستثمار، البنية التحتية، رأس المال البشري وغيرها.

ب- سياسات الدولة: تتمثل في الإستراتيجيات المالية، التجارية، الصناعية، وما شابهها.

ج- المتغيرات الإقتصادية الكلية: كسعر الصرف، معدل التضخم وميزان المدفوعات.

د- المتغيرات التنظيمية: مثل سياسات الإستثمار، إجراءات الأمن، السلامة للعمال والمنتجات.

هـ- القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية: والتي تعتمد على توفر أساليب تمويل مناسبة بتكلفة وجهد أقل وفي وقت أسرع.

كما يرتبط التنويع بعدد من العوامل المؤثرة، ومنها الآتي:

أ- الموارد الطبيعية: التي تُعد من أبرز العوامل المحددة للتنويع، حيث تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات التصديرية. علماً أن وفرة الموارد ودرجة إستغلالها لا تعكس بالضرورة مستوى رفاهية المجتمع في هذا السياق.

ب- الحوكمة: وهي النشاط الإداري المتعلق بإتخاذ القرارات التي تحقق التوقعات أو تحسن الأداء، سواء كان ذلك بشكل مستقل أو ضمن عمليات الإدارة لعادية، مما يضمن حكماً رشيداً وعقلانياً يدعم زيادة التنويع الإقتصادي.

ج- القطاع الخاص: الذي يلعب دوراً محورياً في قيادةالإبتكار ات والأنشطة الإقتصادية المتنوعة، رغم التحديات التي تواجهه، مما يتطلب من الحكومات تطوير سياسات صناعية وتجارية فاعلة، ومكافحة البيروقراطية، وتعزيز روح المبادرة لدى الشركات الخاصة.

د- تسيير الموارد البشرية والتنظيمية: فهو يساعد على بناء القدرات وإمكانات التنويع حيثما وجدت، وتشير العديد من الدراسات إلى أن الإختلافات في الجودة المؤسسية لها أهمية حاسمة في تحديد ما إذا كانت تتمكن بمن لقيام بتنويع المنتجات أو الخدمات.

وإعتبر التنويع الإقتصادي عاملا هاما في توزيع الدخل والتحسين المعيشي للفرد، وأن إضفاء الطابع المؤسسي أثر على النمو الإقتصادي خاصة من ناحية الإستثمار في رأس المال البشري، المالي، التكنولوجي والتنظيمي[1].

[1]: موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه

المطلب الأول: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي

بات التوجه نحو تنويع الهيكل الإقتصادي ضرورة حتمية في الوقت الراهن، تفوق في أهميتها أي فترة سابقة، وذلك للإبتعاد عن الإعتماد على مصدر دخل أحادي سواء كان منتجاً محدداً أو قطاعاً معيناً . يهدف هذا التوجه إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة وحقيقية، تساهم في تعزيز شتى أنواع الإستقرار وتحقيق الرفاهية والارتقاء بمستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات.

يُعرّف التنويع الإقتصادي على أنه زيادة في تنوع هيكل الإنتاج والصادرات، أو تقليل درجة تركزها، خاصة في الإقتصادات الناشئة التي تعتمد بشكل مفرط على تصدير المواد الأولية. يرتبط هذا المفهوم عضوياً بالتحولات الهيكلية التي تشهدها الإقتصادات، والتي تعيد فيها توجيه عناصر الإنتاج –كرأس المال والعمالة – نحو قطاعات ومنشآت قادرة على تحقيق إنتاجية أعلى، أو إنتاج كميات أكبر من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. ويأخذ هذا التحول شكلين رئيسيين:

يُعرف الأول بـ "التنويع الأفقي"، وهو الإنتقال إلى قطاعات إنتاجية جديدة ومختلفة تماماً، كالإنتقال من التركيز على قطاع الخدمات إلى تنمية القطاع الزراعي أو قطاع التصنيع، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير.

أما الشكل الثاني فيتمثل في "التنويع العمودي" (أو الرأسي)، والذي يعمل على تعقيد سلسلة القيمة المحلية من خلال الإنتقال من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات نصف المصنعة أو المصنعة بالكامل. ويمكن أن يظهر هذا النوع بدرجات متفاوتة من التعقيد التقني، فبدلاً من تصدير الكاجو الخام – على سبيل المثال – تنتقل الدولة إلى تصدير الكاجو المقشر والمحمص، مما يضيف قيمة أعلى للمادة الأولية داخل البلاد.

ويمكن للدول المصدرة للنفط أن تنتهج هذا المسار بإعادة توجيه جزء من إنتاجها من النفط الخام المخصص للتصدير، نحو إنشاء صناعات تحويلية تابعة كصناعة البلاستيك والمواد الكيميائية. ويُعد هذا الشكل من التنويع الرأسي الأكثر تعقيداً، إذ يتطلب إستثمارات ضخمة وتقنيات متطورة، كما يستلزم فتح أسواق تصدير جديدة، وهو ما يُعتبر شكلاً متقدماً من أشكال التنويع للدول النامية.

و لا يقتصر دور التنويع على كونه آلية وقائية تحمي الإقتصادات النامية من تقلبات الأسواق العالمية وأسعار السلع الأساسية فحسب، بل يتعدى ذلك ليكون محركاً أساسياً للنمو الإقتصادي والتنمية الشاملة. يتحقق ذلك من خلال التحول الهيكلي الذي يخلق فرص عمل جديدة ويرفع من مستوى الدخل الفردي والمستوى المعيشي بشكل عام[1].

كما يعد تنويع النشاط التجاري شرطاً أساسياً لدخول الأسواق العالمية، وهو ما يفسر الإجراءات الحمائية التي تفرضها بعض الدول، وأبرزها رفع التعريفات الجمركية. تشير هذه التعريفات إلى الرسوم التي تفرض على الواردات، وغالباً ما تكون مرتفعة على السلع المصنعة مقارنة بالمنتجات الأساسية، مما يشكل عائقاً تجارياً في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وغالباً ما تستهدف هذه السياسات المنتجات الزراعية والغذائية بشكل خاص، مما يحد من قدرة الدول النامية على تنويع صادراتها.

إلى جانب الحواجز الجمركية، تبرز التدابير غير الجمركية كعقبة أخرى، وهي تشمل جميع السياسات واللوائح التي قد تؤثر على حجم أو تكلفة تبادل المنتجات. ومن الأمثلة البارزة عليها التدابير الصحية والفيتوسانيتارية (المتعلقة بالصحة النباتية)، بالإضافة إلى الحواجز التقنية أمام التجارة كمعايير الجودة الصارمة، واللوائح الخاصة بالسلامة الغذائية، والمتطلبات المفصلة بشأن وضع البطاقات والتعقب. تنتشر هذه الإجراءات على نطاق واسع في قطاع الصناعات الغذائية الزراعية، الذي يعد حيوياً للعديد من البلدان النامية، وبالأخص دول الدراسة موضوع البحث.

وغالباً ما تواجه الإقتصادات النامية صعوبة في زيادة حجم وقيمة صادراتها من المنتجات الغذائية الزراعية الموجهة للأسواق الإستهلاكية الرئيسية بالتعاون مع شركائها التجاريين. مما يفرض عليها تطوير قدراتها الداخلية لتخفيض التكاليف المرتبطة بالإمتثال للتدابير غير الجمركية، وبالتالي تمكينها من التصدير بنمط مختلف يرتكز على المنتجات ذات القيمة المضافة. وللتخفيف من حدة تأثير هذه الإجراءات، يمكن لها أن تعمل على تعزيز جودة بنيتها التحتية لضمان مطابقة منتجاتها لمعايير الجودة والسلامة، مما يحسن من فرص وصولها إلى الأسواق التنافسية، مع العمل على ترشيد هذه التدابير بشكل عقلاني.

[1]: عاطف لافي مرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 08.

ومن بين الحلول الناجعة في هذا الصدد، إستفادة الدول المعنية من زيادة شفافية الإجراءات غير الجمركية، لا سيما من خلال تسهيل وصول شركات القطاع الخاص إلى المعلومات المتعلقة بها[1].

ويعد توفر بنية تحتية مادية عالية الجودة – تشمل شبكات النقل بمختلف أنواعها (طرق، موانئ، مطارات) –عاملاً حاسماً في تحديد تكاليف التجارة وتعزيز القدرة التنافسية للشركات. تستفيد جميع الدول التي تعتمد في تنميتها على السلع الأساسية من تحديث هياكلها وبنيتها التحتية بشكل ديناميكي ومستمر[2].

ولعل دليلاً على الإهتمام العالمي بهذا النهج، أنه منذ عام 2019، تم إنشاء ما يقارب 5400 منطقة إقتصادية خاصة منتشرة حول العالم، بهدف تعزيز التنويع والتحديث الصناعي. وقد إختلفت نتائج هذه المناطق من حيث الفعالية والإنجاز من منطقة إلى أخرى. وأثبتت هذه التجربة العالمية أن نجاح وفعالية هذه المناطق يجب أن يرتكزا على إطار توجيهي وإستراتيجي يراعي الخصوصية والسياق المحلي للبلد. ويشمل ذلك تقديم خدمات بنية تحتية عالية الجودة (كالكهرباء والاتصالات)، وتوفير وسائل نقل وشحن متطورة تحافظ على السلع والخدمات المصدرة سواء عبر البر أو البحر أو الجو. كما يشمل وضع شروط واضحة لتوظيف القوى العاملة وفقاً لوصف الوظيفة المحدد، مع الأخذ بعين الإعتبار مرحلة التصميم وإبرام الصفقات التجارية ببنود متفق عليها بين الطرفين. ويمكن تعزيز دور هذه المناطق عبر إتخاذ إجراءات تهدف إلى تقوية الروابط بين المناطق الإقتصادية الخاصة و الإقتصاد المحلي، مما يمكن الشركات المحلية من توسيع نطاق إستفادتها من هذه المناطق والمساهمة في نشر المعرفة والأفكار المبتكرة خارج نطاقها الجغرافي[3].

كما تمتد جهود التعزيز إلى إعداد برامج تدريبية مخطط لها من قبل الشركات في قطاع معين لتعزيز قدراتها الإنتاجية والتنظيمية، وتنظيم فعاليات للتواصل وتبادل الخبرات بين الشركات المقيمة في المناطق الإقتصادية الخاصة ونظيراتها المحلية.

[1]: مهدي سهر غيلان، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2]: مهدي سهر غيلان، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3]: تقرير أمانة جمعية الأمم المتحدة عن برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2023، ص 43.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي

تُعد عملية قياس درجة التنوع في الهيكل الإقتصادي لأي بلد من الأدوات التحليلية بالغة الأهمية، التي تزود صانعي القرار ببيانات دقيقة تساعدهم في رسم وتبني الإستراتيجيات الكفيلة بقيادة إقتصاد بلدانهم نحو بر الأمان و الإستقرار. وفيما يلي سيتم إستعراض أبرز هذه المؤشرات:

1 - مؤشر أوجيف:

تم إستخدام هذا المؤشر من قبل "تريس(Tress, 1938) "، لقياس درجة التنويع الإقتصادي ويُعبر عنه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$OGV = \sum_{i=1}^{I} I.\left(bi - \frac{1}{I}\right)^2$$

حيث:

I :- يمثل عدد القطاعات الإقتصادية الموجودة في إقتصاد الدولة قيد الدراسة.

Bi :- تمثل المساهمات الإجمالية أو حصص كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي أو العمالة.

ويفسر هذا المؤشر على النحو التالي: إذا كانت قيمة المؤشر(OGV = 0) ، فإن ذلك يدل على أن النشاط الإقتصاديموزع بشكل متوازن ومتساوٍ في جميع القطاعات الإقتصادية، مما يشير إلىوجود در جة عالية من التنوع الإقتصادي في الدولة المدروسة.

و جدير بالذكر أن العلاقة بين هذا المؤشر وعملية التنويع الإقتصادي هي علاقة عكسية، أي أنه كلما إرتفعت قيمة مؤشر أوجيف (OGV)، كلما ضعفت درجة تنويع الإقتصاد و إزداد إعتماده على إيرادات منتج أو قطاع وحيد، والعكس صحيح.

2- مؤشر الأنتروبي:

يُعتبر الباحث أتاران (ATTARAN) أول من إستخدم مفهوم الأنتروبي (Entropy) في قياس درجة التنويع الإقتصادي داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن التعبير عن هذا المؤشر من خلال العلاقة الرياضية التالية:

$$ENT = \sum_{i=1}^{N} Si.\ln(\frac{1}{Si})$$

حيث ترمز:

- N: إلى إجمالي عدد القطاعات الإقتصادية في الدولة التي تجري عليها الدراسة.
- Si: إلى الحصة النسبية لكل قطاع إقتصادي من إجمالي مساهمات جميع القطاعات.
- Ln: إلى اللوغاريتم الطبيعي.

وتدل قيمة هذا المؤشر على طبيعة الهيكل الإقتصادي، فإذا كانت النتيجة (ENT=0)، فإن ذلك يشير إلى تركيز النشاط الإقتصادي في قطاع واحد دون غيره، مما يعكس إقتصاداًحادياً . في المقابل، كلما إرتفعت قيمة المعامل، كان ذلك دليلاً على وجود تنوع إقتصادي أوسع، يعتمد على مصادر إيرادات متعددة وبدرجات متفاوتة.

3- مؤشر هيرفندال – هيرشمان (Herfindahl-Hirschman):

إتجهت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى إستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتقييم مستوى التنوع في هيكل الصادرات للدول. ويحظى هذا المعامل بشهرة واسعة في حقل قياس التنويع الإقتصادي، إذ إنه يهدف إلى تحليل تركيب وبنية مجموعة من المتغيرات الإقتصادية الحيوية وتنوعها، كالناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية، حجم الصادرات، العمالة وتكوين رأس المال. ويعبر عنه بالمعادلة التالية[1]:

$$H = \frac{\sqrt{\sum(\frac{Xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

[1]: بوهالي مُحَّد، "قياس درجة تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بإستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان"، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، مجلد 2، عدد 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أكتوبر 2019، الجزائر، ص 55.

حيث:

- N: يمثل عدد القطاعات المشكلة للهيكل الإقتصادي قيد الدراسة.
- Xi: ترمز إلى قيمة المتغير في القطاع (i) (مثلاً ، ناتج ذلك القطاع).
- X: تمثل القيمة الإجمالية لذلك المتغير عبر جميع القطاعات (كالناتج المحلي الإجمالي الكلي).

وتقع قيمة هذا المؤشر في مدى محصور بين الصفر والواحد ($0 \geq 1 \leq H$).

- فإذا كانت H=0، فإن ذلك يدل على وجود تنوع كلي وشامل في الإقتصاد.
- أما إذا كانت H=1، فيشير ذلك إلى أن التنوع منحصر في قطاع واحد فقط.

وبالتالي، كلما إقتربت القيمة المحسوبة من الواحد الصحيح، كان ذلك مؤشراً على ضعف مستوى التنويع الإقتصادي وتركيزه.

إلى جانب هذين المؤشرين، توجد مجموعة من المعدلات الأخرى التي تقيس التنوع على مستوى الإقتصاد الكلي، نذكر منها ما يلي[1]:

أ- معدل ودرجة التغير الهيكلي: ويمكن الإستدلال عليهما من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تتبع إتجاه هذه المساهمات(زيادةً أو نقصاناً) عبر الزمن.كما يُقاس هذا المعدل من خلال معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بحسب كل قطاع على حدة.

ب- درجة عدم إستقرار الناتج المحلي الإجمالي وإرتباطها بتقلبات أسعار النفط: حيث يُفترض نظرياً أن إستراتيجية التنويع الناجحة تسهم في تخفيف حدة التقلبات واللإستقرار في الأداء الإقتصادي مع مرور الوقت.

ج- تطور الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية: فإنخفاض هذه النسبة بمرور الوقت يعكس نجاحاً في تقليل الإعتماد على عوائد النفط.

د- إتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية: مما يعد مؤشراً ملموساً على النجاح في تطوير وتنمية مصادر دخل جديدة مستقلة عن قطاع المحروقات.

هـ- نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، ومكونات هذه الصادرات غير النفطية: حيث يعكس إرتفاع هذه النسبة تقدماً في تنويع الشق التصديري للإقتصاد.

[1]: أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 76.

و- تطور إجمالي العمالة بحسب القطاعات: فالتنويع الإقتصادي الحقيقي يخلق فرص عمل في قطاعات متنوعة وليس في قطاع مهيمن واحد.

ز- التغيرات في حصة القطاعين العام والخاص من الناتج المحلي الإجمالي: حيث يمكن أن يدل تحول المساهمات لصالح القطاع الخاص على ديناميكية إقتصادية أكبر وتنوع أوسع.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي وفرص نجاح استراتيجياته

1- النظريات المفسرة للتنويع الإقتصادي:

سعى عدد من الإقتصاديين والمحللين المتخصصين إلى وضع إطار نظري يفسر ظاهرة التنويع الإقتصادي، ومن أبرز هذه الأطر النظرية:

أ- نظرية التنظيم الصناعي: تتمركز هذه النظرية حول مفهوم البنية الصناعية ودرجة تنوعها، وتفيد بأن تنويع القاعدة الصناعية هو العامل الرئيسي الذي يتيح تنوعاً في الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل، ويعمل على رفع نسبتها. ويسهم القطاع الصناعي غير المعتمد على الهيدروكربونات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفي تنويع سلة الصادرات، مما يقلل بدوره من الإعتماد المفرط على تصدير المواد الأولية والخام، والتي تتسم أسعارها عادة بالتقلب الحاد وعدم الإستقرار. وهذا التنويع يضفي قدراً أكبر من الإستقرار على الإقتصاد الوطني بأكمله[1].

ب- نظرية التجارة الخارجية: تنظر هذه النظرية إلى الصادرات على أنها المحرك الأساسي لعملية النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة. وقد أسس لهذا الفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو. ثم شهد مجال التنويع التصديري إهتماماً متزايداً بدءاً من خمسينيات القرن الماضي، كما تجلى في دراسة نوركس (Nurkse, 1953) التي ركزت على الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز، حيث بينت قدرة هذه الدول على تخفيف إعتمادها على تلك المنتجات والتوجه نحو قطاعات أخرى. وفي سياق مماثل، قدمت دراسة (Hausmann & Rodrik, 2003) تحليلاً للدول النفطية، وخلصت إلى أن رواد الأعمال فيها استطاعوا تحقيق الإبتكار في قطاعات متنوعة من خلال تنويع قاعدة الصادرات. ولابد لهذه الصادرات أن تستوفي شروطاً مناسبة، أبرزها وجود مرونة عالية للطلب عليها في الأسواق العالمية، وأن تكون خالية من القيود التجارية الدولية أو الرسوم الجمركية العالية، خاصة ضمن أسواق مشتركة. وقد لاحظ الباحث (B. Balassa, 1967) إرتفاعاً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري بنسبة وصلت إلى 50% بين الدول الأوروبية في قطاعات مثل الأجهزة الكهربائية المنزلية، والسيارات،

[1]: أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص78.

والمستحضرات الصيدلانية. في حين إفتقرت العديد من الدول النامية إلى هذه الميزة، بسبب إعتمادها شبه الكلي على تصدير المواد الأولية الإستخراجية، حتى في حال تنوعت هذه المواد [1].

ج- نظرية التجمعات الصناعية: يعد الإقتصادي البريطاني ألفريد مارشال (Alfred Marshall, 1920) الرائد المؤسس لهذه النظرية، والتي تركز على التوزيع الجغرافي المكاني للنشاط الإقتصادي بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن. وتتجلى مظاهر هذه النظرية في الآتي:

- التجمع العنقودي: وهو قيام تجمعات صناعية متخصصة في مناطق جغرافية محددة، تتميز بوحدات إنتاجية متكاملة ومترابطة فيما بينها، مع تبادل فعال للموارد البشرية والمادية والمعلومات والخبرات. وتمثل هذه التجمعات ركيزة أساسية للدول ذات الهياكل الصناعية المتنوعة، حيث تعزز الفعالية و الإنتاجية وتضمن قدراً من الإستقرار المهني و الإقتصادي. وتسهم هذه التجمعات في إدخال منشآت صناعية جديدة إلى الأسواق المحلية والعالمية، كما تتيح لها الحصول على التمويل وتخفيض التكاليف الإجمالية. وغالباً ما تصاحب هذه العملية تغييرات هيكلية في البنية الإقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الطلب والعرض، مما يعزز بدوره تحقيق أهداف التنويع الإقتصادي[2]. وكمثال حي على ذلك، مجمع "نود" (Node) المتخصص في قطاع النفط والغاز، والذي تنوعت منتجاته لتشمل إنشاء مصانع لإنتاج آلات حفر الآبار، مما أدى إلى نشوء قاعدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم ضمن هذا التجمع الواحد[3].

2- فرص نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي:

تختلف متطلبات وشروط نجاح إستراتيجية التنويع الإقتصادي من دولة إلىأخرى، تبعاً للعوامل الأيديولوجية السائدة، المستوى التنموي الإقتصادي والإجتماعي القائم، بالإضافة إلى طبيعة التحولات والظروف الداخلية والخارجية المحيطة. وإستناداً إلى النماذج الإقتصادية الناجحة التي أثبتت جدارتها وفعاليتها سابقاً، يمكن القول إن نجاح الإستراتيجية مرهون بتوفر مجموعة من المقومات والإمكانيات الأساسية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[4]:

[1]: موسى باهي، كمال روابنية، .مرجع سبق ذكره، ص137.
[2]: أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص78.
[3]: أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص80.
[4]: أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص82.

أ- تطوير الأدوار التنموية للدولة من التوجيه إلى التفعيل: لم يعد دور الدولة في العمليات التنموية يقتصر على التوجيه أو الرقابة فحسب، بل تطور ليشمل القيام بدور محوري وإستراتيجي في إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني. يتجلى هذا الدور في قيادة عملية التحول الإقتصادي الجوهري، والتي تتركز على إحداث تغييرات عميقة في البنية التحتية الإقتصادية القائمة. كما تشمل إعادة صياغة التكوين القطاعي للإقتصاد ليكون أكثر توازناً وقدرة على مواكبة المتغيرات الدولية، مما يتطلب متابعة دقيقة ومستمرة لمسار هذه التحولات لضمان تحقيق الأهداف المرسومة.

ب- تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص نحو شراكة منتجة: تمثل العلاقة بين القطاعين العام والخاص حجر الزاوية في أي إستراتيجية تنموية طموحة. لذا، من الضروري العمل على خلق تفاعل أكبر بينهما في شتى المجالات والأنشطة الإقتصادية. ينتج عن هذا التفاعل تعظيم للروابط بين المكونات المختلفة للنسيج الإقتصادي، والتي تشمل الجوانب الفنية والمؤسساتية والتمويلية. عندما تترابط هذه المكونات وتتكامل، فإنها تشكل نظاماً إقتصادياً متكاملاً أقوى من مجموع أجزائه، مما يعزز من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

ج- تفعيل برامج الإصلاح الشامل المالي والمقدي والتجاري: يظل تبني وتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي الشامل ركيزة أساسية لا غنى عنها لتحقيق الإستقرار والنمو. يجب أن تشمل هذه البرامج كافة المستويات، سواء على الصعيد المالي من خلال ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات، أو على الصعيد النقدي بإدارة سياسة نقدية رشيدة تحافظ على إستقرار سعر الصرف وتكافح التضخم. كما تشمل الإصلاحات الجانب التجاري عبر تحرير التجارة وتسهيل الإجراءات. ويسهم نجاح هذه الإصلاحات بشكل مباشر في زيادة تحصيل إيرادات النقد الأجنبي، مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات الحكومية ويعزز القدرة على تمويل المشاريع التنموية. وفي هذا الإطار، يبرز الناتج المحلي الإجمالي ليس فقط كمؤشر لقياس حجم الإقتصاد بل أيضاً كمرآة تعكس قوة ومتانة عملية تنويع الصادرات، مما يجعله عنصراً محورياً في قياس نجاح مسيرة التنويع الإقتصادي الشامل.

د- جذب وتنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة: محرك التنويع الأساسي: تُعد زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الآليات الحيوية والبالغة الأهمية لتحقيق التنويع الإقتصادي. فهي لا توفر رأس المال فحسب، بل تنقل معها الخبرات الفنية والتقنية المتقدمة، وتفتح أسواقاً جديدة، وتعزز القدرات الإدارية. ويعتمد نجاح أي

مشروع طموح للتنويع الإقتصادي بشكل جوهري على حجم وجودة تدفقات هذه الإستثمار ات. لذلك، فإن الإلتزام بخطة إستراتيجية طويلة الأجل لإجتذاب هذه الإستثمار اتورعايتها يصبح أمراً حتمياً . يجب أن ترتكز هذه الخطة على توفير ضمانات للمستثمرين، وخلق حوافزإستثمار ية مجدية، وضمان بيئة عمل مستقرة ومشفوعة بالشفافية.

هـ- تهيئة مناخ الإستثمار استجابة للمستجدات العالمية: أصبح تحسين مناخ الإستثمار ضرورة حتمية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية المتسارعة، والتي تتصف بالعدالة والتنظيم المتزايد. إن مفاهيم مثل "التجارة العادلة" وضرورة تقديم خدمات تجارية متطورة، تفرض واقعاً جديداً يتطلب بدوره بيئةإستثمار ية جاذبة ومحفزة. تحقيق ذلك يتطلب مراجعة دورية وشاملة للقوانين والأنظمة الحاكمة للنشاط الإقتصادي لتتماشى مع أفضل الممار سات الدولية. كما يتطلب وضع خطط إستباقية لتوزيع الإستثمار ات بشكل متوازن على القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، لضمان تحقيق أقصى أثر تنموي ممكن ومنع تركيز النمو في قطاعات محدودة.

و- تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة النمو والمرونةُ: تعو ّل على إنشاء وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في دفع عجلة التنويع الإقتصادي. فلا تقتصر مساهمة هذه المؤسسات على تجارة المواد نصف المصنعة أو تقديم خدمات تكميلية فحسب، بل تمتد إلى قدرتها الفائقة على جذب الإستثمار ات وتوزيعها جغرافيا عبر مختلف المناطق، مما يساعد في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة. كما أن طبيعتها المرنة تجعلها أكثر إرتباطاً بالأسواق المحلية لتسويق منتجاتها، خاصة في حال زيادة حجم الطلب المحلي. وتبرز هذه المشاريع كبديل فعال ومفضل للواردات في العديد من القطاعات، وهي مناسبة بشكل مثالي لتنويع القاعدة الإنتاجية، وخاصة في المجال الصناعي. بإختصار، تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة بالغة الأهمية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام، وتُعد آلية حقيقية وفاعلة لتحقيق التنويع الإقتصادي المنشود، نظراً لقدرتها على خلق فرص العمل، و الإبتكار، والتكيف مع ظروف السوق المتغيرة.

خلاصة:

إستعرض هذا الفصل عملية التنويع الإقتصادي بوصفها المفتاح الجوهري لتحقيق تنمية إقتصادية حقيقية ومستدامة. كما تم التأكيد على أنها تمثل ضرورة ملحة وحتمية، لا سيما للدول التي تظل ميزانياتها الوطنية و إقتصاداتها رهينة لمورد طبيعي وحيد أو لقطاع أحادي. وفي ظل ما يتسم به العالم المعاصر من تقلبات ودرجة عالية من عدم الإستقرار، فإن مبدأ "تقسيم المخاطر" يفرض نفسه كحكمة إستراتيجية. فسعياً وراء تحقيق إستقرار إقتصادي شامل، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والعمل على بلوغ درجة أعلى من الإكتفاء الذاتي، يصبح العمل على تحقيق فائض إيجابي ومستدام في الإيرادات العامة هدفاً قومياً . فالغاية النهائية هي الوصول إلى إقتصاد وطني متنوع، قوي، وقادر على الصمود، مبني على أسس سليمة وقواعد متينة تمكنه من مجابهة التحديات والتغيرات التي تفرضها ديناميكيات الساحة الدولية ومنطق العولمة الشاملة.

الفصل الثالث
واقع القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الدول النامية

تمهيد:

يعد القطاع الزراعي كركيزة أساسية في إقتصادات الدول النامية، إلا أن مساهمته تبقى محدودة بفعل خصائصه الداخلية والتغيرات الحاصلة بصفة مستديمة بفعل العولمة، ورغم مساهمته في تحسين الأمن الغذائي، والرفع من المستوى المعيشي إلا أن الممارسات الزراعية الحديثة خلفت أضراراً بيئيةومن ثمّ تبرز الحاجة إلى تبني نهج زراعي مستدام يوازن بين إستغلال الموارد وزيادة الإنتاج ، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: دور القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية بالدول النامية ؛

المبحث الثاني: أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية بالجزائر؛

المبحث الثالث: واقع الامن الغدائي في الدول النامية.

المبحث الأول: دور القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية الإقتصادية بالدول النامية

إذا كانت الزراعة تحظى بأهمية واضحة في إقتصاد الدول المتقدمة، فإنها تُشكّل الركيزة الأساسية التي تُقام عليها غالبية إقتصادات الدول النامية، وذلك بالنظر إلى أن الثروات النفطية مصيرها النضوب لا محالة، سواء حدث ذلك في المدى المنظور أو في المستقبل[1].

المطلب الأول: الخصائص الهيكلية والسمات المميزة للإنتاج الزراعي

يتمتع الإنتاج الزراعي بمجموعة من السمات والخصائص الهيكلية المتأصلة في طبيعته، والتي تختلف عما يُلاحظ في القطاعات الإقتصادية الأخرى. ولا ترتبط هذه السمات بمدى تقدم الدولة أو تأخرها، بل هي نابعة من الجوهر نفسه للنشاط الزراعي. وفيما يلي أبرز هذه الخصائص[2]:

1- يعتمد إنتاج المحاصيل وتربية المواشي على عمليات حيوية معقدة ومستمرة التفاعل. ورغم التطور الكبير في فهم آليات هذه العمليات، فإن الإحاطة الشاملة بجميع جوانبها لا تزال بعيدة المنال، مما يستدعي المزيد من البحث والمعرفة لتطويرها.

2- يتسم التنظيم الزراعي بتنوعه وإختلاف أنماطه، فهو يختلف حسب حجم ونوعية المشروع. فالمزارع الواسعة تحتاج إلى تقنيات تختلف عن تلك المستخدمة في المساحات الصغيرة، كما أن طرق تربية الماشية لدى الرعاة الرحل تتباين عن أساليب التسمين المكثف. ويختلف النظام في المزارع الفردية عنه في المزارع الجماعية أو الحكومية، وكذلك بين الزراعة بدوام كامل وبين الزراعة بدوام جزئي، وبين الملاك والمستأجرين، وبين الزراعة التجارية وزراعة الكفاف.

3يتركز النشاط الزراعي غالبًا في أيدي عدد كبير من الأسر، مما يزيد من صعوبة عملية التحديث. فأي تحول تكنولوجي واسع النطاق يتطلب إعتماد أساليب حديثة ومتطورة، ومشاركة أعداد ضخمة من متخذي القرار، مما يطيل أمد التنفيذ ويستهلك موارد كبيرة.

4- ترتبط الزراعة إرتباطًا وثيقًا بحياة المجتمعات الريفية، حيث تتشابك الكثير من العادات والتقاليد مع الدورة الزراعية السنوية. لذا، فإن أي تجديد أوإبتكار يُدخل تعديلاً على الممارسات الزراعية يؤثر في نسيج المجتمع الريفي

[1]: محمد مدحت مصطفى، " إقتصاديات الأراضي الزراعية: الأسس، النظريات، التطبيق"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1998، ص44.

[2]: مسيكة بوفامة، "نماذج تقييم المشاريع الإستثمارية بين النظرية والتطبيق وإنعكاسات ذلك على الإقتصاديات النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص286.

بصورة أعمق مقارنة بتأثير نفس الإبتكار في القطاعات الأخرى، حيث يكون الفصل بين العمل والحياة المنزلية وبين العمل ووقت الفراغ واضح ًا، على عكس الطبيعة المتشابكة للعمل الزراعي.

5- تقوم التنمية الزراعية على مجموعة متكاملة من الأنشطة والدعائم. ويشمل الإستثمار في هذا القطاع، سواء كان عام ًا أو خاص ًا، مجالات متعددة مثل إستصلاح الأراضي وتحسينها، تطوير نظم الري، البحوث والتطوير التكنولوجي، خدمات الإرشاد الزراعي، توفير المستلزمات من بذور وأسمدة ومبيدات، تقديم القروض لشراء المدخلات الموسمية أو المعدات و الإستثمار ات طويلة الأجل، بالإضافة إلى مر افق التخزين والتجهيز والتسويق، البنية التحتية من طرق ريفية ومياه شرب وكهرباء، المدارس والخدمات الصحية، فضلاً عن الإجراءات الهادفة إلى تعزيز المؤسسات الزراعية وتدريب الكوادر البشرية.

كما يمكن الإشارة إلى السمات الإضافية التالية[1]:

6- يتسم التقدم العلمي في المجال الزراعي بالهشاشة وبطء وتيرة تطوره مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة، وذلك لأن التجارب الزراعية تستغرق فترات زمنية أطول تتناسب مع طول دورة الإنتاج الزراعي.

7- على الرغم من التطور التقني، يظل للزراعة إيقاعها الطبيعي الحتمي الذي لا يمكن تجاوزه، حيث تلعب العوامل الطبيعية والمُناخية مثل الجفاف والفيضانات والأمراض النبات ية دور ًا محوري ًا في تحديد كمية الإنتاج ونوعيته. مما يجعل من الصعب على المزارع التكهن بمصدر رزقه، ليكون الإنتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس والظواهر البيولوجية التي يتعذر التحكم فيها، مما يزيد من عنصر المخاطرة وعدم التأكد.

8- غالب ًا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة، ويعزى ذلك أساس ًا إلى محدودية الأراضي الخصبة. فلمواجهة الطلب المتزايد الناجم عن النمو السكاني، يلجأ المزارعون إلى إستغلال أراضٍ أقل جودة أو تشغيل عمالة أقل كفاءة، مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج للحفاظ على مستوياته.

9- يتميز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيرة بدقة، حيث يواجه المزارع تحدياً في تقدير حجم التعديلات المطلوبة على هذه التكاليف إستجابة للتغيرات في أسعار المنتجات، سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض.

10- تتصف الزراعة بإرتفاع نسبة رأس المال الثابت، حيث أن الجزء الأكبر من الإستثمار ات في هذا القطاع لا يتغير مع تغير حجم الإنتاج. وتشير التقديرات إلى أن الأموال الثابتة تمثل حوالي ثلثي إجمالي الأموال المستخدمة، على عكس الوضع السائد في القطاع الصناعي.

[1]: عبد الوهاب مطر الداهري، الإقتصاد الزراعي، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986، العراق، ص ص 31-35.

11- هناك إتجاه نحو تراجع نسبة العاملين في الزراعة، وذلك بسبب هجرة العمالة الريفية الناجمة عن ضعف العائد الإقتصاديمن جهة، و استخدامالأساليب التكنولوجية التي تُقلل من الحاجة إلى الأيدي العاملة من جهة أخرى.

12- يطغى على النشاط الزراعي الطابع الموسمي، حيث يمر إنتاجالسلع الزراعية بمراحل متعددة، بدءً ا من عملياتها الزراعية ومرورً ا بعمليات التخزين والتبريد والتسويق، وكل مرحلة تعتمد على سابقتها وتستلزم شروطًا خاصة يجب توفرها. وتتنوع هذه الشروط بين ما هو بيولوجي مرتبط بالكائن الحي، وما هو طبيعي مرتبط بالبيئة الجغرافية، و ما هو زمني متعلق بإختيار التوقيت المناسب. نتيجة لذلك، تطول فترة الانتظار في الزراعة بين بداية إستخدام مدخلات الإنتاج والحصول على الناتج النهائي، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بطبعها، بينما تكون دورات الإنتاج الصناعي أقصر لخضوعها المباشر لسيطرة الإنسان.

هذه الخصائص مجتمعة تُشكّل سمات عامة يتسم بها القطاع الزراعي على المستوى العالمي، وتشترك فيها جميع الدول بغض النظر عن مستوى تطورها، لأنها تنبع من الطبيعة الجوهرية للنشاط الإنتاجي الزراعي نفسه، وليست مرتبطة بدرجة التقدم أو النمو التي حققتها الدولة.

المطلب الثاني: أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية بالدول النامية

تشكل الزراعة العمود الفقري للعديد من الإقتصادات في البلدان النامية، حيث تحتل موقعاً محورياً في جهود تحقيق التقدم الإقتصادي. ورغم أن إنخفاض متوسط دخل الفرد يعد السمة الغالبة في هذه الدول، وهو المؤشر الأكثر دقة للتمييز بينها وبين الدول المتقدمة، إلا أن هذا المعيار وحده لا يكفي لإجراء تحليل عميق لظواهر التخلف والتنمية. إذ تبرز سمة مشتركة جوهرية تتمثل في الإعتماد شبه الكلي على القطاع الزراعي في تلبية الإحتياجات الأساسية للمجتمعات. وهذا ما عزز الفكرة السائدة بأن طبيعة الإقتصادات النامية زراعية في جوهرها، على عكس الإقتصادات المتقدمة ذات الطابع الصناعي الغالب. وبالتالي، يهيمن النشاط الزراعي على هيكل الإقتصادالكلي في الدول النامية، بينما نجد الدول المتقدمة قد حققت توازناً فعالاً بين القطاعين الزراعي والصناعي، بحيث يساهم كل منهما وفقاً لخصائصه الهيكلية في دفع عجلة التنمية، بوصفها عملية مستمرة تهدف إلى الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد وتحسين نوعية حياتهم[1].

[1]: مطانيوس حبيب، رانية ثابث الدروبي، إقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 1997، ص ص 24-25.

وحتى إذا سلمنا جدلاً بأن التصنيع يمثل المحرك الديناميكي الأبرز لعملية التنمية الإقتصادية، فإن هذا لا يجب أن يحجب عنا الأهمية البالغة للدور الذي تلعبه الزراعة في هذه المعادلة. فالعلاقات الإقتصادية في أي مجتمع تكون في العادة شديدة التشابك والتداخل، ويظهر التكامل والترابط بين الزراعة والصناعة بشكل بالغ الوضوح والقوة. وهذا ما دفع بالعديد من مدارس الفكر الإقتصادي إلى منح القطاع الزراعي مكانة بارزة في أطروحاتها، وتقديم نماذج نظرية عديدة تبرز كيفية مساهمة الزراعة في دعم القطاع الصناعي من خلال توفير الأيدي العاملة، وتقديم العديد من المنتجات الأولية، بالإضافة إلى توليد مصادر تمويلية تساعد في تغطية متطلبات الصناعة الناشئة[1].

كما يلعب الفائض الزراعي، عند تحويله إلىالقطاع الصناعي، دوراً حيوياً في تمويل بنود مهمة كالأجور على سبيل المثال. لذا، يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية في البلدان النامية، نظراً للمكانة المتميزة التي يحتلها في البنية الإقتصاديةو الإجتماعية، سواء من ناحية قدرته على إستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة، أو مساهمته المباشرة في تكوين الدخل القومي، وتأمين العملات الأجنبية التي تحتاجها هذه الدول. وبالطبع، تختلف درجة هذه المساهمة من دولة إلى أخرى تبعاً لإختلاف الظروف والإمكانيات المحلية. ومع ذلك، هناك إجماع متزايد منالخبراء على أن وجود قطاع زراعي قوي ومتوسع يعد شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتحقيق تنمية إقتصادية حقيقية وشاملة. كما أن تسريع وتيرة التصنيع يتطلب توفر عنصر العمل، والمواد الأولية، ورأس المال؛ وتقع على عاتق القطاع الزراعي مسؤولية تلبية هذه المتطلبات الحيوية إلى حد كبير[2].

وعليه، تبرز الحتمية الإستراتيجية لزيادة الإنتاج الزراعي إذا أردنا لهذا القطاع أن يؤدي دوره المنشود في دعم التنمية الإقتصادية في مختلف المجالات. فالفائض الزراعي الناتج عن إرتفاع معدلات الإنتاجية يمكن أن يسد الإحتياجات المتزايدة للسكان من السلع الزراعية، أو يمكن إستثمار جزء من الدخول المتولدة في قطاعات إقتصادية أخرى. وفي المقابل، يؤدي إرتفاع دخول العاملين في القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات الأخرى، مما يسهم بدوره في توسيع نطاق أسواق القطاعات غير الزراعية. والتأمل في التاريخ الإقتصادي يؤكد أنه لم توجد دولة واحدة إنتقلت من مرحلة الركود الإقتصادي إلى مرحلة الإنطلاقوالنهضة دون أن تحقق تقدماً ملحوظاً في القطاع الزراعي. فالزراعة تمثل النشاط الإقتصادي الأول في

[1]: عبد الرحيم الجبلي، التنمية الزراعية في العالم الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص 18.

[2]: محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 55.

تاريخ البشرية، وبدونها لا تقوم للحياة قائمة. فهي ليست فقط المصدر الرئيسي للمواد الغذائية والمواد الخام الأخرى، بل هي أيضاً المسؤولة عن تزويد القطاعات الإقتصادية غير الزراعية بالغذاء و الإحتياجات الأساسية، علاوة على تمويلها بالعديد من المدخلات الإنتاجية كرأس المال، المواد الأولية والموارد البشرية. وبالتالي، فإن أي تخلف يصيب القطاع الزراعي لابد أن يقود إلى عرقلة تقدم القطاعات الإقتصادية الأخرى. ففي أي إقتصاد، يمكن للزراعة أن تكون محركاً قوياً للتنمية والتقدم الإقتصادي إذا ما أحسن إستغلالها، أو يمكنأن تشكل عقبة كأداء في وجه أي تقدم إذا ما أهملت ولم تحظ بالرعاية الكافية[1].

وتشهد الشواهد التاريخية، كما هو الحال في تجربتي الزراعة الأمريكية واليابانية وغيرهما من الدول المتقدمة، على الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الزراعة في دعم التنمية الإقتصادية بمختلف قطاعاتها. ففي هذه الدول، سبق التطور الزراعي الخطوات الأولى نحو التصنيع، حيث مهدت التحولات الزراعية الطريق لتمد الصناعات الناشئة بالعمالة المدربة، كما أن رأس المال الذي إستثمر في العديد من المجالات الصناعية كان في الأصل متولداً من القطاع الزراعي. [2]

وبما أن الوضع في معظم الدول النامية لا يزال يعاني من تخلف القطاع الزراعي وعدم فعالية أدائه، وذلك نتيجة لإهماله بشكل ملحوظ في خطط ومشاريع التنمية الإقتصادية. ويرجع هذا الإهمال إلىهيمنة الفكرة التي كانت سائدة بأن تنمية الصناعة هي العامل الحاسم في عملية التنمية الإقتصادية، وأن التقدم مرادف للتصنيع. لذا، تم تركيز الجهود والموارد بشكل مكثف على القطاع الصناعي، بينما أهملت برامج تطوير الزراعة وتحديثها. وقد إنعكس هذا الفكر على توجهات العديد من الإقتصاديين والسياسيين على حد سواء، الذين كانوا يرددون أن الإستثمار في مجال الصناعة هو المحرك الديناميكي الوحيد للتنمية، وأن التقدم لا يتحقق إلا بالتصنيع، خاصة وأن ماضي دولهم التخلفي إرتبط تاريخياً بالزراعة التي ظلت لقرون طويلة النشاط الإقتصادي الأساسي الوحيد. وقد أدى ذلك إلى ترسيخ قناعة لدى المخططين الإقتصاديين بأن تحقيق تنمية الإنتاج الزراعي هو أمر سهل المنال، طالما تم التغلب على عقبة أو عدة عقبات تقف في طريقه. وتمحور النقاش حول هذه العقبات التي تشمل عجز مؤسسات التمويل الزراعي، تخلف أنظمة الري والصرف، والمشكلات الناجمة عن علاقات الإنتاج المتعلقة بملكية الأراضي والعلاقات بين الملاك والمستأجرين، فضلاً عن جهل المزارعين بالقضايا المتعلقة بالإنتاج والتسويق.

[1]: عثمان أحمد الخولي، محمود محمد شريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، مصر، ص 124.

[2]: عبد العزيز هيكل، التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 51.

ومن الناحية الإقتصادية البحتة، يبدو أن مثل هذا الإعتقاد يستند إلى فرضية تناقص الغلة في القطاع الزراعي، خاصة في ظل ثبات تقنيات الإنتاجالزراعي تقريباً . ورغم أن هذا الرأي قد يبدو مقنعاً من الناحية النظرية، إلا أن فرضية ثبات التقنية الزراعية هي فرضية غير مؤكدة وتثير الكثير من التساؤلات، ذلك لأن التطور التكنولوجي قد شهد تقدماً واضحاً ومهماً في مجال الزراعة كما شهدته المجالات الصناعية. مما يبرز الحاجة الماسة إلى إيلاء القطاع الزراعي إهتمامً كبيراً عند تحليل عملية التنمية الإقتصادية، ويجب أن يحظى بقدر وافر من الدعم والرعاية، قد يعادل أو حتى يتجاوز ما تحظى به القطاعات الأخرى.

فالإنحياز الخطير عن الإهتمام بالقطاع الزراعي في خطط التنمية الإقتصادية، مقابل التركيز المفرط على مشاريع البنية التحتية الثابتة من مدارس ومستشفيات وطرق وما شابهها. هذا الخلل الهيكلي، حيث يؤدي الإقبال المتزايد على مشاريع البنية التحتية إلى حدوث موجات تضخمية تعوق عملية النمو الحقيقي، وذلك نتيجة لإرتفاع الدخول النقدية دون زيادة موازية في المعروض من السلع الإستهلاكية، خاصةً عندما تكون هذه السلع مستوردة بعملات أجنبية.

وتكمن جاذبية مشاريع البنية التحتية في نظر واضعي السياسات الإقتصادية في أنها تستجيب لتطلعات الرأي العام الملموسة، مما يجعلها أداة دعائية فعالة، كما أنها تحظى غالباً بدعم وتمويل سهل من المنظمات الدولية. في المقابل، فإن إهمال هذه المشاريع يحرم الدولة من مصادر تمويل خارجية هي في أمس الحاجة إليها. وبالتالي، فإن التحدي الذي تواجهه الحكومات يتمثل في السير على طريق تطوير هذه المشاريع بما يتلاءم مع متطلبات النمو، ولكن دون إغفال تطوير القطاع الزراعي أو التخفيف من أهميته[1].

وعلى الرغم من إنتشار هذه النزعة الفكرية التي تقلل من شأن الدور الزراعي، إلا أنها واجهت إنتقادات واسعة من قبل العديد من الإقتصاديين الذين إعتبروا منهجها لتحليلي قاصراً وغير شمولي. وقد إستندت آراء المعارضين إلى وجود علاقة تبادلية عضوية بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية، حيث تُعد التنمية الزراعية حجر الزاوية في أي عملية تنموية شاملة، كما أنها تمثل عاملاً محورياً في توجيه سياسات التوسع الصناعي عبر مسارات متعددة. ومن هذا المنظور، تتعاظم أهمية الزراعة في تمكين الدول النامية والتخلص من دائرة التخلف[2].

[1]: عبد العزيز هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]: صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1993، ص289.

وفي هذا الإطار، لا ينبغي لهذه الدول أن تبقى في دائرة الإنتظار، بل عليها إنتهاج سياسات عملية فاعلة تسهم ولو بشكل تدريجي في تلبية جزء من إحتياجاتها الملحة، وبالتالي كسر الحلقة المفرغة التي تؤدي إلى تفاقم أزمة إنعدام الأمن الغذائي. ومن المنطقي، والحالة هذه، أن تتبوأ الزراعة المكانة التي تستحقها في خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، لا سيما وأنها تشكل النشاط الإقتصادي الرئيسي في معظم الدول النامية، حيث تستوعب ما بين 50% و80% من إجمالي القوى العاملة[1].

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن تعزيز التنمية الزراعية يعد شرطاً لا غنى عنه لتمكين هذا القطاع من أداء الدور المنوط به في دفع عجلة التنمية الإقتصادية. ولكي تبدأ هذه العملية، يتعين الإستفادة من الموارد المتاحة - وإن كانت محدودة - بأقصى قدر ممكن من الكفاءة، والعمل على تعزيزها وتطوير الخدمات الإنتاجية تدريجياً، مع الإستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة في العمليات الإنتاجية. ولبلوغ هذه الغاية، يتوجب على أجهزة الدولة أن تصمم سياساتها الإقتصاديةوأطرها التنظيمية والمؤسسية لتتوافق مع متطلبات العصر، مما يضمن لها زخماً مستمراً نحو تحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الثالث: الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية

أُحيط مفهوم التنمية الإقتصاديةو الإجتماعية في عصره الذهبي - أواخر الخمسينات وطوال عقد الستينات من القرن العشرين - بهالة من الغموض واللبس، نشأت عن ملاحظة نمط سائد في ذلك الوقت، وهو أن الإقتصاديات المتقدمة إعتمدت بصفة أساسية على النشاط الإنتاجي الصناعي، في حين إرتكزت إقتصاديات الدول المتخلفة على الزراعة والأنشطة الإستخراجية. هذا الواقع هو الذي دفع بعدد من المفكرين الإقتصاديين إلى ربط عملية التنمية الإقتصادية والتقدم - من حيث المبدأ - بمدى إتساع وإنتشار النشاط الإنتاجي الصناعي. بناءً على هذه الرؤية، ساد إعتقاد لدى العديد من الدول النامية بضرورة الإسراع نحو التصنيع، و الإعتماد على نسيج صناعي تهيمن عليه الصناعات الثقيلة، بإعتباره المحرك الأساسي لتعزيز الإنتاج وتلبية الإحتياجات المتنوعة. وعلى النقيض من ذلك، ترسخت في الأذهان صورة ذهنية تربط بين التخلف الإقتصادي من جهة، والإرتباط المفرط بالنشاط الإنتاجي الزراعي من جهة أخرى[2].

[1]: عبد العزيز هيكل، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]: فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص20.

وكنتيجة حتمية لهذه النظرة الأحادية، ظلت الزراعة حبيسة الأساليب التقليدية البدائية، مما أدى إلى إنخفاض حاد في الإنتاجية على المستويين الكمي والنوعي.وزاد الأمر سوءاً ضعف وتيرة البحث العلمي الزراعي وعجز أجهزة الإرشاد الزراعي عن مواجهة التحديات البيئية التي تؤثر سلباً على المحصول النهائي. وقد إنعكس هذا الوضع برمته على أداء القطاع الزراعي في هذه الدول، فبات متخلفاً وهشاً بدرجات متفاوتة، تمثلت مظاهره الرئيسية في إنخفاض إنتاجية العامل الزراعي، ضعف إنتاجية وحدة المساحة من الأرض، سوء توزيع ملكية الأراضي، وما يرتبط بذلك من تدهور ملحوظ في مستوى معيشة السكان الريفيين بالدرجة الأولى[1].

وبالإضافة إلى السمات العامة المشتركة بين الزراعة في مختلف دول العالم – متقدمة كانت أم نامية – فإن القطاع الزراعي في الدول النامية على وجه التحديد يتسم بمجموعة من الخصائص النوعية، التي تعكس في معظمها المشاكل الهيكلية التي تعاني منها إقتصاديات هذه الدول. وتأتي في طليعة هذه الخصائص ما يلي[2] :

1- الخصائص الزراعية المتشابهة:

أ- صغر الحيازات الزراعية: تُعد ظاهرة صغر المساحات الزراعية المزروعة من أبرز السمات المشتركة التي تطبع الزراعة في الدول النامية، حيث ينخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المستغلة إنخفاضاً ملحوظاً . ويعزى سبب هذا التقلص المستمر في الرقعة الزراعية للفرد إلى إرتفاع معدلات النمو السكاني - والتي تفوق بكثير نظيرتها في الدول المتقدمة - مما يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية بشكل عام، والكثافة في الريف والمناطق الزراعية بشكل خاص. وتتحول الأراضي الزراعية نتيجة لذلك من مصدر للإنتاج والغذاء إلى مصدر للبطالة المقنعة، كما يتدنى دخل المزارع تدنياً كبيراً .

وتظهر الفجوة واضحة عند المقارنة مع الدول المتقدمة التي تتميز بمعدلات نمو سكاني منخفضة، وإعتمادها على التقنيات الزراعية المتطورة. وتشير بعض التقديرات الإحصائية في هذا الصدد إلى أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الدول النامية لا يتجاوز 0.76 هكتار، بينما يصل إلى 13.5 هكتار للفرد في الدول المتقدمة، أي بفارق يقدر بنحو ثمانية عشر ضعفاً .

[1]: N.SADI: La privatisation des entreprises publiques en Algerie, Université Pierre Mendes France,Grenoble,2005,p 26.

[2]: مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-90.

ويترتب على هذه الظاهرة عدة تبعات إقتصادية خطيرة، أبرزها: إنخفاض حاد في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، وإهدار كبير لطاقة القوى العاملة، وعدم جدوى الإستثمار في الآلات الزراعية الحديثة بسبب عدم ملاءمتها للمساحات الصغيرة. وهذا كله يحول دون تحقيق وفورات الإنتاجالكبير، ويجُبر المزارعين على الإستمرار في إستخدام الأساليب التقليدية، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى إنخفاض حجم وجودة الإنتاج الزراعي. ولهذه الأسباب مجتمعة، نجد أن الزراعة في الدول النامية - نتيجة لصغر الحيازات وضعف الإنتاج - تظل محصورة في نطاق ضيق، يهدف في الغالب إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي العائلي أو ما يعرف بالزراعة المعيشية، بعيداً عن آليات السوق ومتطلبات التبادل التجاري[1].

ب- تدهور التربة: تُعاني معظم الدول النامية من مشكلة بيئية خطيرة تتمثل في تآكل التربة وتدهور جودتها، وينشأ هذا الوضع جراء الممارسات البشرية المكثفة التي تستهدف إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتلبية الإحتياجات الأساسية. ففي سعيه لتأمين الغذاء لعائلته ومواشيه، وكذلك لتوفير متطلبات الطاقة والسكن، يلجأ الإنسان إلى إستنزافالغابات المحدودة المساحة، والتي تواجه بدورها تهديداً مستمراً بالحرائق. وتبرز مشكلة تعرية التربة بشكل خاص في المناطق الهشة بيئياً، حيث يتجاوز معدل فقدان التربة قدرتها الطبيعية على التجدد. وتشير التقديرات إلى أن الدول النامية تفقد سنوياً ما يقارب سبعة ملايين هكتار من الأراضي الزراعية بسبب التدهور، بالإضافة إلى فقدان أربعة وعشرين مليون طن من الطبقة السطحية الخصبة للتربة. يترتب على ذلك إستنفاد العناصر المغذية الأساسية كالنتروجين والفوسفات والبوتاسيوم، مما يضطر المزارعين إلى التعويض عنها بإستخدام الأسمدة الكيميائية التي تسهم بدورها في تلويث الهواء والمصادر المائية الجوفية والسطحية[2].

ج- التلوث بالمبيدات والأسمدة: وفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة، فإن ما يقرب من 40% من المحاصيل الزراعية في البلدان النامية تتعرض للفقدان بسبب الآفات النباتية، الحشرات والأعشاب الضارة. هذا ما جعل مكافحة هذه الآفات والأمراض من الأولويات الأساسية للعاملين في القطاع الزراعي. ولا شك أن إستخدام المبيدات قد أسهم بشكل كبير في الحفاظ على الإنتاج الغذائي العالمي، حيث تُشير التقديرات إلى أن كل دولار يُنفق على مكافحة الآفات يحُقق توفيراً يقدر بأربعة دولارات من قيمة المحاصيل. وقد إنتشر الإستخدام المكثف للمبيدات على نطاق واسع في مجالات الزراعة و الصحة العامة. ومع النجاح النسبي الذي حققته هذه المبيدات في

[1]: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الخرطوم، 1994، ص 28.

[2]: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص30.

السيطرة على الأمراض والحد من إنتشارالآفات، إلا أن الكثير منها يحمل آثاراً سلبية على صحة الإنسان والبيئة، كما أنه يفقد فاعليته على المدى البعيد. وهذا ما تحذر منه فلسفة الزراعة المستدامة، التي تركز على ضرورة الحفاظ على البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة في موارد طبيعية سليمة.

د- إنخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة: ُعزى سبب إنخفاض الإنتاجية في الدول النامية بشكل رئيسي إلى الإعتماد على تقنيات زراعية بدائية وتقليدية. فلا تزال الزراعة في هذه البلدان قائمة على الجهد العضلي للإنسان والحيوان، بدلاً من الإعتماد على الميكنة الزراعية المتطورة كالجرارات والحاصدات وغيرها من الآلات الحديثة. كما يلاحظ محدودية إستخدام الأسمدة والمبيدات الفعالة والبذور المحسنة، مما ينعكس سلباً على حجم الإنتاج الزراعي، ويحصر دوره في تحقيق الإكتفاء الذاتي للمزارعين وأسرهم فقط. ومن الجدير بالذكر أن الجزائر قد شهدت تحولاً ملحوظاً منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث أصبحت تعتمد بشكل متزايد على مدخلات الإنتاج الحديثة، من خلال إستخدام الأسمدة والعَتاد الفلاحي، كما بدأت في تبني تقنيات الري الحديثة كالرش المحوري والري بالتنقيط، والتي آخذة في الإنتشارتدريجياً [1].

هـ- البطالة الزراعية: يشهد القطاع الزراعي في الدول النامية معضلة متعددة الأبعاد للبطالة، سواء كانت مقنعة أو موسمية، وذلك نتيجة لعدة عوامل مترابطة. فمن ناحية، هناك النمو السكاني السريع الذي يميز هذه الدول، ومن ناحية أخرى، هناك إنخفاض الحاجة إلى الأيدي العاملة بسبب التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى استبدال العمالة بالآلات. كما ينتشر نمط الحيازات الزراعية الصغيرة والعائلية التي لا تسمح لأصحابها بإمتلاك التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي لا تستقطب عمالة زراعية كافية. أدى هذا الوضع إلى تكوين شريحة واسعة من المزارعين الإفتراضيين، الذين يمتلكون المهارات والرغبة في العمل ولكنهم لا يجدون فرصاً كافية. وهذا ما يضطرهم إلى البقاء في مجموعات تشارك في أداء مهام محدودة كان يمكن إنجازها بعدد أقل من العمال وفق المعايير الإنتاجية المعتادة. ويزيد من تعقيد المشكلة عدم وجود بدائل وظيفية كافية في القطاعات الأخرى، كالصناعة القادرة على إستيعاب العمالة الفائضة. مما يخلق نوعاً من البطالة الهيكلية في الأرياف، ناتجاً عن وفرة العمل البشري مقابل ندرة عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال[2].

[1]: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]: مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص81-87.

و- هدر الموارد الزراعية: تُعد الأراضي الزراعية حجر الزاوية في العملية الإنتاجية الزراعية، غير أنها تواجه تحديات جسيمة على مستوى العالم. فمع الثبات النسبي للمساحات الزراعية مقابل الإستمرافي النمو السكاني، تتعر ّض هذه المساحات لأشكال متعددة من الإستنزاف والتناقص، مما يوسع الفجوة بين القدرة على توفير الغذاء والطلب المتزايد عليه. وقد أسهمت الممارسات غير الرشيدة في إطار النشاط الزراعي في إنخفاض إنتاجية الأراضي، إلى درجة أصبحت فيها عاجزة عن إنتاج المحاصيل الضرورية[1]. وتأتي في مقدمة أشكال الهدر، عدم الإستغلال الأمثل لكامل المساحات الصالحة للزراعة، سواء بسبب الإهمال أو بسبب الأساليب التقليدية المتبعة لإستعادة خصوبة التربة، أو بسبب عدم توفر الإستثمار ات اللازمة لإستصلاح الأراضي. كما يشكل تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية وعمرانية أحد العوامل الرئيسية للهدر، نتيجة للطلب المتصاعد على السكن، لاسيما في ظل إرتفاع معدلات النمو السكاني. ففي الجزائر، وعلى الرغم من تراجع هذه المعدلات بعض الشيء، إلا أنها ظلت مرتفعة، حيث بلغت 1.40% في عام 2000، و 1.59% في عام 2022ويُظهر تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2022أن معدلات النمو السكاني في العالم العربي تُعد من بين الأعلى عالمياً، حيث تصل إلى 1.85%سنوياً خلال الفترة 2015-2020، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 1.16% خلال نفس الفترة. [2]

ولا يمكن إغفال ظاهرة التصحر التي تلتقط مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، والتي تُشكل تحدياً كبيراً للجزائر بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك، هناك الهدر الكبير في الموارد المائية، إما بسبب إستخدام طرق الري غير الفعالة أو بسبب التلوث، ناهيك عن مشكلة ندرة المياه بشكل عام. وتتفاقم هذه المعضلة بسبب عدم توظيف الأساليب العلمية في الإنتاج، وغياب تطبيق دورة زراعية سليمة، وعدم إختيار أنواع المحاصيل الملائمة للبيئة[3].

ز- إنتشار الأمية وإنخفاض مستوى التعليم: تشهد أغلب الدول النامية معدلات مرتفعة للأمية بين سكانها، لا سيما في المناطق الريفية بين المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.كما أن نسبة المتعلمين تظل محدودة، وغالبً ا ما يعانون من ضعف في المستوى التعليمي، فمعظمهم لا يستكمل مسيرته التعليمية، أما القلة التي تواصل التعلم من أبناء الريف فهي تهاجر بشكل دائم، مما يحرم الريف من الإستفادة من معارفها. ولا يتوقف الأمر عند حد الأمية أو إنخفاض مستوى التعليم فحسب، بل يمتد ليشمل غياب برامج التأهيل والتدريب المهنيين بشكل شبه تام.

[1]:عبد الله الصعيدي، النمو الإقتصادي والتو ازن البيئي، دار النهضة العربية، 2002، ص ص79-84.

[2]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، الخرطوم، ص 19.

[3]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2003، مرجع سبق ذكره، ص 11.

هذه الحالة من الأمية وعدم توفر التكوين العلمي والمهني تُعمّق قناعة المزارع بأنه الأكثر معرفة وكفاءة في مجاله، فيتمسك بالممارسات والتقاليد الزراعية الموروثة، التي تحتاج في كثير من الأحيان إلى تطوير أو تصحيح جذري، ويصر على نقلها للآخرين رافضاً أي محاولة للتجديد.

كما أن ضعف مستوى التعليم العام، وما ينتج عنه من ضعف في التعليم المهني إذا وُجد – يجعل الجانب النظري هو الغالب، بعيداً عن الإعتماد على البحث العلمي الزراعي التطبيقي. إذ تخرج معاهد ومدارس التكوين في العادة موظفين إداريين، لا علاقة لهم بعملية الإنتاج الزراعي.

ومن الجدير بالذكر أن التقدم التقني وتطبيق المعرفة العلمية في الزراعة يتطلبان مراعاة عدد كبير من الشروط التي يصعب تحديدها، كما تستلزم معرفة دقيقة بمواصفات وتركيبة الكائن الحي نباتاً كان أم حيواناً – الذي يختلف من منطقة إلى أخرى. لذا، لا يمكن نقل نتائج البحوث الزراعية من بلد إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى، دون مراعاة هذه الفروقات. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إنشاء هيئات علمية محلية كلما دعت الحاجة.

وفي هذا الإطار يُظهر تحليل التطور التاريخي للزراعة في الدول المتقدمة أن تلك التي عملت على تعميم التعليم العام في الأرياف وتطوير التعليم الزراعي -سواءً لإعداد الكوادر الفنية من باحثين ومديرين وفنيين وممارسين، أو لإعداد منتجين زراعيين مزودين بالمعارف التي تؤهلهم لأداء مهامهم بشكل صحيح - قد حققت تقدماً ملموساً في القطاع الزراعي يفوق ما حققته الدول التي قصرت في هذا المجال. ويستشهد الإقتصاديون الأوروبيون بتجربة الدنمارك وهولندا لتأكيد هذه النتيجة. بل إن التفاوت في التقدم الزراعي بين مناطق البلد الواحد نفسه يرتبط بمدى إنتشار المدارس الزراعية ومراكز البحث. لذلك، يؤكد المختصون على أن تعميم التعليم العام في لأرياف وتعزيز دور التعليم الزراعي وجعله في متناول جميع المنتجين، يعد شرطًا أساسياً لتحقيق التقدم المنشود في مجال الزراعة[1].

ح- نقص الموارد المائية المخصصة للري: وصف الزراعة في الدول النامية عموماً بأنها زراعة بعلية، أي أنها تعتمد على مياه الأمطار الموسمية، التي لا يمكن الإستفادة منها إلا في فترة زمنية محدودة، ولا تسمح في العادة إلا بزراعة محصول واحد في السنة. ورغم أن الزراعة المطرية هي السائدة على مستوى العالم، إلا أن وقوع الجزائر – على

[1]: مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص86.

سبيل المثال – ضمن منطقة مناخية لا تتمتع دائماً بمعدلات أمطار عالية، خاصة في ظل التغيرات المناخية الأخيرة، يجعل الزراعة المعتمدة على الري ذات أهمية بالغة.

كما أن أمطار هذه المناطق تتسم بعدم الانتظام، مما يجعلها غير موثوقة إذ كثيراً ما تتعرض المحاصيل لمواسم زراعية رديئة، بل وقد تكون كارثية في حالات الجفاف أو الفيضانات. ومن المعروف أن الزراعة المطرية لا يمكن أن تقوم أساساً إذا انخفض المتوسط السنوي للأمطار عن 25 سم. ولا يكفي الإعتماد على المتوسط السنوي وحده، بل يجب دراسة التوزيع الفصلي للأمطار، فقد يكون المتوسط غير مرتفع، لكنه يتركز في موسم واحد مما يتيح فرصة للزراعة، في حين أن نمط الأمطار الموسمية يؤدي في معظمه إلى ضياع المياه دون إستغلال مفيد.

هذا بالإضافة إلى التقلبات السنوية في كمية الأمطار، حيث تختلف الكمية المطرية من سنة إلى أخرى، مما يجعل الزراعة المطرية غير مستقرة. الزراعة المروية فتعتمد على الري المنتظم، وتتطلب تدخلاً مستمراً لتنظيم إستخدام المياه وتقنينه، وترتبط بمشروعات بنية تحتية مساندة مثل بناء السدود وشق القنوات وتنظيم شبكات الصرف.

وعادةً ما تكون الزراعة المروية أكثر تقدماً ونظاماً لإمكانية التحكم في كمية المياه المقدمة للمحاصيل وتوزيعها وفق برامج زمنية مدروسة، على عكس الزراعة المطرية التي تكون خارجة عن سيطرة الإنسان وتخضع لتقلبات مناخية حادة. أما الإعتماد على المياه الجوفية في الزراعة فهو محدود جداً، ولا يُلجأ إليه إلا عندما تشح الأمطار وتنضب مصادر الري السطحي لذا يبقى هذا المصدر محصوراً في نطاق ضيق، كما هو الحال في واحات الجنوب الجزائري أو بعض مناطق شبه الجزيرة العربية.

ولا شك أن توفر المياه والعوامل الطبيعية الأخرى أمر حيوياً للإنتاج الزراعي، وأن نقصها يؤدي حتماً إلى تراجع في كميته ونوعيته. ومع ذلك، نجد أن معظم الدول النامية تفتقر إلى التمويل الكافي لبناء السدود وتخزين المياه لإستخدامها في مواسم الجفاف. ونتيجة لذلك يذهب جزء كبير من الموارد المائية المتاحة هدراً، حيث تصب في البحار والمحيطات أو البحيرات الداخلية دون إستفادة تذكر. وقد سعت الجزائر إلى معالجة هذا الوضع من خلال إنشاء شبكة مهمة من السدود الكبيرة والمتوسطة، إضافة إلى مشروعات تجميع المياه في بحيرات صناعية صغيرة لإستخدامها في الأغراض الزراعية.

ط- تدني الدخل الزراعي: تُعد هذه السمة نتيجة حتمية للخصائص السابقة التي تم ذكرها، والتي لا شك أنها تؤدي إلى إنخفاض الدخل الزراعي. ففي كثير من الأحيان، لا يستطيع الإنتاج الزراعي تغطية تكاليفه الأساسية، وإذا تحقق فائض فإنه لا يكفي في العادة لتلبية إحتياجات المعيشة للأسرة الريفية. وهذا بدوره يؤدي إلى تدني مستوى الحياة لمعظم سكان الريف.

كما أن ما يتبقى من الدخل بعد تغطية نفقات الإستهلاك الأساسية، لا يكفي لتمويل الإستثمار في القطاع الزراعي، بل ينصرف في العادة إلى تحسين مستوى الإستهلاكأو يُدخر لمواجهة الإلتزامات الإجتماعية والظروف الطارئةوحتى أولئك الذين يحققون دخلاً مرتفعاً إذا وُجدوا فادراً ما يوجهون مدخراتهم نحو الإستثمار الزراعي، بل يفضلون إنفاقها في المدن التي يقيمون فيها، أو إيداعها في البنوك التي توجهها بدورها نحو مشاريع في قطاعي الصناعة والخدمات، وليس الزراعة.

وهكذا، يتدهور الإنتاج الزراعي تدريجياً، ويصبح القطاع عبئاً على ميزانية الدولة بدلاً من أن يكون معينا لها، ما لم تتدخل الدولة بإنشاء المشاريع الإستثمارية الضرورية ومتابعة تنفيذها.

ونتيجة لكل ما سبق، نجد أن المساهمة النسبية للدخل الزراعي في الدخل القومي تبقى ضئيلة مقارنة بنسبة العاملين في هذا القطاع. ففي بعض البلدان، قد تصل نسبة العاملين في الزراعة إلى 60 أو 70% من إجمالي القوى العاملة، بينما لا تتجاوز مساهمة النشاط الزراعي في الدخل القومي 20 أو 25% [1].

وتتفاقم التحديات الزراعية في البلدان النامية بسبب إنخفاض معدلات الإنتاج الناجم أساساً عن ضعف إنتاجية كل من الأراضي والعاملين في هذا القطاع. ويرجع هذا الضعف إلى عوامل متشابكة، أبرزها إستخدام الأساليب التقليدية في الزراعة، وعدم توظيف الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، مما يحول دون تحقيق أي تقدم ملموس في حجم أو معدلات الإنتاج. وتتعمق هذه المعضلة بسبب حقيقة أن أغلب المحاصيل يتم تخصيصها للإستهلاك الذاتي داخل المزرعة نفسها، سواء لإطعام الأسر أو لتغذية الحيوانات، أو يتم إدخار جزء منها كبذور للموسم الزراعي التالي [2].

[1]: مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص ص87-89.

[2]: محمد رشراش مصطفى، الإفراط الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي، عمان، 1992، ص4.

و يفسر هذا النمط من التوزيع ببقاء غالبية المزارعين في مرحلة الإنتاج الزراعي الأولي، حيث يستهلكون معظم إنتاجهم محلياً، بينما لا يتجاوز الجزء المخصص للبيع أو التصدير حجماً ضئيلاً لا يحُدث أي تأثير في تحسين الأوضاع الإقتصادية السائدة. وقد ساهم هذا الواقع، إلى جانب سوء توزيع الثروات والدخل، في إنخفاض مستوى دخل الأسر الريفية، مما جعل سكان الريف عرضة لمخاطر الفقر وسو ء التغذية والمرض، حيث يعيشون في مستوى معيشي متدني للغاية. ونتيجة لذلك، فإن الحالة الإقتصاديةو الإجتماعية للمزارعين تتسم بالهشاشة، وتعاني المجتمعات الريفية في هذه الدول من نقص حاد في الخدمات الأساسية ودرجة عالية من التخلف، مما يدفع بالكثيرين إلى الهجرة نحو المدن طلباً للدخل الأعلى والخدمات الأفضل[1].

2- الخصائص الزراعية غير المشتركة في الدول النامية:

تمثل التنمية الإقتصادية والتنمية الزراعية على وجه التحديد، أحد أهم الأهداف الإستراتيجية لغالبية الدول النامية ويتعين على الدول التي يُتوقع لقطاعها الزراعي أن يكون مساهما في التنمية، أن تعتمد خططاً تنموية طموحة تهدف إلى زيادة ناتج هذا القطاع، مما يمكنه من الإسهام بفعالية في عملية التنمية الإقتصادية الشاملة. وفيما يلي أبرز السمات المميزة للزر اعة في الدول النامية:

أ- إرتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي مقارنة بإجمالي السكان، نظراً للإعتماد الكبير لهذه الدول على الزراعة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن ما بين 50 إلى 60% من سكان الدول النامية يعتمدون على هذا القطاع في معيشتهم.

ب- إنتشار البطالة المقنعة على نطاق واسع في القطاع الزراعي، حيث يمكن نقل شريحة كبيرة من العاملين فيه إلى قطاعات إقتصاديةأخرى دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستوى الإنتاج الزراعي.

ج- ضعف تدفق رؤوس الأموال و الإستثمار ات إلى القطاع الزراعي، وذلك نتيجة القناعة السائدة بعدم جدواه الإقتصادية، والتي تعزى بدورها إلى صغر حجم الملكيات الزراعية السائدة.

د- تأخر وتيرة تطور الوسائل والأساليب الإنتاجية المستخدمة، وذلك بسبب إستمرار الإعتماد على المعدات والأدوات البدائية في العمليات الزراعية.

هـ- إتجاه المزارعين نحو إنتاج محاصيل متطورة موجهة أساساً للتصدير إلى الأسواق الخارجية، مما يعكس عدم ملاءمة الطرق المتبعة لإحتياجات السوق المحلي.

[1]: مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص88.

و- عدم كفاءة أنظمة التسويق الزراعي في العديد من الدول النامية، وغياب التسهيلات التخزينية الكافية، مما يتسبب في تلف جزء كبير من المنتجات الزراعية. كما يشكل نقص وسائل النقل المبردة عائقاً إضافياً أمام نقل المنتجات بشكل يحافظ على جودتها.

ز- تراكم الديون والإلتزامات المالية الثقيلة على كاهل المزارعين، مما يحد من قدرتهم على تطوير أنشطتهم.

ح- معاناة معظم الدول النامية من نقص حاد في برامج التدريب والتأهيل والإرشاد الزراعي، أو عدم كفاية هذه البرامج في حال وجودها.

ط- ضعف البنية التحتية للمواصلات الداعمة للقطاع الزراعي، ويتجلى ذلك في نقص الطرق الزراعية، بل و إنعدامها في بعض المناطق، مما يعيق نقل المحاصيل إلى أسواق الإستهلاك.

ي- محدودية الخبرة الفنية ووجود عجز كبير في الكوادر الزراعية المؤهلة، وهي من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول النامية[1].

المبحث الثاني: أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية بالجزائر

بفعل معظم السياسات المتعاقبة التي لم تمنح القطاعالزراعي الأولوية و الإهتمام الكافي، تراجعت مساهمته في دفع عجلة التنمية الإقتصادية. مما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود لتطويره، من خلال تقدير جهود العاملين فيه، وإيلائه العناية اللازمة، وتشجيع المبادرات البناءة سواء أكانت فردية أو مؤسسية، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمار الأجنبي، حتى يؤدي هذا القطاع دوره الحقيقي في الإقتصاد.

المطلب الأول: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

يحظى القطاع الزراعي في الجزائر بمكانة هامة في البنية الإقتصادية من الناحيتين الإقتصادية و الإجتماعية. ومع هذه الأهمية الواضحة، إلا أن الدور الذي يلعبه هذا القطاع لا يزال محدوداً، ويتجلى ذلك في مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتهدف السياسات الزراعية المعمول بها إلىتحقيق مستوى عالٍ من الأمن الغذائي، من خلال السعي للوصول إلى درجة من الإكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية، بل وتحقيق فائض تصديري في بعضها. غير أن هذا الهدف لم يتحقق بعد بسببإعتبار ات متعددة. ويتفق الخبراء والمهتمون بالشأن الزراعي على ضرورة العمل على تنمية القطاع الزراعي لتعزيز قدرته التنافسية على المستوى العالمي، والنهوض بقطاع التصنيع الزراعي الذي يعد تطويره شرطاً أساسياً لإستمرار نمو القطاع الزراعي نفسه.

[1]: مطانيوس حبيب، رانية ثابت الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص91.

وتتمثل تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار إقتصادية مناسبة لدعم قطاع التصنيع الزراعي، كما تشمل رفع مستوى الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات قطا ع التصنيع الزراعي، بل ويخلق طلباً إضافياً على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته[1].

ومن جهة أخرى، فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني زيادة في الطلب على منتجات القطاع الزراعي، وزيادة في الطلب على منتجاته الصناعية، وزيادة في الطلب للتصدير، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى رفع مستوى الدخل في القطاع الزراعي. هذا بالإضافة إلى إستمرار نمو الطلب العالمي على منتجات كلا القطاعين كنتيجة حتمية لنموهما المتزامن [2].

غير أن القطاع الزراعي في الجزائر يواجه جملة من المشاكل والصعوبات الموروثة منذ فترة الإستعمار، والتي يمكن إجمالها في كونه كان ضحية للسياسات التنموية المتبعة منذ بداية مخططات التنمية، والتي إعتمدت بشكل شبه كامل على إستراتيجيةالتصنيع كأساس للتنمية، متبعةً نهجاً تنموياً غير متوازن أولى قطاع المحروقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى على حساب إهمال القطاعات الأخرى، لاسيما تلك المرتبطة بالإستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية[3].

واستلهمت هذه الإستراتيجية أُسسها الفكرية من رؤى إقتصاديين بارزين. فمن ناحية، تأثرت بأفكار "دي بيرنيس" الداعية إلى إرساء قاعدة صناعية متينة، ومن ناحية أخرى، تبنت في الجانب الزراعي تصورات "أرثر لويس" الذي يرى ضرورة الحفاظ على دخل العاملين في الزراعة عند مستوى أجر محدد، بحيث يظل هذا الدخل دوماً أدنى من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي. ويهدف هذا التمايز إلى تسهيل إنتقال عنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى الصناعي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على متوسط الناتج الزراعي. وتقوم هذه الفكرة - وغيرها من الأفكار المشابهة - على فرضية وجود فائض في عرض قوة العمل عند مستوى الأجر السائد، أي أن إنتاجية العامل في القطاع الزراعي تكون معدومة أو سالبة، وبالتالي فإن نقل عنصري العمل ورأس المال إلى الصناعة لن يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج الزراعي.

---

[1]: Abdelhamid Brahimi: stratégies de développement pour l'Algérie, Défis et enjeux, Economica, Paris, p 166.

[2]: محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص216.

[3]: مسيكة بوفامة، فوزية غربي، "الاصلاحات في قانون الإستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الإستثمار"، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، مجلد 10، عدد 2، 2006، ص25.

وفي هذا الإطار، يؤكد "آرثر لويس" أن إستمرار تدفق العمل ورأس المال من الزراعة إلى الصناعة يتطلب الحفاظ على الفارق بين الأجور المرتفعة في القطاع الصناعي ونظيرتها المنخفضة في الزراعة. كما يرى أن أي إرتفاع في الأسعار وفي القوة الشرائية للمزارعين والعاملين في الفلاحة لا ينبغيإعتباره عاملاً محفزاً، بل يشكل عائقاً أمام عملية التصنيع، لأن إرتفاع الأجر في القطاع الزراعي فوق الحد الأدنى يستلزم رفع الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي للحفاظ على فارق الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة، وهو ما يؤدي بدوره إلى إنخفاض الفائض الرأسمالي وتراجع معدل تراكم رأس المال في القطاع الصناعي.ويُلاحظ أن العمل – سواء بقصد أو بدونه – قد سار في الإطار الرسمي وفقاً لهذا التوجه، حيث إتجهت السياسات المالية والسعرية المتعاقبة التي إنتهجتها الدولة في هذا المسار[1].

المطلب الثاني: مساهمات القطاع الزراعي في التنمية وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الجزائر

يُسهم القطاع الزراعي بدور حيوي في دفع عجلة التنمية من خلال عدة محاور، ومن أبرز هذه المساهمات ما يلي:

1- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء:

تُؤدي التنمية الإقتصادية إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الزراعية، نتيجة لإرتفاع مستوى الإستهلاك الناجم عن تحسن المداخيل من ناحية، ولمواجهة النمو السكاني من ناحية أخرى.ومن ثمّ، يهدف النشاط الزراعي إلى تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، بإعتبار الزراعة المصدر الأساسي – وغير القابل للتعويض – للإمدادات الغذائية، بغض النظر عن درجة التقدم التقني أو الإقتصادي الذي تبلغه الدولة. وعليه، فإن أي تأخر في أداء القطاع الفلاحي سينعكس بصورة مباشرة وواضحة على القطاعات الأخرى، مما يستدعي تكثيف الإنتاج ليس لمجرد مواكبة النمو السكاني فحسب، بل أيضاً لمواجهة تزايد الطلب على المنتجات الزراعية الناتج عن إرتفاع الدخول. وهذا بدوره يتطلب بذل جهود مكثفة و إهتمامً متزايداً بالقطاع الزراعي لتعزيز الإنتاج الغذائي، وتجنب اللجوء إلى الإستيراد بالعملة الصعبة لتغطية العجز المحلي، وهو ما يستنزف إحتياطيات النقد الأجنبي التي تحتاجها الدول – لاسيما النامية منها – لإستيراد الآلات والتجهيزات والمدخلات الإنتاجية الضرورية للتنمية الصناعية، والتي لا يمكن توفيرها محلياً . لذا، يتعين على القطاع الزراعي أن يعمل على توفير المواد الغذائية عبر زيادة الإنتاج المحلي، بدلاً من الإعتماد على الواردات الواسعة التي تمول بعملة صعبة قد تكون متأتية من عوائد تصدير

[1]: مسيكة بوفامة، فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص27.

مواد أولية أو نفطية. وتزداد أهمية هذا التوجه في ضوء إرتفاع مرونة الطلب المحلي على المواد الغذائية في الكثير من هذه الدول، حيث تصل إلى 6 أو أكثر، مقابل 2 أو 3 في بعض الدول المتقدمة بأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا[1]. بناءً ا عليه، يعد الإهتمام بتأمين المنتجات الغذائية محلياً عاملاً جوهرياً في تحقيق التنمية الإقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي، خاصة في ظل السمة العالمية السائدة المتمثلة في إختلال التوازن بين إحتياجات السكان من الغذاء وبين القدرة الإنتاجية المحلية في كثير من البلدان. وعلى سبيل المثال، شهد العالم العربي إرتفاعاً في العجز التجاري الغذائي بنسبة 3.4% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، مع تفاوت كبير بين الدول؛ حيث بلغ العجز في الجزائر حوالي 10.6 مليار دولار، بينما وصل في مصر إلى نحو 14.8 مليار دولار[2].

وعليه، أصبح بناء قاعدة إنتاجية وطنية قادرة على توفير الغذاء أمراً لا مفر منه في ظل المتغيرات والتحديات الدولية الراهنة، لاسيما بعد أن أصبحت تجارة المواد الغذائية إحدى الركائز الأساسية للإقتصاد العالمي، متجاوزة بذلك تجارة السلع الصناعية التي كانت محط أنظار الجميع.بل والأهم من ذلك، أصبح الغذاء يُستخدم كسلاح للضغط على الدول التي تعتمد على الإستيراد لتلبية إحتياجاتها، وذلك لتوجيه مواقفها السياسية أو كسب تأييدها في قضايا معينة. في هذا السياق، وإدراكاً للأهمية المتعاظمة للأمن الغذائي، أصبح من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تهدف إلى زيادة المساحة المزروعة، وتوسيع نطاق المساحات المروية، ورفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى حد ممكن. كما يتطلب الأمر الإهتمام بتنمية المصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء والوصول بها إلى المستوى الأمثل – أو على الأقل المقبول – في أقصر وقت ممكن، إذ أن الإستمرار في الوضع الراهن والمضي قدماً بخطوات تنموية بطيئة لن يؤدي إلا إلى مزيد من العجز الإنتاجي، وزيادة الإعتماد على الواردات، وتعزيز التبعية الغذائية للخارج.

2- تقليص أو سد الفجوة الغذائية:

يتحدد حجم الفجوة الغذائية تبعاً لمستوى كفاءة القطاع الزراعي، فكلما إرتفع الإنتاج المحلي، تضاءلت الفجوة، والعكس صحيح. وعندما ينخفض الإنتاج، تتسع هذه الفجوة، مما يضطر البلاد إلى اللجوء للإستيراد، وهي عملية تتطلب تخصيص أموال طائلة بالعملة الصعبة. ومع الأخذ في الإعتبار الإمكانيات المتاحة – سواء على المستوى البشري أو المادي أو الطبيعي – فإن القطاع الزراعي الجزائري قادر على تخطي هذه الوضعية أو على

[1]: مسيكة بوفامة، فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر2023، ص 53.

الأقل تخفيف حدتها إلى أدنى مستوى، من خلال العمل على تهيئة الظروف والشروط الأساسية اللازمة للتغلب على ثنائية الزراعة (القطاع الحديث مقابل التقليدي)، والقضاء على مظاهر الإقتصادالمعاشي أو القوتي، ومن تمّ وضع حدّ للإستخدام غير الرشيد للموارد بشتى أنواعها[1].

إن الإستنزاف المتواصل للموارد المالية بهدف سد الفجوة الغذائية قد يدفع بالدول إلى الدخول في متاهات المديونية دون مبرر، إذا لم تقم عوائد المحروقات بتغطية الفجوة بين الصادرات والواردات. علماً بأن هذا الفارق الإيجابي آخذ في التضاؤل، وكان من الممكن توجيه هذه الأموال لسد إحتياجات أخرى، مما يسهم في تحسين القدرة الشرائية للسكان. وفي بعض الحالات، تصل الدول النامية إلى حد طلب المعونات الغذائية من الخارج، وهو أمر لا شك أنه يمس بجوهر الإستقلال السياسي للدولة. وفيما يخص الجزائر، فقد إتضحت مخاطر السياسات والممارسات الخاطئة التي تم تطبيقها سابقاً على القطاع الزراعي، والتي أدت – في الواقع – إلى إفقار القطاع الصناعي ذاته. وقد صاحب تنفيذ هذه السياسات تزايد مطّرد في الفجوة الغذائية، و إرتفاع متصل في التكاليف المالية المترتبة عليها بالعملة الأجنبية، على حساب قطاعات أخرى أحوج ما تكون إلى هذه الموارد. في المقابل، عندما بدأ المعنيون بالقطاع في الإستجابة وتبني توجهات جديدة تتخلى عن تلك السياسات، إنعكس ذلك إيجاباً على تقليص الفجوة الغذائية، حيث لوحظ إرتفاع تدريجي في نسبة الإكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية الغذائية، وذلك بمجرد تحرير الأسعار وتشجيع الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

3- المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:

يمُكن للقطاع الزراعي أن يلعب دوراً محورياً في تعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي، وذلك عبر مسارين رئيسيين: تعزيز الصادرات الزراعية وتقليل الواردات من خلال تعويض السلع المستوردة بمنتجات محلية. و يتحقق ذلك بإحداث تحول تدريجي في أنماط الإستهلاك لصالح المنتجات الغذائية المحلية. فالإتكال الكبير على إستيراد لغذاء يُشكل عبئاً ثقيلاً على الإحتياطيت النقدية للدولة، مما يُقلص قدرتها على إستيراد السلع الرأسمالية الأساسية كالمعدات والتقنيات الحديثة التي تُعدّ عماد عملية التصنيع. ويجدر التنويه إلىأن الزراعة تُعدّ مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي، لاسيما في مراحل التنمية الإقتصاديةالأولى، حيث يُشكل حجم العائدات من العملة الصعبة عاملاً محدداً لحجم الإستثمار ات الصناعية القابلة للتنفيذ.وهذا الواقع يفرض ضرورة تكثيف الجهود لرفع

[1]: HERSI Abdurahman, Les mutations des structures Agraires en Algérie depuis 1962,OPU, Alger,1981, pp 168-170.

كفاءة الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلىفائض يُوجه للتصدير، وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي. ولكن ينبغي التأكيد على أن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب تنويع الصادرات الزراعية وعدم الإقتصار على منتج واحد أو عدد محدود منها، وذلك لضمان دور فاعل ومستدام للزراعة في توفير التمويل الأجنبي اللاز م لتنفيذ المشاريع التنموية[1].

4- الزراعة كمصدر لليد العاملة:

يؤدي التقدم الصناعي والتوسع في القطاعات الخدمية وغير الزراعية إلى خلق طلب متزايد ومستمر على القوى العاملة. ويُعدّ القطاع الزراعي المصدر الأساسي لتلبية هذه الحاجة، خاصة مع تحقيق طفرات في الإنتاجية الزراعية. فإعتماد الأساليب المتطورة وآليات المكننة في العمل الريفي، خاصة في مراحل التنمية المتقدمة، يؤدي إلى إنخفاض الحاجة إلى الأيدي العاملة في المزارع، ويرفع من إنتاجية الفرد، مما يخلق فائضاً في القوى البشرية الريفية ينتقل تلقائياً لشغل الوظائف في القطاعات الأخرى الناشئة. بيد أن هذه المعادلة تعتمد على الكثافة السكانية في الريف. فإذا كانت منخفضة، حتى مع تحسن الإنتاجية قد لا يُسهم القطاع الزراعي في تلبية إحتياجات القطاعات الأخرى دون الإضرار بمتطلباته الذاتية. ومع ذلك، تظل الزراعة المصدر الرئيسي للعمالة في المراحل التأسيسية للتنمية، نظراً لأن غالبية السكان يتركزون في الريف ويمارسون الأنشطة الزراعية. كما يمكن أن تكون الزراعة مصدراً للعمالة في حال تجاوز معدل نمو السكان الريفيين نظيره في الحضر، وهي ظاهرة شائعة نتيجة عدم الإهتمام الكافي بالتنظيم الأسري في الريف، مما يؤدي إلى هجرة داخلية من الريف إلى المدينة. هذا التحول يؤدي بدوره إلى إنخفاض تدريجي في الوزن النسبي للزراعة ضمن الهيكل المهني للسكان في الدول النامية، لصالح القطاعات الأخرى ذات الطلب المتصاعد على العمالة.

5- مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال:

إن تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة يتطلب نمواً متوازياً لجميع القطاعات في إطار إستراتيجية متكاملة. ونظراً لأن الزراعة تمثل النشاط الإقتصاديالمهيمن في معظم الدول النامية، فإنها تتحمل دوراً حيوياً في تمويل عملية التنمية من خلال توفير رأس المال اللازم لتنمية القطاعات الأخرى. ولا يخفى أن أي دولة تسعى للتنمية تواجه حاجة ملحة لرأس المال يفوق غالباً قدراتها التمويلية الذاتية، بإستثناء حالات الدول النفطية أو الغنية بالثروات المعدنية التي قد تغطي عوائدها جزءاً كبيراً من هذه الإحتياجات. حتى في هذه الحالات، يبقى للزراعة دور مكمل ومعتبر في توفير جزء من رأس المال، خاصة في المراحل الأولى. وتتمثل إحدى الآليات الرئيسية في ذلك

[1]: فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص25.

من خلال إرتفاع الإنتاجية الزراعية الذي يقود إلى إنخفاض أسعار المواد الغذائية، مما يرفع الأجور الحقيقية للأفراد ويزيد من قدرهم على الإدخار. يمكن بعدها توجيه هذه المدخرات لتمويل إستثمار ات في قطاعات إقتصادية مختلفة.

وبطريقة أخرى، يمكن تحويل الفائض من القطاع الزراعي مباشرة عبر الآليات الضريبية، حيث تقوم الدولة بفرض ضرائب على هذا القطاع وتستثمر عائداته في تمويل المشاريع التنموية. على سبيل المثال، "ساهم القطاع الزراعي الياباني في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر بحوالي 80%من إيرادات الميزانية العامة للدولة، كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الإقتصادية العامة في روسيا"[1].

6- تحسين وضع ميزان المدفوعات:

يسهم القطاع الزراعي في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تعزيز القدرة التصديرية للدولة في سلع ذات قيمة مضافة عالية، مثل الفواكه والخضروات والحمضيات.كما يُسهم في تحسين القدرة الإنتاجية للمواد الأساسية الأخرى، مما يزيد من درجة الإكتفاء الذاتي ويقلل من فاتورة الإستيراد.تحقيق هذا الهدف يبقى ممكناً ومتاحاً نظراً لتوفر معظم الشروط اللازمة، ولكنه يتطلب تحولاً جوهرياً في النظرة tلهذا القطاع، والإنتقال من إعتباره نشاطاً ثانوياً إلى الإعتراف بإمكانياته الهائلة والإستفادة منها في دعم الإقتصاد الكلي.

7- إستيعاب القوة العاملة:

يتجه التفكير التنموي الحديث إلى إعادة الإعتبار لدور الزراعة في إستيعاب العمالة، عبر تشجيع ما يُعرف بالهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف. وهذا يتضمن مراجعة النظريات التقليدية، كفكرة آرثر لويس، التي رافقتها سياسات أدت إلى إضعاف القطاع الزراعي وتفاقم الهجرة الريفية و إنخفاض قدرة هذا القطاع على توظيف العمالة. وقد ساهمت الظروف الأمنية غير المستقرة في بعض الأرياف، في فترات سابقة، في تسريع هذه الهجرة. لكن السياسات الحالية، التي تنتهج دعم القطاع وتنفيذ خطط تنموية طموحة مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق سنة 2000 في مناخ من الإستقرار، من شأنها أن تشجع على العودة إلى الريف وتستعيد جاذبية العمل في هذا المجال. كما ستعمل على خلق المزيد من فرص العمل ليس فقط في الأنشطة الزراعية المباشرة، بل أيضاً في الصناعات التحويلية والتسويق المرتبطة بها.

[1]: عثمان أحمد الحولي، محمود محمّد شريف، مرجع سبق ذكره، ص ص129.

ولتحقيق ذلك، يجب التخلي عن النظرة الضيقة للنشاط الزراعي التي تحصره في الإنتاج الأولي فقط، و تركيز الأنشطة المرتبطة به في عدد محدود من المراكز الحضرية. بدلاً من ذلك، يجب تبني إستراتيجية تنموية ريفية شاملة تشمل أنشطة الإنتاج والتجهيز والتصنيع والتسويق على مستوى القرى والأرياف نفسها. هذا النهج المتكامل سيساهم بشكل فعال في معالجة مشكلة البطالة بجميع أشكالها، سواء كانت ظاهرة أو مقنعة[1].

8- الزراعة والفعاليات الإقتصادية المختلفة:

ترتبط القطاعات الإقتصاديةداخل الدولة برباط وثيق، وتُعد الزراعة عصباً رئيسياً يؤثر في حركة هذه القطاعات ويتأثر بها، لاسيما العلاقة التكاملية بينها وبين المجال الصناعي. فإستمرارية العمليات التصنيعية مرهونة إلى حد كبير بتوافر المدخلات الزراعية الأساسية، كما هو الحال في الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج وغيرها. حيث تعتمد هذه الصناعات في جوهرها على تحويل المواد الأولية المستمدة من القطاع الزراعي إلى سلع مصنعة قابلة للإستهلاك.

ولا يقف دور الزراعة عند حد توفير المواد الخام فحسب، بل تمتد مساهمتها إلى تمويل التنمية الصناعية عبر توفير رؤوس الأموال وتقديم القوى العاملة المؤهلة. كما تضطلع بدور محوري في تلبية إحتياجات القطاع الصناعي من المستلزمات الوسيطة، خاصة خلال المراحل التأسيسية الأولى للتصنيع، حيث يبلغ الإعتماد على المنتجات الزراعية ذروته. ويرجع ذلك إلى الحضور القوي للصناعات القائمة على المدخلات الزراعية في الهيكل الإنتاجي خلال بدايات مسيرة التصنيع.

وتتعزز أوجه التكامل بين القطاعين عندما تشكل الزراعة سوقاً إستهلاكية حيوية للمنتجات الصناعية. فتحقيق طفرات في الإنتاج الزراعي ينعكس إيجاباً على مستوى الدخل في الريف، مما يوسع القاعدة الإستهلاكية للمنتجات الصناعية ويعزز حركة التبادل التجاري، وهو ما ينعكس بدوره على تحفيز وتيرة التصنيع. ويمكن تصنيف السلع الصناعية التي يستوعبها النشاط الزراعي إلى فئتين رئيسيتين: فئة السلع الإنتاجية التي تدخل في العملية الزراعية كمدخلات، مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية، وفئة السلع الإستهلاكية المعمرة التي يستخدمها المزارعون وأسرهم. وهذا يبرز الدور المهم للصناعة في دعم القطاع الزراعي من خلال تزويده بالمستلزمات الضرورية لتطويره.

[1]: عثمان أحمد الخولي، محمود محمّد شريف، مرجع سبق ذكره، ص 131.

وعليه، يتضح أن التقدم الصناعي لا يمكن أنيحقق نجاحاً مستداماً إلا إذا سايره تطور مماثل – أو أعلى – في القطاع الزراعي، مما يؤكد طبيعة العلاقة التكافلية بينهما[1].

9- تطور الصناعات الغذائية:

تشكل الصناعات الغذائية حلقة وصل حيوية ضمن منظومة الصناعات التحويلية، ورغم تركيزها على معالجة المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها (النباتية والحيوانية) إلا أنها ترتبط بشبكة معقدة من العمليات المساندة كالتخزين والنقل والمعالجة الأولية للمواد الخام بإستخدام وسائل فيزيائية أو كيميائية أو مزيج منهما. وتخضع هذه العمليات لمعايير دقيقة للحفاظ على المواصفات والخصائص النوعية للمواد الغذائية.

وترتبط ديناميكية هذه الصناعات بشكل عضوي بمستويات الإنتاج الزراعي، كما تتقاطع مع صناعات مساندة أخرى كالصناعات الكيميائية وصناعات التعبئة والتغليف ووسائل الحفظ. وتتجلى الغايات الإستراتيجية لإنشاء الصناعات الغذائية في عدة محاور، أهمها: الحفاظ على الفوائض الزراعية من التلف وتمديد عمرها الافتراضي لضمان توفير الغذاء في أوقات المواسم غير المنتجة، تعزيز القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية خاصة تلك الموجهة للأسواق التصديرية، المساهمة في إستقرارالأسو اق وتحقيق الإستقرار السعري، وضمان تحقيق الأمن الغذائي على مدار العام.

كما تساهم هذه الصناعات في تحقيق أهداف تنموية أوسع عبر إقامة وحدات تصنيعية في المناطق الريفية، مما يخلق فرص عمل محلية ويحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، وينعكس إيجاباً على التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الشاملة. ويبرز دور التقدم العلمي والتقني كعامل حاسم في تطوير الصناعات الغذائية، حيث يسهم توظيف المعطيات العلمية والإستخدام الأمثل للتكنولوجيا في رفع كفاءة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات ورفع مستوى الجدوى الإقتصادية للمشاريع الزراعية-الصناعية. كما أن توافر الكوادر البشرية المؤهلة من الخبراء والفنيين للإشراف على العمليات التصنيعية يلعب دوراً محورياً في ضمان نجاح هذه الصناعات[2].

أما في السياق الجزائري، فإن البلاد تمتلك المقومات الأساسية لإنشاء وتطوير صناعات غذائية مزدهرة. وقد أسهم القطاع الخاص بشكل ملحوظ في تنمية هذه الصناعات خاصة بعد عام 1990، بينما واصلت الحكومات

[1]: عثمان أحمد الخولي، محمود محمّد شريف، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2]: فلاح سعيد جبر، اتفاقيات الغات ونظام الإيزو 9000-9004 وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، قبرص، 1996، ص24.

المتعاقبة دعمها لهذا القطاع عبر تقديم القروض الميسرة والتسهيلات المصرفية وضمان الحماية اللازمة. كما ساهمت الدولة بشكل مباشر في إنشاء العديد من المنشآت الصناعية الغذائية، خاصة في الفترة التي سبقت تسعينيات القرن الماضي. وتتنوع الصناعات الغذائية في الجزائر بين صناعات الحبوب، إنتاج الزيوت، تصنيع الألبان ومشتقاتها، صناعة المعلبات الغذائية، إضافة إلى صناعة التمور[1].

المطلب الثالث: أسباب تخلف القطاع الزراعي في الجزائر وسبل تطويره

ضمن هذا المطلب، سنسلط الضوء على الأسباب الجذرية التي تعرقل تطور القطاع الزراعي في الجزائر، ونستعرض في المقابل السبل الممكنة للنهوض به وتطويره.

1- تشخيص واقع القطاع الزراعي: أسباب الركود والتحديات القائمة:

إن أي تحليل معمق للواقع الإقتصادي الجزائري، وبإعتبارها دولة تسعى جاهدة للخروج من دائرة الدول النامية، يكشف بوضوح أن قطاعها الفلاحي لا يزال يخطو خطواته الأولى على درب النمو الحقيقي. فهو يواجه سلسلة من التحديات الجسيمة والرهانات المستقبلية التي لا بد من كسبها، ويعود هذا الوضع إلى تراكم العديد من المشكلات والعقبات التي تعترض مسار الزراعة والتنمية الزراعية المستدامة في البلاد، والتي يمكن تفصيلها في النقاط التالية[2]:

أ- محدودية الأراضي الصالحة للزراعة: تتمثل أولى العقبات الكبرى في الطبيعة الجغرافية للأراضي الجزائرية ذاتها، حيث إن نسبة كبيرة من المساحات التي يُفترض أنها قابلة للإستثمار الزراعي تقع ضمن نطاقات صحراوية قاسية، أو تتسم بوعورة تضاريسها الصخرية، أو تغطيها كثافة غابية تحول دون إستغلالها زراعياً بشكل مباشر وفعال. هذا الواقع يفرض قيوداً هيكلية على القدرة التوسعية للقطاع، ويجعل من إستصلاح الأراضي الجديدة مشروعاً مكلفاً ومعقداً تقنياً .

ب- إشكالية ندرة المياه والإعتماد على الأمطار: يُضاف إلى ذلك تحدٍّ جوهري يتمثل في شح الموارد المائية، فمنظومة الري الحديثة لا تزال محدودة الإنتشار، مما يجعل القطاع يعتمد بشكل شبه كلي على مياه الأمطار. وهذا الإعتماد المطلق يضع الفلاحة تحت رحمة تقلبات مناخية حادة لا يمكن التنبؤ بها، سواء من حيث توقيت الهطول

[1]: عثمان أحمد الحولي، محمود محمّد شريف، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2]: محمّد رشراش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص6.

أو كمياته أو توزيعه الجغرافي، مما يخلق حالة دائمة من عدم اليقين تهدد إستقرار الإنتاج وتجعل التخطيط الزراعي طويل الأمد أمراً شبه مستحيل.

ج- تدهور خصوبة التربة وسوء الإدارة: يُلاحظ أن مساحات زراعية واسعة تفقد قدرتها الإنتاجية تدريجياً وتتحول إلىأراضٍ بور، ويعود ذلك بشكل مباشر إلى ممارسات الإهمال وسوء الإدارة. فغياب الوعي بأهمية الحفاظ على التربة، وعدم تطبيق الدورات الزراعية المناسبة، والإستخدام غير الرشيد للأسمدة والمبيدات، كلها عوامل تؤدي إلى تآكل التربة و إستنزاف خصوبتها، مما يحولها في نهاية المطاف إلى أصول غير منتجة.

د- تدني الإنتاجية بسبب ضعف الكفاءات والتقنيات: تتفاقم المشكلة بفعل تدني مستويات الإنتاجية الزراعية، والذي يُعزى في المقام الأول إلى ضعف الكفاءة المهنية لدى شريحة واسعة من المزارعين. فالنقص في التأهيل والتدريب الحديث، مقترناً بضعف الإستجابة لبرامج الإرشاد الزراعي، يؤدي إلى ممارسات فلاحية غير سليمة. وينعكس ذلك سلباً في تدهور خصوبة التربة، وسوء إختيار أصناف البذور المحسنة، والتمسك بأساليب تقليدية لم تعد قادرة على مواكبة متطلبات الزراعة العصرية وتحقيق مردودية إقتصادية مجدية.

هـ- غياب السياسات المالية والتحفيزية الجاذبة للإستثمار: يعاني القطاع من فراغ في السياسات السعرية والمالية التي من شأنها أن تخلق بيئةإستثمار ية جاذبة. فغياب آليات تسعير واضحة ومربحة للمنتجات الزراعية، وصعوبة الوصول إلى التمويل، يجعلان من الإستثمار في هذا القطاع مغامرة عالية المخاطر. وبالتالي، يتم إحجام رأس المال الخاص عن الدخول في مشاريع زراعية واسعة النطاق، مما يبقي القطاع معتلًمعلى دعم حكومي غير كافٍ وغير مستدام.

و- قصور أجهزة الإرشاد الفلاحي عن أداء دورها: على الرغم من أهمية دور الإرشاد الزراعي كجسر لنقل المعرفة والتقنيات الحديثة، فإن الأجهزة المسؤولة عن هذه المهمة في الجزائر لا تؤدي دورها بالكفاءة المطلوبة. فهي تفتقر إلى الإمكانيات والموارد البشرية المؤهلة لتقديم النصح والإرشاد الفعال لجموع الفلاحين، ومساعدتهم على تبني أفضل الممارسات لتطوير أساليبهم الإنتاجية وزيادة محاصيلهم.

ز- صعوبة الوصول إلى المدخلات الزراعية الحديثة: يواجه الفلاحون صعوبات جمة في الحصول على المتطلبات الأساسية للزراعة الحديثة، مثل البذور المحسنة، الأسمدة المتخصصة، المبيدات الفعالة والآلات المتطورة. فغالباً ما

يكون النظام القائم غير قادر على توفير هذه المدخلات في الوقت المناسب وبأسعار معقولة، مما يجبر المزارعين على الإعتماد على موارد أقل جودة، وهو ما ينعكس مباشرةً على حجم ونوعية الإنتاج.

ح- محدودية برامج الإقراض الزراعي: يُعد التمويل شريان الحياة لأي نشاط إقتصادي، والزراعة ليست إستثناء. إلا أن الإمكانيات المادية المتاحة لا تسمح بتعميم برنامج متكامل وشامل للإقراض الزراعي. ونتيجة لذلك، تجد الغالبية العظمى من الفلاحين، خاصة الصغار منهم، صعوبة بالغة في الحصول على قروض ميسرة بشروط ميسورة تمكنهم من تمويل دوراتهم الإنتاجية أو الإستثمار في تحديث مزارعهم.

ط- ضعف البنية التحتية اللوجستية والطرق: يمثل غياب أو سوء حالة الطرق والمسالك التي تربط بين مناطق الإنتاج الزراعي والأسواق الإستهلاكية عقبة لوجستية حقيقية. هذا القصور في البنية التحتية يعيق من جهة وصول الخدمات والتجهيزات والمستلزمات الزراعية إلى الفلاحين في الوقت المناسب، ويعرقل من جهة أخرى عملية تسويق منتجاتهم، مما يؤدي إلى تلف جزء من المحاصيل وزيادة التكاليف وتقليل هامش الربح.

وفضلاً عن هذه المعوقات الهيكلية، تبرز عوامل أخرى تزيد من عمق الأزمة في القطاع الفلاحي، وتجعل من مهمة سد الفجوة المتسعة بين الإنتاج المحلي و الإستهلاك تحدياً أكثر تعقيداً، ومن أبرز هذه العوامل الآتي[1]:

أ- الضغط الديمغرافي المتزايد: يشكل النمو السكاني المطرد، الذي يسير بمعدلات مرتفعة، ضغطاً هائلاً على الموارد. فهذه الزيادة السكانية لا تتناسب مع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية عاماً بعد عام. كما تترتب على هذا النمو تبعات إجتماعية وإقتصادية أخرى، تتمثل في تزايد الطلب على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وتفاقم مشكلة البطالة عبر إضافة أعداد جديدة من طالبي العمل إلى السوق، لا سيما بين فئة الشباب المتعلم.

ب- أزمة الموارد المائية والأمن المائي: تُعتبر قضية محدودية الموارد المائية من أخطر التحديات التي تواجه مستقبل الجزائر، حيث بات الجفاف ظاهرة متكررة تضرب بقسوة معظم المناطق، وبشكل خاص تلك التي تشكل حزاماً زراعياً حيوياً للبلاد[2]. ولمواجهة هذا الخطر الوجودي، يتوجب على الدولة تبني إستراتيجية وطنية لإدارة مواردها

[1]: تقرير أمانة الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، نيويورك، 2005، ص39.

[2]: تقرير أمانة الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص40.

المائية بكفاءة قصوى، والبحث عن مصادر غير تقليدية كتحلية مياه البحر. وفي موازاة ذلك، يصبح من الضروري تطوير قطاعات إنتاجية أخرى قادرة على المنافسة عالمياً، لزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة اللازمة لإستيراد الإحتياجات الغذائية التي لا يمكن إنتاجها محلياً .

ج- الفجوة العلمية والتكنولوجية: حالها كحال معظم الدول النامية، ما زالت الجزائر تعتمد بشكل كبير على إستيراد التكنولوجيا من الخارج، لا سيما في المجال الزراعي. فالتقنيات المتقدمة، مثل الهندسة الوراثية التي يمكن أن تحدث ثورة في إنتاج الغذاء وتحسين سلالات البذور، تظل حكراً على عدد قليل من الشركات العالمية العملاقة. هذا الوضع من التبعية التكنولوجية يتطلب إعادة نظر شاملة في الخطط البحثية والعلمية الوطنية، وزيادة ميزانيات البحث والتطوير، بهدف بناء قدرات ذاتية في هذا المجال الإستراتيجي.

د- تحديات العولمة والمنافسة الدولية: يفرض عصر العولمةواقعاً جديداً من المنافسة الشرسة، وحرية حركة السلع ورؤوس الأموال والتكنولوجيا. ومع تزايد نفوذ منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه من اتفاقيات دولية تلزم بخفض الحواجز الجمركية، يجد القطاع الزراعي الجزائري نفسه في مواجهة مباشرة مع منتجات زراعية أجنبية عالية الكفاءة ومنخفضة التكلفة. كما أن اتفاقيات الشراكة، مثل الشراكة الأورو-متوسطية، تحمل في طياتها تأثيرات بعيدة المدى قد لا تكون في صالح الزراعة المحلية. كل هذا يضع الفاعلين السياسيين و الإقتصاديين أمام خيارات إستراتيجية حاسمة، لعل أبرزها ضرورة تعزيز وتنمية التعاون الإقليمي، عربياً وإفريقياً، في مجال الأمن الغذائي ضمن أطر تكاملية كأسواق مشتركة[1].

2- إستراتيجيات النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره:

من المسلم به في أدبيات التنمية أن تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الزراعي ليس مجرد هدف قطاعي، بل هو شرط أساسي وضروري لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة. فبدون قطاع زراعي قوي ومنتج، تتعثر عجلة التنمية الإقتصادية برمتها، مما ينعكس سلباً مرة أخرى على الزراعة، لتدخل البلاد في حلقة مفرغة من الركود. وتبرز حتمية زيادة الإنتا ج الزراعي لمواجهة النمو الديمغرافي المتسارع الذي تشهده الجزائر، ولتلبية الطلب المتزايد على الغذاء من قبل القوى العاملة في القطاعات الصناعية والخدمية، وأخيراً لتوفير المواد الخام الوسيطة ورأس المال اللازمين للصناعة. من هنا، فإن زيادة الإنتاج الزراعي تصبح ضرورة إستراتيجية قصوى، وهي تمثل جوهر وفلسفة

[1]: تقرير أمانة الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص41.

التنمية الزراعية التي تشمل كافة الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تعظيم مساهمة الزراعة في عملية التنمية الإقتصادية الكلية.

وفي هذا السياق، يمكن التمييز منهجياً بين مسارين متكاملين لتحقيق التنمية الزراعية: المسار الأول يركز على إعادة تنظيم العلاقات الزراعية والهياكل الإنتاجية، بينما يركز المسار الثاني على زيادة حجم الموارد الزراعية المستخدمة وتحديثها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز هو لأغراض الدراسة والتحليل فقط، ففي الواقع، يعتبر إصلاح العلاقات الزراعية (مثل حيازة الأراضي، أنظمة التسويق والتعاونيات) تمهيداً ضرورياً وشرطاً أساسياً لنجاح أي جهود لزيادة الموارد الزراعية، كما أن زيادة هذه الموارد (مثل إستصلاح الأراضي، وتوسيع شبكات الري، و إستخدام التقنيات الحديثة) لا يمكن أن تحقق أهدافها المرجوة دون وجود إطار تنظيمي وعلاقات إنتاجية فعالة.

و تشير الشواهد التاريخية والواقعية إلى أن النمو الزراعي في الدول النامية، بما فيها الجزائر، قد شهد تحسناً تدريجياً بوتيرة مقبولة. ومن أبرز المنجزات في هذا الإطار هو تحقيق نمو ملحوظ في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية، وهذا يمثل تحولاً إستراتيجيا إيجابياً مقارنة بالفترات السابقة، لا سيما الحقبة الإستعمار ية التي كان فيها التوسع الزراعي موجهاً لخدمة مصالح الدولة المستعمرة عبر التركيز على محاصيل التصدير كالخمور. ولكن، لا ينبغي الإفراط في التفاؤل؛ فنظراً للزيادة السكانية السريعة، ظلت معدلات النمو في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والغذائي متواضعة للغاية منذ فترة الستينات وحتى منتصف الثمانينات.

وإذا كانت الزراعة تُعتبر النشاط التقليدي الأساسي تاريخياً، فهي اليوم تمثل المفتاح الحقيقي للتنمية المستدامة والإنتقال إلى إقتصاد عصري متنوع. فالتجارب العالمية الناجحة تثبت أن النمو الإقتصادي القوي قد سار دائماً جنباً إلى جنب مع التقدم الزراعي. وعليه، فإن أي تباطؤ أو ركود يصيب القطاع الزراعي هو التفسير الأكثر ترجيحاً لضعف الأداء الإقتصادي الكلي، وفي المقابل، فإن تحقيق طفرة في الإنتاجية الزراعية كان، ولا يزال، العامل الأكثر إرتباطاً بقصص النجاح الصناعي على مستوى العالم. لهذا السبب، يجب أن يصبح تطوير القطاع الزراعي وترقيته أولوية وطنية مستمرة، لأن قطاعاً زراعياً مزدهراً ومنتجاً قادر على أداء وظائف حيوية متعددة تدعم إستقرار ونمو الإقتصاد الكلي للبلاد[1].

[1]:حازم الببلاوي، التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967، ص ص32-33.

ونظرا لما للقطاع الزراعي من أثر كبير يحتل موقعا محوريا في إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ويُعد حجر الزاوية الذي لا غنى عنه لبناء صرح تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومستدامة. إنطلاقا من هذه الأهمية الإستراتيجية، تزايد الوعي بضرورة إيلائه الأولوية القصوى، حيث إن إزدهار الزراعة هو مرآة لإزدهار الإقتصاد الوطني برمته، وأي تراجع في أداء هذا القطاع الحيوي ينعكس حتما بآثار سلبية على مسارات النمو الكلية. من هذا المنطلق، فإن تبني سياسات زراعية ناجعة وفعالة لا يمثل هدفا قطاعيا فحسب، بل هو ضرورة إستراتيجية ترتبط عضويا بتحقيق غايات إجتماعية أوسع نطاقا، إذ يساهم بشكل مباشر في توسيع قاعدة العمالة، وتحسين المداخيل النقدية، خاصة بالنسبة لصغار المزارعين والفلاحين الذين يشكلون شريحة واسعة في النسيج الإجتماعي.

علاوة على ذلك، فإن النهوض بالقطاع الزراعي يمنح زخما قويا للتصنيع الزراعي، وهو مجال يتمتع فيه الإقتصاد الجزائري بميزة نسبية واضحة، مما يفتح آفاقا رحبة أمام الصناعات التحويلية التي تهدف إلى إحلال الواردات، ويعزز من قدرتها على التوسع والنمو. ولكي يتمكن القطاع الزراعي من أداء دوره التنموي المنشود على أكمل وجه، وتحقيق مساهمته الفعالة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، يتوجب تضافر الجهود للعمل على مجموعة من المحاور الأساسية والمتكاملة، وهي على النحو التالي[1]:

أ- إتباع سياسة زراعية واضحة: يتطلب الأمر صياغة إستراتيجية زراعية وطنية ذات رؤية بعيدة المدى، وأهداف محددة وقابلة للقياس، وآليات تنفيذ شفافة، تضمن الإستقرار وتوجه الإستثمار ات نحو المجالات ذات الأولوية.

ب- صيانة الموارد الطبيعية: يجب إعطاء أولوية قصوى للحفاظ على الثروات الطبيعية من تربة ومياه وغطاء نباتي، عبر تطبيق ممارسات زراعية مستدامة، ومكافحة التصحر، وترشيد إستهلاك المياه، لضمان إستمرارية الإنتاج للأجيال القادمة.

ج- العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية والكافية: يستلزم ذلك تطوير البنى التحتية الداعمة للقطاع، من شبكات نقل حديثة لتسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق، إلى إنشاء مرافق تخزين مبردة ومتطورة للحد من الفاقد، وتأسيس محطات بحوث زراعية متقدمة، وهو ما يستدعي بالضرورة زيادة ملموسة في حجم الإنفاق الإستثمار ي الحكومي والخاص.

[1]:حازم الببلاوي، مرجع سبق ذكره، ص36.

د- توفير المدخلات الزراعية المحسنة: لابد من ضمان إتاحة كافة المستلزمات الضرورية للعملية الإنتاجية بجودة عالية وأسعار مناسبة، ويشمل ذلك الأسمدة الحديثة، المبيدات الآمنة والفعالة،البذور المحسنة وراثياً، ومصادر الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات الزراعية.

هـ- توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة: إن نجاح أي مشروع تنموي زراعي يعتمد بشكل أساسي على العنصر البشري، مما يحتم الإستثمار في برامج التدريب والتأهيل المهني لإعداد كوادر فنية وإدارية قادرة على تنفيذ وإدارة المشاريع بكفاءة وفعالية، بما يعود بالنفع على الجميع.

و- معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة: من الضروري مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم علاقات الإنتاج، مثل حيازة الأراضي والسياسات الإيجارية، والعمل على تحديثها بما يحفز على رفع مستوى الإنتاجية ويتوافق مع المصلحة العليا للإقتصاد الوطني.

ز- تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الزراعي: يجب تعزيز الروابط التكاملية بين قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والصناعات الغذائية، لخلق سلسلة قيمة متكاملة تزيد من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتقلل من الإعتماد على الخارج.

ح- تدعيلتنمية التسويقية داخلياً وخارجياً: لا تكتمل العملية الإنتاجية إلا بنظام تسويقي فعال، لذا، يجب النظر إلى التسويق كجزء لا يتجزأ من الإنتاج، والعمل على تطوير آلياته لضمان وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة وأفضل جودة، مع إستكشاف أسواق تصديرية جديدة.

ط- توسيع مجالات الإستفادة من نتائج البحوث في المجال الزراعي: لا بد من بناء جسور قوية بين مراكز البحث العلمي والمزارعين، لضمان تحويل الإبتكارات والإكتشافات العلمية إلى تطبيقات عملية في الميدان، مما يسهم في تطوير الأساليب الزراعية وزيادة الإنتاجية.

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الدول النامية

في ظل عالم يموج بالتحديات، يبرز الشعور بإنعدام الطمأنينة والأمن الإنساني كأحد أبرز المشكلات التي تؤرق حياة الأفراد والمجتمعات. ومع تزايد تعقيد وتشابك القضايا التي تؤثر على إستقرار الإنسان، ظهرت الحاجة إلى تفكيك المفهوم الشامل للأمن الإنساني إلى مكوناته المتخصصة. وفي هذا السياق، شاع إستخدام مصطلحات دقيقة مثل: الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن البيئي، وكذلك الأمن الإجتماعي و الإقتصادي، والثقافي[1]. كل مصطلح من هذه المصطلحات يمثل حلقة أساسية في سلسلة متكاملة ومترابطة تهدف إلى تحقيق الأمن الإنساني بمعناه الشامل.ويحتل الأمن الغذائي مكانة فريدة ضمن هذه المنظومة، نظر ً ا لإرتباطه الوثيق بإحدى أقدم وأهم إحتياجات البقاء الإنساني: الغذاء.

وقد تبلور هذا المصطلح بشكل رسمي على الساحة الدولية في مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وتحديد ً اخلال المؤتمر العالمي للغذاء الذي عُقد عام 1974، كرد فعل على أزمة الغذاء العالمية الحادة التي عصفت بالعالم بين عامي 1972 و 1974. في ذلك المؤتمر، تم تقديم تعريف أولي لمفهوم الأمن الغذائي تمحور حول فكرة "زيادة توفر الغذاء من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الإستقرار الأكبر للموارد الغذائية المتاحة"[2]

المطلب الأول: تعريف الامن الغذائي والمفاهيم الأساسية المرتبطة به

1- تعريف الأمن الغذائي:

لفهم هذا المفهوم المركب بعمق، لا بد من تفكيكه إلى جزأيه الأساسيين: الأمن والغذاء.

أ- تعريف الأمن:في أصله اللغوي، يُشتق مصطلح "الأمن" من الفعل "أَمِنَ"، وهو يحمل معاني السلامة والطمأنينة. فالأمن هو الحالة التي ينتفي فيها الخوف والقلق، وهو نقيض الخطر. عندما يقال "آمنه"، فذلك يعني أنه منحه الطمأنينة وجعله في مأمن من أي مكروه متوقع في المستقبل.أَمِنَ البلد" تعني أن أهله يعيشون في حالة من السكينة و الإستقرار[3].

[1]: محمد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 1999، ص16

[2]: صيلع عبد الله، شلالي الطاهر حسام الدين، "التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 10 مارس 2018، ص5.

[3]: نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص35.

ب- تعريف الغذاء لغةً، يُقصد بكلمة "الغذاء" كل ما يعتمد عليه الجسم في نمائه وبقائه وإستمرارية وظائفه الحيوية. ويشمل الغذاء كل ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب للحصول على الطاقة والمغذيات، وجمعها "أغذية"[1].

وبينما تقدم اللغة الأصل الإشتقاقي، فإن المنظمات الدولية قدمت تعريفات إجرائية أكثر دقة وتفصيلاً، تطورت مع الزمن لتعكس فهماً أعمق وأشمل لأبعاد القضية.

ج- تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة (FAO): عرفت منظمة الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتم فيها تمكين جميع الأفراد، في كافة الأوقات، من الحصول على الغذاء مادياً وإقتصاديا[2]. هذا التعريف يؤكد على بُعدي "الإتاحة" و"الوصول."

د- تعريف البنك الدولي: يقدم البنك الدولي تعريفاً يركز على الفرد وقدرته، حيث يرى أن الأمن الغذائي هو "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم". وعلى المستوى الوطني، يتحقق الأمن الغذائي لبلد ما عندما تكون أنظمته التجارية والتسويقية قادرة على تزويد جميع المواطنين بالغذاء الكافي بإستمرار، حتى في ظل الأزمات، أو عند تدهور الإنتاج المحلي وتقلبات السوق الدولية[3].

هـ- تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO) : تركز هذه المنظمة بحكم إختصاصها على الجانب الصحي، وتُعرف الأمن الغذائي بأنه "تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً صحياً وملائماً للإستهلاك البشري"[4]. هنا، يتم التركيز على سلامة الغذاء وجودته.

و- تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما في عام 1996: يُعد هذا التعريف من أكثر التعريفات شمولية وتأثيراً، حيث نص على أن "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية

[1]: نادية أحمد عمراني، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2]: عيسى بن ناصر، "مشكلة الغذاء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص53.

[3]: ابراهيم أحمد سعيد، "أهمية الإستثمار في الأمن الغذائي العربي"، مجلة دمشق، مجلد 3، عدد27، سوريا، 2011، ص548.

[4]: عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص65.

و الإقتصاديلحصول على غذاء كاف ، مأمون، ومغذٍ ، لتلبية إحتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية، للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة"[1]. وقد أضاف هذا التعريف أبعاداً جديدة تشمل الجانب التغذوي والسلامة والتفضيلات الثقافية.

ز- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:قدمت المنظمة تعريفاً يراعي خصوصية المنطقة العربية، حيث نص على أن الأمن الغذائي هو "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية، إعتمادا على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[2]. هذا التعريف يبرز أهمية الإعتمادعلى الذات و الإنتاج المحلي.

بناءً على ما سبق، يمكن إستخلاص أن الأمن الغذائي هو مفهوم متعدد الأبعاد، يقيس مدى قدرة دولة ما على ضمان إحتياجاتها من الغذاء الأساسي، سواء من خلال إنتاجها المحلي أو عبر قدرتها المالية على إستيراده من الأسواق العالمية تحت مختلف الظروف، حتى في أوقات إرتفاع الأسعار[3].

كما يمكن النظر إلى الأمن الغذائي على أنه قدرة الجهاز الإنتاجي في مجتمع ما على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع أفراده، مع الأخذ في الحسبان مستوى التنمية الذي بلغه ذلك المجتمع. وتتباين رؤية الدول لهذا المفهوم بشكل كبير بين الدول المتقدمة التي تهيمن على إنتاجالغذاء وتصديره، والدول النامية التي غالباً ما تكون مستوردة صافية للغذاء. ففي حين أن الدول المتقدمة قد تنظر إلى الأمن الغذائي من منظور الحفاظ على فائض إنتاجي يضمن إستمرارية أنماطها الإستهلاكية والثقافية، فإن الدول النامية قد ترى أن توفير الحد الأدنى من الغذاء الذي يضمن البقاء على قيد الحياة هو أقصى طموحاتها. وبهذا المعنى، يرتبط مفهوم الأمن الغذائي إرتباطاً وثيقاً

[1]: تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المنعقد في روما، نوفمبر 1996، تاريخ الاطلاع: 2025/02/05، عبر الموقع: https://www.fao.org/4/w3613a/w3613a00.htm

[2]: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عبر الموقع: https://www.aoad.org/Arab-food-security-report-2009.pdf، ص16.

[3]: أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "الواقع والمأمول"، الملتقى التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية والدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 23و24 نوفمبر 2014، ص2.

بمستوى التنمية الإقتصادية الشاملة، وبكفاءة القطاع الزراعي، وكذلك بالقدرة المالية للدولة على سد أي عجز غذائي عن طريق الإستيراد[1].

ح- الرؤية الإسلامية للأمن الغذائي:

ينبثق المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي من رؤية شاملة تستهدف كفالة الحياة الكريمة لكل فرد في المجتمع، حيث يستلزم هذا المفهوم ضمان توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية الأساسية لجميع الناس، بصرف النظر عن ظروفهم، وفي كل الأوقات. وقد ذهب بعض المتخصصين إلىتعريف أكثر تحديداً، حيث إعتبروا أن جوهره يكمن في كفالة إستمرارية تدفق الغذاء الحلال بالكمية التي إعتاد عليها المجتمع، وضمان عدم إنقطاعه تحت أي ظرف[2]. ويعد "المستوى المعتاد" مفهوماً مرناً يتأثر بالوضع الإجتماعي والإقتصادي السائد، ففي مجتمعات الرخاء، قد يتجاوز هذا المستوى حدود الضروريات ليشمل أصنافاً تُصنَّف ضمن الكماليات، مما يعكس إهتمام المنظور الإسلامي ليس فقط بسد الجوع، بل بتحقيق جودة حياة لائقة للأفراد. إن إشتراط "الحلال"يضيف بعداً حيوياً وأخلاقياً، فلا يقتصر الأمر على توفير الطعام، بل يمتد ليشمل كونه طيباً ومباحاً، مما يربط الأمن الغذائي بالمنظومة العقدية والأخلاقية للمجتمع.

ط- الأمن الغذائي المستدام كركيزة إستراتيجية:

يُعَدُّ تحقيق الأمن الغذائي المستدام لأي دولة بمثابة حجر الزاوية فيإستراتيجيتها التنموية، وعنصراً لا غنى عنه ضمن خططها الإقتصادية والإجتماعية طويلة الأمد. هذا المفهوم العميق يتجاوز مجرد توفير الطعام، لينطوي على شبكة متكاملة من السياسات والبرامج والمشروعات الهادفة إلى تعزيز الإنتاج المحلي للسلع الغذائية الحيوية. ويتحقق ذلك من خلال الإستغلال الرشيد والأمثل للموارد المتاحة، سواء كانت طبيعية أم بشرية، مع ضرورة تفعيل آليات صارمة للقضاء على الهدر والفاقد في جميع مراحل السلسلة الغذائية، بدءاً من الحصاد لدى المنتج، مروراً بعمليات التخزين والنقل، ووصولاً إلى المستهلك النهائي.

[1]: بن تارزي خير الدين، "الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، تخصص تهيئة إقليمية، قسم التاريخ والجغرافيا، بوزريعة، الجزائر، 2017/2016، ص175.

[2]: مُحَمَّد مُحَمَّد الشلش، منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد19، 2010، ص194.

علاوة على ذلك، يشتمل هذا المفهوم على ضرورة ترشيد الأنماط الإستهلاكية لدى الأفراد، وتحسين الشروط التجارية المتعلقة بالسلع الغذائية ومستلزمات إنتاجها على الساحة الدولية، سواء في مجال التصدير أو الإستيراد، بما يخدم المصلحة الوطنية. كل ذلك يجب أن يتم في إطار إلتزام صارم بالحفاظ على التوازن البيئي، ومكافحة التلوث بجميع أشكاله، لضمان إستدامة الموارد للأجيال القادمة. والغاية الأسمى من كل هذه الإجراءات هي الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الإستقلالية الغذائية، عبر تقليص الإعتماد على الأسواق الخارجية، بهدف نهائي يتمثل في توفير الغذاء بكميات كافية ونوعيات قياسية لجميع السكان في مختلف أنحاء البلاد، وبأسعار تتناسب مع قدراتهم الشرائية، وذلك على نحو دائم ومستقر ومستدام[1].

ي- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) والأبعاد الإقتصادية:

قدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعريفًا شاملاً للأمن الغذائي، حيث نصت على أنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة إعتمادا على الإنتاج المحلي أو لا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية"[2]. يُبرز هذا التعريف بوضوح الأبعاد الثلاثة الرئيسية: الكمية الكافية، النوعية المغذية، و الإستمرارية، مع إفساح المجال للإعتماد على التجارة الدولية بناءً على مبدأ الميزة النسبية، شريطة أن يكون الغذاء في متناول الجميع.

ومن منظور آخر، يرى بعض الإقتصاديين أن الأمن الغذائي يرتبط إرتباطا وثيقًا بالقدرة المالية للدولة، حيث يمكن تعريفه بأنه "قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لمقابلة حاجاتها من الواردات الغذائية"[3]. هذا المفهوم يركز على الجانب التجاري ويعتبر أن قدرة الدولة على إستيراد الغذاء من الخارج هي المعيار الأساسي لأمنها الغذائي، وبالتالي فإن توفر العملة الصعبة يصبح هو الركيزة الأساسية لتغطية أي عجز في الإنتاج المحلي.

و لكن هذا التوجه يكشف عن نقاط ضعف هيكلية، خاصة بالنسبة للدول النامية. فمن الواضح أن إمتلاك الموارد المالية لا يضمن بالضرورة الحصول على الغذاء، حيث يمكن أن تُستخدم السلع الغذائية، مثل القمح، كأداة

[1]: رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام (واقع وآفاق)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد13، 2015، ص ص51-52.

[2]: فاتح حركاتي، "السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الانسانية، عدد8، جزء2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص21.

[3]: د. إبراهيم مصطفى، د. حمد بن محمد ال شيخ، "إقتصاديات الموارد والبيئة"، شركة العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص191.

للضغط السياسي من قِبل الدول المصدرة الكبرى، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية تاريخيًا مع الدول التي تختلف معها في التوجهات السياسية. أضف إلى ذلك أن العالم عرضة للصدمات الخارجية مثل الظروف المناخية القاسية، الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل، أو إندلاع الحروب والنزاعات، وكلها عوامل تؤدي إلى تقليص المعروض العالمي من الغذاء بشكل حاد، مما يجعل من المستحيل تقريبًا على الدول المستوردة تأمين إحتياجاتها، حتى وإن كانت تمتلك الأموال اللازمة لذلك.

وفي ضوء ما سبق من تعريفات، يمكننا الخلوص إلى مفهوم جامع وشامل للأمن الغذائي، يتمحور حول قدرة جميع فئات السكان في أي بلد، وفي كل زمان ومكان، على الحصول المادي و الإقتصادي على غذاء كافٍ وسليم ومغذٍ ، يمكنهم من عيش حياة صحية ونشيطة، وبتكلفة لا تتعارض مع قدرتهم الشرائية.

ولهذا، يستند مفهوم الأمن الغذائي الحديث على ثلاث ركائز أساسية ومترابطة، وهي كالتالي[1]:

أ- وفرة السلع الغذائية (Availability): لا يعني تحقيق الأمن الغذائي بالضرورة أن تنتج الدولة كل ما تستهلكه محليًا. بل يتطلب المفهوم الحديث توفير الموارد المالية اللازمة لتأمين هذه الإحتياجات، وهو ما يمكن تحقيقه عبر تصدير منتجات أخرى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى. وبذلك، يتسم مفهوم الأمن الغذائي بمرونة كبيرة في إدارة الموارد الوطنية و الإعتماد المتبادل والتعاون مع الشركاء التجاريين لتأمين الغذاء.

ب- إستقرار الإمدادات الغذائية (Stability) لا يكفي أن يكون الغذاء متوفرًا اليوم، بل يجب ضمان إستمرارية تدفقه على مدار العام دون إنقطاع. وهذا يتطلب وجود بنية تحتية قوية تشمل وسائل تخزين حديثة ومتقدمة، وسلاسل إمداد وتسويق فعالة تضمن وصول السلع الغذائية إلى الأسواق في جميع الأوقات، وتقي من التقلبات الموسمية أو الصدمات المفاجئة.

ج- إمكانية الحصول على الغذاء (Access) : هذه الركيزة تتعلق بالجانب الإقتصادي والإجتماعي، وتضمن أن تكون لدى الأفراد القدرة الشرائية الكافية للحصول على الغذاء. لا قيمة لوفرة الغذاء في الأسواق إذا كانت أسعاره تفوق قدرة المواطنين. ولتحقيق ذلك، قد تتدخل الدول عبر سياسات الدعم الموجه لخفض الأسعار، أو من خلال برامج الحماية الإجتماعية التي تعزز دخول الفئات الأكثر ضعفًا.

[1]: لرقام جميلة، "الأمن الغذائي في الدول العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص27-28.

2- المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي:

إن فهم أبعاد الأمن الغذائي يقتضي بالضرورة الإلمام ببعض المفاهيم وثيقة الصلة به، والتيغالبً ا ما يحدث خلط بينها وبينه، ومن أبرز هذه المفاهيم نجد: الإكتفاء الذاتي، المخزون الإستراتيجي، الأمان الغذائي، التبعية الغذائية والفجوة الغذائية.

أ- الإكتفاء الذاتي الغذائي:

كثيرً ا ما يخُلط بين مفهومي الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، رغم الإختلاف الجوهري بينهما. ويمكن تعريف الإكتفاء الذاتي الغذائي بأنه: "قدرة المجتمع على الإعتماد الكلي على موارده وإمكانياته الذاتية في إنتاج كافة إحتياجاتالغذائية محليً ا"[1].

درجة الإكتفاء الذاتي الغذائي=(الإنتاج المحلي/الإستهلاك الكلي)×100

و يكمن الفرق الجوهري بين المفهومين في نقطتين أساسيتين[2]:

الأولى: أن مفهوم الإكتفاء الذاتي يرى في الإنتاج المحلي المصدر الأوحد لتوفير الغذاء، ويرفض أي إعتماد على الخارج. في المقابل، يتسم مفهوم الأمن الغذائي بنظرة أكثر شمولية، حيث يأخذ في الإعتبار كافة المصادر الممكنة للإمدادات الغذائية، بما في ذلك الواردات التجارية والمساعدات الغذائية الدولية.

الثانية: ينحصر تركيز مفهوم الإكتفاء الذاتي في جانب الإنتاج المحلي فقط، بينما يمتد مفهوم الأمن الغذائي ليشمل أبعادً ا أخرى حيوية، مثل إستقرار الإمدادات على المدى الطويل، ضمان قدرة جميع الأفراد، وخاصة الفئات الضعيفة على الوصول إلى الغذاء والحصول عليه.

بناءً ا على ما سبق، يمكن القول إن تحقيق نسبة مرتفعة من الإكتفاء الذاتي في السلع الغذائية الأساسية يمثل دعامة قوية للأمن الغذائي الوطني ويقلل من تعرضه للتهديدات الخارجية.لذا، يُعتبر معدل تغطية الإحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني أحد أهم المؤشرات التي تقيس مدى قوة الأمن الغذائي. فدرجة الإكتفاء الذاتي تقيس درجة إعتماد الدولة على نفسها، فإذا بلغت 100%، نصف الدولة بأنها حققت إكتفاذاتيً ا. أما إذا تجاوز الإستهلاك المتاح حجم الإنتاجالمحلي، فهذا يُعرف بـ "عدم الإكتفاء الذاتي" أو "العجز الغذائي."

[1]: دبار حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]: رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ويرى بعض الخبراء أن مؤشر الإكتفاءالذاتي يتحقق أيضاً عندما تكون قيمة الصادرات الزراعية للبلد قادرة على تغطية قيمة وارداته من السلع الغذائية، في حال تعذر الإنتاج المحلي.ويتحقق التوازن المثالي للإكتفاء الذاتي عندما يتساوى الإنتاج مع الإستهلاك[1]. وقد جرت العادة على أن مفهوم الإكتفاء الذاتي يركز على توفير الحاجات الأساسية من الغذاء، دون أن يشمل بالضرورة الكماليات الغذائية التي، رغم أهميتها للصحة العامة، لم تكن تُعتبر جزءاً منه، قبل أن تضيفها منظمة الأغذية والزراعة (FAO)وأخراً ضمن مؤشرات الأمن الغذائي الشامل.

ب- المخزون الإستراتيجي وعلاقته بالإكتفاء الذاتي:

لقد أدت أزمات الغذاء العالمية التي شهدها العالم في سبعينيات القرن العشرين إلى تركيز مفهوم الأمن الغذائي حول محورين رئيسيين: بناء مخزون إستراتيجي من الغذاء والسعي نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي. ويرتبط المخزون الإستراتيجي إرتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي، وهو إجراء متعارف عليه عالمياً كشبكة أمان وطنية.

كما يُقصد بالمخزون الإستراتيجي تلك الكميات من السلع الغذائية الضرورية لحياة المواطنين التي تحتفظ بها الدولة لمواجهة الأزمات الطارئة أو أي نقص محتمل في الغذاء. ويتم اللجوء إلى هذا المخزون في ظروف إستثنائية محددة كوقوع الكوارث الطبيعية، إندلاع الحروب، حدوث إرتفاعات مفاجئة وغير مبررة في الأسعار، أو إضطراب سلاسل الإمداد العالمية للسلع التي لا يتم إنتاجها محلياً بينما يُعنى الإكتفاء الذاتي، كما ذكرنا، بقدرة الدولة على تلبية إحتياجاتها الغذائية، سواء عبر الإنتاج المحلي المباشر أو من خلال قدرتها على الشراء من الأسواق العالمية.

ج- أمان الغذاء: تُعرّف منظمة الصحة العالمية مفهوم أمان الغذاء بأنه مجموعة الإجراءات والشروط الواجب توافرها خلال المراحل المختلفة للتعامل مع الغذاء، بدءاً من الإنتاجمروراً بالتصنيع والتخزين والنقل والتوزيع ووصولاً إلى التحضير النهائي، وذلك لضمان جودة الغذاء وسلامته للمستهلك. حيث يشمل ذلك كفاءة المنتج الغذائي وخلوه من أي مصادر للضرر، مع ملاءمته للإستهلاك البشري. وتؤكد المنظمة أن توفر الغذاء بكميات كافية لا

[1]: فضيل ابراهيم مزاري، "السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من 1962-2016"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018/2017، ص38.

يعتبر كافياً بحد ذاته، كما أن محتواه الغذائي وحده لا يضمن الحماية الصحية، بل لا بد أن يكون إستهلاكه آمناً تماماً، وألا يشكل أي تهديد للصحة العامة من خلال الإصابة بالأمراض أو حالات التسمم[1].

وعليه، يمكن القول إن سلامة الغذاء تعني إنتفاء جميع مظاهر التلوث فيه، سواء كانت ميكروبية أو كيميائية أو فيزيائية، بما في ذلك تأثيرات التلف وتجاوز مدة الصلاحية والتحول في الخصائص الطبيعية أو الكيميائية للأغذية. كما تشمل هذه السلامة الإلتزام بالإشتراطات الصحية في كل المراحل، ووجود رقابة فعالة لمنع أي أخطار محتملة على صحة الإنسان. ويقع على عاتق المستهلك جزء من المسؤولية في تحقيق هذه السلامة، من خلال تطبيق الممارسات الصحية في التعامل مع الغذاء أثناء التخزين والتحضير والتناول، فضلاً عن وعيه ودرايته بالمنتجات التي يقتنيها، والتحقق من مصادرها ومدى ملاءمتها للإستهلاك من خلال فحص تاريخ الإنتاج والصلاحية.ويُذكر أن الإعتماد المتزايد على المدخلات الكيميائية في الزراعة الحديثة لتعزيز الإنتاجية قد أثار مخاوف المستهلكين بشأن الآثار الصحية المترتبة على ذلك[2].

د- الفجوة الغذائية: تشير الفجوة الغذائية إلى الفارق بين إجمالي الواردات من السلع الغذائية الأساسية وحجم الإنتاج المحلي، أي أنها تمثل صافي العجز الغذائي للدولة. وبتعبير آخر، تعكس هذه الفجوة الفرق بين الكميات المنتجة محلياً من الغذاء والكميات المطلوبة لتلبية إحتياجات الإستهلاك المحلي.ويُحسب هذا العجز من خلال المقارنة بين حجم الإنتاج المحلي ومستويات الإستهلاكالمحلي، مما يُظهر مدى قدرة الدولة على سد إحتياجات سكانها من السلع الغذائية الأساسية[3].

بناءً على ذلك، تتأثر الفجوة الغذائية بعاملين رئيسيين: حجم الإنتاج المحلي ومستوى الإستهلاك المحلي. فإذا زاد الإنتاج مع بقاء الطلب على حاله، فإن ذلك يؤدي إلى تضييق الفجوة الغذائية. في المقابل، إذا إرتفع الإستهلاك مع ثبات الإنتاج أو إذا كانت نسبة زيادة الإنتاج أقل من نسبة زيادة الإستهلاك، فإن الفجوة تتسع بشكل ملحوظ[4].

---

[1]: أبو بكر عبد الله سليمان، الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 03، العراق، ماي 2009، ص123.

[2]: محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة للنشر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1998 ص ص85-88.

[3]: كينة عبد الحفيظ، "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، رسالة ماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص11.

[4]: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، الأمن الغذائي في الدول العربية، 2008، ص172.

ووفقاً لهذا المفهوم، يمكن التعبير عن الفجوة الغذائية بالعلاقة التالية:

الفجوة الغذائية= الإستهلاك الغذائي- الإنتاج الغذائي المحلي

وتشمل الفجوة الغذائية وفق هذا التعريف تقييم الوضع الغذائي في الدولبقاء ً ا على أنماط الإستهلاك السائدة ومعدلات إستهلاك الفرد من مختلف الأصناف الغذائية. ولا يقتصر هذا المفهوم على تحديد الكميات المثلى التي يجب تناولها، ولا يركز على تحسين القيمة الغذائية للنظام الغذائي للفرد من حيث السعرات الحرارية أو مكونات البروتين الحيواني والنباتي، بل يأخذ في الإعتبار تطور الطلب الفعلي على الغذاء نتيجة للعوامل الداخلية في الدولة، وكذلك التغيرات في العادات الإستهلاكية الناجمة عن الظروف الإقتصاديةو الإجتماعية السائدة.

كما يمكن تعريف الفجوة الغذائية على أنها التمثيل الكمي لأزمة الغذاء الناتجة عن عدم كفاية القدرات الإنتاجية المحلية في تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان، مما يضطر الدولة إلى اللجوء للإستيراد من الأسواق الخارجية. وبذلك، تمثل الفجوة الغذائية حجم العجز في المواد الغذائية التي يعجز البلد عن إنتاجها محلياً، ويحاول تعويضها عن طريق الإستيراد. وهي تعبر عن الفرق بين القدرة الإنتاجيةالمحلية من جهة، و الإحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء للسكان من جهة أخرى. وقد تتسم الفجوة الغذائية بالتقلب من عام إلى آخر، نتيجة للتغيرات في الإنتاج الزراعي والحيواني، وتغير حجم الإستهلاك، وتقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

وتُعد فجوة الأمن الغذائي أحد المؤشرات الرئيسية لقياس مستوى الأمن الغذائي في الدولة، ويتم قياسها عبر مؤشرين أساسيين هما[1]:

المؤشر الأول: رصيد الميزان التجاري الغذائي: ويقاس من خلال الفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية.فإذا كان الرصيد موجباً أو صفراً، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فجوة في الأمن الغذائي. أما إذا كان الرصيد سالباً، فهذا يدل على وجود فجوة في الأمن الغذائي.

المؤشر الثاني: نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء إلى قيمة الواردات الغذائية، ويقاس هذا المؤشر من خلال الفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء. فإذا كانت قيمة المؤشر موجبة، فإن ذلك يشير إلى وجود فجوة في الأمن الغذائي، أي أن الموارد المالية الذاتية غير كافية

[1]: بلعزوز بن علي، قومية سفيان، "أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة قياسية)"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 28و29 أكتوبر 2014، ص ص03-04.

لتمويل واردات الغذاء. أما إذا كانت القيمة صفراً أو سالبة، فإن ذلك يدل على تحقيق الأمن الغذائي.ويحُسب هذا المؤشر رياضياً على النحو التالي:

فجوة الأمن الغذائي (وفق مؤشر الميزان التجاري الغذائي)= الصادرات الغذائية - الواردات الغذائية

الفجوة الغذائية= الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء/ الواردات الغذائية

ويجب التنويه إلى وجود فرق بين الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية، حيث تعبر الفجوة التغذوية عن القصور في المكونات الغذائية الأساسية اللازمة للوظائف البيولوجية للفرد، بينما تركز الفجوة الغذائية على الجانب الكمي للغذاء[1].

هـ- التبعية الغذائية: تعني التبعية بشكل عام وجود علاقة إعتماد غير متكافئة في مجال محدد أو عدة مجالات، وقد تكون هذه التبعية سياسية أو إقتصادية. أما التبعية الغذائية فتعبر عن عدم قدرة الدولة على تلبية إحتياجات سكانها من المواد الغذائية الأساسية بشكل ذاتي، مما يضطرها إلى الإعتماد على الإستيراد الخارجي لتلبية هذه الإحتياجات. فأي إختلال في توفير هذه المواد أو ندرتها قد يعرض السكان لمخاطر نقص التغذية، وما يترتب على ذلك من إنتشار للأمراض والمجاعة[2].

كما تُعرف التبعية الغذائية بأنها نسبة الإعتماد على المصادر الخارجية في تلبية إحتياجات الإستهلاك المحلي. وتتراوح هذه النسبة من مستويات منخفضة قريبة من الصفر في الدول التي لديها إنتاج زراعي وسمكي فعال، إلى مستويات عالية تقترب من 100% في الدول التي تعتمد إعتماداً شبه كلي على الإستيراد من الخارج[3].

---

[1]: بلقلة ابراهيم، "الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الإقتصادية الدولية"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر 2014، ص3.

[2]: بوغدة نور الهدى، "دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014، ص8.

[3]: توقر محمَّد، "النمذجة القياسية والإتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر، 2014، ص12.

و- نقص وسوء التغذية: عند تناول موضوع الأمن الغذائي، كثيراً ما يحدث خلط بين مفهومي نقص التغذية وسوء التغذية في الدراسات التحليلية. وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بينهما، والتي تتمثل في "عدم إمداد الجسم بالإحتياجات الأساسية من الطاقة والبروتينات". فنجد أن كلا المفهومين يشيران إلى خلل في التغذية، وإن إختلفت أشكال هذا الخلل وآثاره الصحية.

فنقص التغذية هو إستهلاك الغذاء الأقل من الحد الضروري لسد حاجة الجسم من الطاقة، يؤدي هذا إلى تعطيل الوظيفة الجسدية لشخص مما يجعله غير قادر على التحمل مثل النمو، التعليم، العمل الجسدي، لا مقاومة الأمراض...الخ، ولكي يعيش الشخص لمدة أسابيع أو شهور على الأقل يجب 2100 سعرة حرارية، وهو المتوسط الذي يحتاجه أي شخص يوميا ليعيش حياة صحية حسب المنظمة العالمية للصحة.[1]

بينما سوء التغذية هو عبارة عن نقص العناصر الغذائية مثل الأملاح والفيتامينات والبروتينات والدهون...الخ، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور صحة الإنسان، ما ينتج عنه الإصابة بأمراض الإعاقة والتخلف في النمو العام للجسم والعقل وأمراض عدة أخرى كضعف الرؤيا الذي يعاني منه ملايين البشر، وما أكده الخبراء والباحثين على ضرورة معرفة الخواص الغذائية للطعام والشراب (التزايد المستمر لعدد الجائعين في العالم ما يقارب 821 مليون نسمة في سنة 2021 حسب تقرير الامم المتحدة).

إن وضع الأمن الغذائي عند نقص التغذية يؤديان إلى إنعدامه، ومن أجل تشخيص المشكل قامت العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في دراسة المؤشرات الضرورية والمنهجيات القياسية المناسبة للمظاهر والمؤشرات المختلفة للأمن الغذائي، وهذه المؤشرات والمفاهيم هي: المقدار المأخوذ من السعرات الغذائية، نقص وزن الأطفال، الجوع المستمر، وفرط التغذية (وهو شكل خاص سائد من سوء التغذية)، ووفقا لأداء هذه المؤشرات يمكن تحديد فيما إذا كانت منطقة ما يتوفر أو ينعدم فيها الأمن الغذائي، وشكل إنعدام الأمن الغذائي الذي تعانيه.

ز- المعونة الغذائية: تُشكّل المعونة الغذائية أحد أقدم صور الدعم الخارجي المقدَّم بين الدول، كما تظل محطَّ جدل واسع النطاق. ولا يمكن إنكار الدور المحوري لهذه المعونة في إنقاذ حياة الملايين حول العالم والإرتفاع بمستويات معيشتهم ويقصد بالمعونة الغذائية أساساً "تحويل السلع الغذائية من دولة مانحة إلى دولة متلقية دون

[1]: بلقلة براهيم، مطاي عبد القادر، الأمن الغذائي مؤشراته، حدوده والعوامل المؤثرة فيه، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول: دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، يوم 10 مارس 2018، ص9.

مقابل مالي، أو بشروط سداد مخفَّفة بهدف سدّ العجز في الإحتياجات الغذائية للدولة المستفيدة. وتوجَّه هذه المعونة عادةً لمساعدة المتأثرين بالصدمات الإقتصادية والكوارث البيئية، أو لدعم المشاريع التنموية المختلفة. وقد ظهرت الجذور التاريخية للمعونة الغذائية في صورتها السلعية مع مطلع خمسينيات القرن العشرين، ثم تنوعت أشكالها وأساليب تقديمها لاحقًا. وتختلف آليات نقل المعونة الغذائية إلى الدول الأقل نموًا أو محدودة الدخل؛ فقد تتخذ صورة تحويلات مالية تدعمها موازنات الدول المانحة لتمويل الصادرات الغذائية، أو قد تأتي في شكل سلع غذائية عينية كالحبوب، كما يمكن أن تقدم في إطار تسهيلات تنموية لدعم الصادرات الغذائية[1].

ح- مفهوم إنعدام الأمن الغذائي: يتمثَّل جوهر إنعدام الأمن الغذائي في عدم كفاية متوسط حصة الفرد من الغذاء بالمقارنة مع المستويات التي توصي بها منظمات الصحة العالمية، وذلك نتيجة لإختلال الظروف المعيشية. ويُعزى هذا الإنعدام أو التراجع في الأمن الغذائي إلى جملة من العوامل تشمل عدم كفاءة الإنتاج الغذائي، قصور وسائل الدعم المساندة وإختلال النظم المؤسسية المسؤولة عن إنتاج الغذاء، بالإضافة إلى ندرة الموارد الزراعية أو فشل السياسات العامة بشكل عام[2].

وتعرِّف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ظاهرة إنعدام الأمن الغذائي بأنها الحالة التي يفتقد فيها الأفراد القدرة على الوصول المنتظم إلى كميات كافية من الغذاء، تضمن لهم نموًا طبيعيًا وحياة نشطة وصحية. وقد تنشأ هذه المعضلة نتيجة لعوامل متعددة منها عدم توفر الغذاء محليًا، أو إنخفاض القدرة الشرائية للأسر، أو سوء نظم التوزيع، أو الإستخدام غير الرشيد للغذاء على مستوى الأسرة الواحدة. ويُعد إنعدام الأمن الغذائي – إلى جانب تردي الأحوال الصحية وممارسات الرعاية والتغذية غير الملائمة – أحد الأسباب الجذرية للعديد من المشكلات التنموية. ويمكن تصنيف إنعدام الأمن الغذائي إلى ثلاثة أنماط رئيسية: مزمن، أو موسمي، أو عابر (إنتقالي)[3].

ومن خلال هذا التعريف الشامل، يمكن تمييز نمطين رئيسيين لإنعدام الأمن الغذائي: يتميَّز النمط الأول بأنه مزمن، ويرتبط جذريًا بالمشكلات الهيكلية المستمرة في الإقتصاد، إنتشار الفقر وإنخفاض مستويات الدخل.

---

[1]: دبار حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2]: سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في إقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص118.

[3]: فضيل ابراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

بينما يُوصف النمط الثاني بأنه مؤقت، ويظهر غالبًا بسبب عدم كفاءة الأداء في القطاعين الإقتصادي والزراعي. ويشمل هذا النمط أيضًا فترات الضغط الشديد الناجمة عن الكوارث الطبيعية، والأزمات المالية، والنزاعات المسلحة، وعوامل أخرى طارئة [1]. ويمكن توضيح هذه الأنماط وأسبابها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): صنفي إنعدام الأمن الغذائي

	إنعدام الأمن الغذائي المزمن	إنعدام الأمن الغذائي المؤقت
المدة	طويل الأجل أو ثابت	قصير الأجل ومؤقت
أسبابه	حدوث فترات طويلة من الفقر، الإفتقار إلى السلع، عدم كفاية فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمالية.	الصدمات والتقلبات قصيرة الأجل في توافر وإمكانية الحصول على الغذاء، والتي تشمل التغيرات السنوية في إنتاج الغذاء، أسعار المواد الغذائية المحلية ودخل الأسرة.
نتائجه	عدم قدرة الأشخاص على تلبية إحتياجاتهم الغذائية على مدى فترة طويلة من الزمن	إنخفاض في القدرة على إنتاج الغذاء، أو في الحصول على ما يكفي للحفاظ على حالة تغذوية جيدة.
يمكن التغلب عليه من خلال	التدابير النموذجية للتنمية على المدى الطويل والتي تستخدم أيضا لمعالجة مشاكل الفقر (مثل التعليم والحصول على الموارد الإنتاجية مثل الإئتمان). الشعوب التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي تحتاج إلى وصول المباشر للغذاء من أجل زيادة طاقتهم الإنتاجية.	إن عدم القدرة على التنبؤ تجعل من الصعب التخطيط والبرمجة وتتطلب مهارات وأنواع مختلفة من التدخلات، بما في ذلك قدرات الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان.

Source : Le Programme CE-FAO « Sécurité alimentaire : l'information pour l'action » Financé par L'Union Européenne et exécuté par l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'Agriculture (FAO).

[1]: رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ط- مفهوم ظاهرة الجوع: تُعرف ظاهرة الجوع بأنها الحالة التي يعاني فيها الأفراد والأسر من إنعدام الأمن الغذائي بشكل مستمر وممتد عبر الزمن. وتتخذ هذه الظاهرة شكلين رئيسيين: فقد تكون طارئة ناتجة عن صدمات إقتصادية مفاجئة، أو مزمنة تنشأ بسبب شح الموارد الأصول المُدرة للدخل، أو نتيجة للصراعات المستعصية وطويلة الأمد. ويجمع الخبراء على أن معالجة أزمة الجوع لا يمكن أن تقتصر على تقديم المعونات الغذائية العاجلة، التي وإن كانت ضرورية على المدى القصير، إلا أن الحل الجذري يكمن في تبني برامج إقتصادية شاملة تهدف إلى ضمان توفير الغذاء على المدى البعيد. وتُعرِّف التقارير الدولية ظاهرة الجوع بأنها الحالة التي يستمر فيها عدم حصول الفرد على الحد الأدنى من الطاقة الغذائية اللازمة لأكثر من عام واحد[1].

ولقد حظيت قضيتا الجوع وإنعدام الأمن الغذائي بإهتمام بالغ على الساحة العالمية، حيث أكد إعلان مؤتمر روما المعني بالأمن الغذائي على ضرورة جعل مكافحة إنعدام الأمن الغذائي أولوية إقليمية ودولية. ومن أبرز ما خلص إليه المؤتمر[2]: "أن الجوع وإنعدام الأمن الغذائي يمثلان مشكلتين عالميتين، من المتوقع أن تستمرا بل وأن تتفاقما بشكل خطير في بعض المناطق، ما لم تُتخذ إجراءات فورية وحاسمة ومتناسقة، نظراً للزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم، والإجهاد المتزايد على الموارد الطبيعية، مع التأكيد على أن الغذاء لا ينبغي أن يتحول إلى أداة للضغط السياسي أو الإقتصادي". وهذا يؤكد من جديد على الأهمية المحورية للتضامن والتعاون الدولي. ويبقى الفقر العامل الأساسي وراء إنعدام الأمن الغذائي، مما يجعل التقدم المستدام نحو القضاء على الفقر عاملاً حاسماً لضمان حصول الجميع على الغذاء.

ي- علاقة الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى: يرتبط تحقيق الأمن الغذائي إرتباطاً عضوياً بعدد من المفاهيم الأمنية الأخرى والتي تتكامل معاً لتشكل منظومة متكاملة للأمن الشامل للفرد، ومن أبرز هذه المفاهيم[3]:

- **الأمن الإجتماعي:** يوجد ترابط قوي ومتبادل بين الأمن الغذائي والأمن الإجتماعي، حيث يعزز كل منهما الآخر فغياب أحدها يؤدي حتماً إلى تقويض الآخر، مما يخلق حلقة مفرغة من عدم الإستقرار.

[1]: فضيل ابراهيم مزاري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2]: مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، روما، ايطاليا، 17-13 نوفمبر، 1996.

[3]: رزيقة غراب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

- **الأمن المائي:** يُعد الأمن المائي حجر الزاوية في تحقيق الأمن الغذائي[1]، حيث يمثل الجفاف ونقص الموارد المائية التهديد الرئيسي له. وتشير تقديرات الأمم المتحدة حول موارد المياه والتوقعات السكانية العالمية إلى أن أكثر من 2.8 مليار نسمة في 48 دولة يعانون من ندرة المياه.

- **الأمن البيئي:** كشفت الدراسات عن علاقة وثيقة بين إنعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي فغالباً ما يضطر من يعانون من إنعدام الأمن الغذائي إلى اللجوء لممارسات غير مستدامة تضر بالبيئة، مما يؤدي إلى مزيد من تدهور الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي

1- أبعاد الأمن الغذائي:

تُعرّف الدولة التي تتمتع بالأمن الغذائي بقدرتها على تلبية إحتياجاتها الغذائية بشكل مستدام، سواء على المدى القصير أو الطويل. ويتسم هذا المفهوم بالديناميكية، حيث يتكيف مع الظروف الإقتصادية للدولة ويختلف من مرحلة زمنية إلىأخرى تبعاً لتطور الإحتياجات الغذائية للإنسان، والتطورات المستمرة في حجم الموارد الإقتصادية المخصصة لإشباع هذه الإحتياجات، والطرق المتبعة في إنتاج وتوزيع السلع الغذائية، بالإضافة إلى الظروف الداخلية للدولة التي تؤثر في قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء. فعلى سبيل المثال، تتجه الدول على المدى القصير إلى توفير الغذاء للمستهلكين بغض النظر عن مصدر تمويله[2]، حتى لو كان ذلك على حساب زيادة العبء على ميزانية الدولة (من خلال تخصيص حصة كبيرة من الإنفاق العام للغذاء)، أو عن طريق الاقتراض الخارجي، خاصة في الأوقات الصعبة.ونظراً لأهمية الأمن الغذائي وأبعاده، يمكن تناول البعد الإقتصادي على النحو التالي:

أ- البعد الإقتصادي: تمثل الواردات الغذائية عبئاً ثقيلاً على كاهل العديد من الدول النامية، وذلك بسبب عجزها عن تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي، مما يدفعها إلى الإستيراد من الأسواق العالمية. وهذا الوضع يضع ضغوطًا مستمرة على موازين مدفوعات هذه الدول، مساهماً في إستمرار عجزها. كما أن الإعتماد على إستيراد

[1]: محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-93.

[2]: كمال حوشين، "اشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008، ص239.

السلع الغذائية يساهم بشكل رئيسي في إرتفاع الأسعار المحلية نتيجة "للتضخم المستورد" الناجم عن إرتفاع أسعار الغذاء عالميًا، مما يضطر الحكومات في كثير من الأحيان إلىتدخل لدعم أسعار هذه السلع محليًا[1].

ويشكل مستوى الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للمستهلك أحد الدعائم الأساسية للأمن الغذائي. ومن المفترض أن يكون هذا الدخل نتاجًا لتوظيف أفراد المجتمع وعملهم. وبالتالي، فإن قضية الأمن الغذائي تحمل في جوهرها قضية التنمية الإقتصادية الشاملة، فهناك إرتباط وثيق بين التغذية الجيدة، الصحة وسيرورة التنمية. فمن خلال تلبية الإحتياجات الأساسية من الغذاء، يصبح الأفراد – بإعتبارهم أحد عوامل الإنتاج – قادرين على المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الإقتصاديوعلى العكس من ذلك، فإن تدهور المستوى المعيشي ينعكس سلبًا على الحالة الصحية للأفراد، مما يقوض قدرتهم على الانخراط الفعال في الحياة العملية. ومن هنا تبرز الحتمية في إعطاء الأولوية للإستثمار في العنصر البشري، وتنميته، والحفاظ على صحته، بإعتبارالركيزة الأساسية لدفع عجلة التنمية.

ويتجلى البعد الإقتصاديأيضًا في القطاع الزراعي، الذي يُقاس مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ويتطلب ذلك تحديد سياسة زراعية واضحة تشمل: المساحات المزروعة، المساحة المحصولية، اختيار الهيكل المحصولي الأمثل، إستخدام الميكنة الزراعية الحديثة، تطوير قطاعات تربية الحيوانات والدواجن والأسماك، وإعتماد أساليب التكثيف الزراعي. فجميع هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.

ويؤدي تحقيق هذه الأبعاد الإقتصادية من قبل الدول النامية إلى ضمان أمنها الغذائي، مما يحميها من مخاطر الإعتماد على الإستيراد الذي يقود إلى التبعية الغذائية الدائمة، والتي تترتب عليها عواقب وخيمة مثل إستمرار عجز ميزان المدفوعات، التعرض لتقلبات الأسعار العالمية، وبالتالي تآكل القيمة الشرائية للعملة المحلية. كما أن هذا الإعتماد يعيق مسيرة التطور والتنمية، حيث قد تضطر الدول إلى التضحية بتمويل المشاريع التنموية الحيوية من أجل توفير الغذاء الأساسي للمواطنين. ولتوضيح الصورة أكثر حول الأبعاد الإقتصادية، يمكن استعراض العنصرين التاليين:

- **الإنخفاض في كمية الإنتاج:** يعد مستوى الإنتاج، وبالتالي حجم الغذاء المتاح، في العديد من الدول التي تعاني من مشكلة الأمن الغذائي، أقل من المستوى المطلوب نوعًا وكمًا لتحقيق الإستهلاك الأمثل.

[1]: ابراهيم مصطفى، حمد بن محمّد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص203.

- قدرة الإنتاج الفلاحي على مجاراة النمو السكاني: يمثل القطاع الفلاحي المحور الأساسي في تأمين الأسس الإقتصادية والغذائية لأي شعب، كما أنه يمثل حجر الزاوية للإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي. ومع الإرتفاع الهائل في معدلات النمو السكاني، واتساع الفجوة بين هذا النمو ومعدلات التنمية الإقتصادية، يزداد الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في ظل إنخفاض المعروض منها و إرتفاع أسعارها، مما يخلق صعوبات جمة أمام الأسر في تأمين إحتياجاتها من الغذاء. وبالتالي، فإن السؤال الجوهري الذي يواجه كل حكومة هو: إلى أي مدى يمكن لقطاع الفلاحة و إنتاجه أن يلبي الإحتياجات المتزايدة للسكان ويواكب وتيرة النمو السكاني المتسارع؟

فالعامل الإقتصادي يمثل الدعامة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، ويتجلى تأثيره من خلال عدة محاور رئيسية: [1]

أ- تزايد معدلات الإستهلاك: لوحظ في الآونة الأخيرة تضخم كبير في حجم الإستهلاك من السلع الغذائية بين شرائح إجتماعية معينة، وذلك نتيجة أنماط إستهلاكية غير عقلانية. وقد أدت السياسات غير المدروسة إلى بروز فئة تمتلك قدرات مالية ضخمة تُترجم إلى قوة شرائية هائلة، توجه قسطًا كبيرًا منها نحو تبذير الطعام والإنفاق المفرط على المنتجات الغذائية. ينتج عن هذه الظاهرة انكماش في المعروض من السلع الأساسية المُوجهة للطبقات ذات الدخل المحدود والفقيرة، مما يستدعي التدخل العاجل لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل والأجور، كي لا تتحمل الفئات الأكثر هشاشة العبء الأكبر من هذه الأزمة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى اتساع الفجوة الغذائية. وتكمن جذور المشكلة في آليات التوزيع أكثر من كونها في الإستهلاك ذاته، إذ تُشير الإحصائيات إلى أن الدول المتقدمة، التي لا يتعدى سكانها 10% من إجمالي سكان العالم، تستهلك وحدها ما يقارب 50% من الإنتاج العالمي للحبوب.

ب- التحديث الإنتاجي: يظل تطوير الأصناف الزراعية وتحسين سلالات الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها المدخل الرئيسي لتحقيق تنمية فلاحية حقيقية، تضمن الحد الأدنى من متطلبات الأمن الغذائي. كما أن مستقبل القطاع الفلاحي في أي دولة أو إقليم مرهون بمدى نجاحها في إدخال نظم الري الحديثة، والتركيز على رفع مستويات الإنتاجية، والإستخدام الأمثل للمدخلات اللازمة لتطوير الإنتاج، دون إغفال الدور المحوري للأسمدة بمختلف أنواعها في تعزيز كفاءة إستخدام الموارد المائية والأرضية.

[1]: ابراهيم مصطفى، حمد بن محمّد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص208.

ج- أسعار السلع ودرجةإستقرارها: يتأثر مستوى الأمن الغذائي لأي دولة بشكل مباشر بتقلبات الأسعار في الأسواق المحلية والعالمية. ويمكن ملاحظة هذا التأثير بوضوح في الوطن العربي، حيث يرتبط الأمن الغذائي إرتباطا وثيقًا بتذبذب الأسعار العالمية للقمح، الذي يُعد سلعة إستراتيجية في معظم الدول العربية.

د- الإستثمار الفلاحي: يؤدي التركيز المفرط على تطوير القطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي إلى إنخفاض حاد في حجم الإستثمارات المخصصة للزراعةوينعكس هذا التراجع سلبًا على معدلات نمو المساحات المزروعة وإنتاجية مختلف المحاصيل، مما يسهم بشكل مباشر في نشوء وتعميق مشكلة الفجوة الغذائية.

هـ- إعادة تخصيص الموارد: يرى المختصون أن تحسين الأمن الغذائي ممكن من خلال إعادة توزيع الموارد بين السلع الغذائية الأساسية كالقمح، والسلع النقدية كالقطن. وتشير الدراسات إلى أن إرتفاع درجة تجنب المخاطرة لدى المزارعين والمخططين يؤدي إلى توسيع نطاق إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل الزراعية الأخرى[1].

ومن خلال التحليل السابق، نستنتج أن توفر الغذاء بالكميات والنوعيات المطلوبة ليس كافيًا بحد ذاته للقول بتحقيق الأمن الغذائي، ما لم يقترن ذلك بقدرة الناس الفعلية على الوصول إليه من خلال قوة شرائية كافية تمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله.وبالتالي، يُعد الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك إمكانية اقتناء الغذاء ركنًا أساسيًا من أركان الأمن الغذائي.

ومن المعروف أن الدخل الكافي لا يتحقق إلا بتوفر فرص العمل، ولا تخلق هذه الفرص إلا من خلال الإستثمارالذي يحُرك عجلة التنمية الإقتصادية. مما يعني أن قضية الأمن الغذائي تحمل في طياتها قضية التنمية الإقتصادية ذاتهاوعلى النقيض من ذلك، فإن تدهور المستوى التغذوي يؤثر سلبًا على الحالة الصحية للعنصر البشري، مما يهدد قدرته على كسب الدخل بسبب تردي صحته الجسدية. وهنا تبرز الأهمية القصوى للإستثمار في رأس المال البشري بإعتباره أهم عناصر الإنتاج والقادر على دفع عجلة التنمية. كما يتضمن البعد الإقتصادي جانبًا فلاحيًا يتمثل في السياسات التي تتبناها الدولة والكفيلة بتحقيق قفزة نوعية في حجم الإنتاج الزراعي والغذائي[2].

[1]: ابراهيم مصطفى، حمد بن مُحَّد ال شيخ، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2]: مُحَّد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 96.

ب-البُعد الإجتماعي: لا يخلو الأمن الغذائي من آثار إجتماعية بالغة الأهمية، فهو يرتبط إرتباطاً وثيقاً بتحقيق الإستقرارالمجتمعي وضمان مستقبل خالٍ من الإضطرابات الناجمة عن تقلبات كميات السلع الغذائية الضرورية. فالفرد يُعد حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصاديةو الإجتماعية، والغذاء حق من حقوق الإنسان الأساسية التي أكدت عليها التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية. لذا، يقع على عاتق المجتمع مسؤولية كفالة حق أفراده في الحصول على الغذاء. وإذا كانت المجتمعات تعاني من عجز غذائي نتيجة وجود فجوة بين المعروض والطلب، فإن ذلكينعكس سلباً على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم الإجتماعية، ويتجلى في تدهور الوضع الإجتماعي، مما يؤثر بدوره على جهود التنمية بمختلف أشكالها[1].

ومن بين الآثار الإجتماعية الخطيرة الناجمة عن أزمة الغذاء نجد الآتي:

- تأثير الأزمة على المزارعين: يؤذي ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي المزارعين بشكل خاص، إذ تنخفض دخولهم مقارنة بالشرائح الإجتماعية الأخرى، مما يزيد من حدة الفقر في الأرياف.

- تفشي البطالة وتبعاتها: يؤدي تراجع القطاع الزراعي إلى تفشي البطالة، وما يرافقها من آفات إجتماعية كالنزوح الريفي بحثاً عن فرص عمل في قطاعات أخرى، مما يؤثر سلباً على العمالة الزراعية ويؤدي إلى تناقص أعداد العاملين في هذا القطاع الحيوي.

كما يبرز البعد الإجتماعي في التأكيد على أن الغذاء حق من حقوق الإنسان، مما يعني أن الأمن الغذائي معادل لقدرة المجتمع على ضمان توفير حد معين من الغذاء لكل فرد من أفراده، بما يمكنه من عيش حياة صحية ونشيطة. ويمكن توضيح هذا البعد من خلال المحورين التاليين[2]:

- التزايد المستمر في عدد السكان: تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المتسارعة تخلق ظروفاً أكثر صعوبة تحول دون تحقيق الأمن الغذائي، مما يزيد الأعباء الملقاة على كاهل الدولة في سعيها لتضييق الفجوة الغذائية. فالنمو السكاني السريع يؤدي غالباً إلى تفاقم الفقر عبر إرتفاع معدلات الإعالة، في حين يبقى إنتاج الفرد ودخله دون تحسن ملموس. كما أن معدلات النمو المرتفعة تثقل كاهل ميزانيات الخدمات التعليمية والصحية، إضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على إستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وهكذا تتضح الصلة الوثيقة بين النمو السكاني السريع وإنتشار الفقر وإنعدام الأمن الغذائي.

---

[1]: كمال حوشين، مرجع سبق ذكره، ص240.

[2]: محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

- **مستوى الدخل:** يلعب الدخل دوراً محورياً في توفير الغذاء للأفراد والأسر، حيث يعجز من يعيشون دون خط الفقر عن تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء، وبالتالي يصبحون عرضة لنقص التغذية بمختلف أشكاله. ولا شك أن مستوى الدخل ينعكس أيضاً على أنماط التعامل مع الأراضي الزراعية من حيث حيازتها وإستغلالها، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على الأمن الغذائي بشكل عام.

ج-البُعد السياسي: يتضمن هذا البعد جوانب سياسية بالغة الحساسية، حيث يسهم توفير الغذاء في تحقيق الإستقرار السياسي للدولة. فالغذاء يتحول إلىسلاح استراتيجي تستخدمه الدول التي تمتلك فائضاً إنتاجياً، حيث تستغل حاجة الدول النامية أو الفقيرة، غير القادرة على إنتاج حاجتها من السلع الغذائية، للضغط عليها والتأثير في توجهاتها وقراراتها، بهدف إبقائها في دائرة التبعية.وهذا يطرح تساؤلاً جوهرياً حول إمكانية تمتع الدول المستوردة للغذاء بالسيادة الوطنية الكاملة. ويتجلى هذا الأمر بوضوح من خلال سيطرة الدول المتقدمة على المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة، حيث تملك هذه الدول القدرة على التحكم في كمياتها المعروضة عالمياً وأسعارها، مستخدمة الدول المحتاجة للغذاء كأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم[1].

ويظهر البعد السياسي للأمن الغذائي جلياً في المظاهر التالية[2]:

- **العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي العالمي:** حيث تواجه المنظومة الغذائية العالمية جملة من التحديات الجوهرية التي تُهدد إستقرارها، ومن أبرز هذه التحديات تتمثل في الآتي:

- التركيز الجغرافي للإنتاج: تُعاني سوق السلع الغذائية الأساسية، ولا سيما الحبوب، من إرتفاع درجة التركيز في أيدي عدد محدود من الدول المنتجة والمصدرة، مما يخلق حالة من عدم التوازن في المعروض العالمي.

- تأثير الأنظمة السياسية والإقتصادية: تختلف قدرات الدول المصدرة على المناورة في السوق الدولية تبعاً لطبيعة أنظمتها السياسية والإقتصادية السائدة، وهو ما ينعكس بدوره على درجة مرونة التجارة الدولية للسلع الغذائية واستجابتها للمتغيرات.

- هيمنة الشركات متعددة الجنسيات: يخضع جانب كبير من إنتاج الغذاء وتسويقه على المستوى العالمي لسيطرة شركات عابرة للقوميات، تمتلك نفوذاً واسعاً يسمح لها بالتحكم في أسعار وتدفقات السلع الأساسية مثل الحبوب، مما يضع قيوداً إضافية على سيادة الدول.

---

[1]: كمال حوشين، مرجع سبق ذكره، ص241.

[2]: علي خالفي، "الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية"، دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 1999، ص183.

- توظيف الغذاء كأداة سياسية: لم تعد قضية الغذاء محض مسألة إقتصادية، بل تحولت إلى سلاح استراتيجي في العلاقات الدولية، حيث تُستخدم لتأكيد النفوذ وممارسة الضغط، مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن الدول النامية والعربية التي تعتمد على الإستيراد.

- **الأبعاد السياسية الدولية والإقليمية لمشكلة الغذاء:** ويمكن تقسيم الأبعاد السياسية لمشكلة الغذاء إلى قسمين رئيسيين[1]:

- الأبعاد السياسية والاتفاقيات الدولية: تكمن الخطورة السياسية لأزمة الغذاء في العلاقة العضوية بين توفر الإحتياجات الغذائية للمواطنين وبين إستقرار الأنظمة السياسية. فحدوث أي عجز في توفير السلع الضرورية، خاصة في ظل احتكار الدول المتقدمة لما يُعرف بـ "سلاح الغذاء"، قد يفتح الباب أمام إضطرابات إجتماعية تمس الأمن القومي. وبذلك، يتحول الغذاء إلى وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية، داخلياً وخارجياً، حيث تعتمد فاعليته على وزن الدولة وقوتها ونطاق نفوذها السياسي.

- الأبعاد السياسية الإقليمية: تتفاوت سياسات الحكم من دولة إلى أخرى، وبالتالي تختلف درجة وطبيعة تدخل الحكومات في الشأن الغذائي وفقاً للنظام الإقتصادي السائد. ويمكن إجازة صور تدخل الحكومة في الإنتاج على النحو التالي:

- التدخل بغرض تحقيق التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة، كالتوفيق بين متطلبات التنمية الصناعية والزراعية، أو للتحكم في الأسعار وحمايتها من الانهيار.

- رسم وتنفيذ سياسات زراعية وطنية شاملة تهدف إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.

- تنظيم عمليات الإنتاج الزراعي وغيرها من خلال تحديد أنماط الملكية، وضبط حجم الإستثمارات، وتنظيم حيازة الأراضي، ومعالجة المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية المترتبة على ذلك، والتي تنعكس حتماً على مستوى الأمن الغذائي.

ج- الأبعاد البيئية لمشكلة الغذاء: كثيراً ما تتعرض النظم البيئية الزراعية في العديد من الأقطار لتدهور حاد، يعزى بشكل رئيسي إلى إغفال البعد البيئي في صياغة السياسات الزراعية على المستويين الوطني والقومي، وعدم منح الجوانب البيئية الأولوية التي تستحقها. وتشير التقارير الصادرة عن المنظمات المتخصصة، مثل المنظمة العربية

[1]: بوغدة نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

للزراعة، إلى أن التجارب التنموية في القطاع الزراعي العربي خلفت خسائر بيئية مباشرة أضرت بقدرات الإنتاج الزراعي. ولمواجهة هذه التحديات البيئية ودفع عجلة الأمن الغذائي، لا بد من إتخاذ الإجراءات التالية[1]:

- إدماج الإعتبار ات البيئية في دراسات الجدوى الإقتصادية والفنية للمشاريع الزراعية.
- وضع ضوابط وإجراءات صارمة للحفاظ على الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية المهددة بالانقراض.
- تخطيط عمليات التوسع الأفقي وبرامج التكثيف الزراعي بما يتناسب مع القدرة الإستيعابية للموارد الطبيعية المتاحة وحدودها القصوى.
- تفعيل دور المؤسسات التعاونية في نشر الوعي البيئي وترسيخ ممارسات الزراعة المستدامة.

د- البعد الحركي للأمن الغذائي: يتميز مفهوم الأمن الغذائي بطابع حركي ديناميكي، يتجلى في إختلاف معطياته بين الماضي والحاضر. ويعود هذا التحول إلى تزايد الحاجات الغذائية، سواء كانت أساسية فطرية أو مكتسبة ناتجة عن تغير أنماط الحياة، فضلاً عن التطورات المتسارعة في حجم الموارد الإقتصادية والوسائل التقنية المستخدمة في الإنتاج، وأساليب توزيع الغذاء.بناء ً لعليه، فإن مفهوم الأمن الغذائي يجب أن يكون مرناً وقابلاً للتكيف مع الظروف الطارئة التي تمر بها الدولة، ومتغيراً عبر الزمن تبعاً للأحوال الإقتصادية التي تعيشها[2].

2- مؤشرات قياس الأمن الغذائي:

لا يقتصر تحليل حالة إنعدام الأمن الغذائي على تحديد المدى الزمني للأزمة فحسب، بل يتعداه إلى قياس حدتها ومدى شدتها والآثار المترتبة عليها، وتأثيرها الشامل على الوضع الغذائي والأمني. فجميع هذه المعطيات تتيح تحديد طبيعة وحجم المساعدات المطلوبة للشعوب المتضررة. وقد سعى المحللون والمختصون إلى تطوير و إستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات والنقاط المرجعية لتصنيف مستويات الأمن الغذائي المختلفة.

ولا يختلف تقييم الأمن الغذائي في أهدافه العامة عن أي عملية تقييم أخرى، لكنه يرتبط بشكل وثيق بخصوصية تحليل الكيفية التي يضمن بها الأفراد حصولهم على الغذاء. حيث يتمثل الهدف الجوهري منه في قياس درجة إنعدام الأمن الغذائي بدقة، وفهم الأسباب الكامنة وراء هذه الحالة، عبر مجموعة من المؤشرات الجزئية، ومن

[1]: علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 191.
[2]: محمد السيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 99.

ثم تحديد السياسات والإجراءات الكفيلة بمعالجة الثغرات وتدعيم النقاط الضعيفة، لتمكين الأفراد من تحقيق أمنهم الغذائي على المدى القصير والمتوسط والطويل[1].

ويجدر بالذكر أن منظومة المعايير والمؤشرات المعتمدة في تقييم حالة الأمن الغذائي قد تختلف من بلد إلى آخر بسبب إختلاف دلالاتها ومقاييسها المحلية. لذا، فإن على الباحث انتقاء المنظومة الأكثر ملاءمة والتي تتناسب مع الخصائص الفريدة للمجتمع محل الدراسة، مع الإلتزام بالمرجعية العلمية الرصينة.

ويمكن تعريف مؤشر الأمن الغذائي بأنه إطار ديناميكي متدرج، يتكون من مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، تقيس العوامل المحركة للأمن الغذائي عبر البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. والهدف الشامل من هذا المؤشر هو تقييم الدول وتحديد أي منها أكثر عرضة لخطر إنعدام الأمن الغذائي من غيرها[2].

ويُعد الفهم المتعمق للأسس التي يقوم عليها الأمن الغذائي عاملاً بالغ الأهمية لتقييم حالته في أي دولة أو مجتمع، ومتابعة تطورها. وتوفر الهيئات الدولية المتخصصة، مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) ووحدة الاستخبارات الإقتصادية، قاعدة مرجعية معيارية لهذا التقييم[3].

أ- نموذج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): شهد عام 1997 إنطلاق أول مبادرة عالمية لإضفاء الطابع الدولي على إستخدام منظومة موحدة لمؤشرات تقييم الأمن الغذائي، وذلك على يد لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للفاو. وقد شملت هذه المبادرة مشاورات فنية مكثفة لتوحيد منهجية إستخدام المؤشرات على المستوى العالمي. ثم جرى تطوير هذه المؤشرات وتجميعها تحت مسمى "نظام المعلومات عن إنعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة". وتوفر الفاو قاعدة بيانات شاملة تتيح الاطلاع على

[1]: طويجيني زين العابدين، "الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني التاسع حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر، 2014، ص14.

[2]: طويجيني زين العابدين، "الأمن الغذائي: إشكالية تقويمية ومؤشرات دالة عن حالته في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، يومي 24 و25 ماي، 2017، ص5.

[3]: طويجيني زين العابدين، "الأمن الغذائي: إشكالية تقويمية ومؤشرات دالة عن حالته في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص7.

المؤشرات التي تستخدمها في تقييم حالة الأمن الغذائي عالمياً، تحت مسمى "مؤشر الأمن الغذائي"، والذي يضم 31مؤشراً فردياً تغطي 227 دولة حول العالم[1].

ويستند مفهوم الأمن الغذائي، وفقاً للمنظور السائد، إلى أربعة مرتكزات أساسية تتمثل في الآتي[2]:

- **الإتاحة:** تشير هذه الركيزة إلى ضرورة توافر إمدادات كافية من الأغذية، تكون مطابقة للمواصفات النوعية والكمية المطلوبة. ولا تقتصر مصادر هذه الإمدادات على الإنتاج المحلي فحسب، بل تمتد لتشمل قنوات الإستيراد المباشر أو عبر المعونات الغذائية. بمعنى آخر، يجب أن يكون المخزون الغذائي المتاح –محلياً ودولياً –متناسباً مع إحتياجات المجتمع، مع التأكيد على أهمية أن يشكل الإنتاج المحلي النسبة الأكبر من هذا المخزون لضمان قدر أكبر من الإستقلالية و الإستقرار.

ولضمان كفاية الإمدادات الغذائية، تعتمد الدول على مجموعة من المقومات المرتبطة بطاقتها الوطنية الشاملة، والتي تنقسم إلى الآتي:

* **مقومات الإنتاج المحلي:** لا يقتصر نجاح القطاع الزراعي على توفر الأراضي الصالحة للزراعة فحسب، بل يتعداه إلى منظومة متكاملة تشمل الآتي:

- الموارد الأساسية: مدى وفرة وكفاءة الموارد الطبيعية (المائية والتربة)،المو ارد البشرية (العمالة المدربة)، الموارد المالية (رأس المال والتمويل) والموارد التكنولوجية (التقنيات الحديثة في الزراعة والري).

- الإطار السياسي والتشريعي: توجهات السياسات الزراعية والغذائية المتبعة، ومدى دعمها للمزارع و الإنتاج، ووضوح الرؤية الإستراتيجية للدولة في هذا القطاع.

- البنية التحتية الداعمة: توفر البنى التحتية الأساسية مثل الطرق، شبكات الري، مستودعات التخزين، مرافق التصنيع الزراعي، والتي تسهم بشكل مباشر في خفض التكاليف ورفع الكفاءة.

- بيئة الإستثمار: قدرة السياسات الإستثمار ية على خلق مناخ جاذب ومستقر للإستثمار المحلي والأجنبي في مجال إنتاج السلع الغذائية، من خلال توفير الحوافز وتذليل المعوقات الإدارية.

[1]: طويجيني زين العابدين، "الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة"، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]: بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، عدد 13، جوان 2013، ص190.

* **مقومات الإستيراد:** عندما يعجز الإنتاج المحلي عن سد الفجوة الغذائية، تلجأ الدول إلى الإستيراد، الذي تخضع كفايته وتوقيته لمجموعة من العوامل الحاسمة تتمثل في الآتي:

- التقلبات في الأسواق العالمية: تتأثر أسعار السلع الغذائية في السوق الدولية بقوى العرض والطلب العالمية، والتي قد تكون متقلبة بسبب العوامل الموسمية، والمناخية، والجيوسياسية.

- السياسات التجارية: درجة انفتاح أو انغلاق السياسات التجارية المطبقة، ومدى مرونتها في التعامل مع متطلبات الإستيراد.

- القيود والعوائق: وجود قيود جمركية (الرسوم) أو غير جمركية (الحصص، المواصفات القياسية الصارمة) التي قد تحد من تدفق السلع المستوردة أو ترفع تكلفتها.

- السياسات الإقتصادية الكلية:تلعب السياسات المالية والنقدية دوراً محورياً، حيث تؤثر أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ومعدلات التضخم، بشكل مباشر على تكلفة فاتورة الإستيراد.

- ميزان المدفوعات: مدى توافر العملات الأجنبية (العملة الصعبة) في خزينة الدولة لتمويل عمليات الإستيراد، وهو ما يرتبط بصحة الميزان التجاري والقدرة التصديرية للبلاد.

* **كفاءة الأسواق:** تمثل الكفاءة التسويقية حلقة الوصل الحيوية بين المنتج والمستهلك، وتؤثر بشكل مباشر على درجة إتاحة الغذاء وانتظامه. وتتحدد هذه الكفاءةقاء ً ا على الآتي:

- هيكل السوق: طبيعة السوق من حيث كونها تنافسية تتيح فرصاً متكافئة للجميع، أو احتكارية تتحكم فيها أطراف قليلة مما قد يؤدي إلى ممارسات غير عادلة.

- المخزون الإستراتيجي: مدى توفر مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، وكفاءة إدارته، ووضوح السياسات المنظمة لعملية تكوينه وتجديده وصرفه في الأوقات المناسبة.

- البنية التحتية التسويقية: توفر وتطور البنى التحتية اللازمة للتسويق، مثل أسواق الجملة، وسلاسل التبريد، وأنظمة النقل والتوزيع الفعالة، والتي تقلل من الفاقد وتسهم في إستقرار الأسعار.

- إمكانية الحصول عليه Access: لا يكفي أن يتوفر الغذاء في الأسواق، بل يجب أن يكون بمقدور جميع الأفراد الحصول عليه. وتتمحور هذه الركيزة حول القدرة الشرائية للأسر والأفراد، بحيث تكون أسعار السلع

الغذائية في متناول الجميع دون إرهاق. وفي حال تعذر ذلك، تبرز أهمية وجود شبكات أمان إجتماعي لتقديم الدعم أو المعونة الغذائية للفئات الأكثر هشاشة وفقراً [1].

ولضمان إمكانية الحصول على الغذاء، لا بد من توفر الشروط التالية:

* الإستقرار السياسي و الإقتصادي: يخلق الإستقرار بيئة مواتية للنمو الإقتصادي وزيادة الدخل، كما يشجع على الإستثمار ويحمي القوة الشرائية للمواطن من التآكل بسبب التقلبات الحادة.

* توافر السلع بأسعار معقولة: أن تعمل آليات السوق والسياسات الحكومية (مثل الدعم المستهدف) على ضمان وجود الغذاء في نقاط البيع بأسعار تستطيع الأغلبية دفعها.

* تناسب الأسعار مع مستوى الدخل: تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أن الجوع وسوء التغذية في عالم اليوم لم يعودا ناتجين بالضرورة عن نقص في الإنتاج العالمي للغذاء، بل عن الفقر وعدم قدرة شريحة كبيرة من السكان على شراء هذا الغذاء المتوفر أساساً . وهذا يؤكد على أن معالجة الفجوة في الدخل تعادل في أهميتها معالجة فجوة الإنتاج.

- **سلامة الغذاء وإستخدامه:** لا يقتصر الأمن الغذائي على كم الغذاء وإمكانية شرائه، بل يمتد ليشمل جودته ومدى ملاءمته للإستهلاك الآدمي.هذه الركيزة تضمن أن يكون الغذاء المنتج والمستهلك صحياً وسليماً، وأن يحقق القيمة الغذائية المطلوبة للجسم.

وتتضمن سلامة الغذاء الجوانب التالية:

* المواصفات الصحية: يجب أن يتم إنتاج وتجهيز الأغذية وفقاً للمواصفات والمعايير الصحية المطلوبة، والتي قد تكون محلية أو دولية متفق عليها تحت مظلة منظمات مثل منظمة الصحة العالمية أو هيئة الدستور الغذائي (Codex Alimentarius).

* الإستفادة الغذائية المثلى: تشير إلى الكيفية التي يستفيد بها الجسم من الغذاء المستهلك. فهي لا تعني مجرد تناول الطعام، بل تعني تناوله بالشكل الذي يلبي الإحتياجات الغذائية الخاصة بكل فرد. وهذا يشمل الآتي:

- المعرفة بالتجهيز المناسب للطعام (طرق الطهي الصحية).
- تقنيات التخزين السليمة التي تحافظ على القيمة الغذائية وتمنع التلوث.

[1]: عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص65.

- توفر الخدمات الصحية الأساسية ومستلزمات النظافة الشخصية والمياه النظيفة، والتي بدونها لا يمكن للجسم أن يمتص المغذيات بشكل صحيح، حتى مع توفر الطعام نفسه[1].

- الإستقرار: لضمان وصول الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي، يجب أن يكون حصولهم على الغذاء الكافي والمناسب مضموناً في جميع الأوقات، دون أن يتعرضوا لخطر فقدان هذا الوصول بسبب صدمات مفاجئة أو أزمات دورية. بمعنى آخر، يجب أن تكون ركائز الإتاحة وإمكانية الحصول مستقرة عبر الزمن.

ويهدد إستقرار الإمدادات الغذائية مجموعة من العوامل تتمثل في الآتي:

* الصدمات المفاجئة: مثل الكوارث الطبيعية (الجفاف، الفيضانات)، الأزمات الإقتصادية (الركود، التضخم المفرط) والصراعات السياسية والإضطرابات الأمنية.

* الأحداث الدورية أو الموسمية: مثل ما يعرف بـ "إنعدام الأمن الغذائي الموسمي" الذي يحدث في فترات محددة من السنة (مثل فترة ما قبل الحصاد) عندما تنخفض الإمدادات أو ترتفع الأسعار.

ولمواجهة هذه التحديات وضمان الإستقرار، يبرز دور المخزون الإستراتيجي كأحد أهم أدوات التخفيف. حيث يتوجب على الدول أن تحتفظ بمخزون كافٍ من السلع الغذائية الأساسية، يُقدّر في العادة بأن يكفي إحتياجات السكان لفترة لا تقل عن ستة أشهر، لإستخدامه في أوقات الطوارئ والأزمات.

أما مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي، التي وضعتها المنظمة فيمكن وردها في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (04): مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

البعد	مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي
التوافر	- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية. - متوسط قيمة إنتاج الأغذية. - حصة إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنيات. - متوسط الإمدادات من البروتينات. - متوسط إمدادات البروتينات من أصل حيواني.

[1]: بكدي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2]: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حول تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، جانفي 2015، ص3.

الوصول	- نسبة الطرق المبعدة إلى إجمالي الطرق. - كثافة الطرق. - كثافة السكك الحديدية.
	- الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بمعدل القوة الشرائية). - المؤشر المحلي لأسعار الأغذية.
	- إنتشار نقص التغذية. - حصة إنفاق الفقراء على الغذاء. - عمق العجز الغذائي. - مدى إنتشار عدم كفاية الأغذية.
الانتفاع (الإستخدام)	- الوصول إلى مصادر محسنة للمياه. - الوصول إلى مرافق محسنة للصرف الصحي.
	- النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من الهزال. - النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من التقزم. - النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون من نقص الوزن. - النسبة المئوية من الكبار الأطفال دون الخامسة من العمر. - إنتشار النقص في الفيتامين أ، إنتشار نقص في اليود بين السكان.
الإستقرار	نسبة الإعتماد على الواردات من الحبوب. - النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري. - قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع. - الإستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب. - تقلبات الأسعار المحلية للأغذية. - قابلية التغير لإنتاج الأغذية للفرد الواحد. - قابلية التغير للإمدادات الغذائية للفرد الواحد.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، تقييم الحالات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015، تقييم التقدم المتفاوت، 2015، ص48.

ب- نموذج وحدة الاستخبارات الإقتصادية الأمريكية:

تم تصميم مؤشر الأمن الغذائي العالمي وبناؤه بواسطة وحدة المعلومات الإقتصادية، من خلال منهجية شفافة وقوية، والهدف من عمل فريق الخبراء استعراض الإطار واختبار المؤشرات وتحديد أوزانها والبناء العام لمؤشر الأمن الغذائي العالمي.

وأنشئت وحدة الاستخبارات الإقتصادية الأمريكية سنة 2012، وهي توفر 28 مؤشرا فرديا كمي ونوعي لتقويم حالة الأمن الغذائي لـ 109 دولة عضو، ضمن ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: القدرة على تحمل تكاليفه، وفرة الغذاء، جودة الغذاء وسلامته. وتنشر هذه الهيئة ما يعرف بمؤشر الأمن الغذائي العالمي بشكل سنوي.

فتعد وحدة الاستخبارات الإقتصادية الأمريكية منظومة متخصصة في تقويم حالة الأمن الغذائي، وهي تستمد البيانات التي تستخدمها من عدة هيئات دولية منها: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المعهد الدولي لبحوث سياسات التغذية، منظمة الصحة العالمية...الخ، تتميز بدقة كبيرة في تقويم مستوى الأمن الغذائي، وتعتمد في ذلك على إعطاء درجات على 100 نقطة عن حالة الأمن الغذائي لكل دولة، حسب نتائج تقويم كل محور ومؤشر جزئي ضمنه[1]، والجدول التالي يوضح المؤشرات التي تعتمد عليها ضمن كل محور:

الجدول رقم (05): مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لوحة الاستخبارات الإقتصادية

المحور	مؤشرات تقويم الأمن الغذائي لوحة الاستخبارات الإقتصادية
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	إستهلاك الموارد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري. نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي. الناتج المحلي الإجمالي للفرد. التعريفات الجمركية على الوردات الزراعية. وجود برامج شبكات الأمان الغذائي. حصول المزارعين على التمويل.
وفرة الغذاء	متوسط عرض الغذاء. الإعتماد على المساعدات الغذائية. الإنفاق الحكومي على البحوث الزراعية. وجود مخازن تخزين ملائمة للمحاصيل الزراعية.

[1]: طويجيني زين العابدين، "الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة"، مرجع سبق ذكره، ص ص4-5.

	البنى التحتية للطرق. البنى التحتية للموانئ. تقلب الإنتاج الزراعي. خطر عدم الإستقرار السياسي الفساد. خسائر الغذاء. القدرة الإستيعابية في المناطق الحضرية.
جودة وسلامة الأغذية	تنوع النظام الغذائي. المعايير التغذوية: وجود دليل وطني للتغذية؛ وجود رقابة ورصد على التغذية. توفر المغذيات الدقيقة: توفر أغذية تحتوي الفيتامين أ؛ توفر أغذية تحتوي الحديد الحيواني؛ توفر أغذية تحتوي الحديد النباتي؛ جودة البروتين. سلامة الأغذية: وجود وكالة لضمان أمان وصحة الغذاء؛ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة؛ وجود قطاع بقالة رسمي.

المصدر: طويجيني زين العابدين، الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة، الملتقى الدولي التاسع حول: إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر، 2014، ص5.

ويتبين من الجدول أنه لتقويم محور معين من المحاور الثلاثة للأمن الغذائي، يجب الإعتماد على نتائج مجموعة من المؤشرات الجزئية ضمنه.

المطلب الثالث: أزمة الغذاء العالمية

1- السياق التاريخي والموقف من أزمة الغذاء:

تشير التحليلات التاريخية إلى أن النظام الغذائي العالمي شهد أزمة حادة وخطيرة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في منتصفه، إذ تسببت تقلبات الطقس المضطربة وغير الملائمة للإنتاج الزراعي في حدوث كساد كبير. وقد تجلى ذلك بشكل واضح في الإنخفاض الكبير لإنتاج الحبوب على مستوى العالم، والذي بلغ قرابة 30%. وقد تزامنت هذه الأزمة مع إتجاه الطلب العالمي نحو زيادة الواردات من محاصيل الحبوب، في وقت إرتفعت فيه أسعار النفط بشكل لافتوشكّلت أزمة الطاقة عاملاً محورياً في تفاقم أزمة الغذاء، حيث أدت إلى رفع تكاليف تشغيل المعدات والآلات الزراعية، كما تسببت في نقص المدخلات الأساسية اللازمة لتصنيع الأسمدة، مما دفع بأسعارها إلى ال إرتفاع. ولم يتوقف الأثر عند هذا الحد، بل امتد ليشمل إرتفاعاً ملحوظاً في

تكاليف النقل والشحن نتيجةً ل إرتفاع أسعار الوقود. وقد أدى تداخل هذه العوامل مجتمعةً إلى تراجع الإنتاج الزراعي عالمياً عام 1973، لينتج عن ذلك تفاقم أزمة الغذاء العالمية. وكان من أبرز تداعيات هذه الأزمة تضاعف أسعار الحبوب أربع مرات مقارنة بمستوياتها عام 1972، مما أثار إضطرابات كبيرة في الأسواق الدولية، وتراجعت واردات الغذاء في الدول النامية، وازدادت معدلات سوء التغذية و إنعدام الأمن الغذائي[1].

وإنعكست تبعات هذه الأزمة بشدة على إقتصادات الدول النامية والفقيرة، مما استدعى تحركاً دولياً عاجلاً . وتمثلت أبرز الجهود المبذولة لمعالجة هذه الأزمة في عقد مؤتمر الغذاء العالمي في العاصمة الإيطالية روما عام 1974، الذي ناقش على مدى جلساته مشكلة إنتاج الغذاء على المستوى الدولي. وتمخض المؤتمر عن مجموعة من التوصيات الهامة التي هدفت إلى معالجة الأزمة ومنع تكرارها، وهي كالآتي:

- إنشاء إطار مؤسسي للأمن الغذائي العالمي يهدف إلى منع حدوث نقص في الغذاء والاستباقية في مواجهة أزماته.

-السعي نحو الحد من مشكلتي الجوع وسوء التغذية على مستوى العالم خلال فترة زمنيةأُطلِق عليها "عقد الزمن".

- إنشاء نظام تخزين استراتيجي عالمي يتمتع بالمرونة والقدرة على التدخل الفعال أثناء حالات الطوارئ والأزمات الغذائية.

- العمل على تحسين آليات توزيع الغذاء وأنماط إستهلاكه، وذلك في إطار سياسات شاملة للدخل والتشغيل.

- تأسيس صندوق دولي متخصص يحمل اسم "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية"، بهدف زيادة الإنتاجية المحصولية في الدول النامية.

ومع دخول عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت ملامح تحسن تدريجي في الظهور على المشهد الغذائي العالمي. حيث شهدت المخزونات العالمية من الحبوبنمواً ملحوظاً ،كما إرتفعت معدلات الإنتاج خلال العقود الثلاثة التالية بمعدلات نمو بلغت حوالي 3.8% للقمح، 3% للأرز و2.7% للذرة. وتشير تقارير منظمة الزراعة العربية التابعة للأمم المتحدة (FAO) إلى أن هذه المعدلات كانت أعلى من معدلات النمو السكاني المسجلة على المستوى العالمي. كما شهدت الأسواقإستقراراً نسبياً في أسعار السلع الغذائية الأساسية على مدى ثلاثين عاماً ، بل إن الإتجاه العام للسعار كان يميل نحو الإنخفاض[2].

[1]: ابراهيم مصطفى، حمد بن مُحَّد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص209.

[2]: الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص13.

إلا أن هذا الإستقرار لم يدم طويلاً ، فمع مطلع الألفية الثالثة في عام 2000 بدأ العالم يشهد تحولاً جذرياً ، معلناً نهاية ما يُعرف بالعصر الذهبي لإستقرار أسعار الغذاء، وبداية مرحلة جديدة اتسمت بتقلبات سعرية حادة، ولكن ضمن نطاق سعري عام مرتفع.

وفي هذا السياق، سجلت الأسواق العالمية starting from 2006 إرتفاعاً صارخاً وغير مسبوق في أسعار المواد الغذائية، لتبلغ مستويات قياسية. وفقاً للبيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، فقد إرتفع مؤشر أسعار الغذاء بنحو 8% بين عامي 2005 و2006، ليواصل مساره التصاعدي بمعدل 24% خلال الفترة 2006-2007. بلغت ذروة هذا الإرتفاع في الربع الأول من عام 2008، حيث قفز متوسط المؤشر بنسبة 53% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2007.

وقد تفاوتت حدة هذا الإرتفاع بين المجموعات الغذائية المختلفة. فسجلت أسعار الزيوت النباتية أعلى نسبة زيادة بلغت 97%، تليها أسعار الحبوب بنسبة 87%، ثم منتجات الألبان بنسبة 58%. كما شهدت أسعار اللحوم والسكر إرتفاعات متسارعة، بينما قفزت أسعار القمح بنسبة 72% خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008[1]. وعلى الرغم من التراجع النسبي الذي سجلته الأسعار عام 2009 مقارنة بعام 2008، إلا أنها حافظت على مستويات أعلى بكثير مما كانت عليه في عام 2006.

أما بالنسبة لسلعة الأرز الإستراتيجية، فقد سجل متوسط أسعارها إرتفاعاً صاعقاً بلغ 123% في عام 2008 مقارنة بمتوسط أسعار عام 2006. واستمرت أسعار الأرز في مسارها التصاعدي، وإن كان بمعدلات نمو متناقصة، حيث سجل متوسط أسعارها في الربع الأول من عام 2009 إرتفاعاً بنسبة 99% مقارنة بأسعار عام 2006[2].

[1]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص46.

[2]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص49.

الجدول رقم (06): الأرقام القياسية لأسعار لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2000-2022 (دولار/طن) (دولار/لتر)

السنة	الأرز	القمح	الزيوت النباتية	السكر	الذرة	اللحوم	الحليب
2000	250	150	400	250	100	1000	0,5
2001	255	155	420	260	105	1100	0,55
2005	280	170	460	300	120	1300	0,6
2010	320	220	700	400	150	1500	0,7
2015	400	250	850	500	180	1800	0,8
2020	450	280	900	550	200	2000	0,85
2022	470	300	950	600	220	2200	0,9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2023، ص25.

وتُظهر بيانات الجدول تطور أسعار مجموعة من السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022، مع تسليط الضوء على العوامل الرئيسية المحركة لهذه التغيرات، وذلك على النحو التالي:

أ- الأرز: شهدت أسعار الأرز منحى تصاعدياً مستمراً، حيث قفزت من نحو 250 دولاراً للطن في مطلع الألفية إلى حوالي 470 دولاراً للطن مع حلول عام 2022. ويعزى هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تزايد الطلب العالمي، لاسيما من قبل العملاقين الآسيويين، الهند والصين، باعتبارهما أكبر مستهلكين لهذه السلعة على مستوى العالم. كما ساهمت الإضطرابات المناخية، من جفاف وفيضانات، في تعزيز تقلبات الأسعار. وقد دفع ذلك دولاً منتجة رئيسية مثل تايلاند والهند إلى فرض قيود مؤقتة على صادراتها من الأرز، مما أدى إلى تضييق المعروض في الأسواق العالمية ودفع الأسعار إلى مستويات أعلى.

ب- القمح: سجَّلت أسعار القمح إرتفاعاً ملحوظاً، من 150 دولاراً للطن في عام 2000 إلى 300 دولار في عام 2022 متبعةً نمطاً مشابهاً للأرز وإن كان أقل حِدَّة. وقد تأثرت هذه السلعة الإستراتيجية بشكل كبير بالتغيرات المناخية في الدول المنتجة الرئيسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وروسيا، مما أخلَّ بعمليات الإنتاج وساهم في رفع الأسعار. كما أن النمو المضطرد في الطلب على القمح، بوصفه مكوناً أساسياً في الصناعات الغذائية وعلفاً للحيوانات، قد ضاعف الضغوط على الأسعار. وإلى جانب ذلك، ترتبط أسعار القمح بالتوترات الجيوسياسية، كما حدث خلال الأزمة الأوكرانية عام 2014 حيث تُعد كل من أوكرانيا وروسيا من أكبر مصدري هذه المادة الحيوية في العالم.

ج- الزيوت النباتية (مثل زيت الصويا والنخيل): شهدت أسعار الزيوت النباتية قفزة كبيرة، من 400 دولار للطن عام 2000 إلى 950 دولاراً للطن عام 2022، مما يعكس حدة التقلبات في هذا القطاع. وتُعزى هذه التقلبات إلى تحولات الطلب العالمي، حيث أدت الزيادة في إستخدام هذه الزيوت ضمن الصناعات الغذائية وإنتاج الوقود الحيوي إلى تضخم الضغوط على الأسعار. كما كان للسياسات الحكومية في دول إنتاج رئيسية مثل ماليزيا وإندونيسيا دور فاعل في التأثير على المعادلة بين العرض والطلب، سواء عبر آليات الدعم أو غيرها من التدابير.

د- السكر: إرتفعت أسعار السكر بشكل متصاعد من حوالي 250 دولاراً للطن إلى 600 دولار للطن بين عامي 2000 و2022. ومن أبرز العوامل المؤثرة في هذا المجال التقلبات في الإنتاج لدى الدول المصدرة نتيجة للتغيرات المناخية، بالإضافة إلى تصاعد الطلب العالمي، خاصة من قبل الهند والصين.

هـ- الذرة: قفزت أسعار الذرة من100 دولار للطن عام 2000 لتصل إلى حوالي 220دولاراً للطن عام 2022، في زيادة ملحوظة تُعزى إلى الطلب المتزايد على هذه المادة التي تدخل في نطاق واسع من الصناعات الغذائية وإنتاج الطاقة (مثل الإيثانول) لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعد أكبر منتج للإيثانول في العالم. كما أثرت موجات الجفاف في مناطق إنتاج رئيسية مثل الولايات المتحدة والأرجتين سلباً على حجم الإنتاج.

و- اللحوم (الحمراء والبيضاء): سجلت أسعار اللحوم إرتفاعاً قياسياً من حوالي 1000 دولار للطن إلى نحو 2200 دولار للطن. وتشير هذه الزيادة إلى التقلبات الكبيرة في الإنتاج، والتغيرات في أسعار الأعلاف وتكاليف مدخلات الإنتاج الأخرى. كما أسهم تحسُّن المستوى المعيشي لشعوب العديد من دول العالم في زيادة الطلب على المنتجات البروتينية، مما ساهم في تضييق الفجوة بين العرض والطلب وبالتالي إرتفاع الأسعار.

ي- الحليب: إرتفع سعر الحليب من 0.50 دولار إلى 0.90 دولار للتر خلال الفترة ذاتها. ويعكس هذا الإرتفاع زيادة في تكاليف الإنتاج حيث تُعد الأعلاف، التي شهدت هي الأخرى إرتفاعاً في الأسعار، مدخلاً أساسياً في هذه الصناعة. كما ساهمت إرتفاع تكاليف العمالة في رفع التكلفة النهائية للمنتج.

بصفة عامة، شهدت أسعار السلع الغذائية زيادة ملحوظة من عام 2000 إلى 2022. هذه الزيادة مرتبطة بتأثيرات متعددة مثل النمو السكاني، التغيرات المناخية، والأزمات الجيوسياسية.

وعلى مستوى الوطن العربي، إرتفعت الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية نتيجة لإرتفاع الأسعار عالمياً بسبب نقص المعروض منها، كمحصلة للظروف المناخية غير الملائمة في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، وكذلك لإرتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية المتلاحقة وتغيير الأنماط الإستهلاكية. ولمواجهة الإرتفاع في أسعار السلع الغذائية الرئيسية، إتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات اشتملت على الدعم المباشر للمستهلكين و المزارعين، توفير الإنتاج، إعداد وتنفيذ البرامج الخاصة بالأمن الغذائي والمشروعات المدرة للدخول، وشبكات الأمان الإجتماعي وتخفيض الضرائب والرسوم على إستيراد المواد الغذائية.

2- الأسباب الرئيسية للأزمة الغذائية:

أسهمت عدة عوامل في تفاقم أزمة الغذاء العالمية، يمكن تقسيمها إلى عوامل ظرفية وأخرى بنيوية. فمن العوامل الظرفية: موجات الجفاف، إنتشار الأوبئة والتقلبات المناخية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، والتي أدت إلى ظاهرتي الجفاف والتصحر في بعض المناطق، بينما تسببت بفيضانات وأعاصير في مناطق أخرى. كما أدى ظهور أمراض نباتية جديدة نتيجة للتلوث البيئي إلى القضاء على المحاصيل الزراعية قبل نضجها في كثير من الحالات[1].

أما العوامل البنيوية فترتبط بالعولمة الإقتصادية وما صاحبها من تطورات واستحقاقات، إضافة إلى تضخم الإستهلاك والطلب على المواد الغذائية في إقتصادات صاعدة مثل الصين والهند والبرازيل. كما تشكل الزيادات السكانية الانفجارية، التي لا تتماشى مع مستوى النمو في الإنتاجالغذائي في الكثير من البلدان، تحدياً كبيراً في ظل توز يع غير عادل للغذاء على المستوى المحلي.

وتتحدد أيضاً أهم أسباب أزمة الغذاء في إرتفاع أسعار منتجات الطاقة والأسمدة، بالإضافة إلى حجم الطلب المتعاظم على الوقود الحيوي، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، و إنخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والعملات الأخرى. ويرتبط إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 وخلال الربع الأول من عام 2021 بعوامل عديدة أهمها:

[1]: المخادمي، عبد القادر رزيق، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص ص42-43.

أ- العوامل المرتبطة بجانب العرض: تتمثل في الآتي:

- **التغيير المناخي:** من بين عواقب التغير المناخي ما يلي:
  - خسارة مخزون مياه الشرب.
  - بداية ظهور بوادر جائحة كورونا.
  - تراجع المحصول الزراعي.
  - تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية والتصحر.
  - إنتشار الآفات والأمراض.
- إرتفاع مستوى البحار: حيث يؤدي إرتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية إلى تمدد كتلة مياه المحيطات، إضافة إلى ذوبان الجليد، وهذا سيشكل تهديداً للتجمعات السكنية الساحلية وزراعاتها.

ولهذا فإن التغير المناخي يؤثر على الزراعة عن طريق التأثير السلبي على توفير المياه (الذي يعتبر أهم المصادر الطبيعية التي تتأثر بشدة نتيجة للتغيرات و التقلبات في الظروف المناخية والتي ترتبط إرتباطاً مباشراً بإنتاج الغذاء) والأراضي والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية الأرضية، كما أنه يرفع مستوى عدم اليقين في السلسلة الغذائية، وسوف يكون له الأثر المباشر في التأثير على الأمن الغذائي والقدرة على إطعام مليارات البشر بحلول عام 2050[1].

كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ في نمو و إنتاج النباتات من خلال تسببه في إنتشار الآفات والأمراض، وتزايد التعرض لضغوط الحرارة، وتغيرات في أنماط سقوط الأمطار. ويمكن لتزايد الضغوطات الحارة والتربة الأكثر جفافاً أن تخفض غلة المحاصيل بما يصل للثلث في المناطق المدارية وشبه المدارية. يضاف إلى ذلك تأثيره على التنوع البيولوجي، فزيادة ذوبان الجليد تعمل على زيادة دوران المحيطات لزيادة المياه العذبة، وبالتالي فإن تركيز الملوحة سيكون مؤثراً على الكثير من الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعيش في المحيطات، لأنها غير قادرة على التأقلم مع هذا التغير[2].

[1]: المخادمي، عبد القادر رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]: بكدي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

ولقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقريراً أشارت فيه إلى أن التغيرات المناخية ستفاقم الأوضاع الصعبة للدول الفقيرة، وتشكل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2050في وقت سيواجه العالم فيه تهديداً كبيراً متمثلاً في زيادة السكان.

كما شهدت الأسواق العالميةتراجعاً ملحوظاً في حجم المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، مما يهدد بانزياح التوازن بين المعروض والطلب العالمي. وقد تجلى هذا التراجع في إنخفاض حركة المخزون العالمي من الحبوب، حيث وصل المخزون الأمريكي إلى أدنى مستوياته منذ ستة عقود في عام 2019، فيما هبط مخزون الشعير إلىحده الأدنى منذ ما يزيد عن أربعين عاماً . كما تتجه التوقعات إلى إنخفاض مخزون البذور الزيتية بنسبة مئوية تقدر بحوالي 22%[1]، وذلك كنتيجة مباشرة للإضطرابات التي أحدثتها الحرب الروسية الأوكرانية في سلاسل الإمداد العالمية.

إلى جانب أزمة المخزون، يشكل التباطؤ الإقتصادي العالمي الناجم عن الأزمات المالية المتلاحقة عاملاً ضاغطاً آخر على جانب العرض. وتتمثل أبرز تجليات هذا التباطؤ في شح السيولة المالية داخل المؤسسات المالية، وهو ما يقود بدوره إلى تضاؤل الإستثمار ات الموجهة نحو قطاع إنتاج السلع الغذائية. ويترتب على هذا التقليص الإستثمار ي إنخفاض في حجم المعروض من هذه السلع، مما يغذي إتجاهات الأسعار نحو الصعود.

ب- العوامل المرتبطة بجانب الطلب: على الطرف الآخر من المعادلة، تشهد قوى الطلب العالمي على الغذاء تصاعداً مستمراً مدفوعاً بعدد من العوامل المترابطة تتمثل في الآتي:

- الانفجار السكاني وتحسن المستويات المعيشية: يُساهم الإرتفاع المضطرد في عدد سكان الأرض، مقترناً بتحسن المستويات المعيشية وتسارع وتيرة النمو في الإقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية كالصين والهند (والتي يقطنهما ما يزيد عن 2.5 مليار نسمة)، في خلق طلب إضافي هائل على السلع الغذائية. ويأتي هذا الطلب نتيجة للإرتفاع الملحوظ في متوسطات الدخول الفردية، مما يوسع قاعدة الإستهلاك ويدفع بإتجاه زيادة الإستهلاك من المواد الغذائية، وهو ما ينعكس في النهاية على إرتفاع أسعارها.

- إرتفاع أسعار النفط وتداعياته المتشعبة: مثل عام 2008 محطة فارقة عندما تجاوز سعر برميل النفط حاجز 120دولاراً، مما أحدث تأثيراً مزدوجاً على قطاع الغذاء. يتمثل الإتجاه الأول في إرتفاع تكاليف إنتاج المواد

[1]: المخادمي، عبد القادر رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الغذائية نفسها، حيث تعتمد الأساليب الزراعية الحديثة وسلسلة تصنيع الغذاء (بدءاً من الحصاد مروراً بالنقل والتخزين ووصولاً إلى التصنيع) على إستهلاك كميات كبيرة من الطاقة. أما الإتجاه الثاني، والأكثر خطورة، فهو تحفيز الإرتفاع السعري للنفط للدول الصناعية والنامية على السواء للتوجه نحو إنتاج الوقود الحيوي كمصدر بديل للطاقة. وقد أدى هذا التحول إلى تحويل جزء كبير من الإنتاج العالمي للمحاصيل الزراعية الأساسية (كالذرة وقصب السكر) من مساره الطبيعي لتلبية الإحتياجات الغذائية للبشر إلى الإستخدام في خزانات السيارات والمحركات، وهو ما يعني حرمان بطون الجياع والفقراء من هذه الموارد الحيوية[1].

- توسع نطاق إنتاج الوقود الحيوي: في ظل تفاقم مشكلة التلوث البيئي وتأثيراته السلبية على المناخ، سعت الدول إلى البحث عن حلول عملية للتخفيف من حدة هذه المشكلة، وخصوصاً للحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.وقد اتجهت الأنظار نحو الوقود الحيوي بوصفه حلاً مثالياً لترشيد إستهلاك الطاقة، وبديلاً مناسباً للبنزين والديزل النفطي، ومصدراً متجدداً للوقود. والوقود الحيوي في جوهره هو وقود نظيف يعتمد إنتاجه بشكل أساسي على مجموعة من المحاصيل الزراعية، فمحاصيل مثل الذرة والقمح وقصب السكر والبنجر تُستخدم في إنتاج "الإيثانول الحيوي" (Bioethanol) بينما تُستخلص الزيوت النباتية من مصادر مثل زيت النخيل وزيت فول الصو يا لإنتاج "الديزل الحيوي" (Biodiesel). ويبين الجدول أدناه أبرز المحاصيل الزراعية التي تدخل في صناعة الوقود الحيوي[2].

الجدول رقم (07): إنتاجية الوقود الحيوي لعدد المحاصيل والدول خلال عام 2018

المحصول	التقدير العالمي/الوطني	الوقود الحيوي	إنتاجية المحصول(ألف طن)	كفاءة التحويل (لتر/طن)	إنتاجية الوقود (لتر/هكتار)
الشمندر السكري	العالم	ايثانول	46.0	110	5060
قصب السكر	العالم	ايثانول	65.0	70	4550
كسافا	العالم	ايثانول	12.0	180	2070
الذرة	العالم	ايثانول	4.9	400	1970
الأرز	العالم	ايثانول	4.2	430	1806
القمح	العالم	ايثانول	2.8	340	952

[1]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، ص46.

[2]: المخادمي، عبد القادر رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ذرة رفيعة	العالم	ايثانول	1.3	380	494
قصب السكر	البرازيل	ايثانول	73.5	74.5	5476
قصب السكر	الهند	ايثانول	60.7	74.5	4522
زيت النخيل	ماليزيا	الديزل الحيوي	20.6	230	4736
زيت النخيل	اندونيسيا	الديزل الحيوي	17.8	230	4092
الذرة	الولايات المتحدة	ايثانول	9.4	399	3751
الذرة	الصين	ايثانول	5.0	399	1995
فول الصويا	الولايات المتحدة	الديزل الحيوي	2.7	205	552
فول الصويا	البرازيل	الديزل الحيوي	2.4	205	491

المصدر: مجلة الإستثمار الزراعي، عدد 6، 2020، ص46.

يُظهر الجدول الوارد في العمود الأول المعني بتقييم الإنتاجالعالمي أن محاصيلاً غذائية بالغة الأهمية تُوجَّه نحو إنتاج وقود الإيثانول، ومن أبرز هذه المحاصيل: قصب السكر، الشمندر السكري، الذرة، القمح، الأرز، الذرة الرفيعة والكسافا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كفاءة إنتاج الوقود الحيوي تعتمد بشكل أساسي على عاملين محوريين: الأول هو الإنتاجية الزراعية للمحصول نفسه، والثاني هو مدى فعالية العمليات التكنولوجية المستخدمة في تحويله إلى وقود.

أما العمود الثاني من الجدول، فيسلط الضوء على إنتاجية مجموعة من الدول في مجال الوقود الحيوي السائلحيث تتصدّر البرازيل قائمة منتجي الإيثانول متقدمةً على الهند، ويعزى هذا التفوق إلى إرتفاع إنتاجية المحاصيل في الأراضي البرازيلية مقارنة بنظيرتها الهندية. وبالمثل، تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على الصين في إنتاج الإيثانول، وذلك نتيجة لإنتاجية الذرة في الولايات المتحدة التي تبلغ ضعف مثيلتها في الصين. كما تبرز الولايات المتحدة أيضاً في إنتاجالديزل الحيوي المستخرج من فول الصويا، متقدمةً بذلك على البرازيل.

وقد أدى التوسع في إستخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، مدعوماً بسياسات الدعم المالي، إلى عواقب إقتصادية ملحوظة، تمثلت في إرتفاع تكلفة المواد الخام الداخلة في هذه الصناعة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، أدى البرنامج الحكومي الطموح لإنتاج الإيثانول إلى إرتفاع حاد في أسعار الذرة الشامية، وهو ما تزامن مع إنخفاض ملحوظ في المخزون الإستراتيجي من هذه السلعة في الدول المصدرة الرئيسية.

وشهدت الفترة الماضية إتجاه العديد من القوى الإقتصادية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والبرازيل ودول الاتحاد الأوروبي، إلى مضاعفة إنتاجها من الوقود الحيوي. وقد بلغ هذا التوجه ذروته في عام 2018، حيث خصصت الولايات المتحدة - وهي أكبر منتج ومصدر للذرة في العالم - أكثر من ثلث إنتاجها المحلي من هذه السلعة، أي ما يقارب 81 مليون طن، لتغذية صناعة الوقود الحيوي.

ويُعَدُّ حجم الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي مؤشراً على تسارع هذه الصناعة. فبينما لم يتجاوز الإنتاج 4 مليارات لتر في عام 2005، قفز هذا الرقم إلى نحو 35 مليار لتر بحلول عام 2012[1]. واستمر المنحنى التصاعدي ليصل الإنتاج إلى حوالي 60 مليار لتر في عام 2018. وهذا النمو المتسارع، بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية التي تشير إلى إستمراره، يثير مخاوف جدية من تحول جزء كبير من الموارد الزراعية بعيداً عن إنتاج الغذاء، مما يزيد الضغوط على الأسواق الغذائية العالمية، ويقلل من حجم المعروض، ويُسهم في رفع الأسعار، وهو ما ينعكس بدوره سلباً على أوضاع الأمن الغذائي عالمياً .

وتكمن الخطورة الأساسية في إستخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود في أن آثاره السلبية تتحملها بشكل غير متكافئ الشرائح الأكثر فقراً في المجتمعات. فالتقديرات تشير إلى أن نسبة الأراضي الزراعية التي يتطلبها توفير المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة تصل إلى 38% في الدول الأوروبية و 43% في الولايات المتحدة. وهذا التحول في إستخدامات الأراضي الخصبة – من إنتاج غذاء البشر إلى إنتاجمحاصيل تحُرق في محركات السيارات – يهدد بخلق أزمة إنسانية. كما أن مستقبل الأمن الغذائي العالمي بات رهناً بالتطورات في عدة مجالات مترابطة، هي: إنتاج السلع الغذائية، تقلبات أسعارها، أنماط تجارتها، إضافة إلى حجم المخزون العالمي منها. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن حوالي 854 مليون نسمة حول العالم يعانون من نقص التغذية، يقطن 820مليوناً منهم في الدول النامية[2].

- **تأثير إنتاج الوقود الحيوي على مخزون الغذاء العالمي:** يعد تذبذب حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية الأساسية أحد المؤشرات الحاسمة لتقييم حالة الأمن الغذائي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويعكس الجدول التالي صورة واضحة عن كميات المخزون و الإستهلاك العالمي من الحبوب، مما يساعد في رصد إتجاهات الأمن الغذائي و تأثير التحول S الوقود الحيوي عليها.

[1]: مجلة الإستثمار الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2]: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2009، ص53.

الجدول رقم (08): المخزون و الإستهلاك العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2000-2022

السنة	المخزون العالمي	الإستهلاك العالمي	نسبة المخزون للإستهلاك (%)
2000	365	1780	20,50561798
2001	378	1810	20,8839779
2002	382	1845	20,70460705
2003	386	1893	20,39091389
2004	396	1912	20,71129707
2005	415	1948	21,30390144
2006	433	2005	21,59600998
2007	442	2064	21,41472868
2008	432	2093	20,64022934
2009	451	2116	21,31379962
2010	474	2187	21,67352538
2011	482	2215	21,76072235
2012	493	2253	21,8819352
2013	512	2304	22,22222222
2014	436	2356	18,50594228
2015	549	2398	22,8940784
2016	564	2452	23,00163132
2017	571	2487	22,95938882
2018	585	2563	22,82481467
2019	597	2610	22,87356322
2020	608	2679	22,69503546
2021	619	2720	22,75735294
2022	627	2765	22,67631103

المصدر: تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الخاصة بفترة الدراسة 2000 - 2022.

ويتضح لنا من خلال الجدول مايلي:

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين المخزون و الإستهلاك، بإستثناء بعض السنوات التي عرفت تقلبات في النسب، فبالنسبة لما يتعلق بنسبة المخزون إلى الإستهلاك هي مؤشر مهم على مدى الإستدامة في الإنتاج العالمي

من الحبوب مقارنة بالطلب بشكل عام، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المخزون العالمي على تغطية الإستهلاك في السنة التالية، وبالتالي تؤثر على إستقرار الأسواق العالمية وأسعار الحبوب.

وهناك إرتفاع لهذه النسبة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2007، حيث تراوحت بين 20.5% و 21.8%، مما يشير إلى توازن نسبي بين المخزون و الإستهلاك، ما يعكس إستقرار نسبياً في إنتاج الحبوب مقابل الطلب العالمي خلال هذه الفترة.

أما في عام 2008، انخفضت النسبة إلى 20.64%، مما يعكس بداية التذبذبات في المخزون والتقلبات في العملية الإنتاجية نتيجة للأزمات الإقتصادية، السياسية والتغيرات المناخية والزيادة في الطلب على الحبوب.

أما في السنوات الأخيرة أي من 2015 إلى 2022، بدأت النسبة بالزيادة بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى 23.0% في 2016 و 22.7% في 2022، هذا ال إرتفاع يعكس تحسناً في المخزون مقارنة بالإستهلاك، ويشير إلى أن العرض بدأ يلبي الطلب بشكل أفضل مما كان عليه في الفترة التي تسبقها.

أما فيما يخص الإستهلاك العالمي للحبوب فقد شهد زيادة مستمرة من 1,780 مليون طن في 2000 إلى 2,765 مليون طن في 2022، وهذا بمعدل تراوح بين 1.2% إلى 2.5%، فهذه الزيادة تعكس النمو السكاني المتسارع والزيادة في الطلب على الحبوب في قطاعات الزراعة والأعلاف. كما قد تدل هذه الزيادة في الإستهلاك إلى تغيرات في الأنماط الغذائية.

وقد قابل هذه الزيادة في الإستهلاكز يادة ملحوظة في المخزون العالمي إذا قدرت بـ 365 مليون طن في سنة 2000 لتبلغ ما يقارب 627 مليون طن في سنة 2022، هذا ما يعكس زيادة قدرات التخزين العالمية إضافة إلى التحسين التكنولوجي المتواصل لكل عوامل الإنتاج .

فبعض الدول قررت زيادة المخزون الإحتياطي كإجراء وقائي ضد الأزمات المحتملة، بالإضافة إلى التوسع في إستراتيجيات الزراعة المستدامة.

فمن خلال البيانات الواردة في الجدول يظهر لنا جليا أن العرض (المخزون) و الإستهلاك للحبوب في العالم قد تطور بشكل متوازن نسبياً من عام 2000 إلى 2022، مع بعض التقلبات التي تأثرت بالعوامل الإقتصادية، المناخية والسياسية. ومع هذا، يمكن القول إن تحسين إستراتيجيات التخزين و الإنتاج الزراعي قد ساعد في ضمان توافر الحبوب عالمياً . كما ستظل هذه العوامل محورية في مواجهة تحديات الأمن الغذائي العالمية في المستقبل.

- تأثير إنتاج الوقود الحيوي على تكاليف الإستيراد وأسعار الغذاء: نظرا إلى أن معظم السلع الزراعية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي يتم إستيرادها في معظم دول العالم النامي والتي لا تتوفر لديها الإمكانيات لإنتاجها، ومع إرتفاع أسعارها في السوق العالمي فإن هذه الدول تواجه إرتفاع فاتورة إستيراد تلك السلع حيث وصلت نحو 169 مليار دولار في عام 2008 وزيادة نحو 40% عن قيمتها في عام 2007[1]، فالجدول التالي يبين تطور الزيادة في متوسطات أسعار إستيراد بعض السلع الغذائية خلال الفترة 2000-2008.

الجدول رقم (09): تطور متوسط أسعار الواردات العالمية لبعض المنتجات الغذائية خلال الفترة 2000-2008

المحصول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	النسبة المئوية للزيادة بين 2008/2005
القمح	144	145	141	163	186	171	186	272	288	68
الذرة	125	124	127	141	177	155	167	227	235	52
فول الصويا	216	206	216	262	335	248	262	355	373	31
عباد الشمس	262	282	357	365	415	446	457	551	562	26
السكر الخام	232	265	235	248	262	301	392	348	380	26

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2009.

ويتضح من الجدول تصاعد الزيادة في متوسطات أسعار الواردات خلال الفترة المذكورة كما يلي:

- إرتفاع متوسط سعر الطن للواردات من القمح بين عامي 2005-2008 بنسبة 68%؛
- إرتفاع متوسط سعر الطن للواردات من الذرة بنسبة 52%؛
- إرتفاع متوسط سعر الطن للواردات من فول الصويا بنسبة 31%؛
- إرتفاع متوسط سعر الطن للواردات من عباد الشمس بنسبة 26%؛
- إرتفاع متوسط سعر الطن للواردات من السكر الخام بنسبة 26%.

وقد أدت الزيادات في متوسط أسعار الإستيراد من محاصيل الغذاء إلى عدم إمكانية وفاء الدول النامية بإحتياجات المواطنين من السلع الغذائية الأساسية، ومع قلة المعروض منها في السوق العالمي تصاعدت أسعار إستهلاك تلك السلع لتصل إلى ذروتها في الربع الأول من عام 2008 مقارنة بأسعارها في بداية عام 2007.

[1]: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2009، ص56.

وهذا ما أدى إلى إنعكاسات سلبية على أوضاع الأمن الغذائي في العالم العربي تتمثل في: إرتفاع تكاليف إستيراد السلع الغذائية، وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري، أدى ذلك إلى تفاقم الفجوة الغذائية ومنه تراجع المستوى العام لنصيب الفرد من الغذاء الذي أدى بدوره إلى توسيع دائرة الفقر وتراجع مستوى الصحة وتفشي الأمراض المرتبطة بسوء التغذية.

- **تأثير إنتاج الوقود الحيوي على البيئة:** بالرغم من التأثيرات الإيجابية للوقود الحيوي على البيئة، خاصة دوره في الحد من إرتفاع درجات حرارة الأرض وما يصحبه من تغيرات مناخية إلا أن له تأثيرات سلبية تتمثل في الآتي[1]:

* التأثيرات على التربة نتيجة لإستهلاك الكتلة الحيوية لإنتاج الوقود الحيوي، فإن التربة ستحرم من المادة العضوية المهمة كمصدر للعناصر الغذائية الداعمة للتربة وأحيائها، وبذلك تصبح ذات نوعية متدنية ورديئة، إضافة إلى فقدان الغطاء الأخضر بسبب التعرية المتواصلة.

* إزالة الغابات وهو ما يحدث في البرازيل وجنوب شرق آسيا، حيث تقطع وتحرق أشجار الغابات لفسح المجال لمزيد من زراعة قصب السكر بهدف إنتاج الايثانول مما يؤثر على مجمل المناخ العالمي، حيث يؤدي ثاني أكسيد الكربون إلى زيادة ثقب الأوزون وتجريد التربة وجعلها عرضة للتعرية والتآكل.

* التأثير السلبي على التنوع الحيوي من خلال التركيز على محاصيل معينة مثل الذرة وقصب السكر لإنتاج الايثانول حيث ستختفي الكثير من النباتات المتوطنة والحيوانات.

* الإستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة لأغراض تنمية وزراعة المحاصيل المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي، أدى إلى تراكم معدلات تلوث عالية تتواجد في مياه الشرب والبيئة بشكل عام.

* إستنزاف الموارد المائية العذبة الصالحة للزراعة بشكل كبير بدلا من أن توجه هذه المياه لزراعة المحاصيل الغذائية لإشباع الحاجات البشرية، وحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن إنتاج 30 لتر من الإيثانول يحتاج نحو 231كغ من ذرة، ما يكفي لتغذية فرد جائع لمدة سنة كاملة، ولإنتاج لتر واحد من هذه المادة يلزم إستهلاك ما يقارب 3500 لتر من الماء، الأمر الذي يزيد من مشكلة عدم الإستعمال العقلاني ونقص المياه[2].

[1]: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقييميه لأثار إستخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، 2010، ص54.

[2]: مانع مخنفر، الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2009، ص63.

خلاصة:

نستخلص مما سبق أن القطاع الزراعي يعتبر من بين أهم القطاعات في إقتصاديات الدول النامية، وذلك لمساهمته بالغة الأهمية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية على العموم، فالزراعة هي أول الأنشطة الإقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، ولهذا فقد أصبحت زيادة الإنتاج الزراعي بما يتماشى والنمو الديمغرافي وبغية لتحقيق الفائض ضرورة حتمية حتى يساهم القطاع الزراعي بطريقة فعالة في مجالات عديدة في التنمية الإقتصادية، فكونها مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد التي تدخل في أنشطة حيوية أخر ى، تعتبر الزراعة أيضا مسؤولة عن إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاجها، ولهذا فإن تخلفها يعطل تقدم القطاعات الإقتصادية الأخرى. فالزراعة في أي إقتصاد معين يمكن أن تكون أداة للتنويع الإقتصادي، وبالتالي تساعد في دفع عجلة التنمية، تحقيقا للتقدم والرقي الإقتصادي، كما يمكن أن تؤدي دورا عكسيا إذا لم تنل العناية و الإهتمام الكافي. والملاحظ أن الزراعة في أغلب الدول النامية ما تزال متخلفة وغير فعالة، حيث أنها لم تكن تحظى بقدر كافي من الإهتمام في مشاريع التنمية الإقتصادية، حيث ساد الاعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الإقتصادية، وأن التقدم هو حالة مرادفة للتصنيع. وعليه، فإن الواقع الذي تعرفه الزراعة في الدول النامية ليس على ما يرام، فإن كان هذا القطاع يتميز عن غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، من حيث طبيعته ودوره في التنمية، فإنه كذلك يعرف مشاكل ومعوقات صاحبت جهود التنمية الزراعية في مثل هذه الدول، بحيث ساهمت في إضعاف دوره التنموي.

الفصل الرابع
تشخيص مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التشويع الإقتصادي والتنمية الإقتصادية لدول الجزائر، تونس والمغرب

تمهيد:

يختلف محتوى سياسة القطاع الفلاحي في الدول موضوع الدراسة من دولة إلى أخرى، مما يؤدي إلى اختلاف أداء العملية الزراعية، ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط في هذه الدول في أغلب الأحيان، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها، لذلك فإنه في كثير من الأحيان يستدل على الأهداف و الوسائل المعتمدة للإنتاج الزارعي بالإنتاجية، وهي من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تدخل هذه الدول في عملية التنمية الإقتصادية.

فبعد استقلال دول الجزائر، تونس والمغرب كانت لديها قاعدة إقتصادية ضعيفة وهشة ولا تلبي حاجيات أفرادها، حيث ورثت قطاع فلاحي تقليدي يتطلب وقت وجهد لإعادة هيكلته وعصرنته، لكن بالرغم من ذلك استطاعت إنتاج عدة محاصيل زراعية متنوعة خاصة بعدما تم تأميم قطاع النفط والمحروقات،فأصبحت لديها حصة كبيرة من الإستثمار بحيث سمحت لها بتحقيق معدلات نمو مقبولة ووضع بنى تحتية مما جعلها تحسن من قوتها الإنتاجية خاصة في مجال الغذاء والتصنيع الغذائي.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: البرامج التنموية الفلاحية للدول موضوع الدراسة؛

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي ومساهمته في التنويع الإقتصادي والتنمية في الجزائر، تونس والمغرب؛

المبحث الثالث: دراسة حالة مدى اتباع استراتيجة التنويع الإقتصادي في: الجزائر، تونس والمغرب.

المبحث الأول: البرامج التنموية الفلاحية للدول موضوع الدراسة

المطلب الأول: المخطط التنموي للقطاع الفلاحي في الجزائر

بادرت الدولة الجزائرية إلى تطبيق سياسات جديدة تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي والرقي به وجعله قطاعا رئيسيا من خلال مساهمته الفعالة في التنويع الإقتصادي والتنمية الشاملة الحقيقية، لهذا الغرض اعتمدت مايلي:

1- المرحلة الأولى: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR 2004-2000:

الجدول رقم (10): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي بالجزائر

خلال فترة (2001-2004) (الوحدة : مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12	53,4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,01	0,07	0,07	0	0,21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28
المجموع	7,57	16,3	20	12	55,9

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة: " مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000" مجلة دفاتر إقتصادية، عدد 2، الجزائر، جامعة بشار، 2018، ص 10.

الشكل رقم (01): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة بالجزائر

خلال فترة (2001-2004)

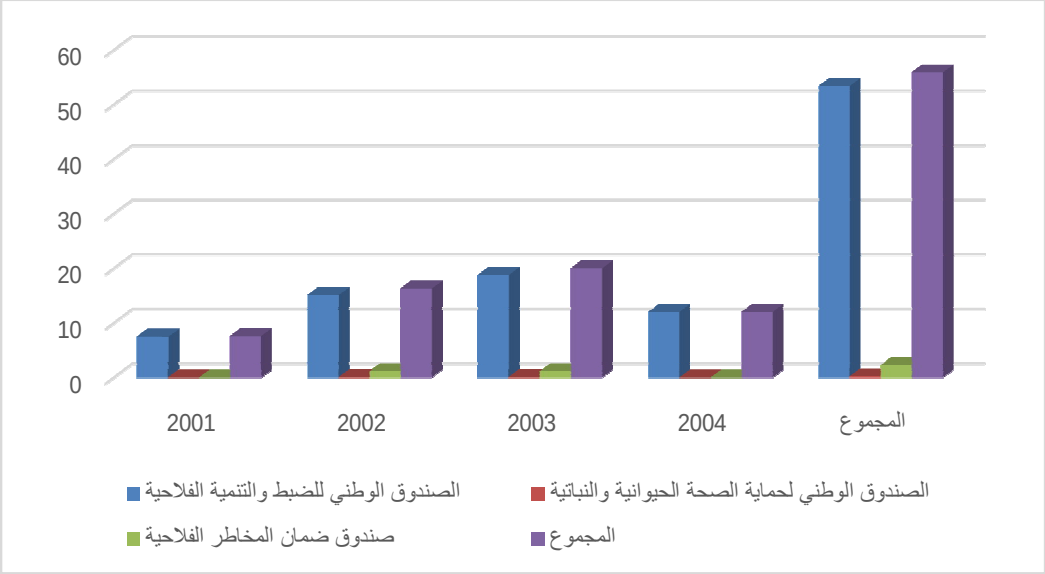

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من الجدول والرسم البياني، نلاحظ أن الحصة المالية الأكبر هي بحوزة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مما يدل على أنه الممول الأول في هذه الفترة.

من خلال المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDAR الذي أعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وحركية العالم الريفي، ومن تم تحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الإعتبار الجودة الإقتصادية والقبول الإجتماعي والاستدامة الايكولوجية، حيث أن هذه السياسة تعتمد على الخواص والدعم بالأموال والإبقاء على حرية النشاط الفلاحي والتسيير، وبالتالي تعتبر أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبر الية تشمل المستثمرات الخاصة والوحدات الإنتاجية.[1]

أ- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

كان القطاع الفلاحي الجزائري قبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسعى لتحقيق أهداف قصيرة المدى تتعلق بفترة المخططات والبرامج التي وضعتها السلطة، لكن بعد خوصصة القطاع الفلاحي فإن أهداف الدولة أصبحت منصبة على تحرير القدرات الفردية من أجل تحقيق التنمية الريفية والشاملة معا. كما يهدف المخطط أساسا إلى الآتي[2]:

- تشجيع تقنيات تكييف أنظمة الإنتاج مع شروط المحافظة على التربة ومراعاة الظروف المناخية.
- خلق فرص العمل وتثمين خدمة الأرض.
- تحديث الهياكل الزراعية ومقتنيات المزارع من خلال تشجيع الإستثمارات الإنتاجية.
- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة من أجل رفع الإنتاج وعوائده، وكذا الوصول إلى الإكتفاء الذاتي في الغذاء للسكان.
- تأهيل المستثمرات الفلاحية وتدعيم أنشطتها الفلاحية.
- توسيع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح.
- تكثيف وادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، اللحوم...إلخ) للوصول إلى تنمية المنتجات حسب المناطق الطبيعية الملائمة لها والمناخ الخاص بها.

[1]: عماري زهير، "تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة (2009/1980)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 131.

[2]: أحمد مداني، عبد القادر مطاي، "دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية"، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول "التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-2006/04/15، ص20.

- تحويل المناطق المهددة بالجفاف إلى مناطق صالحة للزراعة مثل زراعة الكروم، تربية المواشي، وتخصيص إنتاج الحبوب في المناطق المتخصصة بها.
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني بهدف تحقيق الإكتفاء والولوج لعالم التصدير.
- الحفاظ على اليد العاملة الخاصة بهذا القطاع عن طريق تشجيعها للاستثمار الفلاحي.
- تحسين ورفع المستوى المعيشي لسكان المناطق الريفية خاصة المناطق النائية.
- تصدير المنتجات الزراعية البيولوجية.
- الإعتماد على طرق الامتياز لغرض توسيع مساحات الأراضي الفلاحية المستغلة واستصلاحها.
- محاربة التصحر وحماية الثروة الغابية.
- تحقيق البرنامج الإنتاجي عبر مختلف مناطق الوطن.
- ترقية المنتجات الفلاحية والرفع من صادراتها.
- ترقية تشغيل اليد العاملة في هذا القطاع والرفع من مستواها التعليمي والتقني للتقليص من حدة البطالة.
- الزراعة والثروة الحيوانية: فيما يخص الزراعة والتربية الحيوانية تم التوجه إلى العمل بالأقطاب الفلاحية من خلال (11) شعبة: القمح والحبوب، البطاطا، التمور، الحليب، الزيتون، اللحوم الحمراء والبيضاء، الفواكه، الخضر، البقول الجافة حسب المناطق المتخصصة فيها، كما تم وضع مجموعة من الأهداف الكمية تخص الإنتاج الفلاحي.[1]
- الغابات والأحواض المائية: تقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية.
- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية: تقوم على متابعة ودعم برنامج الإستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات بزيادة وتطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.

بحيث جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من أجل استدراك كل الثغرات والنقائص السابقة، كما تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية والتي تمثل في الآتي[2]:

التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد من أجل تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وأيضا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها وأيضا حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي بتحقيق مناصب شغل جديدة وزيادة معيشة الفلاحين.

[1]: أحمد مداني وعبد القادر مطاي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2]: MADR Algérie, plan national de développement agricole, 2001, P6.

حيث نجد في هذا المخطط 9 برامج فلاحية، خمسة منها موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي كالآتي:

- برامج موجهة إلى تحديث المستثمرات الفلاحية وإعادة تأهيلها.
- برامج تحسين الإنتاجية وتكثيف الإنتاج.
- البرنامج الخاص بتكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- البرنامج الخاص بتثمين الإنتاج الفلاحي (التحويل، التكييف، التخزين و التسويق).
- برنامج دعم الإستثمار في المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج موجهة لحماية المحيط الطبيعي وتنميته وخلق مناصب عمل وهي كالآتي[1]:

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات.

وفي سنة 2002 توسع المخطط ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا نظرا لما تعانيه المناطق الريفية خاصة النائية منها من فقر وحرمان، حيث تضم ما يقارب النصف من الفقراء في الجزائر، وهذا بسبب إنخفاض مداخيل الفلاحين وعدم قدرة النشاط الفلاحي على سد حاجياتهم وأيضا تدهور حالة المستثمرات الفلاحية، وبعد خوصصة القطاع الفلاحي من طرف الدولة، وبهذا تضمن من خلال المخطط تحقيق التنمية الريفية بإعتبار الريف فضاء ينتهج سكانه نمطا معيشيا مميزا ولابد من إشراكه في التنمية الإقتصادية من خلال تشجيع الإستثمارات في الأرياف وجعل سكان الأرياف يستفيدون من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتحسين الظروف المعيشية لهم من أجل تمكينهم من الإستقرار في الأرياف واهتمامهم بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الإجتماعية لهم.[2]

ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية وهي كالآتي:

- إنتاج الفروع المختلفة، وهي التي يتم تدعيمها من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- تكييف الأنظمة الغذائية.

[1]: MADR Algérie, plan national de développement agricole, op.cit, p8.

[2]: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية"، جوان 2002، الجزائر، ص ص 81-82، عبر الموقع: https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/rapports_dev_humain

- دعم استصلاح أراضي الجنوب والأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، حيث هدفت هذه الطريقة إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، بمنح أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهلية والجبلية، لغرض إسترجاع التوازن البيئي لحمايتها من الجفاف، انجراف التربة وتحسين المستوى المعيشي للسكان لهذه المناطق، للحد من النزوح الريفي وخلق مناصب شغل لتقليص من حدة البطالة، وفي هذه الحالة تبنت الدولة الجزائرية استصلاح 600 ألف هكتار وفق 500 ألف منصب شغل خلال ثلاثة سنوات انذاك.

- الزيادة في نسبة الغطاء النباتي في شمال البلاد من 11 % إلى 14%، وحماية الثروة الغابية بحيث منحت الأولوية للتشجير، لأنه الجزء الهام للإقتصاد كغراسة: الزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل وغيرها من الأشجار المثمرة، وقد تم تخصيص 80000 هكتار لإعادة تشجيرها، 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، 30000 هكتار للتدفقات المائية و18000 هكتار الخاصة بالأشجار للعناية بها، أما للتحسين العقاري فخصصت 15000 هكتار.

ب- الوسائل والأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ترتكز مختلف برامج التنمية الفلاحية على جملة من وسائل التأطير التقنية والمالية حتى تصبح ملائمة، ومن متطلبات إنجاز الأهداف وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث حددت الوزارة مجموعة من العمليات لتأطير وتنشيط وتنفيذ البرنامج الخاص بدعم التنمية الزراعية من خلال الآليات التالية:

- **الآلية المالية:** حيث تم إنفاق 400 مليار دينار جزائري على المخطط الوطني خلال الفترة 2007، يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية تتمثل في الآتي :[1]

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDRA:** أنشأ بموجب قانون المالية 2000، يعمل هذا الصندوق على دعم الإستثمارات وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة المهمة، ومن الأنشطة التي تستفيد من دعم هذا الصندوق هي: تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتجات الفلاحية عمليات التسويق وتطوير الري الفلاحي، دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية وأيضا تأطير الأشغال.

[1]: Mouhouche B ,Z.Bouras F-Chekired ,Hadibia , analyses de mis en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja ouest, systèmes sigues au Maghreb, actes du quatrième atelier du projet SIMA Mostaganem, eau en économie D, éditeurs scientifiques, Algérie, 26-28/2008; p02.

- **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVC:** أنشأ بموجب قانون المالية 1998 يهدف إلى تطبيق توسيع مساحات الأراضي المستعملة، خلق مناصب شغل دائمة، ويستفيد منه الفاعلين الإقتصاديين الجماعات أو الأفراد الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

- **القرض الفلاحي التعاضدي:** بعد تراجع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية، قرر القرض الفلاحي التعاضدي العودة إلى نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي في 25 فيفري 2002 والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث تم إحياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية، كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الإقتصادية والتي يتكفل بها صندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA، الذي يقدم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية.[1]

- **الآلية التقنية:** تم وضع نظام تأطير متعدد الأشكال وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، حيث تعتبر هذه الطريقة أن المستثمرة الفلاحية كوحدة أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي خلافا لبرامج وتطوير الفروع والتي تستهدف المنتوج نفسه، وهو الذي أعطى صيغة جديدة على السياسة الزراعية من خلال إعتماده لمعيار الجدارة الإقتصادية بالنسبة للوحدات الإنتاجية وليس الطبيعة القانونية التي تميز بين ما هو خاص وعام[2] .

ج- آفاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

ستظل الفلاحة نشاطا إقتصاديا رئيسيا للسنوات القادمة لأنها تحقق أهداف الأمن الغذائي وأيضا لها دورا اجتماعيا من خلال خلق فرص العمل والحفاظ على البيئة على أثر الاعتراف الدولي المتزايد بأنه سيكون لها تأثيرا خصوصا مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية التجارة الحرة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مستقبلا، والذي يؤدي إلى تحسن معدل نمو الإنتاج الفلاحي بشرط أن يكون الدعم الحكومي حوالي 10% من قيمة الإنتاج الفلاحي[3]، وتتمثل إستراتيجيتها في الآتي:

- الرفع من إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية لتغطية ما لا يقل عن 60% إلى 80% من الاحتياجات وفقا لمنتجات الحليب والقمح والبقوليات.

---

[1]: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

[2]: MADR, Algérie, la stratégie du développement agricole eternel (dossier préparé en vue du sommet du G15 1er semestre 2005); juillet 2004, p16.

[3]: عمار زهير، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- تنويع الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان مستوى من الإنتاج الوطني، وتتوقف الإستراتيجية على برنامج تأهيل المستثمرات الفلاحية الذي انطلق سنة 2000 وطبق على أكثر من 400.000 مستثمرة فلاحية.

- قانون التوجيه الفلاحي والذي صدر في 03 أوت 2008 ويتضمن التوجه الفلاحي في ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي تعرفها الفلاحة الجزائرية وأيضا التجارب التي مرت بها، فضلا عن التحول الدولي المعاصر المتسم بأزمة معلنة للغذاء العالمي، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن التغيير المناخي.[1]

كما يهدف قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- الاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.
- العمل على وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا إقتصاديا، اجتماعيا ومستديما بينيا.
- مواصلة الدولة للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.[2]

و تتحقق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال خمسة آليات تتمثل في الآتي:

- **أدوات التوجيه الفلاحي:** تتمثل في مخططات التوجيه الفلاحي، وأيضا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وأدوات التأطير العقاري.

- **أحكام تخص العقار الفلاحي،** والتي تهدف إلى تحديد نمط إستغلال الأراضي الفلاحية وأيضا إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية.

- **تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج،** تقوم على تثمين الإنتاج الفلاحي من خلال إنشاء نظام النوعية يشمل علامات الجودة الفلاحية، تسمية المنشأة والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها وإثبات شروط خاصة لإنتاجها، خاصة ما يتعلق بمجال الفلاحة البيولوجية وتحديد آليات المسار التي تثبت أصلها ومكان مصدرها وأيضا ضبط المنتجات الفلاحية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين.

[1]: MADR, Algérie, projet du programme quinquennal du développement (2010-2014), mars 2009, p3.

[2]: المادة 2 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت سنة 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46.

- **تأطير النشاطات الفلاحية والمهن:** يتضمن هذا التأطير المستثمرات الفلاحية والتنظيم المهني الفلاحي الذي يأخذ أشكالا متعددة، تعاونيات جمعيات مهنية، غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشتركة، التعاضدية الفلاحية، مؤسسات وهيئة مهنية، وهو إطار ووسيلة تعبر عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق الربح.

- **التأطير العلمي والتقني:** ويتمثل في البحث والتكوين والإرشاد، ويهدف إلى الرفع من مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسين ذلك من خلال تعزيزه وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم الأجهزة الفاعلة في هذه العملية وأيضا تطوير إعلام عصري وفعال لإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي.[1]

أما فيما يخص التمو يل الفلاحي، فإنه يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية، ويتمثل في ثلاث مصادر تتمثل في الدعم المالي للدولة، التمويل التعاضدي والقرض البنكي.

2- المرحلة الثانية: سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014:

انتهجت الجزائر سنة 2008 سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تمحورت حول مسألة تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وهذا من أجل صون السيادة الوطنية وأيضا التلاحم الإجتماعي، وترتكز هذه السياسة على ثلاث ركائز متكاملة فيما بينها تتمثل في الآتي:[2]

أ- برنامج التجديد الريفي:

جاء هذا البرنامج من أجل تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للمناطق الريفية، حيث لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل عند القيام بتنفيذ المشاريع الجوارية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون، فالتجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي خاصة في المناطق التي تعرف ظروف معيشية صعبة، وترتكز سياسة التجديد الريفي على أربعة محاور رئيسية هي كالآتي:

- تحسين مستوى معيشة سكان الأرياف من خلال تحديث القرى والمدارس، وأيضا القضاء على المساكن الهشة ومنح سكنات لائقة للسكان في تلك المناطق.

- تنويع الأنشطة الإقتصادية في الريف من خلال التجارة، السياحة الريفية والتنمية المحلية، بالإضافة إلى خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مع استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال وأيضا تهيئة الفضاءات في المناطق الريفية.

---

[1]: المادة 2 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008، مرجع سبق ذكره.

[2]: الطيب الهاشمي، "التوجه الجديد للسياسة الريفية التنموية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 200.

- حماية الثروة الريفية المادية وغير المادية والمتمثلة في المنتجات الزراعية، المباني والأماكن الأثرية والثقافية وخلق التظاهرات في الريف.

- تثمين الموارد الطبيعية وحمايتها، من خلال المحافظة على الخط الساحلي والأراضي الفلاحية، الطرقات، الغابات، السهول و الجبال.[1]

ب- التجديد الفلاحي:

يرتكز التجديد الفلاحي عن البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للجزائر، فهو يعمل على تشجيع وتكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في دعم الإستثمارات المنجزة في القطاع الزراعي حول القيمة المضافة لطول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، والهدف من هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفرع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.[2]

وهناك عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تعتبر ذات أولوية وهي البقول الجافة، الحبوب، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، غراسة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل.

ج- برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

جاء هذا البرنامج كرد فعل على الصعوبات التي وجدها الفاعلون للاندماج لتنفيذ هذه السياسة الجديدة، لا سيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين أشكال التنظيم. إن هذا البرنامج ينتظر منه الآتي:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، استثمار في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

- تعزيز القدرات البشرية والمادية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

- تعزيز مصالح الرقابة، الحماية البيطرية، الصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

ويتمحور برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية حول مختلف أشكال أعمال تقوية المورد البشري، ويتوجه إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي من خلال الآتي[3]:

---

[1] الطيب الهاشمي، مرجع سبق ذكره، ص202.

[2]: دولة سعاد، أثر السياسات الزراعية في تطوير انتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2022/2021، ص109.

[3]: هيشر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-117.

- التكوين على عتاد الإنتاج، وعرض تكوينا متنوعا موجها للفاعلين.

- مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة وخبرة استشارية متخصصة.

- تشخيص ومتابعة تنظيمية من أجل تطوير أطراف لها علاقة بتنمية القطاع.

- تطوير أنظمة الإعلام الإحصائي، دراسات، بحوث وتنمية اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، ترقية الإتصالات لتحسين وتجنيد الفاعلين وإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي.

- الإطار التحفيزي، يشمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في زيادة في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوات هي أساسا الإطار التشريعي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقات لميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.

- تدابير ضبط السوق لضمان الأمن الغذائي بمختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة لكل المواطنين وتنشيط الفضاءات المختلطة الخاصة والعمومية للبرمجة وتنسيق المشاريع والبرامج.

الجدول رقم (11): برنامج التكثيف والعصرنة بين (2004-2008) وآفاق 2014 (وحدة: قنطار)

الرقم	البرامج	متوسط الإنتاج السنوي خلال فترة (2004-2008)	الهدف عند 2014
01	الحبوب	34.3000,00	53.671,000
02	البقول الجافة	404.000	872,000
03	الحليب	1.900,000	3.240,000
04	البطاطس	20.000,000	33.626,000
05	زيت الزيتون	3.873,000	2.254,000
06	لحوم حمراء	4.083,000	2.800,000
07	لحوم بيضاء	1.900,000	3.240,000
08	التمور	500,00	8.895,000
09	البذور والفسائل	- إنشاء مخزون إستراتيجي. - تلبية (80%) من الاحتياجات.	/
10	السقي	- تجهيز حوالي (350) ألف هكتار لسقي الأراضي. - تعميم أنظمة إقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية.	/

المصدر: جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية قياسية للفترة 2015/2020"، مجلة دفاتر إقتصادية مجلد 9، عدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص ص 99-100.

و جاءت هذه المعطيات لتؤكد الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات المتعاقبة منذ 1962، أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التجديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل.[1] حيث منذ 2008، شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ هذه السياسة من خلال قانون الزراعة الصادر في أوت 2008، والذي يجعل من الفلاحة مساهما حقيقيا في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الإجتماعي وتحليل المبادرات والطاقات وعصرنة الجهاز الإنتاجي، و تدعم ترجمة الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة على التحسين المستدام للأمن الغذائي والتنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، مكافحة التصحر، وحماية الثروات الطبيعية.

حيث تز امنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005) (2009) الذي يعتبر إمداد لبرنامج الانعاش الإقتصادي، والذي خصص له مبلغ 4220.7 مليار دينار جزائري يتضمن قيمه 1216 مليار دينار جزائري من البرنامج السابق له، وكذا بداية البرنامج الخماسي (2010-2014) الذي يقدر غلافه المالي بـ 21,214 مليار دينار جزائري، حيث بلغ نصيب القطاع الفلاحي من هذين البرنامجين 300 مليار و 1000 مليار دينار جزائري على التوالي أي ما يعادل 7.14% و 4.71 % على الترتيب.

ومن خلال هذا المسعى كله تسعى الدولة لتحقيق أهداف كبر ى، وهي كالآتي:

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحي إلى ما يفوق 8% سنويا.
- رفع حصة الصناعة التحويلية الغذائية من 5 إلى حوالي 10% سنويا في القيمة المضافة بهدف التقليل من نسبة البطالة إلى أقل من 10% خلال سنوات المقبلة.

ومن خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دينار جزائري موزع عبر هذه الفترة في المتوسط لكل سنة 220 مليار دينار جزائري، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر بـ 185.3 مليار دينار جزائري موزعه كالآتي، سياسة التجديد الريفي 42 مليار دينار جزائري 18%، سياسة التجديد الفلاحي 160 مليار دج 69%، برنامج تقويه القدرات البشرية والمساعدة التقنية 28 مليار دج 13%.[2]

[1]: جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.

[2] جمال جعفري - العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

وتتوافق هذه النظرة مع الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الريفي والفلاحي والمتمثلة أساسا في الآتي:[1]

- تأمين العقار للمستثمرين الفلاحيين، مواصلة التدعيم المالي من أجل التجديد الفلاحي، مواصلة دعم الإستثمار العمومي للموارد المائية لتطوير الفلاحة، تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي، تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير.

ولقد عرفت هذه الفترة المتزامنة مع تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي صدور قانون إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة تحت رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لكيفيات وشروط إستغلال الأراضي الفلاحية وأيضا الآتي:

- المرسوم التنفيذي رقم 326/10 المؤرخ في 23 ديسمبر الذي يحدد كيفيات تنفيذ حق الامتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة. كما تم وضع المرسوم التنفيذي رقم 06/11 المؤرخ في 10 يناير 2011 الذي يتمم تحديد كيفيات إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة والمخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية.

وأيضا:

- القرار المؤرخ في 29 مارس 2011 والمتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات منح الامتياز للهيئات العمومية على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات تحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها المخصصة لها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008 ويستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة لقانون 1987 والتي تقدر بـ 2.5 مليون هكتار من بين 8.5 مليون هكتار أي بنسبة 30%، حيث يشكل امتياز نمط إستغلال الأراضي الفلاحية.

أي بمعنى يتم تحويل عقد الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة واستنادا إلى وثائق معينة.[2]

[1]: مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث، "مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد"، نشرية وزارية أكتوبر 2010، الجزائر، ص ص60-58.

[2]: عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 94.

3- مخطط عمل الفلاحة 2015-2019:

يقوم هذا المخطط على ثلاث ركائز يمكن عرضها بالشكل التالي[1]:

الشكل رقم (02): ركائز مخطط عمل فلاحة 2015-2019

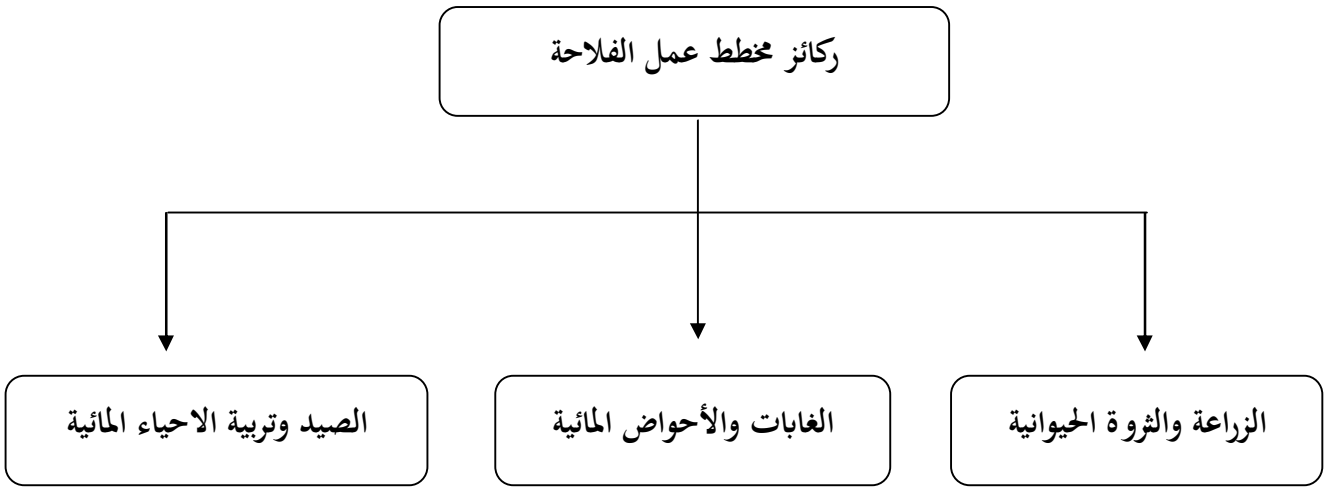

المصدر: جمال جفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الإنتاج الزراعي، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 10، عدد 2، (2018)، ص98.

تعتمد الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة على الزراعة والثروة الحيوانية وذلك من خلال تحديث، تعديل وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي ومتابعة أصحاب المشاريع الفلاحية.

وتقوم الركيزة الثانية على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وأيضا تشجيع السياحة البيئية،

أما الركيزة الثالثة تقوم على دعم ومتابعة برنامج الإستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات وزيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.

حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى بلوغ متوسط نمو القطاع الفلاحي بما يقارب 5% أي بقيمةإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري، بيئة التشجير بـ 13%، تخفيض قيمة الواردات بـ 2 مليار دولار بالنسبة للفترة الماضية، الصادرات بـ 1.1 مليار دولار، الوصول إلى 1500,000 منصب شغل.

وفيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية، فقد كان المبتغى هو رفع الإنتاج إلى حوالي 200,000 طن، الاحتفاظ بـ 80,000 منصب شغل وخلق 40 ألف منصب شغل أخرى، الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110 مليار دينار جزائري، حشد أكبر عدد من الإستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

[1]: جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المطلب الثاني: المخطط التنموي الفلاحي في تونس

1- التعريف بالمخطط التنموي الفلاحي في تونس:

تقدر مساحة الأراضي الفلاحية في تونس بقرابة 10 مليون هكتار، مقسمة إلى ثلاثة أصناف من الملكية: الملكية الخاصة، وأراضي الدولة أو كما يطلق عليها إسم "الأميرية"، وتمثل نصف مليون هكتار، والأراضي الاشتراكية (ملكية جماعية قبلية)، نسبتها ما يقارب 3مليون هكتار، كما أن الأراضي الخاصة لا تطرح مشاكل كبيرة من حيث الملكية والتصرف بها، فأصحابها معروفون وبإمكانهم إستغلال أراضيهم كما يريدون.

أما بالنسبة لأراضي الدولة الفلاحية وهي تعتبر من أخصب الأراضي في تونس، فإنها ملك لكل التونسيين، ويتصرف فيها الديوان الوطني لأراضي الدولة وفق لثلاثة آليات: التخصيص بمعنى منحها لمنشأة عمومية، التأجير للشركات والأفراد، والبيع.

بعد الاستقلال كانت الدولة هي المُستغّل الأول لهذه الأراضي إما بصفة مباشرة، أو عبر منحها لتعاونيات للفلاحينثم وابتداءً من سبعينيات القرن الماضي، ومع اختيار النظام التونسي النهج الليبرالي، بدأ بيع الأراضي وحل التعاونيات لاستبدالها بشركات إستثمارية، وظهر سوء التصرف في الأراضي الفلاحية الأميرية، حتى توقفت الدولة عن البيع وانتقلت إلى تأجيرها بمقابل.

بعد عام 2011 حصلت عدة حالات استيلاء على ضيعات وأراضي الدولة من قبل فلاحين صغار وعاطلين عن العمل، لكن السلطة استرجعت أغلبها ولم تصمد إلا بتجربة التسيير الذاتي والإقتصاد التضامني في واحة "جمنة " أقصى جنوب البلاد، كما طالبت عدة جهات الدولة بتوزيع الأراضي على الشباب والفلاحين الفقراء مما يمكّن من تشغيل عشرات الآلاف، ويطور الإنتاج الفلاحي ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي، لكنها ما زالت لم تفصل نهائيا في هذا الصدد، معطية الأولوية للمستثمرين الخواص أو التقنيين والمهندسين من خريجي الجامعات ومدارس الفلاحة.[1]

وتبقى الأراضي المشتركة المشكلة الأكبر، حيث تعود ملكية الأرض الأصلية لجماعة أو قبيلة بأسرها وأحياناً تتنازع حولها عدة قبائل. وبما أن الملكية غير واضحة المعالم فلا يمكن بيع أو تأجير الأرض أو الحصول على قرض بنكي لاستصلاحها. تخص هذه الوضعية المعقدة مئات آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية غير المنتجة، ينظر إليها أصحابها بحسرة في حين يعانون البطالة أو يعملون بأجور متدنية في أراضي غيرهم أو في المدن. سببت مسألة

[1]: محمد لومي، " القطاع الزراعي في تونس والشكوك المحيطة به" (مترجم)، نيرفانا للنشر، تونس، 2018، ص ص 18-19.

الأراضي الاشتراكية صداعاً مزمناً للدولة، حتى قررت أن تتخلص منه عبر سن قانون في سنة 2016 المتعلق بالنظام الأساسي للأراضي الاشتراكية وكيفية التصرف فيها، لكنه لم يعالج المسائل في العمق كما أنه لم يقدّم حلولاً نهائية واضحة في عدة حالات معقدة للملكية.

والفلاحة في تونس ما زالت مسألة عائلية بالأساس، فقرابة 75% من المستغلات والمستثمرات الفلاحية مساحتها أقل من 10 هكتارات، أي أن صغار الفلاحين هم العمود الفقري للقطاع، والمشكلة أنهم الأفقر والأقل قدرة في الحصول على تمويلات، فمنذ أوآخر الثمانينات من القرن الماضي بدأ دور الشركات الفلاحية والمستثمرين في هذا القطاع في البروز لتبلغ قيمة الإستثمارات سنة 2018 قرابة 1500 مليون دينار تونسي.

إن تعاظُم نفوذ رأس المال الكبير في قطاع الفلاحة قد يطور الإنتاج ويجلب العملة الصعبة، لكن له أضرار على مستوى الأمن الغذائي والموارد الطبيعية وحتى غلاء المعيشة، فالمستثمر الخاص سيتجه للغراسات الأكثر ربحية وقابلية للتصدير، أي تلك التي تتطلب كميات كبيرة من المياه و/أو لا تمثل احتياجات أساسية للسوق المحلية، كما أنه سيحاول تعويض استثماره وتحقيق أرباح في أسرع وقت، مما يعني استعمالاً مكثفاً للأسمدة والأدوية والآلات الفلاحية الحديثة، ولكل هذا ضريبته البيئية وتأثيره السلبي في نوعية التربة وخصوبة الأرض وكذا صحة المستهلك عموماً .[1]

ومازال الإستثمار الأجنبي الفلاحي في تونس محدود، فقد تراوحت قيمته ما بين 15 و25 مليون دينار تونسي، أي أقل من 2% من مجمل الإستثمارات الأجنبية، ولا يحق لغير التونسيين تملك أراض فلاحية، لكن بإمكانهم المساهمة في رأس مال شركات تونسية تستأجر أراض فلاحية مروية، وقد حاولت الحكومة وخبرائها في السنوات الفارطة الالتفاف على هذا المنع عبر اقتراح فصل في "مجلة الإستثمارات الجديدة" يتيح للأجانب تملك أسهم في شركات تونسية تمتلك أراضي فلاحية وتستغلها.[2]

كما ترتكز سياسة التنمية الفلاحية في تونس على الملائمة بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لإستراتيجية الأمن الغذائي بتونس في إدخال تحسينات مستدامة على مستوى معيشة السكان مع الاستفادة

[1]: فايزة خبور علوش، محمّد أبوهشيم وآخرون، "إنتاجية القطاع الزراعي في تونس في ظل الظروف البيئية الصعبة" (مترجم)، springer cham، سويسرا، 2021-05، ص ص 61-63.

[2]: تقرير البنك الدولي حول المياه والبيئة والتنمية الاجتماعية والريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مراجعة السياسة الزراعية في تونس، رقم 35239، 20 جويلية 2006، ص ص 1-2، عبر الموقع:
https://documents1.worldbank.org/curated/en/242951468114530031/pdf/352390TN.pdf

الكاملة من الإسهامات التي تقدمها الفلاحة في التنمية الإقتصادية والريفية والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. و تمثل الأراضي الفلاحية 62% من المساحة الإجمالية للبلاد، وتشغل حوالي 15% من اليد العاملة إلى جانب العديد من الوظائف الموسمية الهامة، ويساهم القطاع الفلاحي التونسي بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي و 7,5% من مجموع الإستثمارات و 8% من الواردات و 9% من الصادرات الإجمالية .[1]

ولقد تم ضبط المحاور الإستراتيجية والأهداف الوطنية والقطاعية الجهوية الخاصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسية وفق الأداء التالي:

- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
- معالجة المشاكل العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام إستغلالالأراضي الفلاحية.
- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها.
- دفع وتشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي وتمويل هذا النشاط.
- النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم الفلاحة في التنمية الريفية.
- ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحري.

وإعتمادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف، تم ضبط برامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وحصرها في خمس برامج عملياتية وبرنامج مساندة كما يلي:

- الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.
- الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.
- قطاع الموارد المائية.
- الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية.
- التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.
-القيادة والمساندة.

[1] المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

2- التجربة التنموية في تونس خلال الفترة 1956 – 2011:

إن التجربة التنموية في تونس مرتبطة أساسا بخيارات سياسية متأثرة بالظروف المحلية والعالمية، وتتلخص هذه التجربة في ثلاث مراحل رئيسية يمكن من خلالها أن نفهم الخيارات الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد التونسي منذ الاستقلال، أي منذ سنة 1956، وسنذكر المراحل كالتالي[1]:

أ- مرحلة التأميم (1956-1961): كانت مرحلة تأميم الإقتصاد التونسي وتحريره من مخلفات الاستعمار الفرنسي بعد الاستقلال عام 1956، حيث أممت الحكومة التونسية القطاعات الحيوية كالقطاع المصرفي، وشركة الكهرباء والماء، شركة النقل وغيرها، وفي سنة 1957 قامت الحكومة بحل نظام الأحباس (الوقف) الخاصة و العامة الفلاحية بإعتبارها عائقا أمام تطور هذا القطاع، وتميزت هذه المرحلة بإتباع سياسة ليبرالية قائمة على تشجيع الإستثمار والتجارة الخارجية بجانب سيطرة الدولة على القطاعات والمؤسسات الحيوية.

ب- مرحلة التعاضد (1962-1971): اعتمد التوجه التنموي على التخطيط الشامل لكل القطاعات ضمن تجربة ارتكزت أساسا على سياسة التعاضد خاصة في القطاعين الفلاحي والتجاري، ولتمويل هذه السياسة، تم الرفع من نسبة الضرائب والضغط على الأجور والتخفيض في قيمة الدينار، وفي ماي 1964 تم انتزاع أراضي المعمرين (المزارع التي كانت لا تزال بحوزة الأجانب وتحويل ملكيتها للدولة أو للتعاضديات الفلاحية، ثم بعث ضيعات حكومية يديرها مباشرة ديوان أراضي الدولة، وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأراضي الجماعية أو ما يعرف بالتعاضديات سنة 1969 بلغت نسبة (90%) من مجمل الأراضي.

و انطلق إرساء سياسة التعاضد ببعث تعاضديات إنتاج نموذجية على أراضي الدولة، ثم تجميع صغار الفلاحين في إطار تعاضديات إنتاج مماثلة إلى جانب تعاضديات خدمات بهدف عصرنة طرق الإنتاج في القطاع الفلاحي والإستغلال الفعال لليد العاملة، كما وقع تجميع عديد التجار في تعاضديات كبرى وإنشاء الشركات الجهوية للتجارة والشركات الجهوية للنقل، وفي فترة (1960–1971) اتسمت بركود الإنتاج الفلاحي وتم اتخاذ قرار تعميم التعاضد وعن التجربة الاشتراكية لفائدة نموذج تنموي يتميز بانفتاح إقتصادي تدريجي.

ج- مرحلة الرأسمالية المقيدة (1970–2011): اتجهت الحكومة إلى إقتصاد السوق وقامت بتشجيع القطاع الخاص، وعززت نظام حوافز الإستثمار الأجنبي في 1971، واستمر تبني الإقتصاد التونسي منهج الإصلاح الليبرالي

[1]: محمد لومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-73.

وفتحت أبواب المبادرة الخاصة المحلية والرأسمال الأجنبي، وقامت بتنفيذ خطة الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وفي 2008 ظهرت تأثيرات الإنكماش العالمي على النشاط الإقتصادي في تونس بحيث تضررت كل القطاعات دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة، منها قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة (- 23,7%)، وهذا بعد ظهور الحراك الثوري عام 2011.

3- إنجازات التجربة التنموية:

أ- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها:

تواصل تنفيذ المشاريع المبرمجة سابقا رغم المرور بفترات عصيبة كجائحة كورونا تمثلت أساسا في الآتي:[1]

- على مستوى الموارد المائية: تم إنجاز التعبئة من سدود وسدود جبلية ومراقبتها، كما تم القيام بإحداث المناطق السقوية وإعادة تهيئتها، وتمت عصرنة المناطق السقوية بسيدي ثابت وحوض مجردة السفلى، الممولة من البنك الإفريقي للتنمية بولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد، وتسويق المنتوجات الفلاحية عبر تهيئة المسالك الفلاحية والتركيز على مراحل الإنتاج وما بعدها خلال عملية التزويد والترويج والتحويل عن طريق المختصين في هذا القطاع.

- على مستوى الغابات: الاهتمام بالمناطق الأقل نموا للمنتوجات الزراعية قصد تحسين ظروفها وإتاحة الفرص الإقتصادية للمجتمعات الريفية المستهدفة منها: ولاية بنزرت، باجة، جندوبة، الكاف، سليانة، القيروان، القصرين، سيدي بوزيد وقد خصصت لها أكثر من 100 مليون دولار ممولة من طرف البنك الدولي.

- على مستوى الموارد البحرية: تكثيف الجهود للتصدي للصيد العشوائي، حيث قامت بإبرام اتفاقية بين الوزارة والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (17 جوان 2020) لغرض تحسين إستغلال المنظومة الوطنية لمراقبة مواكب الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية من خلال تدابير وإجراءات متخذة خاصة بهذه المبادرة.

ب- معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام إستغلالالأراضي الدولية الفلاحية: تواصل دفع الحركية الإقتصادية خلال الفترة "2020/2019" والعمل على تسريع إعادة توظيفها وترشيد حوكمة استغلالها، وذلك رغم الظروف الصحية الصعبة التي عرفتها البلاد جراء جائحة كورونا 19 والتي أثرت سلبا على دفع نسق الاستثمار، حيث تعذر خلال فترة الحجر الصحي على المستثمرين القيام بزيارات ميدانية للضيعات المبوبة.

[1]: تقرير لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، مخطط التنمية في تونس، المجلد 2، 2016-2020، عبر الموقع:
https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/Development%20Plan%202016-2020%20Second%20volume%20Regional%20content.pdf-p20.

4- المشاكل التي يواجهها القطاع الفلاحي التونسي:

واجه قطاع الزراعة في تونس مشاكل هيكلية عرقلت تطوره، على الرغم من صموده أمام الأزمات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها البلاد في سنوات ما بعد الثورة. وظل الوحيد تقريبا الذي استمر في النشاط وفي تحقيق الأرقام الإيجابية رغم الصعوبات والمشاكل الهيكلية والتهميش الذي يعيشه العاملون في هذا القطاع، آخرها فيروس كورونا. فهو كما يلي:

أ- قطاع صامد: وفق بيانات للمعهد التونسي للإحصاء، فإن نسبة الصادرات العامة تراجعت بنسبة 11.7% خلال سنة 2020، نتيجة تراجع أغلب القطاعات باستثناء صادرات قطاع المنتوجات الزراعية والغذائية التي ارتفعت بنسبة 12%. ويساهم القطاع الزراعي بحوالي 10% من الناتج الداخلي الخام، وبنسبة 10% في الصادرات التونسية، ويستقطب 8% من جملة الإستثمارات في الإقتصاد الوطني، و 14% من اليد العاملة النشيطة.

و من المشاكل التي تعترض النشاط الزراعي، عزوف الشباب عن العمل، اذ ان "أكثر من 85 % من الناشطين في القطاع يتجاوز أعمارهم 55 عاما."[1]

كما يواجه قطاع الفلاحة صعوبات الحصول على تمويلات، "أغلب المزارعين لا يستطيعون الحصول على التمويلات بسبب تراكم مديونيتهم، وهو ما جعل 70 ألف مزارع مدرجين في القائمة السوداء ولا يمكنهم الحصول على هذه القروض مرة آخرى".

5- الفلاحة حل للتنمية في تونس:

يشار إلى أن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، أصدر منتصف العام 2020 كتابا تحت عنوان "الفلاحة هي الحل لتعزيز سيادتنا وتنمية إقتصادنا"، تناول فيه أهم الصعوبات التي يعاني منها القطاع الزراعي في تونس.

وحسب هذه الدراسة، فإن القطاع يمثل مورد رزق لأكثر من 500 ألف فلاح و60 ألف بحار، كما أنه يمثل بصفة غير مباشرة مورد رزق لأكثر من 2.5 مليون عامل.

بينما أهم المشاكل التي تعترض القطاع الزراعي، بحسب هذه الدراسة، "التعاطي الخاطئ للدولة مع الفلاحة، حد التفريط في البذور والمشاتل المحلية مقابل استيراد بذور ومشاتل أجنبية مهجنة وجعلها في تبعية لدولآخر ى."[2]

---

[1]: فايزة خبور علوش، مُحَّد أبوهشيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-63،

[2]: حسام الدين شبي، "الزراعة والنمو الإقتصادي في تونس"، مجلة الإقتصاد الزراعي، مجلد 2، عدد 1، 2010، ص17.

6- أهم مساهمات القطاع الفلاحي بتونس:

تتمثل في الآتي:

- المساهمة في توفير الموارد العلفية والرعوية لتغطية حاجيات القطيع: لغرض تقليص العجز العلفي على مستوى دولة تونس وإستغلال الإمكانيات المتاحة لتغطية حاجيات الحيوانات العشبية، ولذلك تعمل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسية على تنفيذ عدة مشاريع وبرامج لتنمية هذا المجال ضمن مختلف المخططات التنموية، حيث يساهم الديوان التونسي بالتدخلات التالية:
  - تحسين المراعي الخاصة المتدهورة لرفع إنتاجيتها.
  - إنتاج البذور العلفية والرعوية من الأصناف المحلية.
  - التوسع في المساحات العلفية بهدف الرفع من الإنتاجية.
  - تثمين المخلفات الزراعية والصناعية لتحسين قيمتها الغذائية. [1]

- المساهمة في تطوير حلقات إنتاج الألبان واللحوم الحمراء وتجميع الحليب عن طريق الإحاطة والتأطير: هذه المساهمة تقوم بدعم و دور هام من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، لغرض الرفع من الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات على مستوى جميع حلقات سلسلة القيمية وكذلك التحكم في كلفة الإنتاج مع العمل على إرساء منظومة اللحوم الحمراء ومزيد من تدعيم منظومة الألبان عن طريق الآتي:

- الإحاطة والتأطير الفني المباشر لمربي الماشية عبر تثمين نتائج مراقبة الإنتاجية وتنظيم أيام إعلامية وتحسيسية في إطار الإرشاد الجماعي.

- العمل على الرفع من نسبة تغطية القطيع بمختلف برامج تحسين السلالات (التلقيح الاصطناعي، التهجين الصناعي، مراقبة الإنتاجية ...إلخ)، توسيع قاعدة الإنتقاء للأبقار والأغنام.

- المساهمة في خلق مواطن شغل عبر دعم مشاريع تربية الحيوانات الصغرى والنهوض بالهياكل المهنية الناشطة في قطاع تربية الماشية: تهدف هذه المشاريع بتربية الحيوانات الصغرى، كالنحل والسمان والحلزون والدجاج لخلق مناصب الشغل

[1]: Boubaker Dhehibi, Aymen Frija et autres: Performances, Policies, Challenges and Opportunities of the Tunisian Agriculture Sector from Natural Resources Management Perspective a SWOT Analysis, American Eurasian, IJST, 14-12-2014, p19.

والتقليص من حدة البطالة من جميع الفئات، وتتميز بسهولة التركيز مقارنة بالقطاعات الفلاحية الأخرى، حيث أنها لا تتطلب ملكية الأرض ولا تستوجب تمويلات باهضة، وهي قابلة للتوسع وتحسين دخل المربين.[1]

كما يساهم الديوان في بعث وتحسين أداء الهياكل المهنية الفلاحية لما لها من دور في تدعيم البرامج التنموية والخدمات المقدمة لقطاع تربية الماشية، وهي تحضى بدعم الديوان من خلال برامج الإحاطة والتأطير والتكوين، إضافة إلى دعم عديد الأنشطة وتوفير معدات وتجهيزات لفائدتها.

7- لمحة عن المشاريع الناجحة في قطاع الفلاحي التونسي:

أ- تدعيم جودة الحليب: من خلال الآتي:

- مواصلة تركيز التبريد على مستوى المناطق الفلاحية، ودعم مراكز التجميع المنخرطة بهذه البرامج بمنحة خصوصية محددة لكل لتر من الحليب المبرد والمصنع.
- الحث على أهمية التبريد على مستوى المناطق الريفية ودوره الكبير في تحسين الجودة من خلال تحسين أصحاب المراكز بأهمية الموضوع وبضرورة التركيز على جودة الحليب.
- تطوير منحة الحليب من 15 ملم للتر إلى 115 ملم للتر بداية من 23 أوت 2020.
- تجهيز المراكز ودعم الشبكة بشاحنات نقل الحليب لتحسين الخدمات وجودته.

ب- تحقيق التطورات الزراعية:

وفق الإجراءات الآتية:[2]

- توفير بذور علفية صيفية مجانا لفائدة صغار ومتوسطي المربين في إطار برنامج تركيز على المواشي والأبقار.
- فتح المناطق الرعوية المخصصة في فترات الجفاف.
- إعفاء بذور الذرى العلفية الموردة من المعاليم الديوانية.
- تحيين منشور نقل الأعلاف الخشنة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.
- تسطير برامج متواصلة في دعم الموارد العلفية.
- الحصول على بذور جديدة عن طريق المعهد الوطني للبحوث الزراعية التونسية.

[1]: Jihene Khalifa, The Impacts of Climate Change, Agricultural Productivity, and Food Security on Economic Growth in Tunisia, Research on World Agricultural Economy, volume 06, Issue 01, NAN YANG ACADEMY OF SCIENCES NASS, 03-2025, p44.

[2]: حسام الدين شبي، مرجع سبق ذكره، مجلد 2، عدد1، 2010، ص21.

- تحيين كراس الشروط المتعلقة بتوريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين (ديسمبر 2017).
- تأسيس لجنة وطنية مكلفة بالإشراف على اللحوم الحمراء في أفق 2030.
- تعزيز حماية الفلاحين من السرقة وفق قانون رقم 7 المؤرخ في 6 فبراير 2018.
- الرقابة للنقل الحيواني من منطقة إلى منطقة أخرى وفق قانون رقم 5 لسنة 2005.
- حماية الأبقار من التهريب وفق المنشور المشترك رقم 24 المؤرخ في 30 افريل 2018.
- رفع منحة العجول للتسمين من 150 دت إلى 300 دت وفق المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 5 جويلية 2018.
- استئناف توريد العجول الضعيفة المعدة للتسمين.
- توريد اللحوم المبردة عن طريق ترخيص من وزارة التجارة، ففي عام 2020 تم توريد حوالي 1560 طنا من لحم البقر والأغنام المجمدة.
- تأسيس شركات تعاونية للتنمية الفلاحية.
- إعادة هيكلة الإدارات بميزانيات تقديرية مناسبة الخاصة بالقطاع الفلاحي التونسي.
- مراجعة القانون الأساسي للديوان الخاصة بالفلاحة وتعديله.

8- الشركات والتعاونيات الخاصة بالقطاع الفلاحي التونسي:

أ- الشركة الوطنية لحماية النباتات: تأسست وفق الأمر رقم 440 المؤرخ في 19 جانفي 2015، وهي شركة تجارية، تعمل بنصوص قانونية، وتدخل هذه الشركة ضمن برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية، وتعتبر مؤسسة عمومية تهدف إلى زيادة إنتاج الحبوب والقضاء على الآفات الزراعية، وتقوم أساسا بتجميع المعالجات لغرض مكافحة الطفيليات والبعوض، والتي تهدف إلى تحقيق برنامج خاص لدعم نظام الجودة للمنتجات الفلاحية والغذائية وتشجيع الصادرات، ومن أهم برامجها نجد الآتي:[1]

- تحسين الإنتاجية: لغرض التكثيف من المدخلات على مزارع الحبوب وغيرها من الزراعات الكبرى، القوارض لمقاومة الأمراض الزراعية، حيث أنها تتدخل على كامل المساحات المعنية بهذا الغرض باستغلالها الكامل بوسائل خاصة جوية.

- تحسين جودة المنتوجات: النجاعة والسرعة في التدخل للعلاجات الزراعية في وقت قصير.

[1]: فايزة خبور علوش، محمد أبوهشيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

قامت الشركة الوطنية لحماية النباتات بتجديد المتطلبات الجوية وفق اقتناء طائرات ذات مقعدين للتكوين والرش الفلاحي وتم تمويلها عن طريق الدولة في عام 2022، كما قامت بتنفيذ برنامج التعاون التونسي الإيطالي بتفعيل اقتناءات الوسائل الجوية الخفيفة المبرمجة.

ب- الشركة التونسية للدواجن: لديها برنامج خاص بالإنتاج الفلاحي والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية، تأسست تحت الأمر رقم 1103 المؤرخ في 2 ماي 2007، تنصهر التوجهات العامة للشركة وسياستها الإستراتيجية كفاعل عمومي ضمن برنامج الإنتاج والسلامة والجودة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية التونسية، هدفها ترفيع في مستوى إنتاج فراخ اللحم الأبيض (الدجاج)، بهدف الآتي:

- تعزيز الإكتفاء الذاتي من دجاج اللحم بإجراء تحاليل سيرولوجية بصفة دورية مع القيام بالمراقبة الصحية للدواجن وتوفير كل الإمكانيات المتاحة لإنتاج ببيض معد للتحضين ذو جودة وأسعار مقبولة.
- تعزيز الإكتفاء الذاتي من بيض الاستهلاك لغرض رفع الحصة السوقية التونسية بنسبة (40%)، ودعم برنامج الأمن الحيوي بوحدات الإنتاج والتلقيح.
- تطوير ورقمنة الإدارة لهذه المؤسسة لغرض تحسين مردوديتها بإعداد دليل الإجراءات وتحيين الهيكل التنظيمي للوصول إلى تعزيز القدرة التنافسية لها.

ج- المؤسسة الوطنية لتحسين جودة الخيل: هي مؤسسة عمومية تقوم بتحسين جودة الخيل تحت وصية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التونسية، تأسست تحت الأمر رقم 1631 المؤرخ في 16 جويلية 2003 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسييرها.

تهدف المؤسسة الوطنية لتحسين جودة الخيل لضمان ديمومة القطاع وتطويره على مستوى المردودية والجودة والرعاية الصحية، ووضع الآليات الكفيلة بالمحافظة على السلالات التونسية وتحسينها والرفع من قدرتها التنافسية، كما تهدف إلى تمكين القطاع من تطوير مختلف الأنشطة وإستغلالوتثمين ما يوفره من إمكانيات في مجال الإنتاج وتنو ع الاستعمالات، مع توفير فرص التصدير لدعم الدولة التونسية في التظاهرات الدولية.[1]

[1]:Jihene Khalifa, op.cit, p51.

وتعتمد هذه المؤسسة على استراتجيات نذكر منها الآتي:

- التطوير الكمي والنوعي: تعمل على تحسين نسبة الخصوبة للخيول إعتمادا على تقنيات حديثة في مجال التناسل، مع تحسين نسبة التأطير الفني بالاسطبلات، إحداث أقطاب فنية بمناطق الإنتاج مع توفير فحول عربية أصيلة وبربرية ذات جودة عالية ووضعها تحت تصرف المربين المختصين مع بياطرة لضمان صحتهم وسلامتهم، كما تقوم بإنشاء مراكز التكوين في هذا المجال لتشجيع تربية الخيل بتونس.

- المحافظة على السلالات المحلية والأصول التونسية والمساعدة على تثمينها.

- تطوير فرص تسويق الإنتاج بمزيد من التكوين والإرشاد حول العناية بالخيول وعرضها من أجل تثمين الأمثل لقدراتها الوراثية.

المطلب الثالث: المخطط التنموي الفلاحي المغربي:

يعتبر قطاع الفلاحة المغربي من بين القطاعات المساهمة أساسا في توفير فرص الشغل، خصوصا في العالم القروي، وتُشكل المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب حوالي 8.7 مليون هكتار، أي ما يقارب 12% من المساحة الإجمالية للبلد،وتمُثل الحبوب ما يقارب 70% من المساحات المزروعة، ولكن هيمنة الحبوب على المساحة الفلاحية المزروعة جعلت الفلاحة ضعيفة التنوع خصوصاً مع قلة التساقطات المطرية والتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة مؤخرا، ولتغيير هذا الوضع تم إعتماد مخطط المغرب الأخضر كبرنامج طموح لتحويل إستغلال الأرض إلى نشاط بقيمة مضافة أحسن كغرس الأشجار المثمرة والزراعات الرعوية التي تدخل في مجال التربية الحيوانية.

كما يقوم المغرب بتصدير العديد من المنتوجات الفلاحية خصوصاً نحو دول الاتحاد الأوروبي، ومن بين أهم المنتوجات المصدرة: الحوامض، الخضر والفواكه الطازجة والمجمدة والمعالجة، الطماطم الطازجة، معلبات الخضر، معلبات الأسماك...الخ.

كما أن للمغرب واردات من المنتوجات الفلاحية والغذائية من جهات متعددة لتلبية حاجيات الطلب الداخلي، ويشكل قطاع الصناعات الغذائية إحدى الدعامات الأساسية لإقتصاد البلد بقيمة إنتاجية بلغت حوالي 185 مليار درهم مغربي في سنة 2021، ويعتبر من أهم القطاعات الصناعية للبلد، ويستحوذ هذا القطاع على ما

نسبته 23% من اجمالي المعاملات الصناعيةويحقق القطاع الفلاحي في المغرب اكتفاءً ذاتياً بالنسبة للاستهلاك الداخلي بنسبة 73 % للحليب واللحوم والخضراوات، وبنسبة 60% للحبوب و43% للسكر.[1]

كما يوجد في المغرب بنية تحتية هيدروفلاحية مهمة تتكون من 139 سد، وتمكن من تعبئة 15.2 مليار متر مكعب من المياه، منها 13.3 مليار موجهة للاستعمال الفلاحي. ويتوفر المغرب على إنتاج فلاحي متنوع يتكون من مليون هكتار من الزيتون، وأكثر من 000 251 هكتار من الخضراوات في سنة 2021، و 000 125 هكتار من الحوامض، و28 مليون رأس كقطيع لتربية الماشية منها 66% من الأغنام. بحسب إحصائيات نفس السنة أي 2021.[2]

وتتكلف وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بمهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الفلاحة والتنمية القروية.

1- أهم المنتوجات الفلاحية الخاصة بدولة المغرب:

أ- الحوامض: تعتبر الحوامض في المغرب من بين الأنشطة الزراعية التي تطورت لتقديم منتوج عالي الجودة للمستهلكين وطنياً ودولياً، كما أن هذا النشاط استطاع وقاية نفسه من الأمراض الخطيرة، واختيار الأنواع الخاصة لكسب إمكانية الإنتاج المبكر والإنتاج المتأخر على حد سواء، كما استطاع قطاع الحوامض تنويع منتجاته تماشياً مع متطلبات المستهلك الأوروبي والروسي على الخصوص، وقد استطاع كذلك فرض علامة المغرب في الأسواق العالمية بحكم تنوع المنتوج وتعدد المصدرين.

ب- الخضراوات: يمتلك المغرب ميزات هامة في إنتاج الخضراوات مقارنة مع الدول المنافسة خاصة في مجال الطماطم.

ج- الزيتون: بحكم إرتفاع الطلب العالمي على زيت الزيتون، فقد حظي هذا القطاع باهتمام الحكومة المغربية التي وضعت له مخططاً خاصاً وهو مخطط قطاع إنتاج الزيوت. كما أن المغرب فرض نفسه على المستوى الدولي كأحد أهم مورد للزيتون المعلب، ويحتل الرتبة الرابعة بين المصدرين العالميين، كما أنه استطاع تطوير خبرة هامة فيما يخص زيت

[1]: Jihane BAKKALI, La fillière agricole bilogique au Maroc: une contribution à l'economie verte et inclusive, International Journal of Advanced Research in Innovation, Management & Social Sciences IJARIMSS, volume 05, issue 01, 06-2022, p09.

[2] وكالة التنمية الفلاحية، المغرب، تاريخ الإطلاع 20-01-2025 عبر الموقع:
https://www.ada.gov.ma/index.php/fr/principales-realisations-du-plan-maroc-vert

الزيتون، وقد مكنته هذه الخبرة من إيجاد موقع في الأسواق ذات المتطلبات العالية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[1]

د- الزراعات الزيتية: يعتبر دوار الشمس والفول السوداني أهم الزراعات الزيتية والتي توجد بمنطقتي الغرب واللوكوس، كما أن مساحات هذه الزراعات تعرف تباينا ملحوظا من سنة لأخرى، وذلك مرتبط بالتساقطات المطرية التي تحتم على الفلاحين الاختيار بين الحبوب والزراعات الزيتية.[2]

هـ- البقوليات: يستهلك المغاربة كميات كبيرة من البقوليات خصوصاً في فصل الشتاء وفي شهر رمضان، غير أن هذا البلد قام بتقليص إنتاجه من هذه المادة تدريجياً لصالح منتوجات أكثر مردودية.

و- الزراعات السكرية: يعد الشمندر والقصب السكري نشاطين فلاحيين يستهلكان الماء بشكل كبير، كما أن الإستثمار الصناعي في هذا الميدان عالي التكلفة، بالإضافة إلى المردودية الضعيفة مقارنة بزراعات الخضر والفواكه، وهو ما يعتبر تفسيراً منطقياً لمحدودية المساحات المخصصة لإنتاج الشمندر والقصب السكري.

ز- اللحوم البيضاء: يعتبر قطاع الدواجن كمصدر أول للبروتين الحيواني في المغرب، فحسب إحصائيات 2021 هو يلبي ّ ما يقارب نسبة 95% من الطلب الإجمالي على اللحوم، و 97% من حاجيات بيض الاستهلاك.

ح- اللحوم الحمراء: تمثل لحوم البقر، الأغنام، الماعز والجمال، أهم الفصائل المنتجة في المغرب، وبما أنه تتوفر أراضي واسعة وشاسعة، فإن القطعان في إرتفاع مستمر باستثناء الأغنام، كما إنعكست المجهودات المبذولة لتطوير فصيلة الأبقار إيجابيعلى هذه السلسة، وقد سجلت أعداد قطعان الأبقار نمواً كبيراً لصالح الفصائل المحسنة جينياً، حيث بلغت نسبة القطيع المحسن ما يقرب 85% من اجمالي القطيع في أهم الدوائر السقوية، وعلى الصعيد الوطني تبلغ هذه النسبة حو الي 60% حسب إحصائيات سنة 2021، حيث يعتبر هذا النمو أساسياً في تغطية الحاجيات الاستهلاكية من اللحوم الحمراء.

ط- الحليب ومشتقاته: بذل المغرب مجهودات كبرى في استيراد الفصائل المحسنة، ومنها نشر الوعي بالتقنيات الرعوية، التلقيح، محاربة الأمراض، والبرامج الاستعلاجية المرتبطة بالجفاف، مما حس ّن من وضعية الإنتاجية في قطاع الألبان.

[1]: FAO, Évaluation genre des secteurs de l'agriculture et du développement rural au Maroc, Série des évaluations genre des pays, lieu de publication: Maroc 2023, p8.

[2]: Statista: Agriculture in Morocco - statistics & facts, disponible sur internet, 19-02-2025, https://www.statista.com/topics/7565/agriculture-in-morocco.

ي- الثروة الحيوانية: تملك المغرب ثروة حيوانية معتبرة تتكون أساساً من الأغنام والماعز والأبقار، التي تربى لألبانها ولحومها، إلى جانب الجمال وحيوانات الجر والحيوانات الداجنة.[1]

2- السلالات المحلية التي يتم تربيتها بالمغرب:

ومن بينها الآتي:

أ- سلالات الأبقار: وهي كالآتي:

- سلالة والماس زعير، وتنتشر هذه السلالة في كل من منطقة الرماني وزمور وزعير وقبائل زيان خاصة في منطقة مريرت.

- سلالة الأطلس، وتتواجد بجميع المناطق الجبلية بالمغرب.

- سلالة مكناس، وهي موجهة إلى إنتاج الحليب، ولمدة طويلة، كما أنها تتأقلم مع الظروف المناخية السائدة في المنطقة، وتتواجد في نطاق محدود جغرافيا، حيث تتواجد في مكناس على و جه الخصوص تم في منطقة فاس.

- سلالة تيديلي تعتبر أحدث السلالة المحلية المغربية، حيث تم اكتشافها في سنة 1981، وهي من السلالات ذات إنتاج الحليب.

ب- سلالات الأغنام: وهي كالآتي:[2]

- سلالة الصردي من أفضل أنواع الأغنام بالمغرب لمميزاته الكثيرة وحسن هيئته. أما مهد هذه السلالة فيوجد بأقاليم سطات، قلعة السراغنة وعلى امتداد نهر أم الربيع، منطقة بني مسكين.

- سلالة بني كيل، وتتواجد بجهة الشرق وتتميز هذه السلالة بتكيفها مع المراعي الجافة وتحملها للتقلبات المناخية.

- سلالة أبي الجعد، وتسمى أيضاً السلالة الصفراء نسبة للونها الأصفر الباهت، وتوجد فقط بهضاب الفوسفاط، وتحديدا بمناطق أبي الجعد وواد زم وخريبكة وقصبة تادل، و كانت قد برزت هذه السلالة خلال السنوات الأخيرة بعد أن كانت غير معروفة، وذلك بفضل عدد من البرامج التي مكنت من تطوير إنتاجيتها وتحسين خاصياتها الوراثية، ومن ثم جاء الاعتراف بها كسلالة أغنام وطنية نقية محددة المنشأ وذات صفات مميزة عززت إقبال كسابي المنطقة على تربيتها.

---

[1]: Jihane BAKKALI, op.cit, p21.

[2]: Jihane BAKKALI, op.cit, p23.

- سلالة تمحضيت، وهي سلالة الأطلس المتوسط (مكناس، يفرن، فاس، بولمان، خنيفرة، بني ملال، أزيلال، الخميسات وميدلت)، وتتميز بتكيفها مع المرتفعات وجودة بنيتها، وسهولة تسمينها وإرتفاع إنتاجيتها، وقدرتها الهائلة على التكيف مع بيئتها، ويلجأ إلى هذه السلالة كثيرا في مجال التهجين الصناعي.

- سلالة الدمان، وهي تنتشر في الجنوب الشرقي المغربي بالواحات الصحراوية (من الراشيدية إلى طاطا)، وتتميز بطاقتها الانجابية العالية، وتكيفها مع الواحات والمناخ المحلي، وليس لها في الغالب قرون.

ج- سلالات الماعز: وهي كالآتي:

- سلالة البرشة، وهو حيوان يتكيف مع البيئة كما أنه يحسن المشي والتسلق، ويتواجد في أقاليم تازة في الشمال إلى إقليم طاطا في الجنوب.

- سلالة الغزالية، وتتميز هذه السلالة بطبيعتها الصلبة، وهي ذات بنية متوسطة بالمقارنة مع سلالات الماعز المحلية الآخرى، فيما تقتصر على مناطق فكيك وجرادة.

-سلالة سيروا، وتتميز هذه السلالة بجودة صوفها الذي يستعمل بالخصوص في منتجات الصناعة التقليدية كالزربية، كما يعرف هذا الصنف أيضا بإنتاجها للحوم الحمراء ذات الذوق الرفيع، وهذا راجع لتنوع الكلأ في المراعي كالزعتر والنباتات العطرية، وتتواجد هذه السلالة في أقاليم تزنيت وطاطا وايغيل.

- سلالة بني عروس وهي تشتهر بجودة لحومها وتتواجد هذه السلالة بأقاليم تطوان وشفشاون.

- سلالة درعة، وهي تتواجد بورززات وزاكورة وطاطا وتنغير والراشدية وعلى طول واحات درعة. [1]

المبحث الثاني: السياسات، المعوقات و العوامل الواجب توفرها لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، تونس والمغرب

المطلب الأول: السياسات الفلاحية والسعرية في الجزائر، تونس والمغرب:

1- السياسات الفلاحية:

بالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة لأخرى، إلا أنها تندرج ضمن السياق الآتي:

- سياسة توفير الغذاء ونمط الحيازة الزراعية أو ما يطلق عليها" الإنتاج والتراكيب المحصولية والأنماط الزراعية".

- سياسة التخزين.

- سياسة التسعير.

-سياسة التسويق.

[1]: Jihane BAKKALI, op.cit, p25.

- سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

وتشير الدراسات إلى أنه بالرغم من زيادة مستويات الإكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية، إلا أن قيمة الفجوة الغذائية المشتركة للبلدان محل الدراسة لأهم السلع الغذائية في تذبذب مستمر، وقد مثلت الحبوب حوالي 41% من قيمة الفجوة الغذائية لعام 2000، ومثل القمح منها حوالي 50% وحوالي 21% من قيمة الفجوة الغذائية الإجمالية.

تولي الدول الثلاث أهمية كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي، وهو نفس المبتغى لكل دول العالم، حيث يرى (Canon,1990) أن الأمن الغذائي مرتبط بالإكتفاء الذاتي، ويقاس بمقدرة الأسرة على توفير احتياجاتها الغذائية المستهدفة، وتوفير عوامل الإنتاجمثل الأرض والعمل، كما يقسم الأمن الغذائي إلى ثلاث مستويات: العالمي، الوطني والفردي، ويعني بذلك توفر الغذاء على كل من هذه المستويات، وتعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه " توفير الغذاء بكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل الأفراد إعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل منطقة، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكاناتهم المادية".[1]

ومن جهة أخرى ينحصر عمل مؤسسات الإقراض الفلاحي في بعض الدول العربية منها ودول الجزائر، تونس والمغرب، في تقديم القروض بشروط ميسرة، ويتعدى ذلك في دول أخرى ليشمل تقديم الخدمات الزراعية الأخرى وخدمات الإرشاد ومدخلات الإنتاج والتسويق، وتقدم بعض هذه المؤسسات القروض للأفراد والتعاونيات والبعض الآخر للأفراد فقط، وذلك لمختلف أنواع النشاط الفلاحي ولفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وقد شهدت الفترات المتعاقبة تزايدا في الطلب على التمويل الفلاحي.

ويمكن إيجاز مصادر تمويل الإستثمار الفلاحي في الدول الثلاث موضوع الدراسة بما يلي:

- قروض محلية.
- قروض خارجية مباشرة لتمويل الإستثمار الزراعي.
- تمويل ذاتي من قبل الأفراد والمؤسسات.
- قروض مصرفية (سواء من البنوك الفلاحية المتخصصة أو البنوك التجارية).
- بنوك التنمية الفلاحية.

[1]: عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص53.

الجدول رقم (12): نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بكل من الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: %)

السنة/ الدولة	الجزائر(%)	تونس(%)	المغرب(%)	السنة/ الدولة	الجزائر(%)	تونس(%)	المغرب(%)
2000	12.26	8	18,4	**2019**	14.05	9,4	17,6
2005	9.47	9,4	16,6	**2020**	14.77	11,1	17
2010	8.5	10,4	17,7	**2021**	10.15	10,6	14,8
2015	11.6	11,3	14,8	**2022**	12.76	8,3	12,3
2018	12.17	11,4	20,4				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26،27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، تاريخ الاطلاع: 06-03-2025، الموقع:
http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: Statistical yearbook, world food and agriculture 2022, disponible sur internet le 20-02-2025,
https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Office National des Statistiques: rétrospectives des comptes économiques de 1963 à 2014, N85, Algérie, Janvier 2016.

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, MADR, données par filières, 2000-2022, pp1-20.

- المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 12-02-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

ومن معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسب مساهمات القطاعات الفلاحية لدول الجزائر، تونس والمغرب تتغير من فترة لأخرى، فبالنسبة للجزائر بلغت أعلى نسبة مساهمة للقطاع في سنة 2020، حيث قدرت بـ 14.77%، وأدنى نسبة مساهمة قدرت بـ 8.5 % في سنة 2010.

أما بالنسبة لتونس فكانت أعلى نسبة مساهمة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي تقدر بـ 8% في سنة 2000، كما بلغت أدنى قيمة مساهمة والتي قدرت أنذاك بـ 11.4% في سنة 2018.

وفيما يخص المغرب تعتبر نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي معتبرة بالمقارنة مع دولتي الجزائر وتونس، إذ قدرت في أعلى نسبة لها بـ 20.4% في سنة 2018، وأما أدنى نسبة لها فقد سجلت في سنة 2022 وقدرت بـ 12.3%.

كما يجدر الذكر أن نسبة مساهمة القطاعات الفلاحية في النواتج المحلية الإجمالية للدول التلاثة تبقى ضعيفة ومحتشمة بالنظر للامكانيات الموظفة والأهداف المسطرة، فلم تتجاوز 20.4 % في أفضل حالاتها، وهذا يدل على أنه يبقى الكثير من الأشواط لبلوغ الغايات المرجوة من خلال الاصلاحات القائمة على أرض الميدان.

الشكل رقم (03): نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لدول الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة 2000-2022

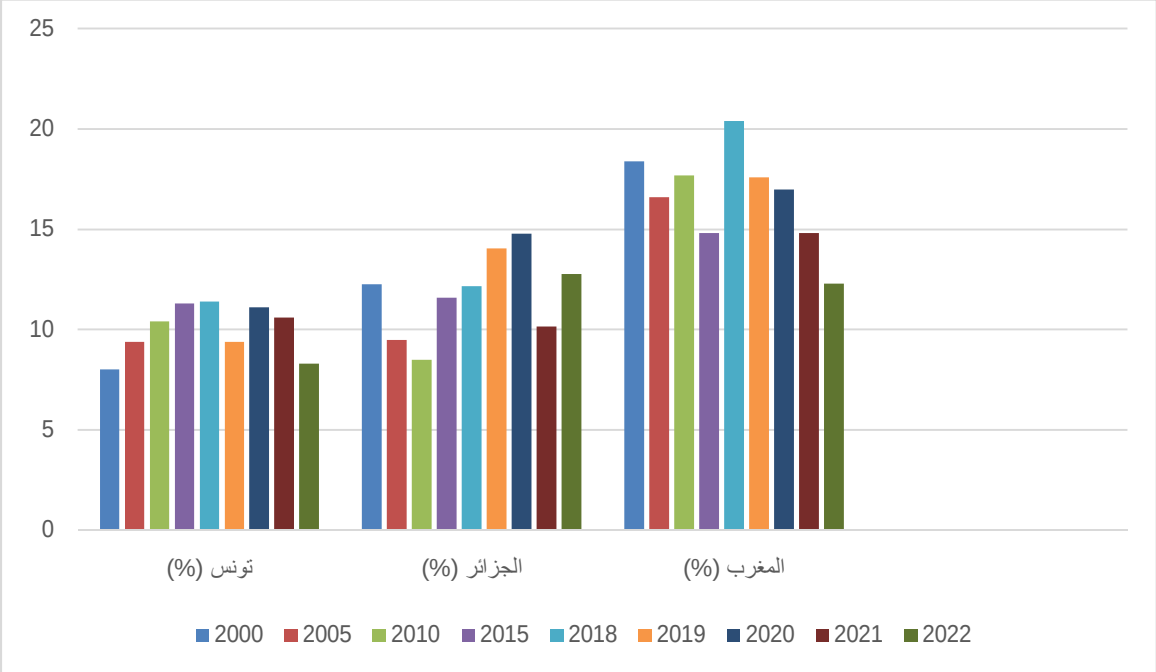

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

2- السياسات السعرية لدول: الجزائر، تونس والمغرب

وتتمثل هذه السياسات فيمايلي[1]:

أ- سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج، وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة، وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسات للدعم والإعانة بأشكالها المختلفة.

[1]: عيسى مُحَمَّد الغزالي، السياسات الزراعية، سلسلة جسر التنمية، مجلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، معهد التخطيط العربي، الكويت، عدد 21، سبتمبر 2023، ص 2.

ب- سياسة الدعم: وتشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية، وفق أهداف محددة لهذه السياسة، وقد يكون هذا الدعم مباشر يتأثر به كل القطاع الفلاحي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية، كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى، وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغادرة العمل في الفلاحة إلى قطاعات آخرى.

ج- سياسة الإعانة المالية: وتتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية في دفع إعانات مالية للمزارعين، وذلك لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الفلاحة.

د- سياسة الأسعار التشجيعية: وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

هـ- سياسة الأسعار الجبرية: وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك، وتتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية، كالخبز، اللحم ومنتجات الألبان.

و- سياسة ضريبة الدخل: وتتمثل هذه السياسة في إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الفلاحي، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية ما يشكل دعما لأسعار المستهلك.[1]

المطلب الثاني: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر، تونس والمغرب

يعاني القطاع الفلاحي بدول الجزائر، تونس والمغرب من عدة مشاكل من أبرزها:[2]

- الكمية والنوعية: إن مساحة الأراضي ونوعية خصوبة التربة هي أساس تحقيق زراعة ذات جودة عالية، فالإستثمار في أراضي غير صالحة للزراعة أو أقل خصوبة يعتبر هدر للمال والوقت والجهد مما يترتب عنه محصول رديء وبتكاليف عالية.

- الموارد المائية: إن توفر المورد المائي بالكمية والنوعية المطلوبة يساهم في إنتاج محاصيل تتماشى وعملية تحقيق الإكتفاء الذاتي، بل حتى تصريف الفائض عبر مختلف القنوات المتاحة للتحويل والتصدير.

[1]: عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2]: فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص317.

- **إهدار المورد المالي:** جزء معتبر من المساعدات والاعانات بمختلف أنواعها والتي تخصصها الدولة لفئة معينة، ألا وهي طبقة الفلاحين تذهب إلى طبقة متطفلة على هذه الشعبة، عبر إستعمال طرق ملتوية وغير شرعية مما زاد في ثراء هذه الفئة على حساب الفلاحين الحقيقيين.

- **الملكية:** معظم العائلات تمتلك أراضي صغيرة الحجم مما يحتم عليها القيام بالزراعات الخفيفة والمتنوعة للاستهلاك فقط.

- **التكنولوجية:** رغم مساعدة الدولة للفلاحين في اقتناء المكننة والتكنولوجيا المتقدمة بهدف تحسين المنتوجات كما ونوعا، إلا أن أغلب المستثمرات الفلاحية تعتبر ذات مساحات صغيرة وتدار بطرق تسيير عائلية بدائية تفتقر لأدنى معايير التقدم التكنولوجي، مما أدى إلى إرتفاع تكاليف المنتج النهائي وعدم قدرة هذا الأخير على المنافسة.

- **الموارد البشرية:** ويتعلق الأمر بتكوين مورد بشري مؤهل على جميع الأصعدة بهدف خلق سلسلة إنتاجية متكاملة وقوية غير هشة.

- **البذور:** عدم الاحتفاظ بالبذور الأم على مستوى بنك البذور جعل جل القطاع الفلاحي في هذه الدول يعتمد على البذور الهجينة المستوردة، مما ساهم في خلق نوع من حالة اللا إستقرار بالإعتماد في أغلب الأحيان على توفير هذه البذور والشتلات عن طريق الاستيراد.

- **التنظيم والتسيير:** ويقصد بها تكوين سلسلة متكاملة بدءا من العملية الإنتاجية، مرورا بالعملية اللوجستية ووصولا إلى العملية التسويقية والتجارية.

- **الأمراض:** ويقصد بها التصدي لكافة الأمراض الملمة بالنباتات والحيوانات على حد سواء بطريقة ناجعة وذات فعالية قصوى.

- **التكاليف:** عدم الإستثمار في إنشاء المخابر المتخصصة في البحوث والتطوير بالكم المطلوب والنجاعة المثلى جعل أغلب الأدوية، الأسمدة، البذور والشتلات مستوردة مما يزيد في تكلفة الإنتاج وعدم تحقيق الإستقرار الذاتي.

- **المناخ:**القيام بدراسات وبحوث في هذا المجال قصد التعرف على التغيرات المناخية التي طرأت على المناطق مؤخرا وإعادة تحيين وتوزيع الخريطة النباتية والحيوانية على حسب المعطيات المتوفرة.

- **عزوف اليد العاملة:** خاصة من الشباب عن هذه المهنة، وهذا بالنظر للطابع غير المربح لأغلبية الشعب بالمقارنة والجهد المبذول.

- **التعدي على الأراضي الفلاحية**، وتحويلها إلى فضاءات خارج النطاق الذي خصصت له.

- **وجود بعض المستثمرات الفلاحية غير مهيأة** (كهرباء، ماء، طرقات ومسالك...إلخ).

- العقبات السياسية و الإجتماعية والفكرية: إن عدم توافر الإستقرار السياسي يشكل عائقا كبيرا أمام عملية التنمية، لذا فإن السعي لوجود مثل هذا الإستقرار السياسي في الدول موضوع الدراسة، يوفر بيئة قادرة على إدارة موارد الإقتصاد بحيث تدور عجلة التنمية الشاملة ككل، ومنها عجلة التنمية الزراعية. بالإضافة إلى الجانب السياسي فإن للجانب الإجتماعي أهمية في تحقيق التنمية المطلوبة، فكثير من العادات والتقاليد الإجتماعية تقف حائلا أمام الوصول إلى التنمية، فإنخفاض الإنتاجية بسبب الجهل في أساليب الإنتاج الحديثة ما هي إلا إنعكاسا للمستوى العلمي المتواضع لأغلبية الفلاحين، وعدم وضع الكفاءات المهنية في مكانها المناسب. [1]

المطلب الثالث: العوامل الواجب توفرها لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، تونس والمغرب

لإنجاح التنمية الفلاحية في البلدان موضوع الدراسة يجب أن تتوفر العوامل الآتية: [2]

- الخوصصة: التشجيع على خوصصة هذا القطاع مع الإبقاء على شيئ من التخطيط والتنسيق بين القطاع الفلاحي ومختلف القطاعات الأخرى بهدف الرفع من الإنتاج كما وكيفا.

- الصناعات التحويلية: ويهدف هذا الإنجاز إلى تحويل الفائض من المنتج إلى المصانع التحويلية بغية عدم حصول الكساد في العملية التسويقية، وتجنيب الفلاح من الوقوع في الخسائر وبالتالي النفور من القطاع الفلاحي.

- تقوية السلسلة اللوجستية: وتكمن في إنشاء غرف التبريد والمساحات الخاصة للتخزين وفق الشروط التنظيمية المعمول بها، وكذا العمل على خلق بنية تحتية من مختلف وسائل التوزيع، مما يعمل على خفض تكاليف الإنتاج وتقوية الشبكة اللوجيستية.

- قوانين الملكية والاستغلال: وتتمثل في سن قوانين تنظيمية تقوم بالحد من الفوضى الموجودة في العقار الفلاحي بهدف تمكين الفلاح أو المستثمر من التفرغ لعملية الإنتاج وكذا جلب الإستثمار الأجنبي عبر توفير البطانة الصالحة لتهيئة وجلب هذه الإستثمارات وفق مشاريع ومفاوضات رابح/رابح.

- دورات تكوينية: تأسيس معاهد خاصة للتكوين والإرشاد الفلاحي مدعمة بأحدث التقنيات، وتأهيل مورد بشري كفؤ يقوم بالسهر على عملية التكوين، وتنظيم دورات تأهيلية دورية لصالح الفلاحين.

- التنسيق بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى: نظرا لأهمية هذه العملية فيجب أن يكون هناك مستوى جد متقدم من التنسيق بين القطاع الفلاحي ومختلف القطاعات الأخر ي بهدف تحقيق الأمن الغذائي و الإكتفاء الذاتي الذي يلعب دورا جد هام في التحسين والرفع من المستوى المعيشي للفرد، وترقية وازدهار المجتمع.

[1]: عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2]: فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص313.

- **الإستثمارات الفلاحية:** وهذا بالتشجيع على الاستثمارات الفلاحية الكبرى سواءا كان استثمارا محليا أو أجنبيا وهذا بهدف نقل التكنولوجيا والتخفيف من البطالة.

- **السياسة الزراعية:** يجب رد الإعتبار لساكنة الريف والمناطق النائية والعمل على توفير جميع متطلبات الحياة الكريمة داخل هذه المجمعات، مما يساهم في توفير الإستقرار والحد من عملية النزوح الريفي.

- **منح تراخيص التنقيب عن المياه وحفر الأبار.**

- **خلق أجهزة الدعم المادي:** في مختلف الشعب الفلاحية وضمان المتابعة والتكوين للمستفيدين.

- **دعم المستثمرات الفلاحية،** بعتاد السقي واقتناء البذور والشتلات السليمة في إطار دعم المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والخضر والفواكه. [1]

- **تشجيع ودعم ميدان تربية المائيات والصيد البحري.**

- **القيام بدورات تدريبية:** ومعارض على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي بهدف تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا.

- **تشجيع ودعم ميدان تربية وتسمين الحيوانات اللاحمة،** وكذا الصناعات التحويلية المرتبطة بها.

- **توفير الأسمدة الزراعية والأدوية البيطرية،** بالكميات المطلوبة والاسعار المعقولة.

المبحث الثالث: القطاع الفلاحي ومساهمته في التنويع والتنمية الإقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب

إن استعمال الدول المتقدمة للقطاع الفلاحي بشكل عام والأمن الغذائي بصفة خاصة كسلاح غير مرئي ووسيلة للضغط على تلك الدول التي لا تملك استقرارا غذائيا بالرغم من أنها تملك ثروات ومقومات تخول لها أن تكون دولة رائدة في هذا المجال، مما جعل سائر دول العالم تتنافس على تملك هذه الثروات والمقومات بما يعود عليها بالفائدة.

هذا ما جعل الجزائر، تونس والمغرب، تعتمد على مجموعة من الإجراءات والمخططات التنموية لتحقيق أهداف محددة مسبقا في هذا القطاع، لذلك سوف نسلط الضوء على أهم البيانات و التحصيلات التي تجسدت في هذا القطاع الخاص بكل بلد بهدف معرفة نسبة مساهمة ودور القطاعات الفلاحية الخاصة بهذه الدول في التنويع الإقتصادي الذي يعتبر دولاب تدوير عجلة التنمية الإقتصادية.

[1]: عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع والتنمية الإقتصادية "حالة الجزائر"

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية الموجهة لإشباع حاجيات السكان المتزايدة ويحتل الصدارة من حيث الأهمية بين مختلف القطاعات الأخرى، وفي الجزائر تظهر أهميتها في الإقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل للسكان وخاصة في المناطق الريفية ومساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان وأيضا تطوير القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، وأيضا مساهمته في تصدير الفائض والحصول على النقد الأجنبي.

1- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي:

يحتل القطاع الزراعي مكانة كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأن الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات النمو الإقتصادي لأي دولة والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (13): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنة	الناتج الزراعي (مليون دولار)	الإنتاج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%	السنة	الناتج الزراعي (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي%
2000	5749.106	60668.59	12.26	**2012**	18336	208363.63	8.8
2001	6647.492	68350.84	13.87	**2013**	20663.14	208718.58	9.9
2002	5611.843	70780.84	10.94	**2014**	21984.64	213443.1	10.3
2003	8151.611	83179.704	14.26	**2015**	19718	169982.75	11.6
2004	8055.72	85699.148	13.97	**2016**	19556	160295.08	12.2
2005	7937.08	103078.96	9.47	**2017**	20557	167515	12.27
2006	882766	117702.13	9.7	**2018**	20769,54	204523,00	12.17
2007	10219.01	134460.65	9.2	**2019**	25291,00	171157,86	14.05
2008	11263.06	170652.42	9.8	**2020**	20756,16	147688,69	14.77
2009	12819.45	137843.54	9.3	**2021**	19903,89	163472,80	10.15
2010	13649.07	160577.29	8.5	**2022**	24498,62	191912,89	12.76
2011	16222.02	200271.85	8.1	**/**	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين "2000 و2022" اتسمت بالتذبذب وعدم الإستقرار والثبوت، كما أن مساهمتها كانت ضئيلة ومحتشمة، ويتضح ذلك من أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن مرتبطة بالزيادة في الناتج الزراعي، بحيث نلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة مساهمة هي 14.77% سنة 2020 وأدنى نسبة مساهمة كانت 8.1% سنة 2011، لتعاود الإرتفاع وتصل إلى 12.76% سنة 2022، ويمكن إرجاع ذلك إلى حملة الإصلاحات المتبعة للنهوض بالقطاع الزراعي، ورغم ذلك تبقى هذه المساهمة لا تتماشى والأهداف المسطرة مقارنة بإمكانيات الجزائر الكبيرة وبالنظر إلى الموارد الموظفة في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي الوطني والرفع من نسبة مساهمته في التنمية الإقتصادية.

2- مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

يعمل القطاع الزراعي في الجزائر على توفير مناصب الشغل وتخفيض البطالة من خلال تشجيع الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف عملا بمواصلة سياسة الدعم الفلاحي والريفي والمحافظة عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنة 2000، كما ساهمت فترة الإستقرار الأمني في جعل العودة إلى الريف تدريجيا أمرا واقعا مما نتج عنه خلق المزيد من فرص العمل في مختلف الأنشطة التي لها علاقة بالقطاع الزراعي.[1]

الشكل رقم (04): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000- 2022

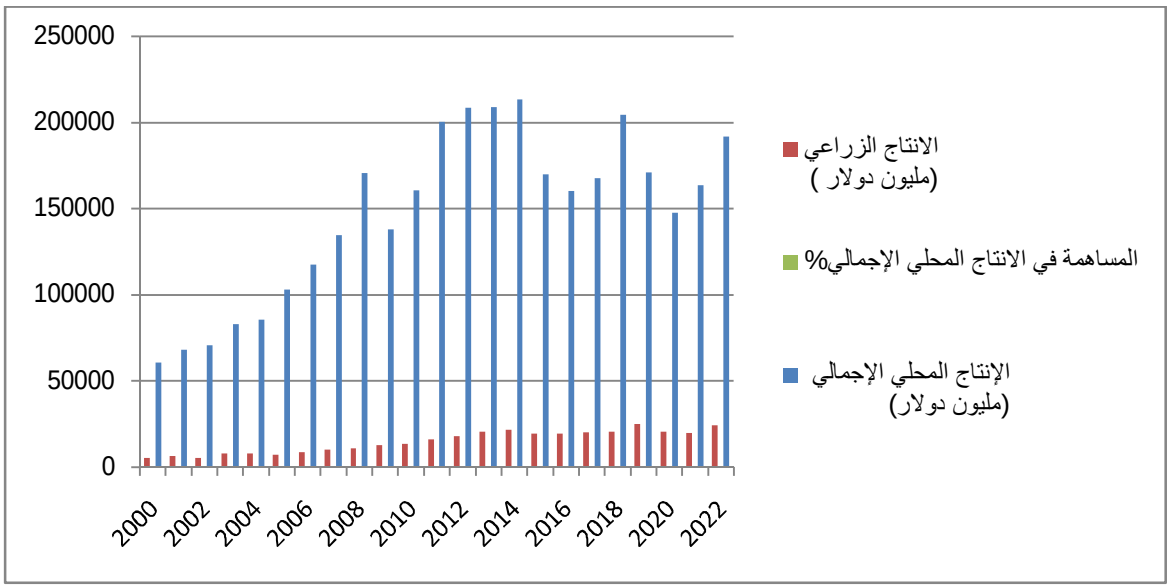

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

[1]: بن تارزي خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الجدول رقم (14): نسبة اليد العاملة في الزراعة من إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: %)

السنوات	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين %	السنوات	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين %
2000	22.34	**2012**	10.69
2001	21.71	**2013**	10.59
2002	21.72	**2014**	10.48
2003	21.72	**2015**	10.48
2004	20.1	**2016**	10.28
2005	18.54	**2017**	10.16
2006	17.1	**2018**	9.88
2007	15.63	**2019**	21.61
2008	14.33	**2020**	21.89
2009	13.03	**2021**	21.61
2010	11.87	**2022**	20.34
2011	10.77		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

و يتضح من الجدول أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي اليد العاملة الكلية بلغت سنة 2000 22.34%، وهي أعلى نسبة خلال كل فترة الدراسة، كما بلغت أضعف نسبة 9.88% سنة 2018، وهي أدنى نسبة، ويرجع سبب هذا الإنخفاض الحاد في اليد العاملة الزراعية إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة نظرا لضعف الخدمات المقدمة للمواطن في الريف بالمقارنة مع نظيره في المدينة انذاك كالتعليم، الصحة، طرق اتصالات ومواصلات، كهرباء وغيرها من متطلبات الحياة الكريمة، مما جعل السكان الريفيون يلجؤون إلى الهجرات الجماعية نحو المدن.

وأيضا ارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الظروف المناخية، لذا نجد إرتفاع مستوى البطالة في الزراعة المطرية، كما ننوه أيضا إلى عنصر إنخفاض العائد من النشاط الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى التي تنشط في المدن مثل قطاع البناء والأشغال العمومية.

كما عادت نسبة العمال المشتغلين في القطاع الزراعي في الإرتفاع منذ مطلع سنة 2019، وهذا راجع إلى تحسن الظروف داخل الأرياف ومزاولة النشاط بالتزامن مع فترة الجائحة وما رافقها من متغيرات أنذاك.

الشكل رقم (05): نسبة اليد العاملة في الزراعة من إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: %)

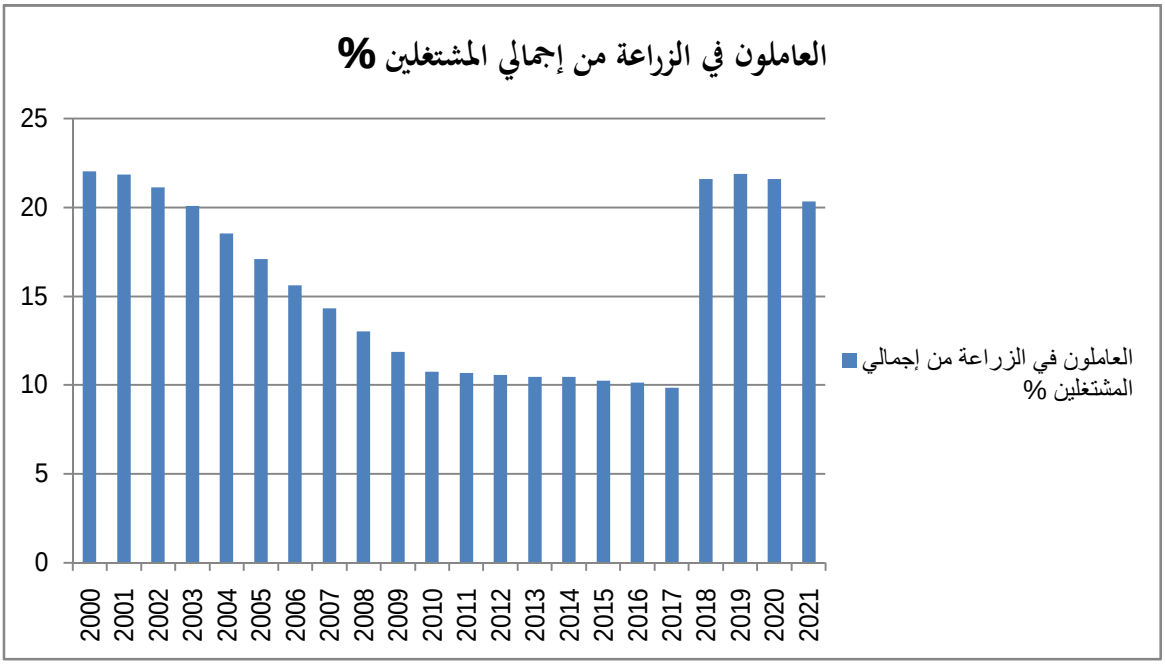

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

الجدول رقم (15): تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2000-2022) (الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإنتاج الزراعي	معدل النمو %	السنوات	الإنتاج الزراعي	معدل النمو%
2009/2000	586.11	199.5	**2016**	2034.5	5.07
2010	1015.3	73.2	**2017**	2228.17	9.52
2011	1183.2	16.5	**2018**	2508.33	12.57
2012	1421.7	20.1	**2019**	2708.44	34.2
2013	1640	15.36	**2020**	10495.82	49.11
2014	1771.4	8.02	**2021**	12864.34	51.4
2015	1936.4	9.32	**2022**	14297.65	53.12

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ومنظمة الأغذية والزراعة FAO.

-Office national des statistiques rétrospectives des comptes économiques de 1963 à 2014, N85, Algérie, Janaury 2016, pp69-70.

-Office national des statistiques rétrospectives des comptes économiques de 1963 à 2014, N861 algerie, p11.

و من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في الإنتاج الزراعي، حيث بلغ خلال الفترة من 2000 إلى 2009 مبلغ 586.11 مليار كمتوسط ليصل إلى 10,495,82 مليار دج سنة 2020، أي تضاعف الإنتاج أضعاف المرات، ويرجع هذا التزايد إلى تطبيق المخططات والبرامج التنموية منذ سنة 2000، وحافظ على هذا التقدم في النمو في سنتي 2021 و2022، ورغم التزايد التدريجي في الإنتاج الزراعي إلا أن مساهمة قطاع الزراعة في تغطية الطلب وتحقيق الإكتفاء الذاتي تبقى غاية صعبة المنال رغم التحسن الكبير الذي عرفته بعض المنتجات والشعب كالحبوب والحليب والبطاطا، وهذا بسبب عدم مواكبة تطور الإنتاج للنمو الديموغرافي المتزايد، مما زاد في إرتفاع معدلات التبعية إلى الخارج باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية لتغطية الطلب على المواد الضعيفة للإنتاج كلف الدولة 12.873 مليار دولار سنة 2014 لتلبية هذه الاحتياجات من المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية.

3- مساهمة الزراعة في ترقية التجارة الخارجية:

قامت الجزائر في سياستها الإصلاحية بتحرير التجارة الخارجية ومنها تجارة المنتجات الزراعية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وتقديم الدعم والحوافز لعملية الاستيراد والتصدير، حيث تعتبر من أكبر الدول استيرادا للغذاء في العالم وبالأخص الحبوب القمح والسكر، الحليب لأن هذه المواد هي التي تعتبر التركيبة الأساسية للغذاء اليومي للمواطن.[1]

الشكل رقم (06): تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2000-2022)

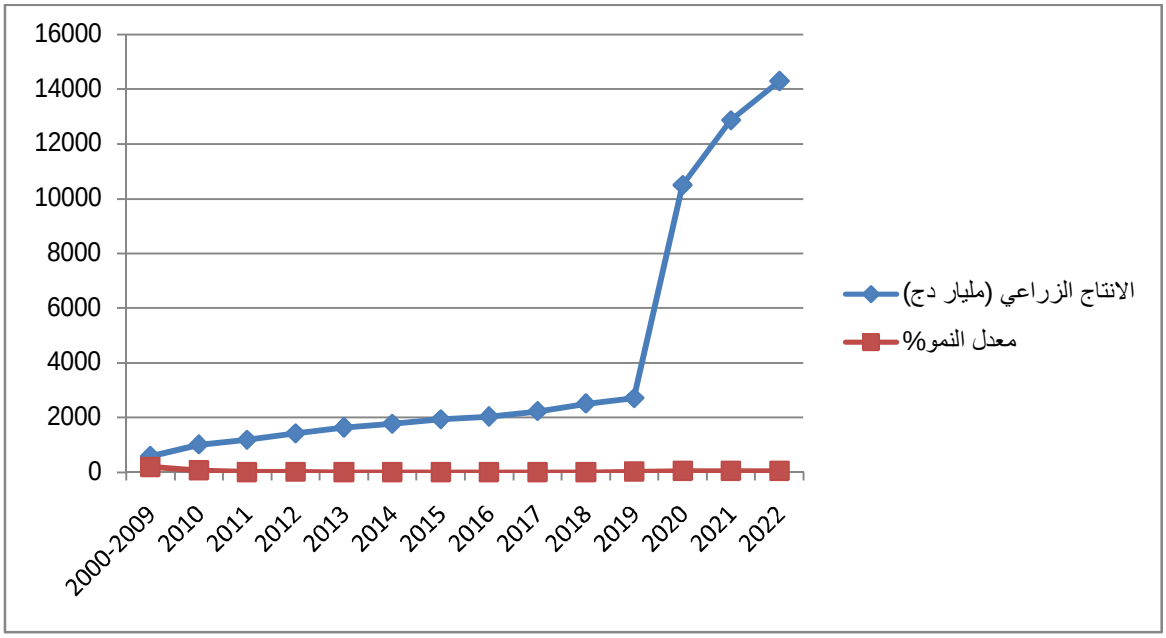

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

[1] مخلوفي الزوبير، دراسة قياسية تحليلية بتأثير القطاع الزراعي على النمو الإقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية (1990- 2018) أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2022، ص243.

ويمكن تتبع تطور الصادرات والواردات الزراعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر

خلال الفترة 2000 - 2022 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري	السنوات	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري
2009/2000	161.14	4964.84	-4803,7	**2016**	771.2	10542.1	-9770.9
2010	208.51	7826.71	-7618,2	**2017**	756.8	9085.7	-8328,9
2011	301.88	8179.64	-7877,76	**2018**	1239.4	10332.2	-9092,8
2012	840.03	9388.11	-8548,08	**2019**	1211.8	10306.0	-9094,2
2013	561.05	11244.49	-10683,4	**2020**	1299.8	8462.3	-6374,2
2014	647	11933.58	-11286,6	**2021**	648.1	9893.1	-9245,3
2015	648.1	12872.9	-12224,8	**2022**	771.2	10164.5	-9393,3

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

-Direction Générale Des Douanes, Evolution De Balance Commerciale De L'Algérie, Période: Année 2000 À 2013, P. 2, 3.

- Balance commerciale de l'Algérie, période: année 2005 à 2015, p. 4, 5.

تشير النتائج الموضحة في الجدول السابق إلى استمرار العجز في الميزان التجاري من 4803.7 مليون دولار بمتوسط الفترة من 2000-2009 إلى 11286 مليون دولار سنة 2014، ليتم تقليصه إلى 9393 مليون دولار سنة 2022، وهذا العجز يعتبر السبب الرئيسي في استنزاف العملة الصعبة، كما يهدد السيادة الوطنية والأمن الغذائي على حد سواء، خاصة في الظروف السائدة، ويرجع السبب في إرتفاع قيمة الواردات الزراعية خلال السنوات الأخيرة إلى إرتفاع أثمان مدخلات العملية الزراعية من آلات وغير ذلك، كما ننوه أيضا للتقلبات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية في العالم والتي كان لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي بعدد كبير من الدول المستوردة لغذائها، منها الجزائر، حيث وصلت الأسعار إلى أعلى مستوياتها، وهذا الإرتفاع يرجع إلى إرتفاع أسعار بعض المواد الغذائية والذي له أسباب منها الجفاف، درجة الحرارة، وقلة التساقطات المطرية في عدة دول مصدرة للمنتجات الزراعية كالقمح في أستراليا وكازاخستان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تعرضت معظم أراضيها إلى موجة جفاف، بالإضافة إلى

قيام عدة دول بفرض قيود على صادراتها من الحبوب، وهذا حماية لأمنها الغذائي واستقرارها الداخلي، ناهيك على الحروب القائمة في العالم خلال الفترات التالية.[1]

الشكل رقم (07): تطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

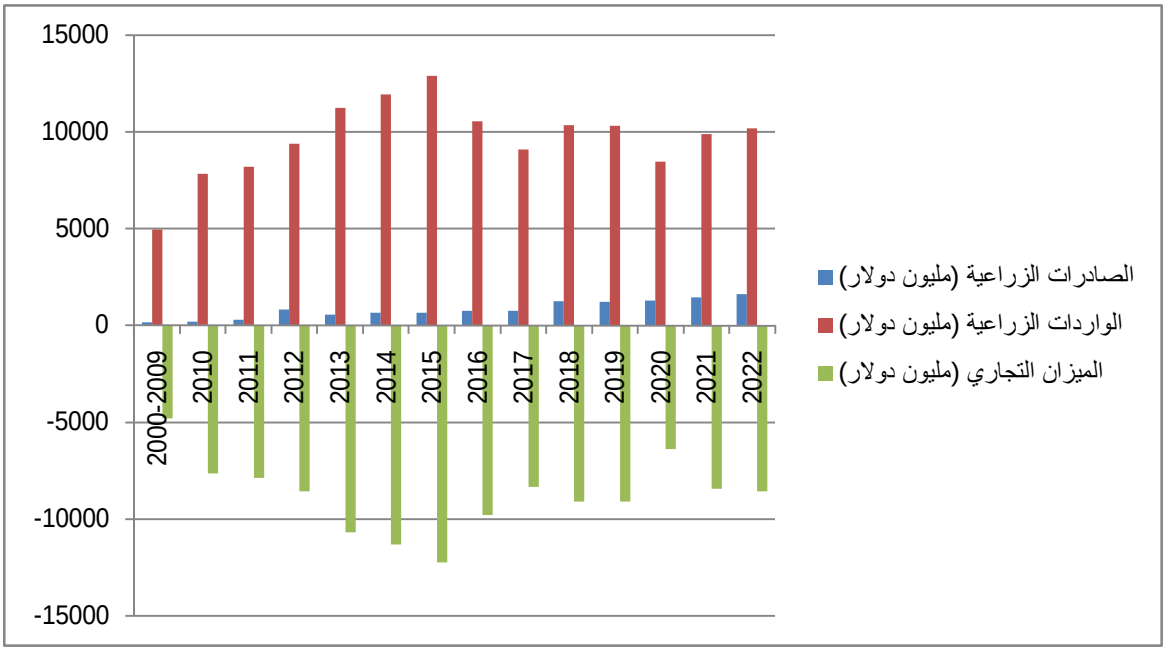

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

كما يمكن تشخيص تطور الإنتاج النباتي في الجزائر من خلال عرض أهم المحاصيل الزراعية الآتية:

الجدول رقم (17): تطور الإنتاج النباتي حسب نوع الحبوب خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: طن)

السنوات	القمح (طن)	الذرة (طن)	الخرطال (طن)	الشعير (طن)	
2001-2000	2039213	1087	43661	574654	2658615
2002	1501803	837	33495	416112	1952247
2003	2964852	981	44546	1221976	4232355
2004	2730700	679	89000	1211600	4031979
2005	2414728	1148	77500	1032819	3526195
2006	2687930	1644	92238	1186658	3968470

[1]: محمد أمين لزعر، "ادارة الموارد المائية وتنمية الزراعة المستدامة في الدول العربية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 121،جانفي 2015، ص87.

3599503	1186658	92238	1644	2318963	**2007**
534700	395922	26660	1015	1111033	**2008**
5258551	2203359	101500	575	2953117	**2009**
4210937	1503900	101500	359	2605178	**2010**
4246275	1258080	76730	575	2910890	**2011**
5135404	1591715	109703	1755	3432231	**2012**
3562219	148639	113286	1245	3299049	**2013**
3434750	939401	56580	2572	2436197	**2014**
3746661	1030556	56580	2794	2656731	**2015**
1239812	919907	72121	3687	2414097	**2016**
3472851	969696	64018	2634	2436503	**2017**
6005807	1957327	63119	4142	3981219	**2018**
5592062	1647750	62845	4587	3876880	**2019**
7050069	3876880	62169	5020	3106000	**2020**
2288666	55536	61548	3188	2168394	**2021**
3173832	160000	60548	3405	2949879	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

ويتضح من الجدول السابق إنخفاض في كمية إنتاج القمح من 2039213 طن خلال موسم 2001/2000 إلى 1501803 طن سنة 2002 أي أن الكمية انخفضت بنسبة 26.35%، وسجلت سنة 2008 أدنى إنخفاض، حيث انخفض إنتاج القمح إلى 1111033 طن أي بنسبة 108%، وأعلى إنتاج سجل سنة 2018 بمعدل نمو يقدر بـ 69.38% بإنتاج قدره 3981219 طن، أما بالنسبة للشعير حقق أدنى نسبة إنتاج سنة 2013 بإنتاج قدر بـ 178639 طن مقارنة مع سنوات الدراسة السابقة، وهذا بسبب ارتباط هذه المادة بكمية الأمطار المتساقطة، وأعلى نسبة إنتاج له كانت سنة 2020 بإنتاج فاق 3876880 طن.

أما إنتاج الخرطال والذرة، نلاحظ اختلالا في النسب وتذبذبا من سنة لأخرى وعدم انتظام معدل النمو. وكان أدنى مستوى إنتاج بالنسبة للذرى سنة 2010 بـ 359 طن وبالنسبة للخرطال في سنة 2008 فكانت أدنى كمية والتي قدرت بـ 2660 طن، كما سجلت أعلى كمية بالنسبة للخرطال في سنة 2013 بكمية قدرت بـ 113286 طن، وبالنسبة للذرة فقد بلغت 5020 طن سنة 2020، كما عرفت نسب إنتاج هاتين المادتين إرتفاعا وإنخفاضا من سنة لأخرى وصولا إلى 2022.

و في مجمل القول يمكن ذكر أن إنتاج الحبوب في الجزائر بصفة عامة في تزايد مستمر عبر مرور السنوات، وينظر في القريب العاجل تحقيق الإكتفاء الذاتي في مادة القمح بحلول سنة 2028، إذ أن وحسب تصريحات الجهات المعنية قد تم الوصول إلى إنتاج ما قيمته 81% من الاحتياج الوطني سنة 2024، ولا يستبعد تحقيق الإكتفاء الذاتي من هذه المادة الحيوية في القريب العاجل.

الشكل رقم (08): تطور الإنتاج النباتي حسب نوع الحبوب من 2000-2022 (الوحدة: طن)

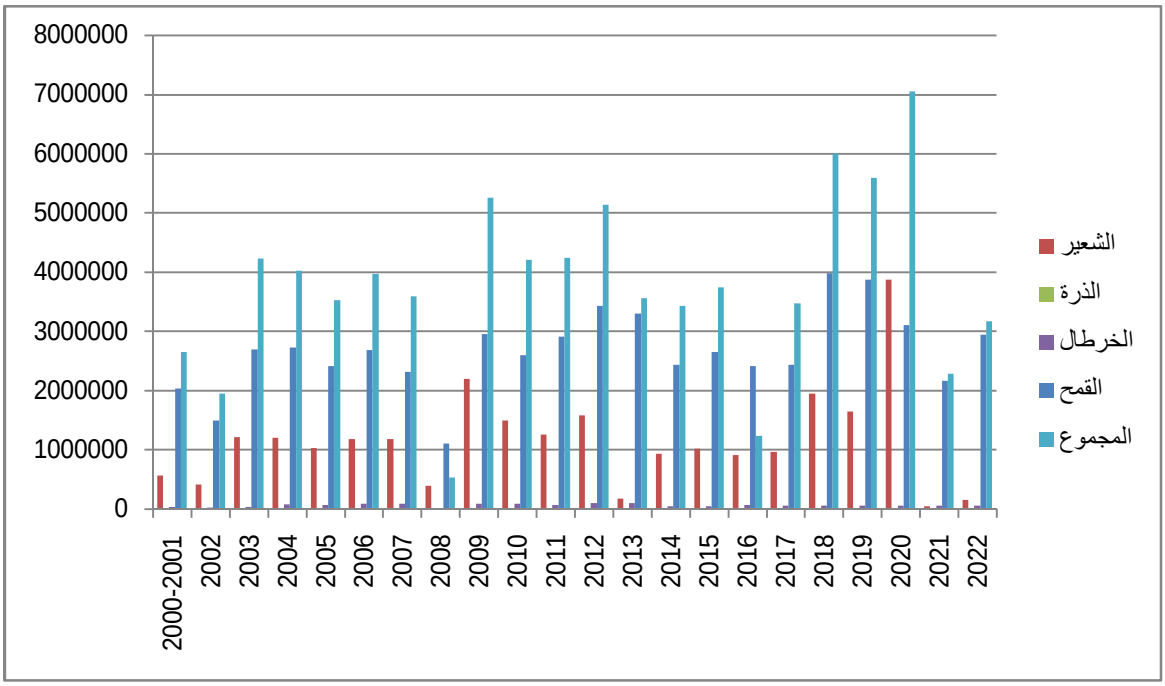

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (17).

4- تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر:

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في تغذيته اليومية[1]، وتضم البقوليات الفول والحمص والتي سنتطرق لها كما يلي:

الجدول رقم (18): تطور المساحة والإنتاج بمجموعة البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022)

السنة	المساحة هكتار	الإنتاج طن	معدل النمو	السنة	المساحة هكتار	الإنتاج طن	معدل النمو
2000	63270	21966	44,47-	2012	85465	84374	6.48
2001	59600	38541	75,46	2013	85156	95913	13,67
2002	62287	43676	13,32	2014	90652	93779	2,22-
2003	68147	57858	32,47	2015	85220	87466	6,73-
2004	72207	58117	0,45	2016	77564	77387	11,52-
2005	69392	47230	18,73-	2017	100576	107326	38,68
2006	67072	88139	86.61-	2018	111968	137710	28,31
2007	63650	50164	43,09-	2019	127260	146560	6,42
2008	61374	40256	19,75-	2020	102930	115050	21,49-
2009	67617	64373	59,91	2021	113815	98360	14,5-
2010	74473	72435	12,52	2022	113154	102874	4,58
2011	87473	78904	8,93				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

- Mohamed Elyes Mesli, l'agronome et la terre, édition Alpha, Algérie, 2007, période: années 1980 à 2005, p271.

- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, n°:881, pp1-16.

[1] هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال الفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016، ص 51.

وفقا للجدول أعلاه يتضح أن إنتاج البقول الجافة يتميز بعدم الإستقرار على مدى التدرج الزمني، فعلى سبيل المثال إنخفض إجمالي الإنتاج من 58117 طن في عام 2004 إلى 47230 طن في عام 2005، ومن ثم بدأ الانتعاش وهذا نتيجة التركيز على السياسات الزراعية مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسياسات أخرى ذات صلة، ومع ذلك عاد الإنتاج للإنخفاض مرة أخرى، حيث بلغ 115050 طن و98360 طن في عامي 2020 و2021 بنسبة -21.49% و-14.5% على التوالي، ثم عاد الإنتاج للإرتفاع سنة 2022 بنسبة معدل نمو 4.58%، حيث قارب 102874 طن، ويعود هذا الإنخفاض المتكرر لأسباب كثيرة منها تحرير السوق وضعف ربحية المحاصيل الذي يؤدي إلى عزوف المزارعين عن زراعة مثل هذه المحاصيل.

الشكل رقم (09): تطور المساحة والإنتاج بمجموعة البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2022)

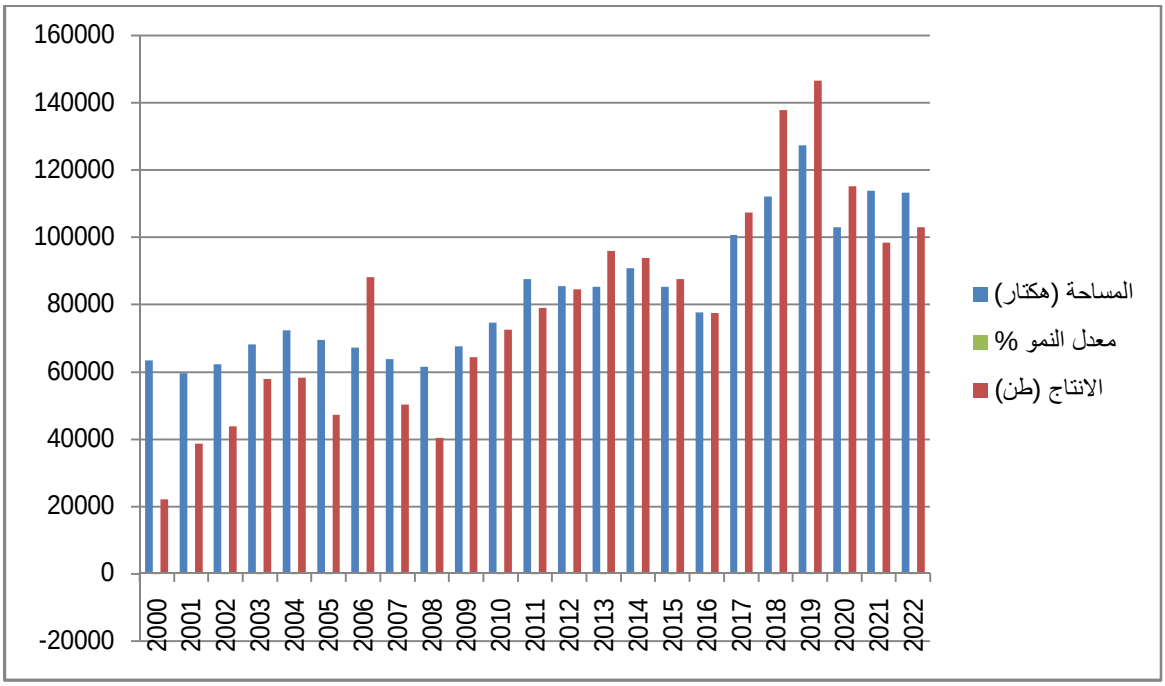

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (18).

5- تطور إنتا ج الخضروات والفواكه:

عرف إنتاج الخضر بكل أنواعها اهتماما كبيرا من قبل الدولة، وهذا نظرا لأهميتها في النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، ولهذا قامت بتخصيص مساحات كبيرة لهذه المحاصيل، بحيث عرفت مساحات إنتاج الخضر والفواكه تغييرات كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022.

الجدول رقم (19): تطور المساحة والإنتاجية لمجموعة الخضر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	المساحة (هكتار)	الإنتاج (طن)	الإنتاجية (كلغ/ هكتار)	السنوات	المساحة (هكتار)	الإنتاج (طن)	الإنتاجية (كلغ/ هكتار)
2000	180684	11783773	98723	**2014**	279701	5849534	209136
2001	187444	2017686	107642	**2015**	291120	5984545	205570
2002	166845	2139048	108952	**2016**	295859	644745	217930
2003	179445	2491393	11892	**2017**	295738	6524933	220632
2004	220633	2911426	131958	**2018**	299309	6910245	230874
2010	257996	4116878	159571	**2019**	297888	7154006	240157
2011	266626	4422555	165871	**2020**	380160	6437158	225873
2012	275000	4688911	170509	**2021**	364810	6368906	234711
2013	287375	5483498	190813	**2022**	365970	6611955	226749

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm
- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content
- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.
- Mohamed Elyes Mesli, op.cit, p271.
- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, op.cit.pp1-16.

و يبين الجدول أعلاه أن المساحة المخصصة لمحاصيل الخضر عرفت تذبذبا خلال الفترة 2000-2003، حيث سجلت أعلى مساحة سنة 2001 قدرت بـ 187444 هكتار، ثم بدأت تعرف منحنى تصاعديا ابتداء من سنة 2004، حيث ارتفعت المساحة المخصصة بالخضروات بـ 44% خلال الفترة 2010-2018 مقارنة بالفترة الممتدة من 2000-2009، مما عاد بالمردود الإيجابي على هذه المردودية الكلية للخضر وهو ماسنراه في تفصيل الإنتاج بالشعب.

الشكل رقم (10): تطور المساحة، الإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر خلال الفترة 2000-2022

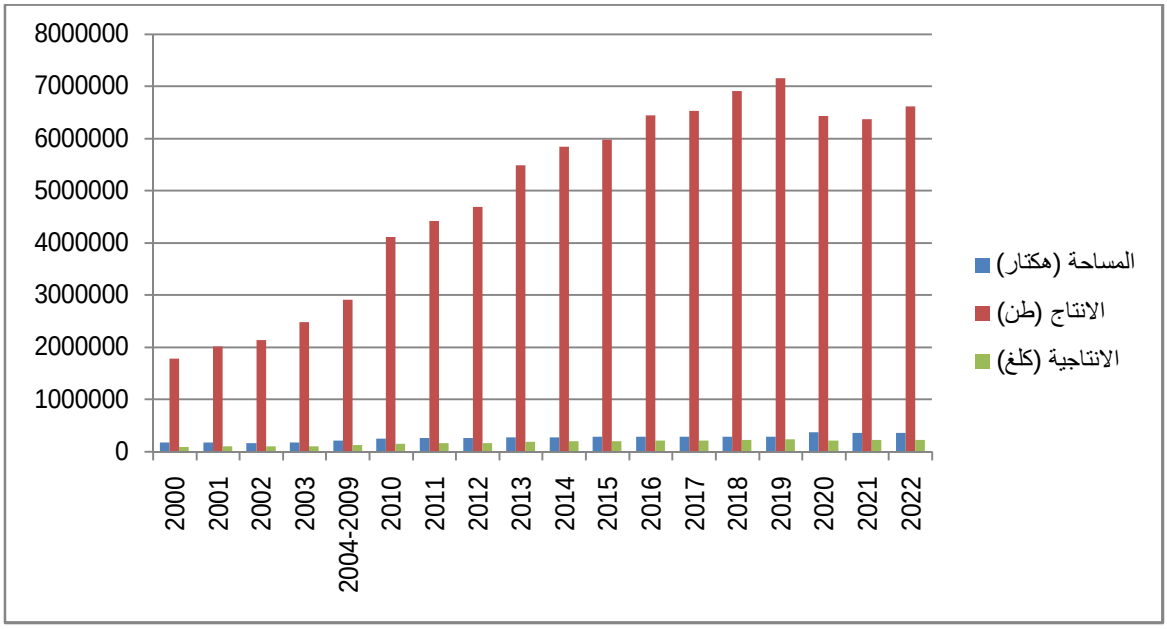

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (19).

6- محاصيل الخضر والبطيخ:

محاصيل الخضر تشمل الطماطم، البطاطا، البصل والبطيخ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): الإنتاج السنوي لمحاصيل الخضر والبطيخ في الجزائر

خلال الفترة 2000 - 2022 (الوحدة : ألف قنطار)

السنوات	البطاطا	الطماطم	البصل	البطيخ والبطيخ الأحمر	مجموع محاصيل الخضر
2001-2000	9672	3735	4285	4639	33622
2002-2001	13335	4014	4479	4581	38374
2004-2003	18963	5122	6582	7214	54800
2006-2005	21810	5849	7039	7852	59291
2008-2007	21711	5592	7592	8446	60681
2009-2008	26361	6410	9802	10347	72913
2010-2009	33622	7182	10013	12380	86405
2011-2010	38622	7716	11442	12851	95692
2012-2011	42195	7970	11833	14951	104023
2013-2012	38622	9751	13595	15006	118683
2014-2013	42195	10656	13409	16143	122977

2016-2015	48865	12806	15060	18777	130811
2017-2016	46735	12863	14203	18913	130203
2018-2017	46533	13097	13799	20958	136571
2019-2018	50202	14095	14876	21067	132366
2020-2019	46594	16356	15213	21809	158791
2021-2020	49172	16414	16655	20758	159974
2022-2021	50759	16616	17010	20228	163897

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

يتبين من الجدول أعلاه أن الكمية المنتجة من الخضر في تزايد إلى غاية 2022، حيث يتكون إنتاج الخضر من ثلاثة أنواع مستهلكة على نطاق واسع وهي البطاطا بنسبة 34%، البصل بنسبة 10.24%، الطماطم بنسبة 10%، وأيضا البطيخ والبطيخ الأحمر حيث بلغت نسبته 15%، كما أن إنتاج محاصيل الخضروات عرف تذبذبا بمعدلات نمو إيجابية بين 1% و 64% في أفضل حالاته بشكل أساسي.

الشكل رقم (11): يوضح الإنتاج السنوي لمحاصيل الخضر والبطيخ في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2022 (الوحدة : ألف قنطار)

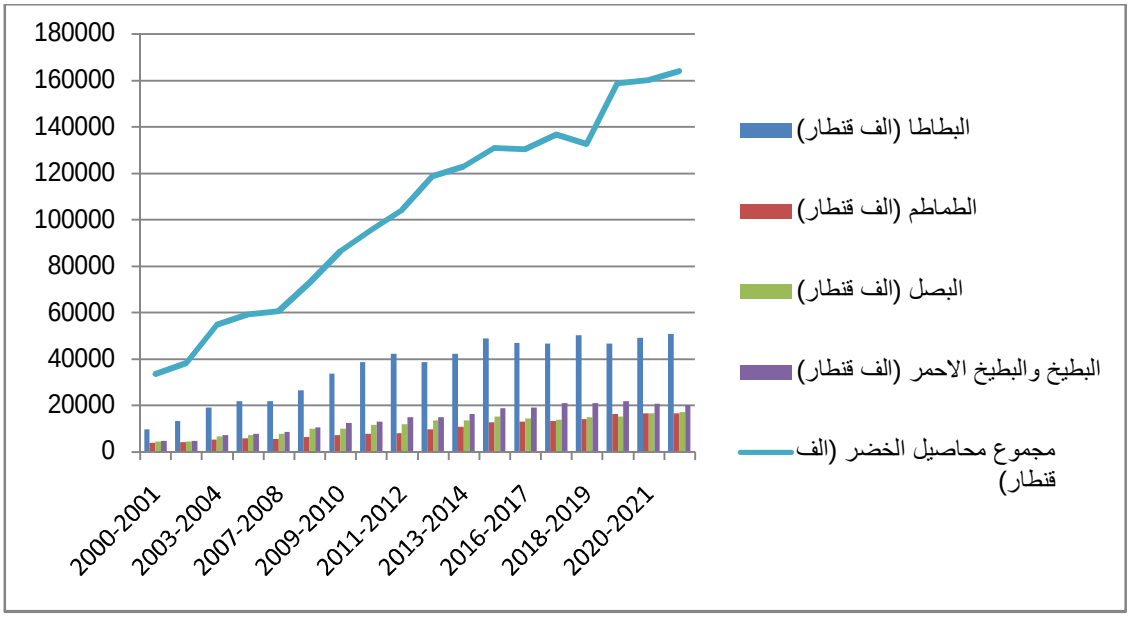

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (20).

7- غراسة الأشجار والكروم:

تتمثل أهم الأشجار في الجزائر في أشجار التين، الزيتون الفواكه والنخيل، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج مختلف الاشجار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2022.[1]

الجدول رقم (21): تطور إنتاج الأشجار المثمرة في الجزائر خلال الفترة 2005-2022 (الوحدة: قنطار)

السنوات	الزيتون	التمور	التين	أشجار أخرى
2006-2005	2647330	4921880	919270	9809810
2009-2008	4751820	6006960	838006	10153894
2010-2009	3112520	6447410	1237630	12330600
2011-2010	6107755	7248940	1201870	13821630
2012-2011	3938000	7894000	1101000	13588000
2013-2012	5787000	8482000	1171000	14801000
2014-2013	4829000	9344000	1286000	13965000
2016-2015	6964000	10296000	1204000	15399000
2017-2016	6845000	10586000	1287000	15171000
2018-2017	8608000	10947000	1292000	14801000
2019-2018	8687500	11360300	1140920	15126847
2020-2019	7529715	11519100	1191430	15096478
2021-2020	7967342	11380219	1244129	15239876
2022-2021	8297542	11468792	1287965	16462379

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

- Mohamed Elyes Mesli, op.cit, p271.

- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, op.cit.pp1-16.

[1]: نور الهدى مُحَّدي، حفصاوي نور الهدى، "دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2023، ص ص 185-186.

أ- الزيتون: شهد إنتاج الزيتون إرتفاعا مستمرا، حيث بلغ 2647330 قنطارا في الموسم 2006/2005 ليتضاعف خلال الموسم 2009/2008، وواصل الإرتفاع إلى أن بلغ 8297542 قنطار خلال موسم 2022/2021، رغم هذه الزيادة إلى أنها تبقى ضعيفة نظرا للطلب المتزايد عليه بنوعيه سواءا المخصص للطاولة أو المخصص للعصر "زيت الزيتون"، وهذا راجع لطبيعة الزراعة المطرية وأيضا الطبيعة الجبلية التي يكون فيها غرس أشجار الزيتون.

ب- التمور: يبين الجدول أعلاه إرتفاعا مستمرا في إنتاج التمور إلى غاية الموسم 2022/2021، حيث بلغ 11468792 قنطارا بعدما كان 4921880 قنطار خلال الموسم 2006/2005، ويمكن تفسير تضاعف الإنتاج إلى إهتمام الدولة بمحصول التمر على مستوى الإنتاجي أو التصنيعي بالاهتمام بالصناعات التحويلية وكذا تصديره لتحصيل العملة الصعبة، إذ تعتبر "دقلة نور" نوعية راقية عالميا.

ج- التين: شهد إنتاج التين إرتفاعا تصاعديا بعدما كان الإنتاج 919270 قنطار خلال الموسم 2006/2005 ليصل إلى 1287965 قنطارا خلال الموسم 2022/2021،لكن ز يادة الإنتاج كانت ضعيفة ويعود ذلك إلى عدم الاهتمام من طرف المزارعين بهذا النوع من الزراعات وبالنظر إلى سرعة تلفه بعد الجني.

د- أشجار الفواكه: يتضح من الجدول الإرتفاع التصاعدي لإنتاج الفواكه، حيث إرتفع من 9809810 قنطارا خلال الموسم الزراعي 2006/2005 ليصل إلى 16462379 قنطارا خلال الموسم الزراعي 2022/2021 حيث تضاعف إنتاج الفواكه، ويعود ذلك لأهمية الفواكه التي تعتبر مصدرا غذائيا هاما في الجزائر وأيضا لسياسة تشجيع الفلاحين على غرس أشجار الفواكه والدعم المقدم لهم من خلال مخططات التنمية التي تبنتها الدولة وكذا تغير النمط الغذائي للمستهلك الجزائري.

هـ- الحمضيات: تشكل الحمضيات مادة رئيسية في قائمة الصادرات الجزائرية، ومن أهمها البرتقال، المندرين و الليمون، حيث عرف إنتاجها نموا معتبرا ابتداء من سنة 2000 بسبب تشجيع الفلاحين على غرس الأشجار وتحديد البساتين وصيانتها من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، حيث بلغ الإنتاج 4 مليون قنطار سنة 2000 لينتقل إلى 14.8 مليون قنطار خلال الموسم الزراعي 2022/2021، فقد بلغ إنتاج البرتقال 11.3 مليون قنطار، تليها المندرين بـ 2.17 مليون قطار، ثم الليمون بـ 790.000 قنطار في نفس السنة.

الشكل رقم (12): تطور إنتاج الأشجار المثمرة في الجزائر خلال الفترة 2005-2022 (الوحدة : قنطار)

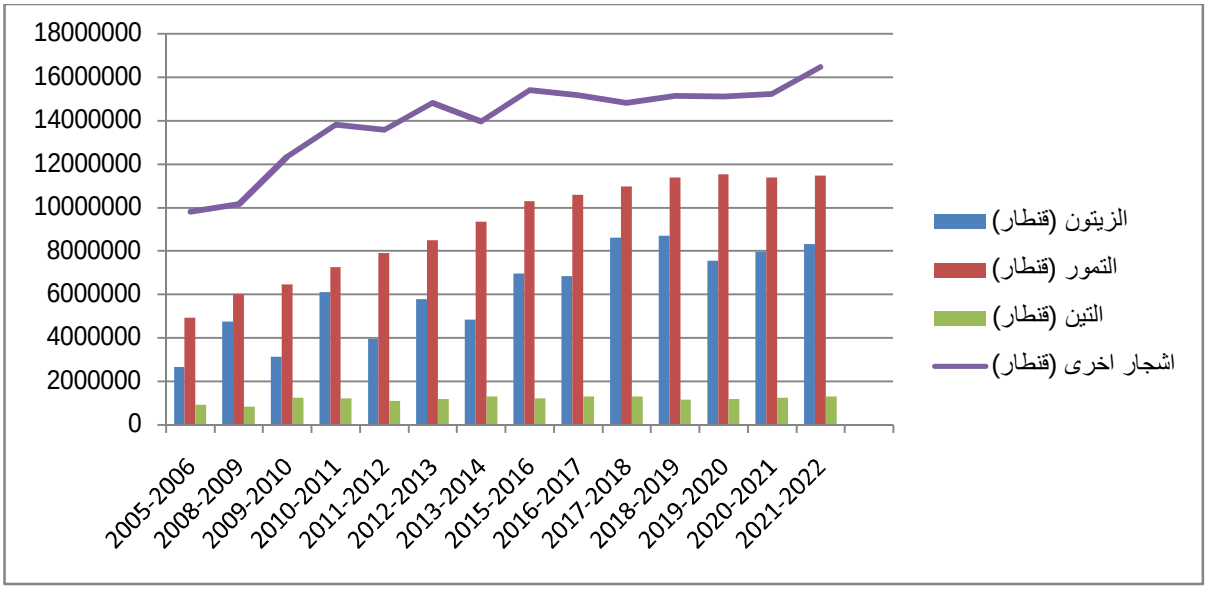

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (21).

8- واقع الإنتاج الحيواني والثروة السمكية في الجزائر:

يحتل الإنتاج الحيواني مكانة هامة في إقتصاديات الدول النامية من حيث أنه يوفر لأفرادها الحليب ومشتقاته، الجلود والصوف، كما يساهم في الناتج المحلي الاجمالي، ويتركز الإنتاج الحيواني على تربية الماشية، الدواجن والصيد البحري.

الجدول رقم (22): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: رأس)

السنوات	الأبقار	الغنم	الماعز	الإبل	المجموع
2001/2000	161340	1729874	3129400	245490	22286718
2002	150545	1705725	3280540	249690	22098250
2003	1613700	2108763	332474	253050	22641125
2004	1568070	1829306	359888	273140	23630450
2005	1607890	1300917	375459	268560	24353620
2006	1633810	1988578	383786	286670	25534880
2007	1540730	2015488	375136	291360	25917920
2008	1682433	1994619	396212	295085	25633325
2009	1747700	2140459	428730	301118	27350255
2010	1790140	2286719	441102	313990	29217760
2011	1843930	2398717	459452	318755	30509245
2012	1843930	2519616	491070	340140	31972700

33737150	344015	512983	2657714	1909455	**2013**
35341690	354465	501395	2780815	2049652	**2014**
35637537	362265	93470	2811814	2149549	**2015**
35531087	379094	500789	2813713	2081306	**2016**
35678504	381882	490425	2838124	1895126	**2017**
35828098	417322	4986120	2869911	1813192	**2018**
36612160	416520	4908170	2942899	1780590	**2019**
37989122	435210	4908170	3090558	1740180	**2020**
38338520	448550	5029040	3112646	1734480	**2021**
38510800	459620	5120820	3119204	1738340	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

- Mohamed Elyes Mesli, op.cit, p271.

- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, op.cit.pp1-16.

- Balance commerciale de l'Algérie, période: année 2005 à 2015, pp 4-5.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الثروة الحيوانية شهدت إرتفاعا كبيرا، حيث نلاحظ زيادة في عدد رؤوس البقر التي إنتقلت من 161340 رأس في الفترة 2001/2000 إلى 1738340 رأس سنة 2022، وأيضا تضاعف عدد رؤوس الغنم من 17298788 رأس في الفترة 2001/2000 إلى 31192020 رأس سنة 2022، كما إنتقل عدد رؤوس الماعز من 3129400 رأس في الفترة 2001/2000 إلى 5120820ر أس سنة 2022، وأيضا إنتقل عدد رؤوس الإبل في الفترة 2001/2000 من 245490ر أس إلى 459620 رأس سنة 2022، وبشكل عام يمكن القول أن الثروة الحيوانية في الجزائر عرفت إرتفاعا تدريجي، إلا أنه متواضع مقارنة مع سرعة ووثيرة نمو عدد السكان، وهذا راجع إلى عدم حداثة الطرق المتبعة في التربية وعدم استعمال الأساليب العلمية العصرية بالرغم من شساعة الأراضي المخصصة للمراعي.

الشكل رقم (13): تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: رأس)

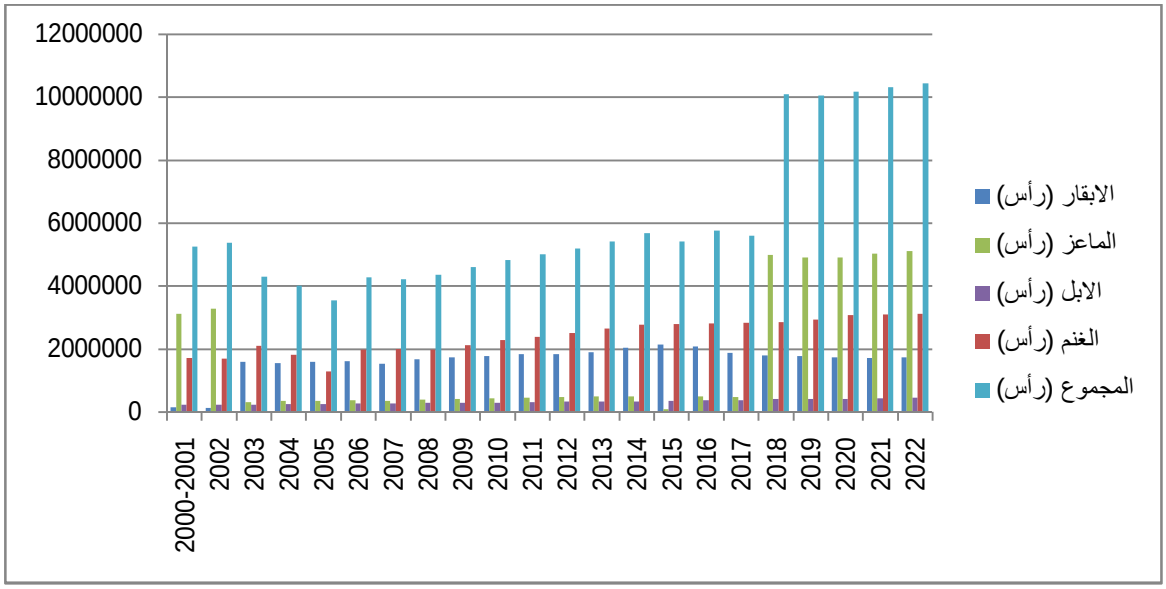

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (22).

أ- اللحوم الحمراء: يوضح الجدول التالي تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2022.

الجدول رقم (23): تطور إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2000 - 2022 (الوحدة: طن)

السنوات	لحم البقر	لحم الغنم	لحم الماعز	لحم الابل	لحم الخيل	المجموع
2001/2000	105000	165000	11520	3600	429	285549
2002	111600	164900	11980	3800	429	292509
2003	121000	165000	12350	3950	439	302389
2004	125000	172300	12800	3900	411	314411
2005	122000	178000	13283	4100	384	317567
2006	123000	185000	13890	4200	402	326492
2007	125000	187000	14200	4200	416	330816
2008	130500	178500	14100	4500	403	328003
2009	126126	197200	15000	4500	390	343216
2010	125386	204918	16500	4800	365	351969
2011	135674	253204	17000	5190	345	411413
2012	139948	261198	17500	5400	360	424406
2013	145724	279963	18500	5550	340	450077
2014	155037	302577	19551	5631	324	483120
2015	164268	311360	19041	5735	325	500729

511283	344	6059	18722	321890	164268	**2016**
516896	360	6090	19041	284579	166291	**2017**
417014	356	5962	18630	248874	179875	**2018**
411707	389	6510	25670	226598	195876	**2019**
396770	401	6780	29670	215489	215489	**2020**
390652	376	6960	31588	205458	227593	**2021**
375858	412	7100	33679	186547	236548	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm
- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content
- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.
- Mohamed Elyes Mesli, op.cit, p271.
- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, op.cit.pp1-16.

ويلاحظ من خلال الجدولأنّ إنتاج لحوم البقرشهد منحى تصاعديا ً شبه متواصل، حيث ارتفع من 105 ألف طن سنة 2001/2000 إلى 236.5 ألف طن سنة 2022، أي بمعدل نمو إجمالي يقارب 125%.

أما بالنسبة إلى لحوم الأغنامفقد عرفت نمو ً ا ملحوظًا في الفترة الممتدة مابين 2000 و2016 (من 165 ألف طن إلى حوالي 322 ألف طن)، لكنها بعد ذلك دخلت في تراجع مستمر لتبلغ 186.5 ألف طن سنة 2022، أي بإنخفاض يقارب 42% مقارنة بذروتها سنة 2016.

أما لحوم الماعز فشهدت تطورا إيجابيا منتظما، إذ تضاعف إنتاجها تقريبا من 11.5 ألف طن سنة 2001/2000 إلى 33.7 ألف طن سنة 2022.

وفي ما يخص لحوم الإبل، تميزت بزيادة تدريجية من 3.6 ألف طن إلى 7.1 ألف طن، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 97%، وهو ما يعكس التطورات الإيجابية للشعبة الحاصلة على أرض الواقع.

أما فيما يخص إنتاج لحوم الخيلظل ضعيفً ا جدً ا مقارنة بالأنواع الآخرى، ولم يسجل تغيرات جوهرية (من 429طنً ا إلى 412طنً ا.

بصفة عامة ارتفع مجموع إنتاج اللحوم الحمراء من حوالي 285 ألف طن سنة 2001/2000 إلى ذروة بلغت نحو 517 ألف طن سنة 2017، أما بعد سنة 2017 لوحظ مسار تنازلي واضح، إذ تراجع الإنتاج الكلي إلى حوالي 376 ألف طن سنة 2022، وهو ما يمثل إنخفاضا يقارب 27% خلال خمس سنوات فقط.

وتبرز البيانات أنّ القطاع عرف مرحلة نمو قوية بين 2000 و2017، خاصة بفضل لحوم الغنم التي شكّلت العمود الفقري للإنتاج، غير أن السنوات الأخيرة أظهرت منعطفًا تنازليًا بفعل الضغوط المناخية و الإقتصادية، ويعود هذا إلى عدة مشاكل يتخبط فيها القطاع من بينها الإعتماد على النظام الرعوي التقليدي مع الحيازات الصغرى ذي الإنتاجية المنخفضة وعدم توفر يد عاملة مؤهلة تعتمد على الأساليب العصرية التكثيفية والمكننة المتطورة وأيضا نقص الأعلاف ومدخلات عملية التسمين وغلاء أسعارها في السوق.مما يطرح تحديات جدّية أمام الأمن الغذائي البروتيني ويستدعي إعادة هيكلة قطاع تربية المواشي مع تعزيز الإستثمار في الأعلاف والمراعي.

الشكل رقم (14): تطور إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2000 - 2022 (الوحدة: طن)

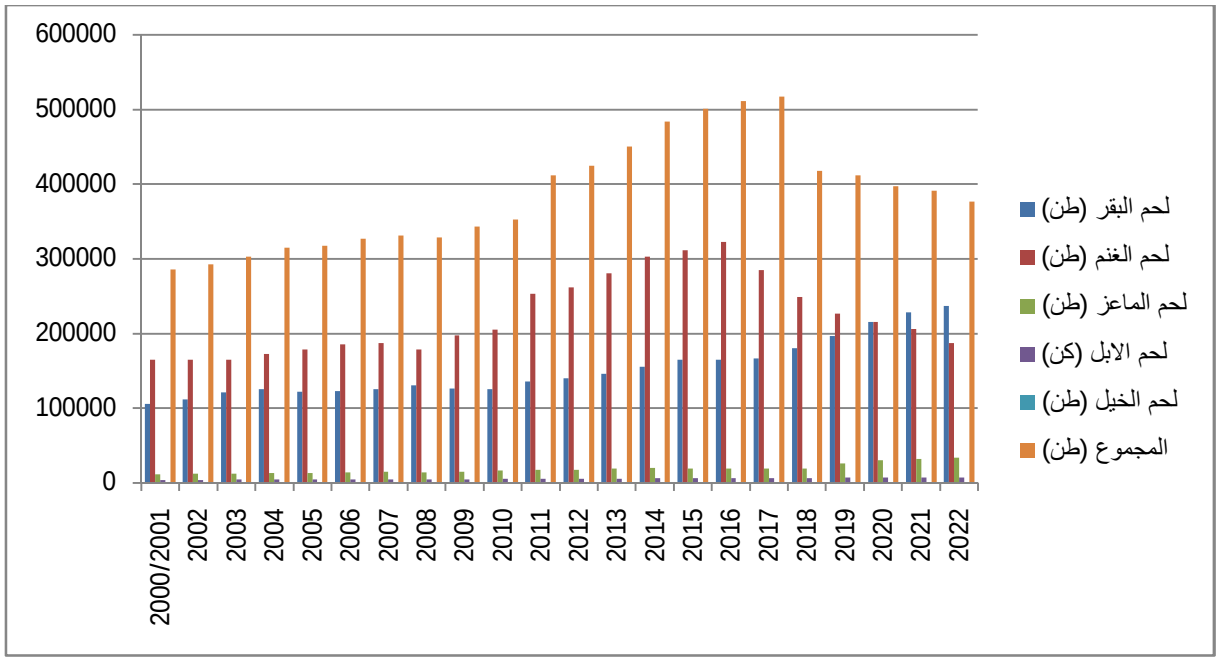

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (23).

ب- اللحوم البيضاء: يوضح الجدول التالي تطور إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

الجدول رقم (24): تطور إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2000 - 2022

السنوات	الإنتاج (القنطار)	عدد الدواجن (مليون رأس)	السنوات	الإنتاج (القنطار)	عدد الدواجن (مليون رأس)
2000	1981360	6.075	**2012**	3653982	65.231
2001	2010000	7.036	**2013**	4183967	71.265
2002	1507000	9.109	**2014**	4694522	75.965
2003	1568000	11.080	**2015**	5052074	79.487
2004	1700000	14.300	**2016**	5197562	84.105
2005	1685730	16.970	**2017**	5298067	89.579
2006	1453000	17.640	**2018**	5403692	99.548
2007	2605850	17.309	**2019**	5654896	108.325
2008	3056950	19.011	**2020**	5864953	119.248
2009	2092253	21.401	**2021**	6345587	137.458
2010	2816315	23.460	**2022**	6689314	142.369
2011	3361279	42.658			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm
- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content
- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.
- Mohamed Elyes Mesli, op.cit, p271.
- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, op.cit.pp1-16.

و يتضح من الجدول أن الإنتاج الوطني عرف إرتفاعا مستمرا، حيث بلغ سنة 2000 ما يقارب 1981360 قنطارا ليرتفع إلى 2010000 قنطارا سنة 2001 أي بنسبة زيادة 1.44%، إلى أن وصل إلى 5403692 قنطارا سنة 2020، ثم قارب بعد ذلك 6689314 قنطارا في سنة 2022 أي زيادة قدرها 337.61% مقارنة بسنة 2000، ويرجع سبب هذه القفزة النوعية لشعبة الدواجن إلى الدعم المقدم والإعانات والقروض وعدم فرض رسوم على القيمة المضافة وأيضا توفير البنية التحتية وزيادة الإستثمار في المشروعات الخاصة بهذه الشعبة، حيث نجد أن الجزائر تحل المرتبة الرابعة عربيا حسب تقييم المنظمة العربية للتربية الزراعية.

الشكل رقم (15): تطور إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2000 - 2022

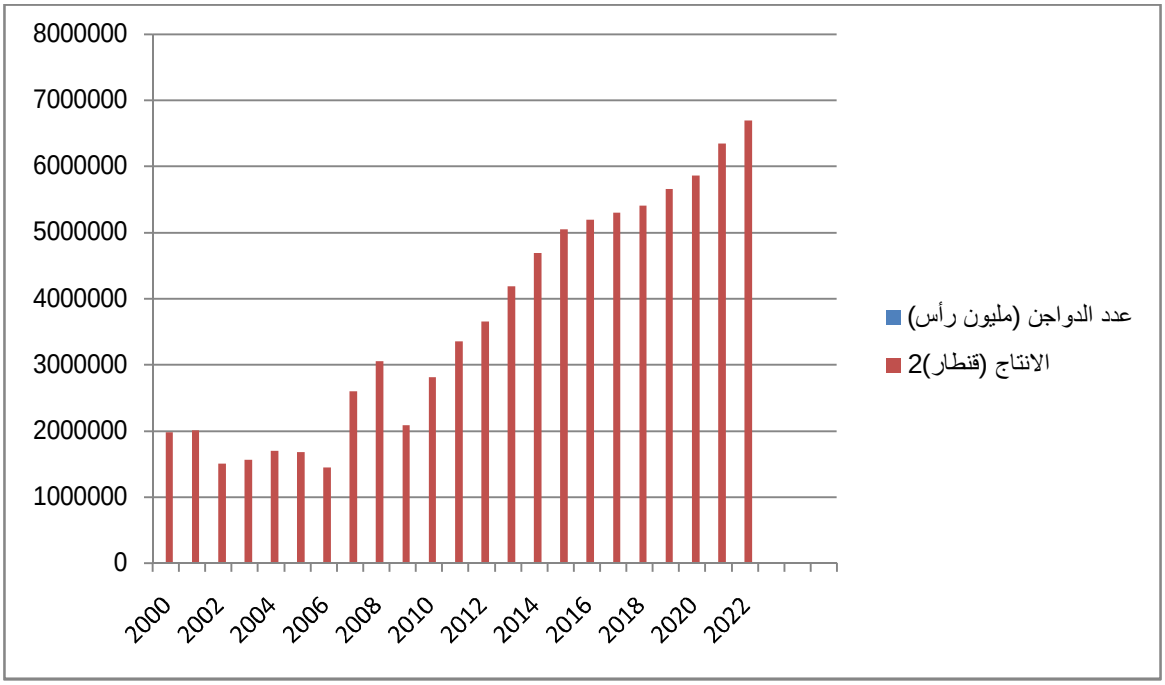

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (24).

ج- إنتاج البيض: يعتبر البيض مصدرا أساسيا للبروتين في الجزائر، ويمكن توضيح تطور إنتاجه خلال الفترة 2000-2022 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (25): تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000 - 2022

السنوات	الإنتاج (طن)	حبة (ألف حبة)	السنوات	الإنتاج (طن)	حبة (الف حبة)
2000	101000	1300000	**2012**	308966	2313200
2001	108000	1380000	**2013**	347275	2600000
2002	160000	1800000	**2014**	351512	2630000
2003	165000	1870000	**2015**	385413	2260400
2004	180000	1900000	**2016**	388162	2347400
2005	175000	1950000	**2017**	390000	2300000
2006	178490	1920000	**2018**	421500	2352100
2007	195690	1950000	**2019**	425300	2387000
2008	184360	1900000	**2020**	438000	2418500
2009	193560	1990000	**2021**	451000	2444400
2010	260477	1970000	**2022**	455000	2585200
2011	279726	2064800			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, op.cit.pp1-16.

و من خلال قراءة لبيانات الجدول يتضح أن هناك إرتفاعا تدريجيا في إنتاج البيض، حيث بلغ إنتاج هذه المادة الحيوية والتي تعتبر مصدرا مهما للبروتين ما يقارب 101000 طنا سنة 2000، وواصل الإرتفاع ليصل إلى إنتاج قدره 455000 طنا سنه 2022 أي بنسبة زيادة قدرت بـ 450%، ويعود سبب ذلك إلى الانتشار الواسع في تربية الدواجن الموجهة لهذه الشعبة، أي زيادة الإستثمارات في هذا التخصص الذي يشمل بيض المائدة الموجه للاستهلاك، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في هذه الشعبة.

الشكل رقم (16): تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000 - 2022

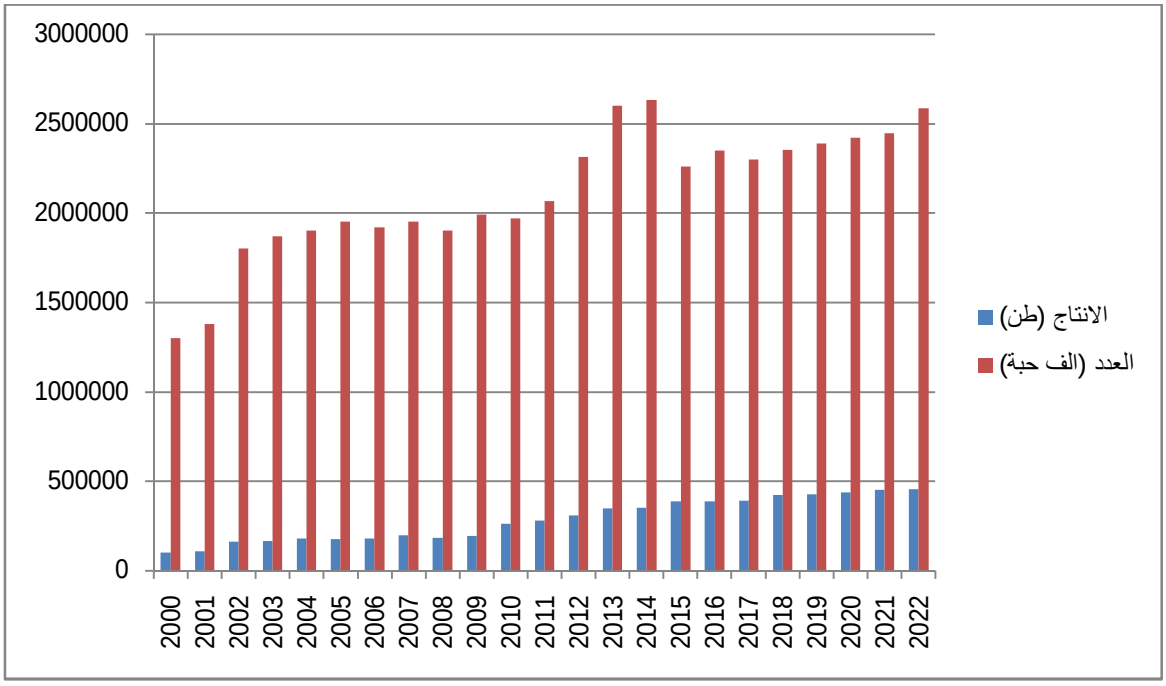

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (25).

د- إنتاج الحليب: تعتبر مادة الحليب مادة حيوية للاستهلاك اليومي للفرد الجزائري، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج مادة الحليب للفترة من 2000 إلى 2022.

الجدول رقم (26): تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2000 - 2022 (وحدة - طن)

السنوات	عدد الحيوانات المنتجة للحليب	الإنتاج طن	السنوات	عدد الحيوانات المنتجة للحليب	الإنتاج طن
2000	687455	1926590	**2012**	1833092	2664597
2001	895980	1987010	**2013**	1658546	3882603
2002	945863	1965480	**2014**	1545855	4100019
2003	995184	1998752	**2015**	1536350	3481644
2004	1087954	2341600	**2016**	2128295	3698758
2005	1134100	2490909	**2017**	2182708	3595595
2006	1150980	2712696	**2018**	2195404	3365987
2007	1195580	2614449	**2019**	2225810	3189240
2008	1402525	2716727	**2020**	2345894	3254876
2009	1535000	2879903	**2021**	2399796	3397540
2010	1657218	3160434	**2022**	2471459	4116589
2011	1744330	3480704			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm
- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content
- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

بلغ إنتاج الحليب سنة 2000 ما يقارب 1926590 طنا، ليشهد بعدها إرتفاعا متزايدا مع المرور بفترات إنخفاض نسبي في بعض الأوقات، ليصل إلى 4116589 طنا سنة 2022 أي بزيادة قدرت بـ 213.67%، ويعود هذا التطور الملحوظ في إنتاج الحليب إلى الدعم المقدم من طرف الدولة لمنتجي الحليب، بالإضافة إلى توفير الأعلاف من أجل زيادة الإنتاجية للأبقار من الحليب واستيراد الأبقار المحسنة جينيا ذات الإنتاجية المرتفعة للحليب، لكن كل

هذه الاجراءات حالت دون القضاء على هاجس نقص هذه المادة الذي يؤرق كاهل الدولة، لتبقى رهينة استيراد هذه المادة الحيوية بنسب متفاوتة من سنة إلىأخر ى، إلا أن المشروع الجديد والذي أطلق عليه إسم "بلدنا" والذي يقع في ولاية أدرار يعتبر استثمارا حيويا في الشعبة ويعول عليه كثيرا في تحقيق الإكتفاء الذاتي على المستوى الوطني والمضي قدما نحو تصدير هذه المادة ومشتقاتها.

الشكل رقم (17): تطور إنتاج الحليب خلال الفترة 2000 - 2022

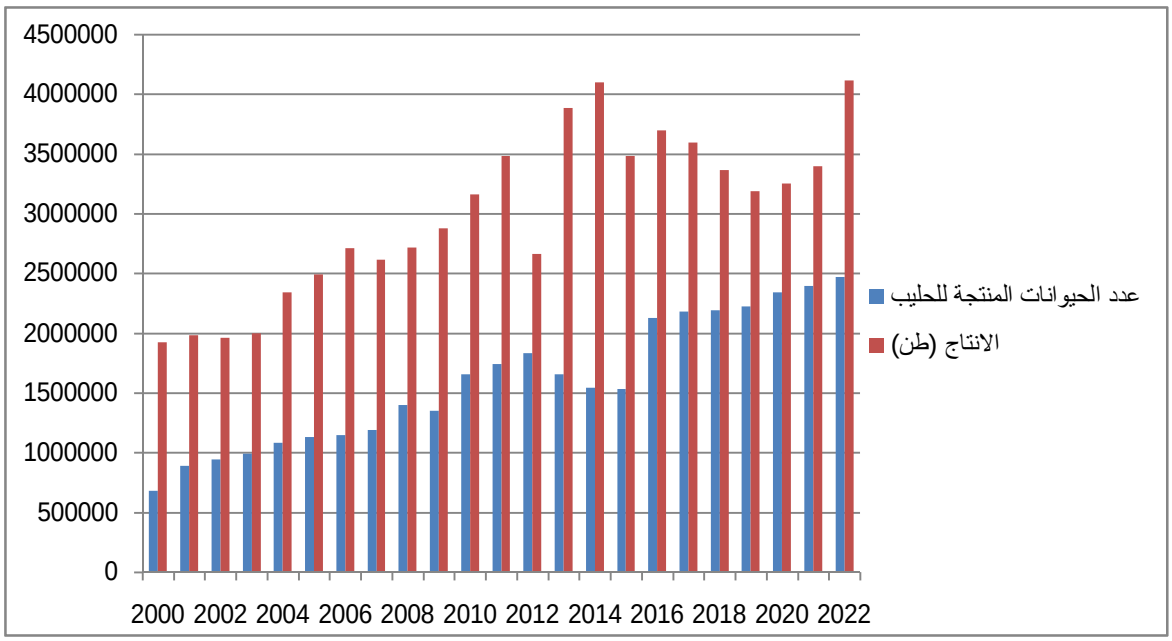

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (26).

هـ - تطور إنتاج الثروة السمكية: يلعب تطور الأسماك دورا مهما في الغذاء اليومي للإنسان وأيضا له دور إقتصادي مهم، لذلك أولت الجزائر اهتماما متزأيدا لتنمية الثروة السمكية، والجدول التالي يوضح تطور الثروة السمكية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022.

الجدول رقم (27): تطور إنتاج الأسماك خلال الفترة 2000 - 2022 (الوحدة- طن)

السنوات	الإنتاج	السنوات	الإنتاج
2001/2000	268154	**2012**	218255
		2013	159286
2002	269592	**2014**	104260
2003	282748	**2015**	108579
2004	228096	**2016**	108300
2005	253254	**2017**	120350
2006	292100	**2018**	105130
2007	295534	**2019**	86900
2008	259354	**2020**	83980
2009	190732	**2021**	81572
2010	208006	**2022**	81143
2011	216412		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, op.cit, pp1-20.

- Office national des statistiques,données statistiques, la production agricole, compagnes 2016/2017 et 2017/2018, op.cit.pp1-16.

ومن خلال قراءة بيانات الجدول يتضح أن إنتاج الأسماك سجل نموا في بداية الألفينات، حيث إنتقل من 268154 طن في موسم 2001/2000 ليصل إلى 259354 طن سنة 2008، ثم عاود الإنتاج الإنخفاض سنة 2009 ليصل إلى ما يقارب 190732 طن، بعدها عاد إلى التعافي بحيث وصل إلى غاية 218255 طن في سنة 2012، ثم بعد هذه الفترة عاد الإنتاج إلى التناقص المستمر بحيث قارب الإنتاج سنة 2022 ما قدره 81143 طن، وهذا كان كنتيجة حتمية لما مضى من الممارسات السلبية في القطاع من عدم احترام فترات الراحة والصيد، واستعمال مواد محظورة للصيد.

ويمكن القول أن إنتاج الجزائر من الصيد البحري ضعيف بالرغم من توفرها على طول شاطئ ساحلي يقدر بحوالي 1200 كلم، وكذا إمكانات معتبرة من مصادر الإنتاج، إلا أن متوسط الاستهلاك الفردي من السمك لا يزال جد ضعيف وهذا بسبب الطابع التقليدي لإستغلال الموارد البحرية.

الشكل رقم (18): تطور إنتاج الأسماك خلال الفترة 2000 - 2022

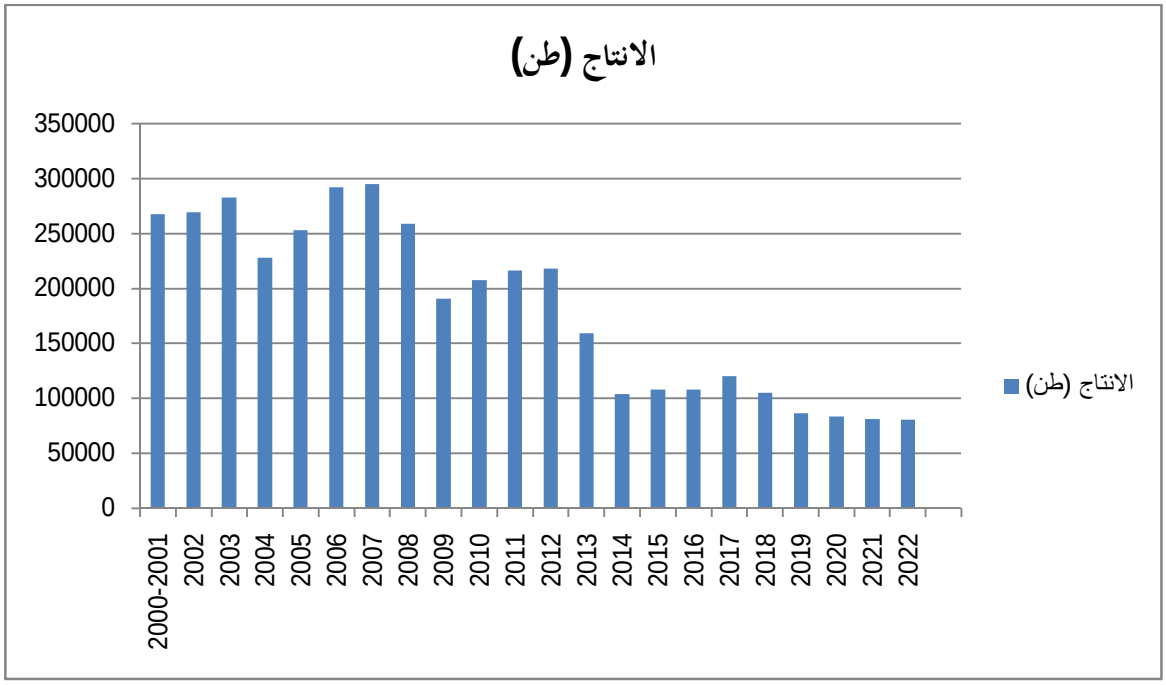

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (27).

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع والتنمية الإقتصادية "حالة تونس"

1- تطور الثروة الحيوانية في تونس:

الجدول رقم (28): تطور الثروة الحيوانية في تونس خلال الفترة 2000 - 2022 (الوحدة: ألف رأس)

البيان / السنوات	إجمالي عدد رؤوس الماعز الحلوب	إجمالي عدد رؤوس الماعز	إجمالي عدد رؤوس الخرفان والنعاج الحلوب والحملان	إجمالي عدد رؤوس الأغنام	إجمالي عدد رؤوس الأبقار الحلوب	إجمالي عدد رؤوس الأبقار
2000	829	1 447,6	4053	6 948,0	482	657,0
2001	829	1 450,1	4110	7 213,4	488	686,3
2002	798	1 449,3	3990	7 483,8	485	703,2
2003	801	1 379,0	3924	7 618,3	450	710,1
2004	809	1 412,0	3963	7 300,9	436	694,7
2005	810	1 426,6	4036	7 361,6	442	679,1

671,0	450	7 234,1	4095	1 497,4	820	**2006**
655,7	454	6 998,6	4181	1 550,7	856	**2007**
654,3	449	6 802,4	4097	1 496,3	828	**2008**
646,2	440	6 855,5	4075	1 454,6	811	**2009**
671,2	399.4	6 805,7	3972	1 295,9	707.9	**2010**
680,4	389.8	6 490,2	3964	1 282,1	704	**2011**
685,8	386.8	6 485,6	3852	1 272,5	705.5	**2012**
646,0	423.9	3 736,0	3842	1 274,5	703.4	**2013**
594,5	437.5	3 800,0	3889.1	1 248,2	692.1	**2014**
410,0	/	4 360,0	/	1 162,3	/	**2015**
409,0	/	4 490,0	/	1 199,5	/	**2016**
417,0	/	5 761,0	/	1 184,6	/	**2017**
388,0	/	4 637,0	/	1 197,0	/	**2018**
/	/	/	/	739,0	/	**2019**
/	/	/	/	793,0	/	**2020**
/	/	/	/	1 207,0	/	**2021**
/	/	/	/	922,0	/	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد رؤوس الحيوانات قد عرف تذبذبات مختلفة عبر عدة فترات، فمثلا أقل عدد لرؤوس الماعز الحلوب كان سنة 2014 بعدد قدره 692110 رأس، أما بالنسبة للأغنام فبلغ أقل عدد منها سنة 2013 بعدد قدر أنذاك بـ 3736000 رأس، أما فيما يخص الأبقار الحلوب فقد بلغت أقل نسبة في سنة 2012 بعدد إجمالي قدر بـ 386880 بقرة حلوب، ثم يأتي الدور على الأبقار والذي بلغ في سنة 2012 أضعف نسبة والتي قدرت بـ 685800 بقرة، فنلاحظ أن الفترة الممتدة مابين 2012 و2014 أعتبرت الفترة التي سجلت فيها أضعف النسب وتدني عدد الرؤوس وهذا راجع إلى إنتشار عدة أمراض فتاكة ما بين وأساط المربين والتي قضت على عدد

كبير من الثروة الحيوانية بمختلف أنواعها، وعرفت هذه الفترة بتأخر الجهات المعنية للتصدي لهذه الأمراض، مما زاد من تأزم الوضع، أما بالنسبة للفترة الممتدة ما بين 2003 إلى 2007 فكانت من بين أحسن الفترات من حيث كبر عدد الثروة الحيوانية، فمثلا بلغ عدد رؤوس الماعز سنة 2007 ما يقارب 1550700ر أس، وعدد رؤوس الأغنام بلغ سنة 2003 ما يفوق 7618300ر أس، أما في سنة 2001 فقد بلغ عدد رؤوس الأبقار الحلوب ما يقارب 488000 بقرة حلوب و أما بالنسبة للأبقار فقد بلغت أكبر نسبة في سنة 2007 بعدد قارب 710000 بقرة أنذاك.

ويرجع هذا التذبذب في الأعداد إلى عدة أسباب وعوامل منها ما يتعلق بالسياسات المتبعة من طرف السلطات التونسية ومنها ما يرجع إلى المربي والموال التونسي، بحيث عموما وبغض النظر عن التعمق في تفاصيل شعب التربية فعدد الثروة الحيوانية في تونس في تز ايد مستمر ولو بنسب محتشمة ولا تتماشى والمتطلبات والمعطيات المعاصرة، فيجب البحث و ايجاد طرقأخر ى أكثر حداثة وعصرنة في هذا المجال والتي تضفي أمور إيجابية في الزيادة من تطور الثروة الحيوانية بالشكل الإيجابي والنسق الذي يتماشى والأهداف المسطرة.

الشكل رقم (19): تطور الثروة الحيوانية في تونس خلال الفترة 2000 - 2022

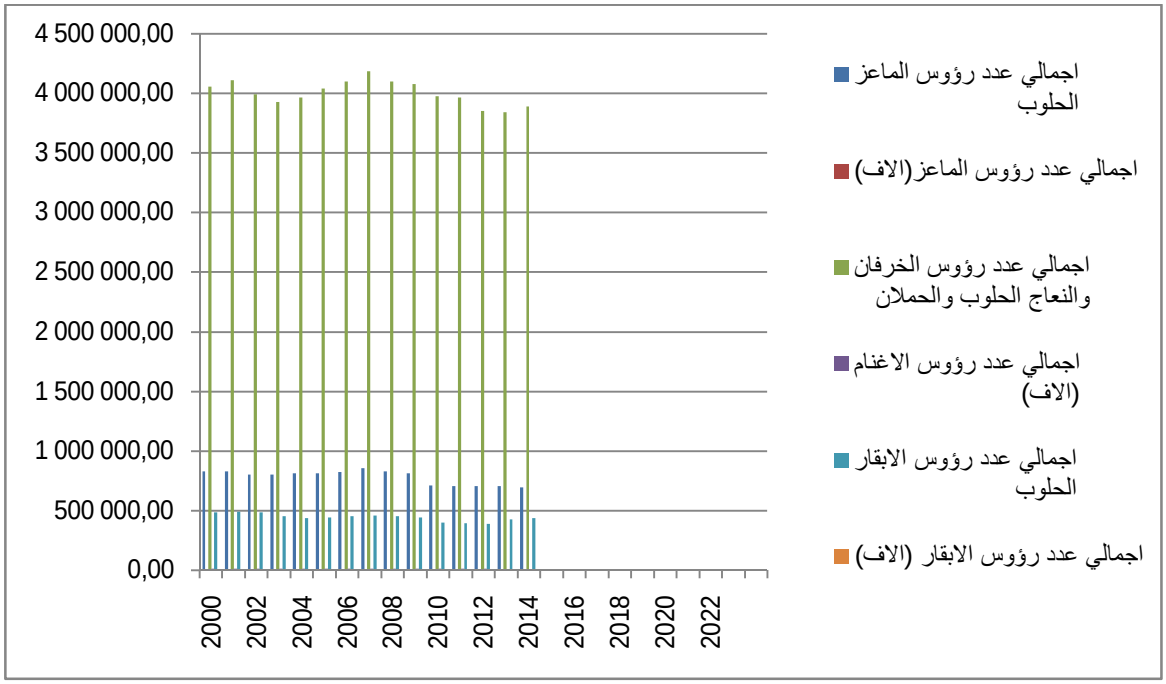

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (28).

2- إنتاج الصيد البحري:

الجدول رقم (29): إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2000-2022 (وحدة: طن)

السنوات	تطور إنتاج الصيد البحري	السنوات	تطور إنتاج الصيد البحري
2000	95 550,0	**2012**	117 637,0
2001	98 628,0	**2013**	122 181,0
2002	95 684,0	**2014**	126 431,0
2003	94 784,0	**2015**	131 705,0
2004	110 272,0	**2016**	126 526,0
2005	108 699,0	**2017**	130 289,0
2006	110 903,0	**2018**	134 019,0
2007	105 128,0	**2019**	151 090,0
2008	100 578,0	**2020**	139 385,0
2009	100 256,0	**2021**	148 139,0
2010	102 066,0	**2022**	158 140,0
2011	109 160,0		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من خلال الجدول يتضح لنا أن مجال الصيد البحري في تونس يعرف تطورا وازدهارا ملحوظا، إذ أنه وباستثناء بعض السنوات التي عرف فيها الإنتاج تراجعا ونخص بالذكر سنوات: "2001-2002-2003-2005-2007-2008-2009"، والتي عرفت تناقصا في قيم الإنتاج، فمعظم السنوات الأخرى عرف الإنتاج تزايدا ولو بنسب متفاوتة، ويرجع هذا التزايد إلىنجاح السياسات المتبعة في شعبة الصيد البحري بدءا بالصرامة في تطبيق العقوبات على كل متعامل لا يحترم فترات الراحة وفترات الصيد والمحددة مسبقا من طرف الجهات الوصية، فبالرغم من أن دولة

تونس لا تتوفر على شريط ساحلي كبير إلا أن ميدان الصيد البحري فيها يعتبر من بين الشعب التي تساهم بشكل فعال وناجع في الناتج المحلي الزراعي وبالتالي في التنمية الإقتصادية.

الشكل رقم (20): تطور إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2000-2022 (وحدة: طن)

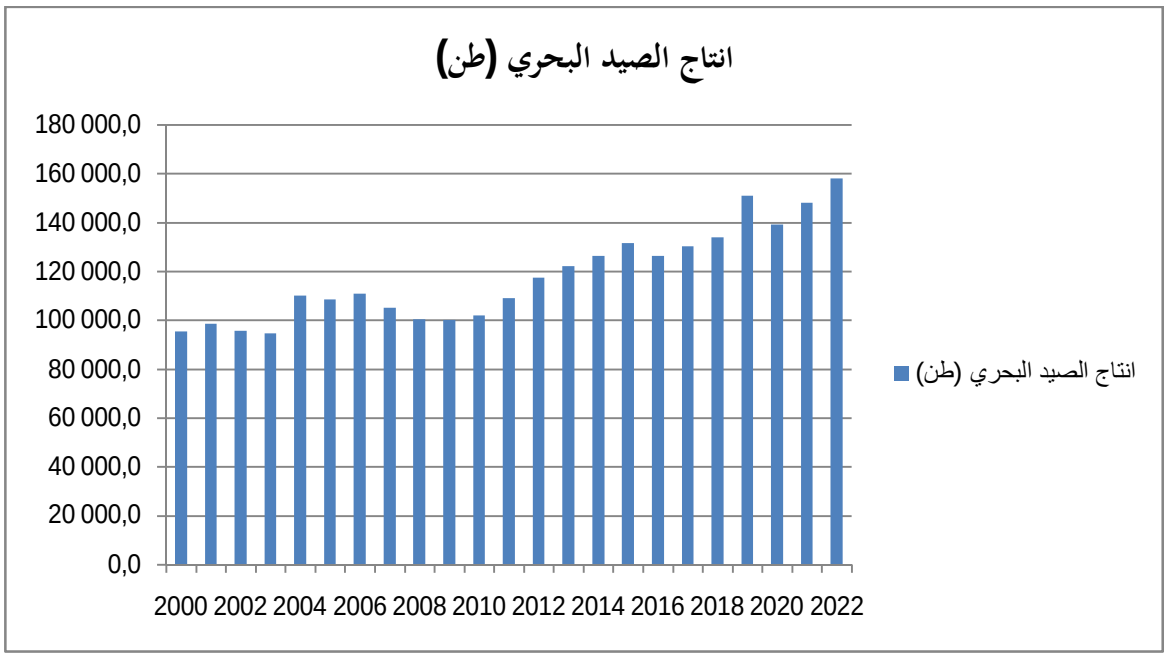

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (29).

3- تطور إنتاج اللحوم:

الجدول رقم (30): تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: طن)

السنوات	إنتاج لحوم الأبقار	إنتاج لحوم الأغنام	إنتاج لحوم الماعز	إنتاج لحوم الخنازير	إنتاج لحوم الدواجن	إنتاج لحوم الدواجن من صنف لفراريج	إنتاج لحوم الدواجن من صنف الديك الرومي	إنتاج لحوم آخرى
2000	100 000,0	104 500,0	19 000,0	116 000,0	116 000,0	87 000,0	21 000,0	43 000,0
2001	100 800,0	108 000,0	19 300,0	121 300,0	121 300,0	91 000,0	25 000,0	47 700,0
2002	107 700,0	112 700,0	19 800,0	120 000,0	120 000,0	90 000,0	22 600,0	45 300,0
2003	96 500,0	99 300,0	19 500,0	127 000,0	127 000,0	95 300,0	22 900,0	45 700,0
2004	89 800,0	100 400,0	19 500,0	142 500,0	142 500,0	106 900,0	27 700,0	52 100,0
2005	94 000,0	103 000,0	22 000,0	134 000,0	134 000,0	100 500,0	31 500,0	58 000,0
2006	100 700,0	107 600,0	22 900,0	105 000,0	105 000,0	78 800,0	27 200,0	53 100,0
2007	103 800,0	110 000,0	22 900,0	128 100,0	128 100,0	96 100,0	38 600,0	69 000,0
2008	99 200,0	113 300,0	23 800,0	133 700,0	133 700,0	100 300,0	38 600,0	68 700,0
2009	107 300,0	109 000,0	23 300,0	137 300,0	137 300,0	103 000,0	40 600,0	67 700,0

78 700,0	42 300,0	112 800,0	150 500,0	/	22 400,0	111 000,0	107 300,0	**2010**
71 400,0	42 000,0	108 000,0	145 600,0	/	22 400,0	110 900,0	105 000,0	**2011**
95 200,0	59 200,0	126 600,0	168 800,0	/	21 900,0	106 700,0	105 000,0	**2012**
99 400,0	63 800,0	138 800,0	185 100,0	/	22 600,0	107 800,0	107 700,0	**2013**
107 000,0	69 300,0	142 500,0	190 000,0	/	22 800,0	106 700,0	111 500,0	**2014**
109 300,0	/	/	200 000,0	/	22 000,0	104 500,0	104 000,0	**2015**
103 800,0	/	/	186 400,0	/	22 600,0	109 800,0	114 000,0	**2016**
107 100,0	/	/	185 000,0	/	22 900,0	115 000,0	86 000,0	**2017**
108 500,0	/	/	188 000,0	/	22 700,0	121 000,0	81 000,0	**2018**
107 600,0	/	/	200 000,0	/	23 100,0	122 000,0	86 000,0	**2019**
109 000,0	/	/	192 000,0	/	24 000,0	123 800,0	95 000,0	**2020**
113 000,0	/	/	203 000,0	/	27 000,0	133 000,0	96 000,0	**2021**
115 600,0	/	/	203 700,0	/	26 700,0	132 200,0	97 000,0	**2022**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.

http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

الشكل رقم (21): تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: طن)

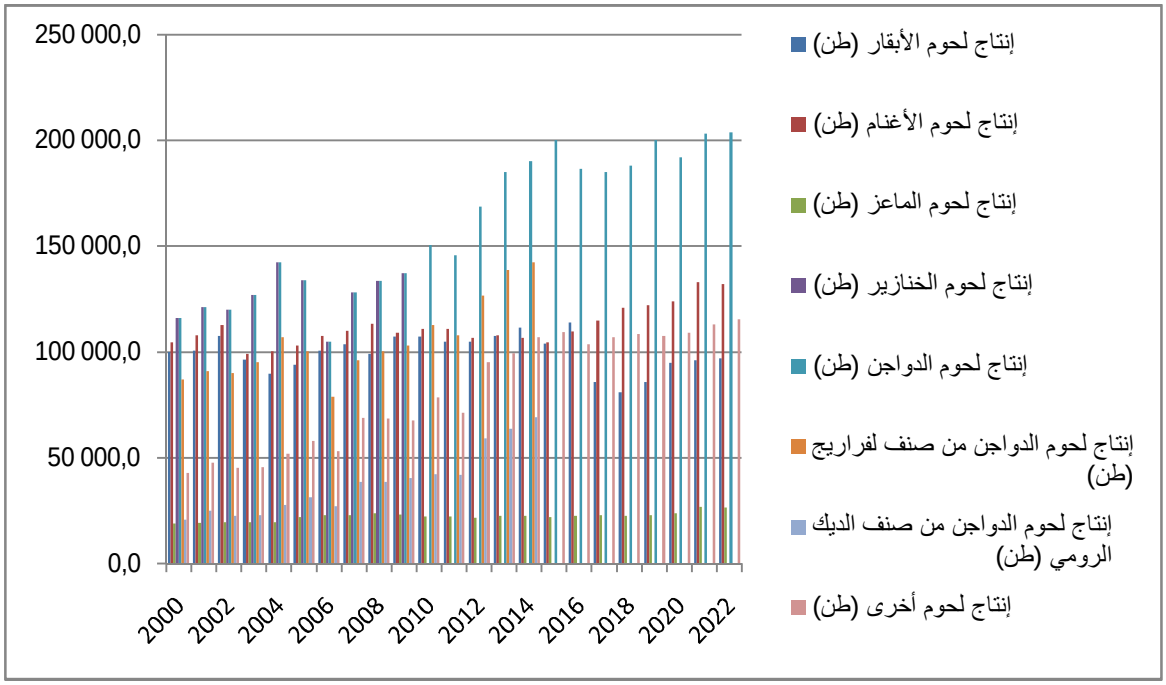

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (30).

4- تطور إنتاج البيض:

الجدول رقم (31): تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000-2022 (وحدة: مليون بيضة)

السنوات	إنتاج البيض (ألف بيضة)	الإنتاج (طن)	السنوات	إنتاج البيض (ألف بيضة)	الإنتاج (طن)
2000	1476000	265680	**2012**	1773000	319140
2001	1434000	258120	**2013**	1881000	338580
2002	1487000	267660	**2014**	2054000	369720
2003	1390000	250200	**2015**	2157000	388260
2004	1472000	264960	**2016**	2059000	370620
2005	1538000	276840	**2017**	2038000	366840
2006	1471000	264780	**2018**	1915000	344700
2007	1580000	284400	**2019**	1925000	346500
2008	1596000	287280	**2020**	1958000	352440
2009	1684000	303120	**2021**	1845000	332100
2010	1673000	301140	**2022**	1841000	331380
2011	1683000	302940			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن إنتاج البيض والذي يعتبر مادة غذائية حيوية ومهمة كمصدر للبروتين، يعرف هو الآخر فترات غير منتظمة، فعلى سبيل المثال قدرت أعلى كمية إنتاج لهذه المادة بـ 2157 مليون بيضة في سنة 2015 و أدنى كمية إنتاج في سنة 2003 بحيث قدرت بـ 1390 مليون بيضة، حيث تزايد الطلب على هذه المادة خاصة في فترات الذروة.

الشكل رقم (22): تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2000-2022 (وحدة: مليون بيضة)

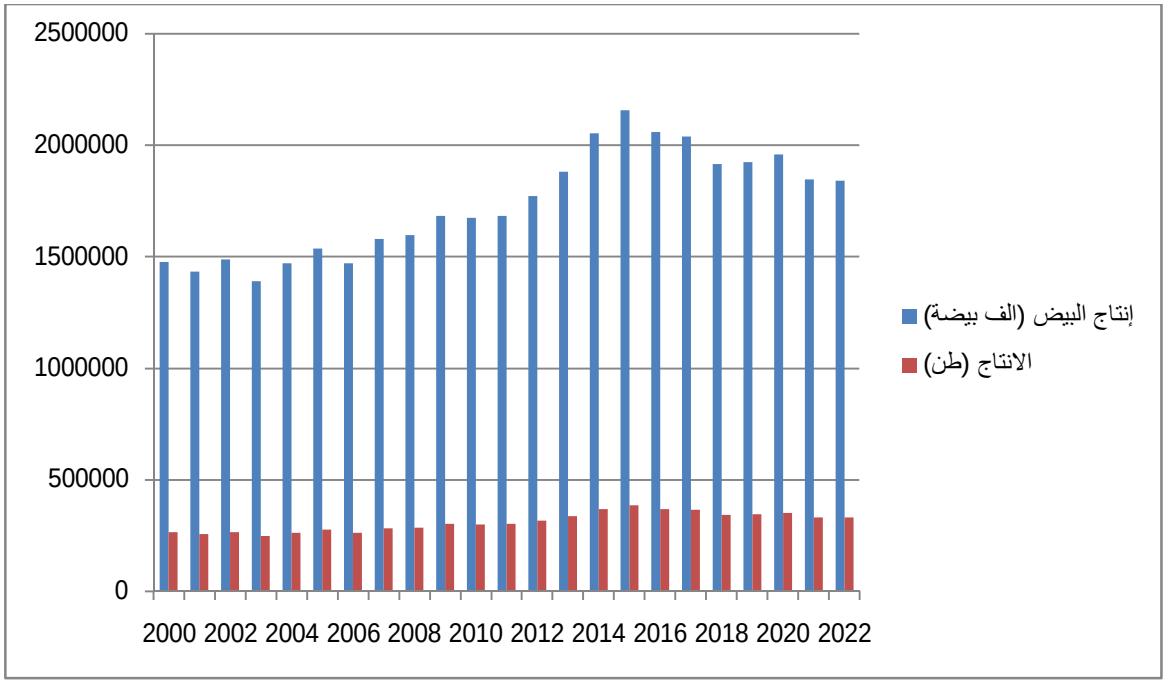

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (31).

5- إنتاج الحليب:

الجدول رقم (32): إنتاج الحليب خلال الفترة 2000-2014 (وحدة: طن)

السنوات	إنتاج حليب الأبقار في المزارع	إنتاج حليب النعاج في المزارع	السنوات	إنتاج حليب الأبقار في المزارع	إنتاج حليب النعاج في المزارع
2000	870000	17000	**2008**	988000	23000
2001	916000	18000	**2009**	1006700	23300
2002	927000	18000	**2010**	1030000	22000
2003	872000	19000	**2011**	1063000	25000
2004	844000	20000	**2012**	1098000	26000
2005	900000	20000	**2013**	1149000	26000
2006	957000	22000	**2014**	1191700	26000
2007	983000	23000			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من خلال معطيات الجدول، يتبين لنا أن إنتاج مادة حليب الأبقار في تزايد مستمر في معظم سنوات الدراسة، باستثناء البعض منها فقط، فقد سجلت أعلى قيمة للإنتاج في سنة 2014 والتي قدرت بـ 1191700 طن من الحليب، وبلغت أدنى كمية للإنتاج ما قدره 844000 طن سنة 2004، وبالرغم من اهتمام الجهات الوصية للقطاع الفلاحي في تونس بهذه المادة الحيوية، والقيام بعدة إصلاحات في هذه الشعبة من إستيراد أبقار محسنة جينيا والعمل على توفير الأعلاف واحتياجات المربين، إلا أنه لم تصل بعد إلى مرحلة الإكتفاء في مادة بودرة الحليب، ويبقى هاجس إستيرادها من وجهات مختلفة يهدد الأمن الغذائي التونسي ويستنزف العملة الصعبة إلى غاية إيجاد حلول جذرية ناجعة وفعالة.

أما حليب الغنم فنلاحظ استهلاكه بكميات ضئيلة جدا نظرا لقلة إنتاجية الأغنام لهذه المادة بالمقارنة مع البقر، وكذلك لغلاء سعره الذي لا يعتبر في متناول الجميع.

الشكل رقم (23): إنتاج الحليب خلال الفترة 2000-2014 (وحدة: طن)

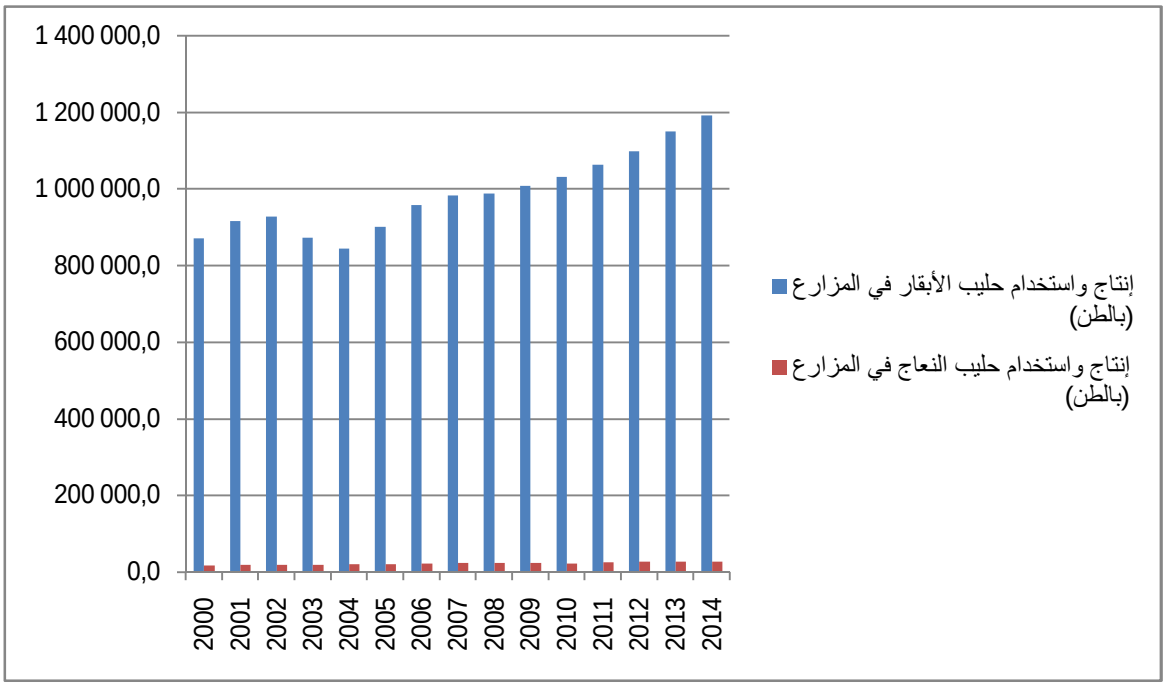

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (32).

6- تطور المساحات المزروعة بالحبوب:

الجدول رقم (33): تطور المساحات المزروعة بالحبوب خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: ألف هكتار)

السنوات	تطور المساحات المزروعة حبوبا	تطور المساحات المزروعة بالقمح الصلب	تطور المساحات المزروعة بالقمح اللين	تطور المساحات المزروعة شعيرا	تطور المساحات المزروعة بالتريتيكال
2000	1 587,50	857,5	133,4	594,5	2,1
2001	1 260,70	705	118,7	434,9	2,1
2002	1 160,00	639	117	402	2
2003	1 518,80	793,9	132,7	589,1	3,1
2004	1 642,80	881	154,2	602,5	5,1
2005	1 434,00	813	148	470	3
2006	1 588,50	856,6	143,2	585,4	3,3
2007	1 355,80	731,7	124,4	494,4	5,3
2008	1 333,30	649,1	136,1	540,7	7,4
2009	1 391,50	679,4	124,3	576,2	11,6
2010	1 234,10	596,2	117,9	508,7	11,3
2011	1 464,80	678	128,8	647,5	10,5
2012	1 428,90	663,3	126,3	625,2	14,1
2013	1 146,10	548,4	117,1	463,7	16,9
2014	1 310,50	596,1	124,8	574,7	15
2015	1 188,50	540	110,7	513,2	24,5
2016	1 126,80	515,4	95	495,1	21,3
2017	1 230,00	580	95	544	11
2018	1 154,00	534	85,3	525	10
2019	1 224,30	562	81	568	13,3
2020	1 168,50	548	62	546	12,5
2021	1 128,50	544	65	510	9,5
2022	1 019,20	515,4	64,4	429,9	9,6

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

بالنظر إلى المعلومات المدونة في الجدول يتضح إلينا أن المساحات المزروعة حبوبا تعرف تذبذبات وفترات غير منتظمة، ففي سنة 2022 سجلت أقل مساحة بـ 1019200 هكتار، وقد عرفت هذه القيمة من المساحات تناقصا عبر مرور السنوات، فقد سجلت في بداية الألفينات أي في سنة 2004 ما قيمته 1642800 هكتار واعتبرت أكبر قيمة للمساحة المزروعة حبوبا، أما عن المساحات المزروعة بالقمح الصلب فقد سجلت أدنى قيمها في سنة 2016 بمساحة قدرت أنذاك بـ 515400هكتار، و أعلى قيمة للمساحة المغروسة بهذه المادة قدرت بـ 881000 هكتار سنة 2004.

أما القمح اللين فقدرت أقل مساحة لغرسه في سنة 2020 وقدرت بـ 62000 هكتار، أما في سنة 2004 فقد سجلت أعلى مساحة لزراعة هذه المادة وقدرت بـ 154200 هكتار، أما عن مادة الشعير فكانت أدنى مساحة في سنة 2002 بما قدره 402000 هكتار، وأعلى مساحة في سنة 2011 بـ 674500 هكتار، وهذا التراجع في المساحات ناتج عن الجفاف الذي يضرب المنطقة برمتها وكذا استعمال بعض المزارعين للطرق التقليدية والبدائية وعدم انتشار إستعمال المكننة بشكل واسع وكذا عزوف البعض عن هذه الزراعات لعدم جدواها الإقتصادية بالنظر إلى بعض الغراسات والزراعات الأخرى.

الشكل رقم (24): تطور المساحات المزروعة بالحبوب خلال الفترة 2000-2022 (وحدة: ألف هكتار)

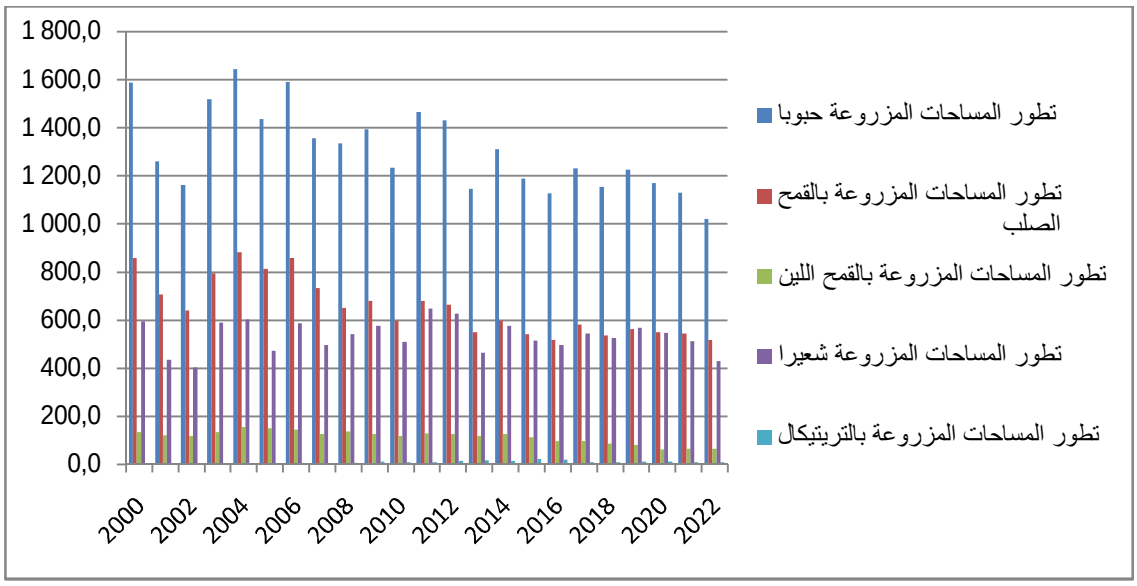

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (33).

7- قيمة المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية المستوردة والمصدرة بالنسبة للتجارة الخارجية:

الجدول رقم (34): قيمة المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية المستوردة والمصدرة بالنسبة للتجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2022 (وحدة: مليون دينار تونسي)

السنوات	قيمة المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية المصدرة	قيمة مجموع المواد المصدرة	النسبة %	قيمة واردات المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية	قيمة مجموع المواد المستوردة	النسبة %
2000	707,2	8 004,80	8,83	996,4	11 738,00	8,49
2001	785,1	9 536,20	8,23	1 182,10	13 697,30	8,63
2002	694,9	9 786,60	7,10	1 438,30	13 510,90	10,65
2003	749,9	10 342,60	7,25	1 261,60	14 038,90	8,99
2004	1 368,90	12 054,90	11,36	1 578,90	16 185,10	9,76
2005	1 471,10	13 793,60	10,67	1 634,00	17 291,50	9,45
2006	1 886,20	15 558,00	12,12	1 885,40	20 003,50	9,43
2007	1 888,00	19 409,60	9,73	2 617,90	24 437,30	10,71
2008	2 155,60	23 637,00	9,12	3 318,60	30 241,20	10,97
2009	1 849,50	19 469,20	9,50	2 442,30	25 877,60	9,44
2010	1 879,40	23 519,00	7,99	3 130,00	31 816,70	9,84
2011	2 592,40	25 091,90	10,33	3 952,60	33 695,40	11,73
2012	2 577,20	26 547,70	9,71	4 209,20	38 178,00	11,03
2013	2 740,60	27 701,20	9,89	4 399,60	39 505,50	11,14
2014	2 297,10	28 406,70	8,09	4 252,00	42 012,80	10,12
2015	4 008,90	27 607,20	14,52	4 531,20	39 609,70	11,44
2016	3 082,70	29 145,60	10,58	4 735,80	41 746,80	11,34
2017	3 726,00	34 426,60	10,82	5 788,80	50 021,60	11,57
2018	5 410,10	40 987,40	13,20	6 449,60	60 010,30	10,75
2019	4 709,10	43 855,40	10,74	6 838,80	63 291,60	10,81
2020	5 274,30	38 705,90	13,63	7 001,70	51 536,20	13,59
2021	5 068,40	46 654,20	10,86	7 772,40	62 864,90	12,36
2022	6 799,70	57 557,50	11,81	10 803,20	82 788,90	13,05

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من الجدول يتبين لنا أن نسبة مساهمة المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية المصدرة في إجمالي قيمة المواد المصدرة لم تبلغ أهدافها المسطرة وفق البرامج والسياسات المتبعة، إذا بلغت في أفضل حالاتها ما قدره 14.52% في سنة 2015، وما قدره 7.1% في أدنى قيمة مساهمة سجلتها في سنة 2002، أما فيما يخص قيمة واردات المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية بالنسبة لقيمة مجموع المواد المستوردة فقد بلغت كأعلى نسبة لها ما يقارب 13.59% في سنة 2020، وكأدنى نسبة لها قاربت 8.49% في سنة 2000، وتمثلت هذه المواد في المنتجات الاستهلاكية وكذا مدخلات العملية الفلاحية.

الشكل رقم (25): قيمة المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية المستوردة والمصدرة بالنسبة للتجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: مليون دينار تونسي)

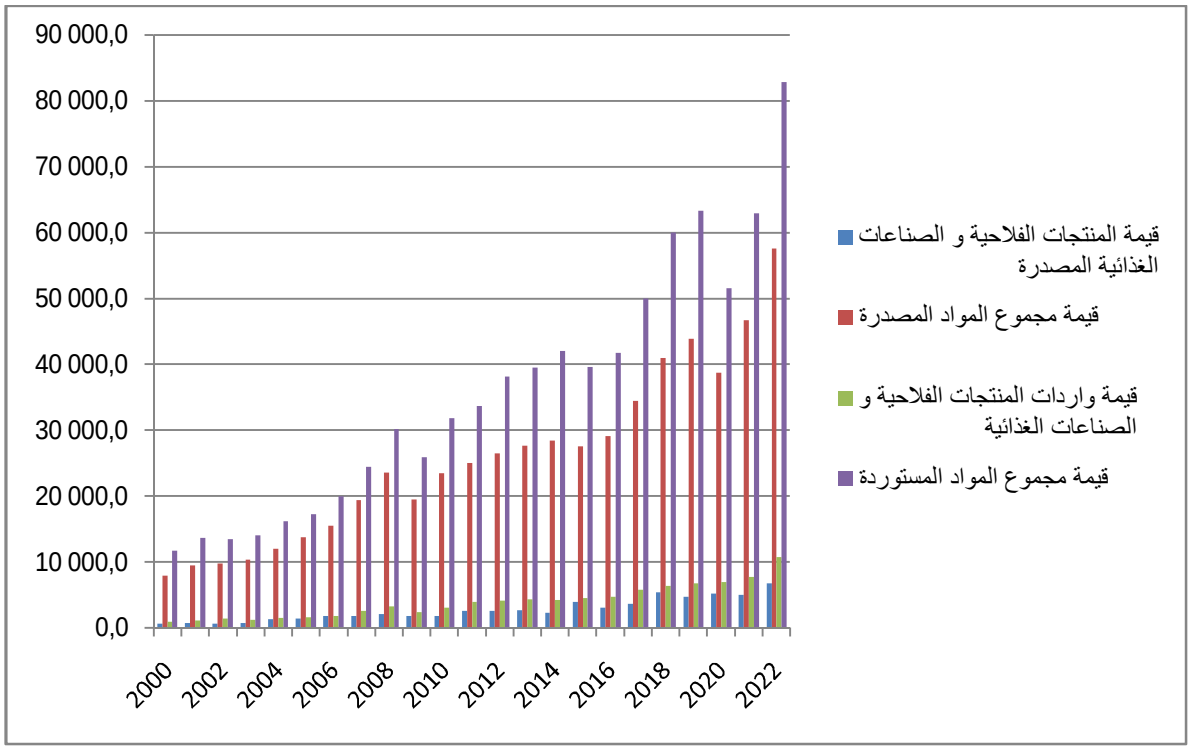

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (34).

8- تطور المساحة الزراعية المسقية بالنسبة للمساحة الزراعية المستخدمة وعدد المزارع:

الجدول رقم (35): تطور المساحة الزراعية المسقية بالنسبة للمساحة الزراعية المستخدمة وعدد المزارع خلال الفترة 2000 - 2014

السنوات	مجموع المساحة الزراعية المستخدمة (بالهكتار)	إجمالي المساحة الزراعية المروية (بالهكتار)	نسبة المساحة المروية بالنسبة للمساحة الكلية المستعملة %	عدد المزارع
2000	9 031 580,00	340 780,00	3,77	471 000,00
2001	9 243 870,00	345 960,00	3,74	480 000,00
2002	9 243 870,00	358 810,00	3,88	480 000,00
2003	9 254 490,00	347 690,00	3,76	483 000,00
2004	9 304 580,00	355 530,00	3,82	485 000,00
2005	9 304 620,00	356 020,00	3,83	488 130,00
2006	9 289 070,00	373 150,00	4,02	486 540,00
2007	9 288 730,00	381 050,00	4,10	515 548,00
2008	9 286 440,00	395 940,00	4,26	515 880,00
2009	9 273 360,00	404 410,00	4,36	516 180,00
2010	9 279 480,00	436 570,00	4,70	517 287,00
2011	9 278 630,00	419 030,00	4,52	518 233,00
2012	9 275 430,00	415 930,00	4,48	518 975,00
2013	10 452 740,00	437 500,00	4,19	511 458,00
2014	10 452 920,00	457 800,00	4,38	509 810,00

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من الجدول نلاحظ أن نسبة المساحة المسقية في تونس لم تتعدى في أفضل حالاتها ما قدره 4.7% من إجمالي المساحة الكلية المستخدمة، وتعتبر هذه النسبة جد ضئيلة بالنسبة لما تصبو له السياسات والبرامج التنموية خاصة تلك

المسطرة في قطاع الموارد المائية، إذ أن الجفاف الذي ضرب المنطقة ساهم في عدم تجدد الطبقة المائية الباطنية و انخفاض منسوب المياه الجوفية، مما جعل عملية حفر الآبار جد مكلفة وغير متاحة للجميع، خاصة أن أغلب المستثمرات عبار ات عن مساحات صغيرة تدار من طرف أفراد العائلة وهو مازاد من رفع عدد المزارع الصغيرة.

الشكل رقم (26): تطور المساحة الزراعية المسقية بالنسبة للمساحة الزراعية المستخدمة وعدد المزارع خلال الفترة 2000-2014 (الوحدة: هكتار)

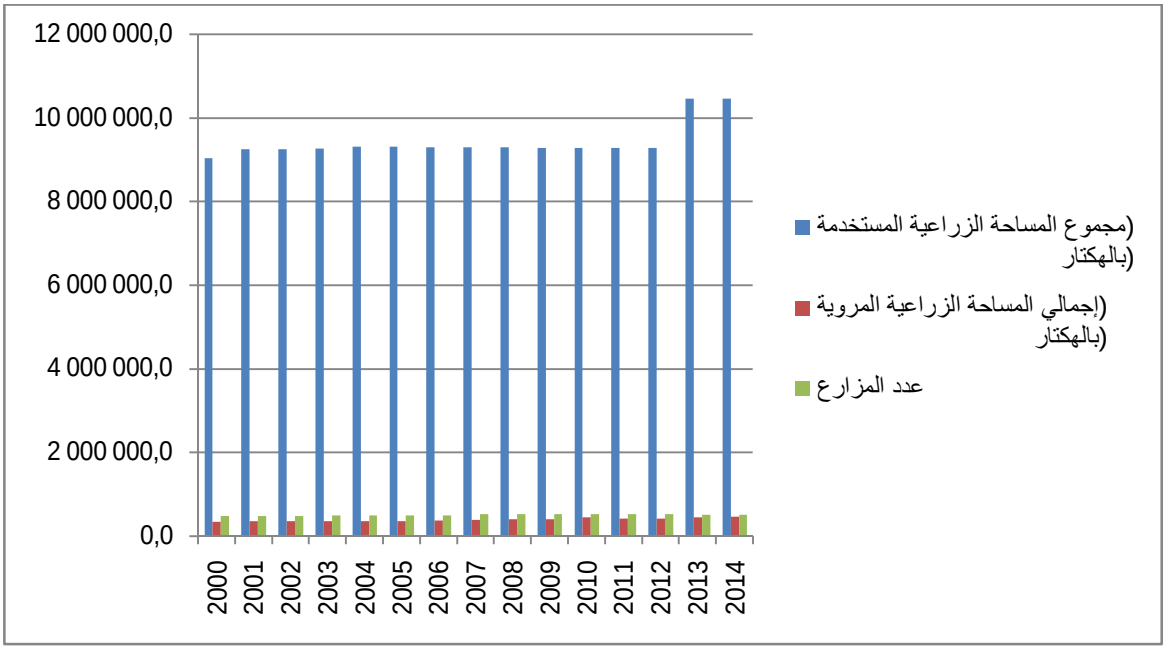

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (35).

9- التساقطات المطرية بالولايات التونسية:

الجدول رقم (36): التساقطات المطرية بالولايات التونسية خلال الفترة 2000-2023 (وحدة: ميليمتر)

السنوات	مقاييس الأمطار بالمليمتر بقرطاج	مقاييس الأمطار بالمليمتر ببنزرت	مقاييس الأمطار بالمليمتر بقفصة	مقاييس الأمطار بالمليمتر بتطاوين	مقاييس الأمطار بالمليمتر بجربة	مقاييس الأمطار بالمليمتر بقابس	مقاييس الأمطار بالمليمتر بصفاقس	مقاييس الأمطار بالمليمتر بالمنستير	مقاييس الأمطار بالمليمتر بالقصرين	مقاييس الأمطار بالمليمتر بالقيروان	مقاييس الأمطار بالمليمتر بجندوبة
2000	396,7	441,3	80,4	52,6	94,1	104,1	182,2	123,8	250,4	133,3	334,2
2001	320,5	478,0	106,9	59,1	123,8	86,5	111,6	259,3	216,9	231,7	415,7
2002	379,9	510,0	138,8	121,7	95,4	107,2	239,5	247,6	291,9	214,5	587,2
2003	1 011,6	891,5	254,5	148,0	253,2	232,1	345,2	510,0	459,6	405,4	840,1
2004	627,8	761,5	161,2	156,6	130,2	126,9	148,3	232,4	324,0	201,9	661,3
2005	453,5	721,9	113,1	166,5	177,0	150,8	179,8	390,0	275,3	337,6	433,9

2006	566,8	689,3	165,1	112,0	294,9	418,4	290,3	396,3	256,7	323,0	441,9
2007	610,5	763,1	147,9	115,9	394,5	354,0	222,6	445,8	291,0	350,3	380,0
2008	265,4	423,7	63,9	56,6	119,7	103,1	155,0	202,4	308,5	211,7	297,9
2009	616,9	1 011,0	245,3	111,3	211,2	154,7	287,8	351,3	310,6	337,5	632,6
2010	491,3	739,5	173,5	72,9	139,3	136,8	189,8	276,5	284,4	252,0	464,9
2011	580,2	851,0	182,1	192,6	203,6	212,9	97,0	316,0	218,6	339,5	647,4
2012	421,5	633,4	75,3	112,2	162,4	136,6	205,6	256,5	260,8	221,8	419,2
2013	458,9	871,3	117,3	53,6	127,9	/	297,6	314,4	229,5	385,0	540,0
2014	414,7	562,8	101,7	76,8	264,9	/	178,8	351,8	234,8	292,2	488,7
2015	499,5	552,4	163,1	103,1	243,7	/	209,7	359,7	337,8	300,2	603,2
2016	494,0	654,9	191,4	91,1	115,2	/	217,6	545,8	233,3	324,6	404,3
2017	315,1	514,6	154,5	277,7	333,9	/	147,9	229,6	178,2	162,9	428,7
2018	582,8	903,5	179,0	131,2	293,2	/	187,5	458,8	317,9	410,1	529,4
2019	538,0	661,1	143,1	177,9	188,0	/	231,1	644,2	364,7	353,5	721,1
2020	505,5	471,0	114,0	101,4	201,7	161,0	263,2	541,2	226,2	472,7	399,1
2021	357,4	530,0	53,6	2,6	38,0	47,0	65,4	72,0	92,8	120,9	370,6
2022	257,8	349,4	93,0	26,9	89,4	44,3	101,4	150,8	213,5	213,1	319,6
2023	306,7	501,8	185,7	176,1	132,8	108,0	163,4	451,0	179,1	290,6	385,8

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من خلال الجدول نلاحظ تناقص كمية التساقطات المطرية عبر مرور السنوات، فمثلا ولاية تونس بعد أن كانت نسبة التساقطات المطرية تقارب 1011.6 ميليمتر في سنة 2003، أصبحت تقدر بـ 257.8 ميليمتر في سنة 2022، أي بنسبة تراجع قاربت 75%، وبإقليم تطاوين فبعد أن كانت كمية الأمطار المتساقطة تقدر بـ 277.7 ميليمتر في سنة 2017، قدرت الكمية بـ 2.6 ميليمتر في سنة 2021، وبولاية جربة فبعد أن كانت الكمية المتساقطة تقدر بـ 394.5 ميليمتر في سنة 2007، أصبحت في سنة 2021 تقدر بـ 38 ميليمتر، فهذا يدل على الجفاف الذي يخيم على المنطقة وما نتج عن التغيرات المناخية العالمية والإحتباس الحراري للكرة الأرضية.

الشكل رقم (27): التساقطات المطرية بالولأيات التونسية خلال الفترة من 2000 - 2023 (الوحدة: ميليمتر)

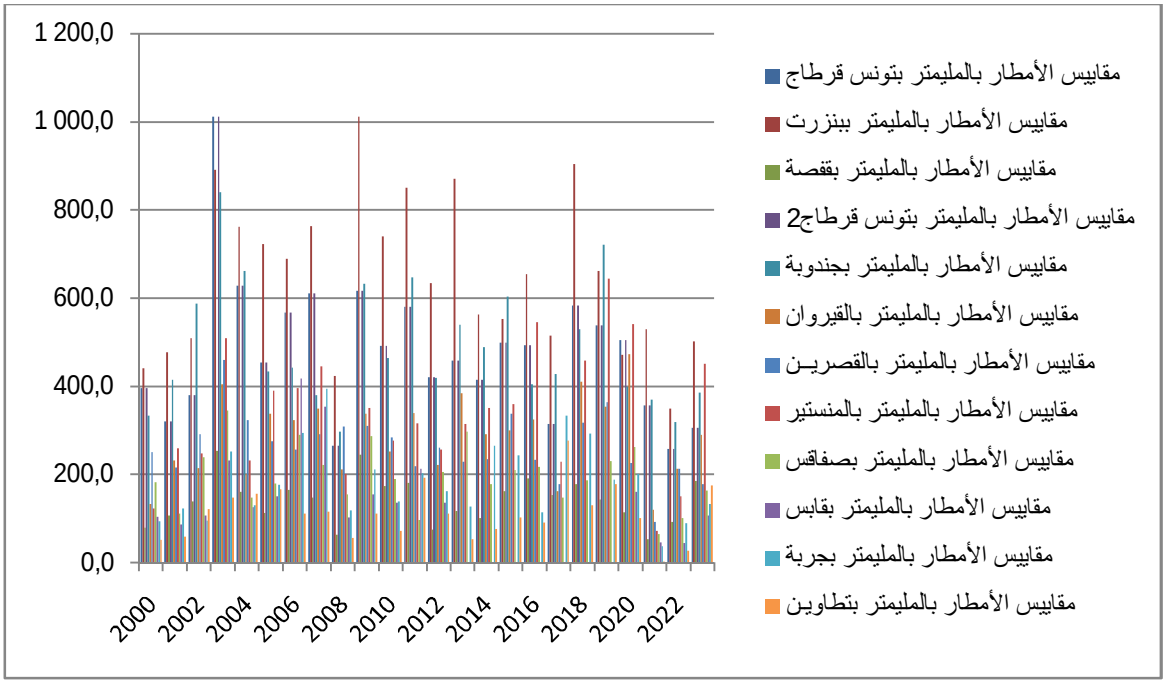

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (36).

10- تطور قيمة ناتج الفلاحة، الصيد البحري والصناعات الغذائية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم (37): تطور قيمة ناتج الفلاحة، الصيد البحري والصناعات الغذائية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2022 (وحدة: مليون دينار تونسي)

السنوات	الفلاحة والصيد البحري	الصناعات الغذائية	الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق)	نسبة مساهمة الفلاحة والصيد البحري في الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2000	3250	988,1	35215,8	9,23	2,81
2001	3605,3	1002,5	38654,9	9,33	2,59
2002	3851,9	1096,7	41587,1	9,26	2,64
2003	3988,7	1187,2	45210,3	8,82	2,63
2004	4200,5	1269,3	47731,6	8,80	2,66
2005	4107,9	1194,8	52874,9	7,77	2,26
2006	4266,6	1286,9	59348,2	7,19	2,17
2007	4450,8	1375,1	57429,8	7,75	2,39
2008	4368,7	1497,5	58764,1	7,43	2,55
2009	4510,2	1574,6	61287,5	7,36	2,57

2010	4 750,90	1 795,70	63 054,80	7,53	2,85
2011	5 504,20	1 889,10	64 492,20	8,53	2,93
2012	6 391,20	2 066,90	70 354,40	9,08	2,94
2013	6 680,50	2 236,80	75 144,10	8,89	2,98
2014	7 401,90	2 220,50	80 865,50	9,15	2,75
2015	8 312,20	2 532,30	81 849,20	10,16	3,09
2016	7 965,60	2 513,00	85 628,80	9,30	2,93
2017	8 589,00	2 646,40	91 517,10	9,39	2,89
2018	10 252,20	2 898,90	98 605,60	10,40	2,94
2019	11 994,00	3 082,80	107 246,90	11,18	2,87
2020	12 387,50	3 397,10	111 458,00	11,11	3,05
2021	13 548,80	3 785,40	117 358,20	11,54	3,23
2022	14 748,20	3 944,30	121 548,40	12,13	3,25

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من خلال الجدول يتبين لنا أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة والصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي مرت بفترات مختلفة، منها فترات الزيادة التدريجية وأخرى اتسمت بالتناقص في نسبة هذه المساهمة، فأكبر قيمة نسبة مساهمة كانت في سنة 2022 بحيث قدرت بـ 12.13%، كما قدرت أدنى نسبة مساهمة بما يقارب 7.19% وكان هذا في سنة 2006.

أما بالنسبة للصناعات الغذائية فكانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الكلي في سنة 2006 ما يقارب 2.17% وتعتبر من بين أدنى معدلات مساهمتها، عكس سنة 2022 والتي أعتبرت أعلى معدل لنسبة مساهمتها حيث قدرت هذه النسبة بـ 3.25%.

و من خلال تحليل بيانات الجدول يتضح لنا أن نسب المساهمات مازالت لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذا الأهداف المرجوة من وراء تطبيق البرامج والسياسات المنتهجة في القطاع، إذا أنه وبالرغم من أن بعض الشعب حققت تطورا إيجابيا ملحوظا إلا أنه لا يتماشى ومستوى النمو السكاني في تونس وكذا لا يحقق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وبالتالي استقرارا هشا، لكن تسعى الجهات القائمة على إتخاذ القرارات في البلاد دائما على الحرص على المضي قدما في برامج ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به لمصاف الرقي، بما يحقق رفاهية الفرد التونسي، من خلال تنويع مصادر مداخيل الإقتصاد التونسي و تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية وشاملة.

الشكل رقم (28): تطور قيمة ناتج الفلاحة، الصيد البحري والصناعات الغذائية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2022 (الوحدة: مليون دينار تونسي)

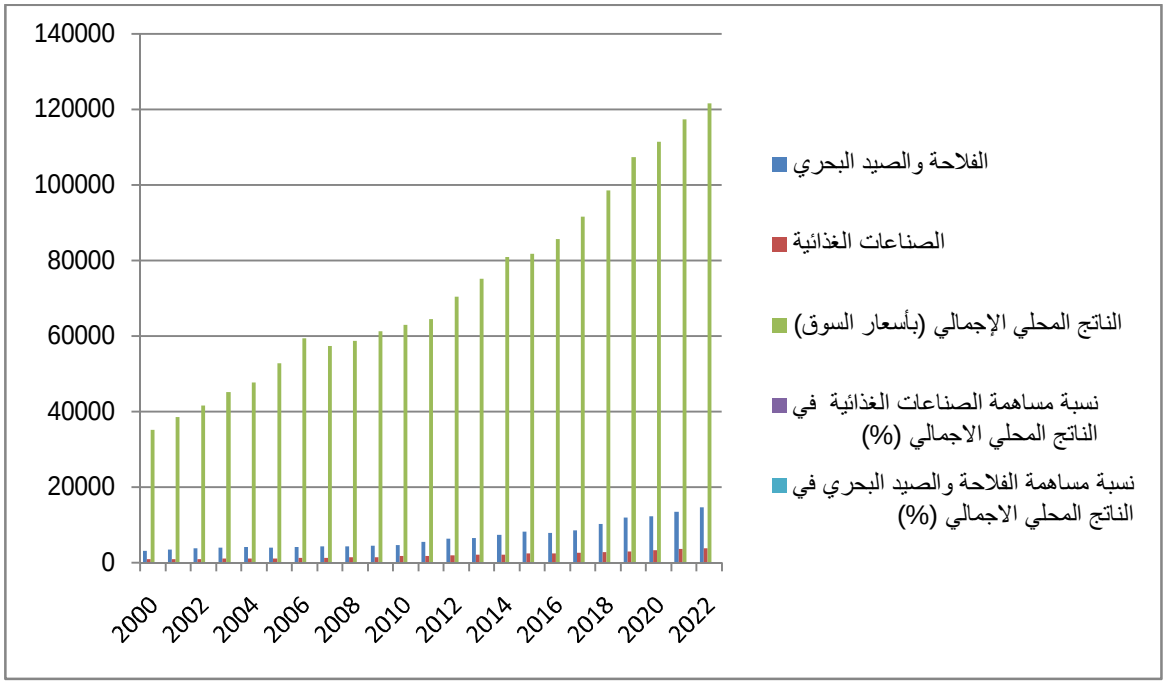

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (37).

11- الحسابات الإقتصادية للقطاع الفلاحي التونسي:

الجدول رقم (38): الحسابات الإقتصادية للفلاحة خلال الفترة 2000-2010 (الوحدة: مليون دينار تونسي)

السنوات	قيمة الإنتاج الفلاحي بالأسعار الأساسية الجارية	قيمة الاستهلاك الفلاحي الوسيط بالأسعار الأساسية الجارية	قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الأساسية الثابتة (السنة المرجعية 2000)	قيمة الاستهلاك الفلاحي الوسيط بالأسعار الثابتة (السنة المرجعية 2000)
2000	3 974,6	1 029,4	3 974,6	1 029,4
2001	4 069,5	1 078,4	3 830,0	960,2
2002	3 714,7	984,4	3 442,6	854,8
2003	4 486,0	1 199,3	4 048,0	1 000,3
2004	5 224,1	1 378,1	4 416,3	1 109,8
2005	5 211,0	1 371,5	4 174,0	995,3
2006	5 777,5	1 531,0	4 284,1	1 047,4
2007	5 862,9	1 553,6	4 404,8	1 050,5
2008	5 907,0	1 568,8	4 335,9	986,8
2009	6 644,3	1 759,0	4 761,0	1 008,1
2010	6 366,8	1 680,9	4 426,9	0.0

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: 10-03-2025، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

- food and Agriculture Organization of the United Nations: op.cit, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7/content

المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن أدنى قيمة للإنتاج الفلاحي كانت في سنة 2002 بـ 3714.7 مليون دينار تونسي (م.د.ت)، كما قابلتها في نفس السنة أدنى القيم لما يعرف بالاستهلاك الفلاحي الوسيط وقيمة الإنتاج الزراعي بـ: 984 مليون د.ت. و 3442 مليون د.ت على التوالي.

كما صنفت سنة 2010 كأحسن فترة، بالرغم من تزامنها مع فترة الحراك التونسي وما رافقه من متغيرات على جميع الأصعدة، بحيث قدرت قيمة الإنتاج الفلاحي بما يقارب 6644.3 م.د.ت وقيمة الاستهلاك الفلاحي بـ 1759 م.د.ت، أما بالنسبة لقيمة الإنتاج الزراعي فقد قاربت ما قيمته بالعملة التونسية 4761 مليون دينار تونسي، ومن هنا

نستنتج أنه توجد علاقة طردية بين المؤشرات السابقة الذكر، فكلما زادت قيمة الاستهلاك الفلاحي زاد وتحسن المستوى المعيشي للفرد، وهذا بطبيعة الحال لا يكون إلا بزيادة الإنتاج الفلاحي والزراعي على حد سواء.

الشكل رقم (29): الحسابات الإقتصادية للقطاع الفلاحي التونسي خلال الفترة 2000-2010 (الوحدة: مليون دينار تونسي)

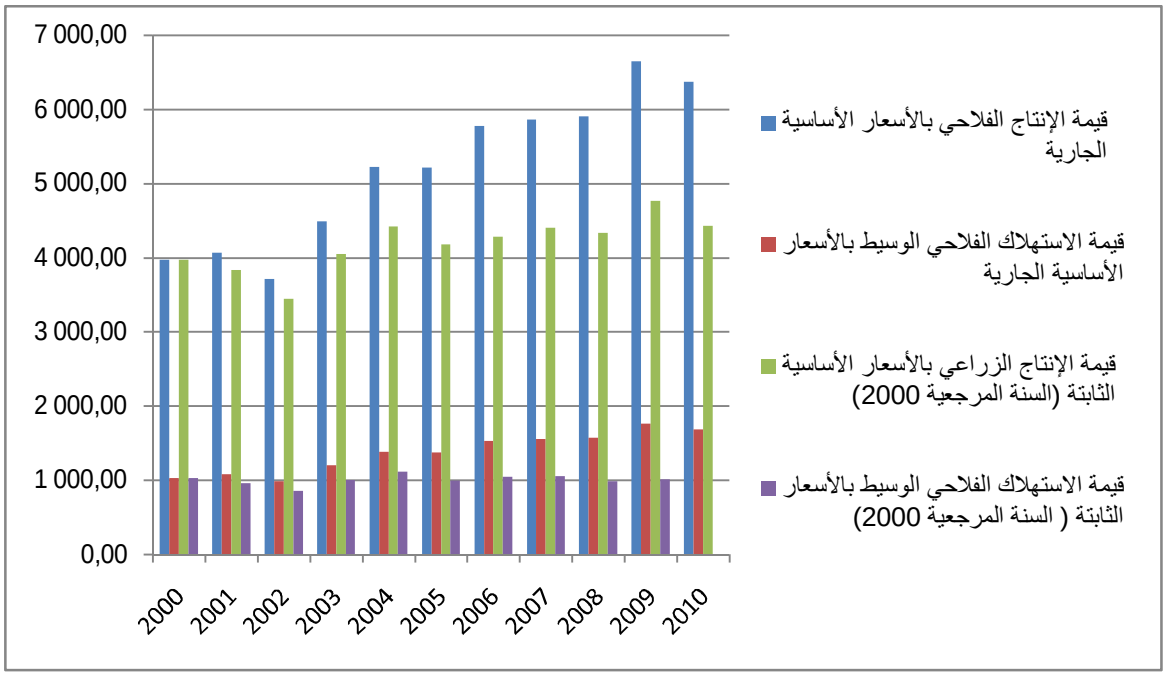

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (38).

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع والتنمية الإقتصادية "دراسة حالة المغرب"

1- التحديات الأساسية للقطاع الفلاحي وخطط الحكومة المغربية:

إن القطاع الفلاحي في المغرب يبقى المشغل الأول بالنسبة للمملكة، ويسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل تحقيق نسبة نمو ما يقارب 5 أو 6% لابد أن يسهم القطاع بـ 2 أو 3%، وبالرغم من أن القطاع يسهم بشكل كبير في التنمية، إلا أنه هناك تحديات أساسية يتعين أخذها في الإعتبار، وهي التحديات المرتبطة بالمياه والطاقة، علاوة على التحديات المتعلقة بالمدخلات الفلاحية، وكذلك التوازن بين الفلاحات المعيشية المحلية والفلاحات الموجهة نحو التصدير أساساً للاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، وهي تحديات تسعى المملكة المغربية لكسب رهاناتها من أجل تحقيق إنتعاش وقفزة نوعية حقيقية في القطاع. كما تتمثل في الآتي:

أ- مخطط الجيل الأخضر:

تساهم الزراعة المغربية بنسبة 15% في الناتج الإجمالي المحلي، وتسهم كذلك في خلق حوالي 40% من فرص العمل، وانتقلت القيمة المضافة الزراعية في السنوات العشرة الأخيرة من 8 مليارات دولار إلى نحو 12 مليار دولار، مع العلم أن المغرب يطمح إلى تحقيق قيمة مضافة في حدود 14 مليار دولار في أفق سنة 2030.

و يعتمد المغرب على مخطط "الجيل الأخضر"، الذي يهدف من خلاله إلى الارتقاء بالمورد البشري المرتبط بالفلاحة وتحسين المعيشة الريفية، كما يهدف من خلال هذا المخطط أيضا إلى توسيع الأراضي المسقية وتحسين منظومة الري، التي على الرغم من تغطيتها لنسبة 16% من رقعة الأراضي الزراعية المغربية، إلا أنها تسهم في توليد نصف إجمالي الناتج المحلي للقطاع و 75% من الصادرات الزراعية الكلية.

أما برامج المخطط الأخضر فيتمثل في الآتي:

- البرنامج الوطني لإقتصاد مياه الري: وهدفه توسيع المساحة المسقية وفق تقنيات الري إلى مساحة 550 ألف هكتار.

- برنامج توسيع الري بسافلة السدود: يهدف إلى إحداث مناطق مسقية جديدة وتعزيز وتنظيم الري داخل النطاق المسقي، وذلك على مساحة 130 ألف هكتار.

- برنامج إعادة التأهيل والمحافظة على الدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة: لغرض تحسين كفاءة ومردودية البنية التحتية للري التقليدي في الدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة المغربية.

كما تعمل الجهات الوصية على تطوير بنيته المائية لتجاوز حالة الندرة في المياه التي بات يعاني منها الفرد المغربي، من خلال إعتماد مخطط وطني للماء يعمل من خلاله إلى تكثيف مجهوداته فيما يتعلق بتحليل مياه البحر عبر إنشاء 20 محطة كبرى للتحلية، بالإضافة إلى إنشاء قنوات الربط بين الأحواض المائية الكبرى، لتطوير المخططات الزراعية.

ب- ضعف التساقطات المطرية: تأثر الموسم الفلاحي 2018-2019 في المغرب بالظروف المناخية غير الملائمة، التي عرفت ضعفا في التساقطات المطرية وسوءا في توزيعها الزمني. وهكذا لم يتجاوز إنتاج الحبوب 52 مليون قنطار في سنة 2019 أي بإنخفاض قدر بـ 50% مقارنة بسنة 2018 و بـ 34% مقارنة بالمتوسط السنوي المسجل خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2017. غير أن النتائج الجيدة لأنشطة الزراعات الأخرى خاصة أنشطة التشجير والزراعات الصناعية وزراعة الخضروات قد ساهمت في تقليص تأثير حدة التراجع الذي عرفته زراعة الحبوب في هذا البلد. وعرف

إنتاج أنشطة زراعة الحوامض والزيتون خاصة إرتفاعات كبيرة قدرت على التوالي بـ 15% و 22% مقارنة بالموسم الفلاحي لسنة 2021.

كما يعد القطاع الزراعي في المغرب من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها إقتصاد البلاد، مع إسهامه بنسبة 15% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وسط خطط حكومية رامية إلى تعزيز مشاركة القطاع وفتح آفاق أوسع في السنوات المقبلة، من بينها تخصيص 15 مليار دولار لدعم القطاع وبناء سدود جديدة، علاوة على مشاريع مرتبطة بتحلية المياه، وغيرها من المشاريع التي يُعول عليها المغرب في دعم القطاع الذي يسهم بنسبة 40% في إقتصاد البلد.

و يتمتع المغرب بمقومات واسعة في المجال الفلاحي، تؤهله لتوسعة وتعزيز العائد من هذا القطاع، بما في ذلك ما يحظى به من تنوع في الأراضي الزراعية، ما بين السهول الساحلية والمناطق الجبلية والمناطق شبه القاحلة وغير ذلك، لأمر الذي وفّر ميزة إنتاج زراعات مختلفة ومتنوعة لتغطية الاستهلاك المحلي والتوجه نحو التصدير، بما في ذلك الخضر والفواكه والحبوب والنباتات العطرية والطبية وغير ذلك، علاوة على الثروة الحيوانية التي تتمتع بها البلاد.

ورغم تلك المزايا الفريدة التي يتمتع بها المغرب إلا أنه يواجه تحديات مختلفة على هذا الصعيد، من بينها أزمة الجفاف وندرة المياه، فضلاً عن الآثار الممتدة للتطورات الجيوسياسية الخارجية والحرب في أوكرانيا على القطاعات كافة، بما في ذلك تأثر مدخلات القطاع من البذور والعلف وغير ذلك، ويضاف إلى ذلك فاتورة الطاقة الباهظة التي تتحملها البلاد، وغيرها من العوامل التي تتنبه إليها الدولة وتسعى عبر مجموعة من المشاريع الطموحة للتصدي إليها، وقد خصص فيما مضى أي في سنة 2022 ما قدره 1.4 مليون هكتار أراضي مملوكة للدولة لصالح 454 مشروعاً باستثمارات مرتقبة تناهز 591 مليار درهم (60.4 مليار دولار)، والتي وفرت 57700 منصب عمل، وفق تقرير لمديرية أملاك الدولة المغربية.

وإن القطاع الفلاحي في المغرب، الذي شهد نمواً في إنتاجيته بنسبة 50% في السنوات الماضية خلال طول الفترة الممتدة من 2012 إلى 2022، مع إرتفاع المساحات المروية بنسبة 50% وصولاً إلى ما يقارب 1.5 مليون هكتار، كان الأكثر تأثراً في العام 2022 نتيجة "ندرة المياه"، وهي الأزمة الأكبر التي تواجه القطاع، وفيما لا يزال الأداء الزراعي يعتمد على الظروف الجوية أي معظمها زراعة غير مروية، كما أن الانتعاش الإقتصادي في المملكة المغربية يواجه عقبات عدة كتقلص الإنتاج الزراعي بنسبة 15% بسبب الجفاف الشديد الذي يضرب المنطقة منذ عدة سنين، تعافي نمو الناتج المحلي ابتداءا من سنة 2027 إلى 3% مدعوماً بتحسن الإنتاج الزراعي.

و يواجه الإقتصاد المغربي تهديدات متزايدة، في ظل استمرار موجة الجفاف الأعنف في هذا القرن، التي لم تشهدها البلاد منذ ما يتجاوز الـ 40 عاماً، بحسب تقدير الخبراء الذين يوضحون أنه "لا يمكن أبداً للإقتصاد المغربي بصفة عامة، والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، أن يبقى مرتبطاً بسخاء السماء (أي الإعتماد على مياه الأمطار)، وبالتالي تبنت الحكومة خطة باستثمارات تقدر قيمتها بحوالي 13 مليار دولار، تسير في اتجاهات أساسية، من بينها الأحواض المائية في مناطق المملكة، وإنشاء مجموعة من محطات التحلية (20 محطة جديدة في أفق 2030) وإنشاء مجموعة من السدود الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إنشاء مجموعة من محطات معالجة المياه العادمة من أجل سقي المساحات الخضراء. يأتي ذلك جنباً إلى جنب وما يتعلق بترشيد إستعمال المياه، سواء الإستخدامات المنزلية، الفلاحية أو الصناعية.

ج- تحديات الطاقة: بذلت الدولة المغربية جهود كبيرة في التعامل مع ملف كلفة الطاقة وإنعكاساتها على القطاع الفلاحي، مما أدى بالمملكة إلى دفع فاتورة طاقوية باهظة تجاوزت 15 مليار دولار في سنة 2022، وهي كلفة لا يمكن أن يتحملها إقتصاد ناشئ مثل الإقتصاد المغربي.

وتبعاً لذلك، يعمل المغرب على دعم القطاع الفلاحي في هذا السياق عبر كل ما يتعلق بالطاقات المتجددة، لا سيما الريحية والشمسية أساساً، من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج. حيث تصل إمكانات الطاقة الشمسية في المغرب إلى 1000 ميغاواط، وطاقة الرياح إلى 300 ميغاواط. فالقدرة المتاحة من الطاقة المتجددة في المغرب تصل إلى نحو 4.151 ميغاواط (38% من القدرة الكهربائية المركبة في البلاد)، مع العمل لزيادتها بنسبة 52% بحلول العام 2030. كما يمتلك المغرب تسع محطات لتحلية مياه البحر (قدرتهم الإجمالية 231 ألف متر مكعب في اليوم)، بخلاف المشاريع التي تم إطلاقها لبناء محطات جديدة بالمدن الساحلية.

د- المدخلات الفلاحية: فيما يخص "الأمن الغذائي" وتأثره بالمدخلات الفلاحية، فقد أوضح عدة خبراء إقتصاديون فيما يخص ويتعلق بالخضر والفواكه واللحوم البيضاء والحمراء والبيض أن المملكة المغربية حققت ما نسبته 73% من الإكتفاء الذاتي، ما يشكل رهان قائم بحد ذاته، وقد أثرت الحرب الأكرانية على صعيد القطاع الفلاحي بالمملكة المغربية، وما أسفرت عنه من مشكلة في التموين بالأعلاف والأسمدة على المستوى العالمي، مما أثر و انعكس سلبا على القطاع ومربي الماشية أيضاً في المملكة، وتحاول الحكومة مساعدة الفلاحين والمزارعين في كل ما يتعلق بالمدخلات الفلاحية، البذور، الأسمدة والأعلاف، من أجل خفض تكلفة الإنتاج، والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

حيث كشفت الدولة المغربية، في منتصف عام 2023، عن برنامج لدعم الفلاحين بـ 10 مليارات درهم، أي ما يقارب مليار دولار، لتفادي تداعيات الجفاف الذي يهدد القطاع الزراعي المغربي.

هـ- التوازن بين الإنتاج المحلي والتصدير: تسعى الدولية المغربية إلى تحقيق التوازن بين الفلاحة المعيشية المرتبطة بالحبوب والذرة والشعير وكل ما يرتبط بالاحتياجات المحلية، والفلاحات الموجهة نحو التصدير للاتحاد الأوروبي، لا سيما الخضر والفاكهة. وتشير البيانات الرسمية في المغرب، إلى الآتي:

تحقيق صادرات المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية أداءً جيداً سنة 2022 على الرغم من السياق الدولي والمناخي الصعب.

- لأول مرة تجاوزت صادرات المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية عتبة 80 مليار درهم سنة 2022 وتسجيل زيادة قدرها حوالي 20% مقارنة بسنة 2021.

- بلوغ حجم صادرات الفواكه والخضر الطازجة 2.3 مليون طن خلال سنة 2022 بمعدل نمو سنوي قدره 10%.

- تسجيل صادرات المنتجات الفلاحية المصنعة زيادة بنسبة 5% من حيث الحجم، و 19% من حيث القيمة خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

- تسجيل صادرات زيت الزيتون نمواً بنسبة 85% من حيث الحجم و 49% من حيث القيمة، وهذا نظرا للتوسع في غراسة أشجار الزيتون بشتى أنواعه خلال السنوات الأخيرة.

- عمل الدولة المغربية على إنتاج بذورا قادرة على التكيف مع الظروف والتغيرات المناخية السائدة في المنطقة مؤخرا.

2- النهوض بالقطاع الفلاحي:

تبلغ مساهمة القطاع الفلاحي بالمغرب في الناتج الداخلي الخام ما يفوق نسبة 14%، أي ما يعادل 127 مليار درهم في سنة 2021 (حوالي 13 مليار دولار). وقد تمكن المغرب من تحقيق هذا الرقم من خلال الإعتماد على ما يقارب 9 مليون هكتار من المساحة المزروعة أي ما يفوق ربع مساحتها، وقد تمكنت الدولة المغربية من تحقيق هذه النتائج من خلال رسم سياسات عمومية في شكل مخططات للتنمية الفلاحية لتوفير الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية من جهة، وكذلك تطوير الصادرات الوطنية للمنتجات الزراعية والعمل على تلبية الطلب الدولي من جهة أخرى، ولا سيما السوق الأوروبية والأمريكية والأسيوية والإفريقية.كما تحاول دائما تطوير المنتجات الفلاحية، وذلك بالإعتماد على الإستثمار في هذا المجال، لذلك عمدت الحكومة على إستغلال مختلف أوجه الإستثمار في القطاع الفلاحي من خلال رصد ميزانية مهمة، بالنظر للقدرات المالية للخزينة العامة، لدعم القطاع الفلاحي وفق مخططات تنموية منبثقة من تخطيط إستراتيجي للسياسة العمومية المغربية.

ومن أجل الرفع من القدرات الإنتاجية لقطاع الفلاحة، عمدت الدولة على تشجيع القطاع الخاص والمستثمر في القطاع الفلاحي، حيث بلغ إجمالي الدعم المقدم للاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي ما يفوق 80 مليار درهم (8.15 مليار دولار) منذ سنة 2008 و إلى غاية سنة 2022، بالإضافة إلى دعم الإستثمار الخاص قامت الدولة باستثمار ما يفوق 49 مليار درهم (4.5 مليار دولار) من الميزانية العامة من أجل تطوير القطاع الفلاحي، وتعمل الدولة كذلك على تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال تطوير مشاريع مشتركة من أجل الرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

كما تمكنت من تسطير برامج مخططات تنموية للقطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة تجلت في عدة سياسات كتلك المتعلقة ببناء السدود بهدف توفير الماء الكافي لسقي مساحات تتعدى المليون هكتار من الأراضي المزروعة، كما تعتبر مسألة توفير الماء أهم معطى حيوي من أجل تطوير القطاع الفلاحي بدولة المغرب، وخير دليل على ذلك توفير ما يتجاوز 50% من التحفيزات المالية للقطاع الخاص المستثمر في القطاع الفلاحي من أجل تمويل المشاريع الرامية للإقتصاد في مياه السقي.

ويعمل المغرب على تكملة تطبيق المخطط الإستراتيجي الجيل الأخضر 2020-2030، والذي يهدف إلى وضع العنصر البشري في صلب الإستراتيجية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الفلاحي، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تقوية الطبقة الوسطى الفلاحية وضمان إستقرار القطاع، فالعمل على إستراتيجية وطنية تهدف إلى الرفع من قدرات العنصر البشري في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي ستمكن من تيسير إستهداف سلاسل الإنتاج ذات الأولوية، ومواكبة أفضل للبرنامج الوطني لإقتصاد مياه الري، وكذلك تسهيل ولوج جميع الفلاحين إلى المساعدات وتعزيز نظام حوكمة ومراقبة المساعدات مع ترشيد أفضل للاستثمارات الممكنة من الاستفادة من مساعدات الدولة.

3- حساب التنويع الإقتصادي للقطاع الفلاحي لكل من دول الجزائر، تونس والمغرب:

أ- مؤشرات قياس درجة التنويع:

- مؤشر هيرفيندال هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index – HHI):

الصيغة: $HHI = \sum_{i=1}^{n} s_i^2$

حيث s_i = الحصة السوقية/النسبة من كل قطاع أو منتج.

- قيم منخفضة (0.00–0.15تقريبًا) ⟶ إقتصادمتنوع جدًا وغير مركز.
- قيم متوسطة (0.15–0.25تقريبًا) ⟶ تركيز معتدل.
- قيم مرتفعة (>0.25) ⟶ تركيز مرتفع، أي إعتماد الإقتصاد على عدد محدود من القطاعات.

يُستعمل لقياس تنويع الإنتاج أو الصادرات حسب القطاعات.

- مؤشر Theil (مؤشر ثايل للتنويع):

يُقيس تباين توزيع الأنشطة الإقتصادية أو الصادرات.

إذا كان قريبًا من الصفر = توزيع متوازن (تنويع قوي).

كلما ارتفع =تركّز أكبر.

- مؤشر Shannon-Weiner (مؤشر شانون للتنوع):

أصله من علم الأحياء، واستُخدم لاحقًا في الإقتصاد.

الصيغة: $H = - \sum_{i=1}^{n} p_i \ln(p_i)$

حيث: p_i = الحصة النسبية لكل قطاع.

قيمة أعلى = تنويع إقتصادي أكبر.

- مؤشر Simpson للتنوع (Simpson Index):

قريب من HHI لكن عكسه.

الصيغة: $D = 1 - \sum_{i=1}^{n} s_i^2$

- إذا كانت النتيجة مرتفعة ⟵ تنويع قوي.
- إذا كانت النتيجة منخفضة ⟵الإقتصادمركّز.

- مؤشر عدم الإعتماد على القطاع الواحد (Dependence Ratio):

يقيس وزن قطاع واحد من الناتج الداخلي أو الصادرات. فكلما انخفضت النسبة، ارتفع التنويع.

- مؤشر تنويع الصادرات (Export Diversification Index – UNCTAD):

يعتمد على مقارنة هيكل صادرات الدولة مع هيكل الصادرات العالمية، حيث يعكس مدى اختلاف أو تشابه الصادرات الوطنية مع السوق العالمي.

ملاحظات تطبيقية:

- في "القطاع الفلاحي": نستعمل HHI أو شانون لحساب توزيع الإنتاج بين المحاصيل (حبوب، خضر، فواكه، حليب، لحوم...إلخ).
- في "الإقتصاد الكلي": يمكن حسابها بين القطاعات (فلاحة، صناعة، خدمات).
- في "التجارة الخارجية": نستعمل مؤشرات UNCTAD أو HHI لحساب تنويع الصادرات.

و بما أن دراستنا تتعلق بالقطاع الفلاحي، التنويع الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، سوف نستعمل مؤشر هيرشمان–هيرفندال (HHI) لقياس درجة تركيز / تنويع النشاط الزراعي فيما يخص المحاصيل الفلاحية أو داخل كل بلد من البلدان محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب).

و لعمل ذلك، هناك طريقتان:

- على مستوى القطاع الزراعي ككل: إذا اعتمدنا بيانات مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي فقط، HHI لن يعطي تنويعاً داخلياً، بل سيقيس حجم القطاع مقارنة بباقي الإقتصاد. هذه الطريقة تعطي صورة عن وزن الزراعة وليس تنوع المحاصيل داخل القطاع.
- على مستوى المحاصيل والمنتجات الزراعية: لتقدير التنويع الفلاحي بدقة، نحتاج لحصص كل محصول رئيسي أو مجموعة منتجات (مثلاً : القمح، الشعير، الزيتون، الخضروات، الفواكه، تربية الماشية).

التفسير: كلما اقترب HHI من الصفر ⟵ قطاع فلاحي متنوع جداً، كلما اقترب من 1 أو 10000 ⟵ تركيز كبير على محصول أو مجموعة قليلة.

إذ يعرف بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

N: عدد النشاطات.

XI: قيمة المتغير في النشاط أ.

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات (في هذه الحالة النشاطات المتعلقة إلا بالقطاع الفلاحي لهذه الدول).

ب- دراسة التنويع الفلاحي لكل بلد:

- دراسة التنويع الفلاحي حالة الجزائر (مثال سنة 2022):

الجدول رقم (39): مساهمة بعض المحاصيل الأساسية في ناتج القطاع الفلاحي بالجزائر

المحصول	الحصة المئوية من الإنتاج الزراعي (%)
الحبوب	45
الزيتون	10
التمور	8
الخضروات والفواكه	20
تربية الماشية	17

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد43، تاريخ الاطلاع: 2025/07/06، عبر الموقع: https://aoad.org/ASSY43/statbook43Cont.htm

- Direction des statistiques agricole et des systèmes d'information, MADR, données par filières, 2022, pp1-20.

حساب درجة التنويع بمؤشر هيرشمان وهرفندل "HHI":

HHI = $45^2+10^2+8^2+20^2+17^2$ = 2025+100+64+400+289=2878 ← تركّز مرتفع نسبيًا في الحبوب.

- دراسة التنويع الفلاحي حالة تونس (مثال سنة 2022):

الجدول رقم (40): مساهمة بعض المحاصيل الأساسية في ناتج القطاع الفلاحي بتونس

المحصول	الحصة المئوية من الإنتاج الزراعي (%)
الحبوب	35
الزيتون	25
التمور	8
الخضروات والفواكه	30
تربية الماشية	10

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 43، تاريخ الاطلاع: 2025/07/06، عير الموقع: https://aoad.org/ASSY43/statbook43Cont.htm

[1] المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-03-2025.
http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

حساب درجة التنويع بمؤشر هيرشمان وهرفندل "HHI":

$HHI = 35^2 + 25^2 + 30^2 + 10^2 = 1225 + 625 + 900 + 100 = 2850$ ⟵تركّز متوسط إلى مرتفع،

إعتماد كبير على الحبوب والزيتون والخضروات.

- دراسة التنويع الفلاحي حالة المغرب (مثال سنة 2022):

الجدول رقم (41): مساهمة بعض المحاصيل الأساسية في ناتج القطاع الفلاحي بالمغرب

المحصول	الحصة المئوية من الإنتاج الزراعي (%)
الحبوب	40
الزيتون	15
الخضروات والفواكه	30
تربية الماشية	15

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنو ي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد 43، تاريخ الاطلاع: 2025/05/06، عير الموقع: https://aoad.org/ASSY43/statbook43Cont.htm

حساب درجة التنويع بمؤشر هيرشمان وهرفندل "HHI":

**HHI = $40^2 + 15^2 + 30^2 + 15^2 = 1600 + 225 + 900 + 225 = 2950$ ← تركّز مرتفع نسبيًا، الحبوب والخضروات أساسية.

الجدول رقم (42): قيم التنويع الفلاحي بمؤشر هيرشمان وهرفندل "HHI" للقطاعات الزراعية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000 - 2022

الجزائر		تونس		المغرب	
السنة	HHI	السنة	HHI	السنة	HHI
2000	0,25293828	**2000**	0,1904189	**2000**	0,23338426
2001	0,30535518	**2001**	0,19629322	**2001**	0,26025771
2002	0,28530762	**2002**	0,18807641	**2002**	0,23731567
2003	0,27000227	**2003**	0,17927855	**2003**	0,23537095
2004	0,30610646	**2004**	0,19382254	**2004**	0,24412399
2005	0,29223223	**2005**	0,18738426	**2005**	0,24885425
2006	0,27262849	**2006**	0,18788255	**2006**	0,23338894
2007	0,28338199	**2007**	0,19080314	**2007**	0,26051584
2008	0,25668688	**2008**	0,19684246	**2008**	0,24608905
2009	0,29411415	**2009**	0,21034242	**2009**	0,25535432
2010	0,26975116	**2010**	0,19050081	**2010**	0,24855958
2011	0,28305291	**2011**	0,19755634	**2011**	0,24597278
2012	0,29989622	**2012**	0,18796701	**2012**	0,25510278
2013	0,27466906	**2013**	0,19220638	**2013**	0,22142636
2014	0,26093625	**2014**	0,18829187	**2014**	0,26327092
2015	0,28198735	**2015**	0,18354175	**2015**	0,24086516
2016	0,28417099	**2016**	0,18709035	**2016**	0,24151884
2017	0,27728731	**2017**	0,18805555	**2017**	0,24898481
2018	0,2797156	**2018**	0,19097501	**2018**	0,24312631
2019	0,26166985	**2019**	0,18780693	**2019**	0,25352059
2020	0,2420962	**2020**	0,1883234	**2020**	0,25724902
2021	0,27660449	**2021**	0,19660632	**2021**	0,23682047
2022	0,25743021	**2022**	0,18751279	**2022**	0,23862038

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجداول السابقة للمنتجات الفلاحية لكل الدول خلال الفترة 2000 - 2022.

يتضح من خلال الجدول مايلي:

- بالنسبة للجزائر:

"HHI" يتراوح بين 0.242 في سنة 2020 و0.306 في سنة 2004 مما يفسر تركيز مرتفع نسبياً، ثم بعدها الإرتفاع في بعض السنوات (2001، 2004) يعكس إعتمادا أكبر على عدد قليل من المحاصيل، بعدها نلاحظ إنخفاض تدريجي بعد 2010 وهذا يدل على تحسن في التنوع مابين محاصيل القطاع، ومنه نستخلص أن القطاع الفلاحي الجزائري كان ذو تركيز نسبي مرتفع في بداية سنوات الدراسة أي بداية الألفينات، لكنه بدأ يشهد تنويعا واضحا في المحاصيل في العقد الأخير كنتيجة عن بداية بروز ثمار الاستراتيجيات المتبعة للنهوض بهذا القطاع.

- بالنسبة لتونس:

"HHI" يتراوح بين 0.179 في سنة 2003 و0.210 في سنة 2009 هذا يدل على قطاع متنوع ومستقر نسبياً، فالقيم مستقرة دون تقلبات كبيرة، ما يعكس توزيعاً متوازناً للمحاصيل داخل القطاع الفلاحي.

- بالنسبة للمغرب:

"HHI" يتراوح بين 0.221 في سنة 2013 و0.263 في سنة 2014 وهذا دليل على تركيز متوسط نسبياً، كما حقق القطاع بعض القفزات البسيطة في (2014، 2020) لكن القطاع يبقى عموماً يعاني من تركيز في المحاصيل الفلاحية، وهذا يدل على الاعتماد على منتوجات دون آخرى بصفة مركزة، مما يجعل أثر التعرض للخطر وارد في أي لحظة.

الاستنتاج العام: القطاع الفلاحي المغربي ذو تركيز نسبي، رغم كل الجهوذ المبذولة في سبيل تطوير هذا القطاع.

كلما ارتفع "HHI"، زاد تركيز القطاع على عدد محدود من المنتجات، والعكس صحيح.

* الجزائر: إنخفاض HHI بعد 2010 ⟵ مؤشرات إيجابية على التنويع الإقتصادي.
* تونس: استقرار HHI ⟵ مؤشر على استقرار بنيوي.
* المغرب: تذبذب بسيط ⟵ الإقتصاد متوازن لكنه حساس للتغيرات القطاعية.

الشكل رقم (30): تطور قيم مؤشر هيرشمان وهيرفندل "HHI" لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2022

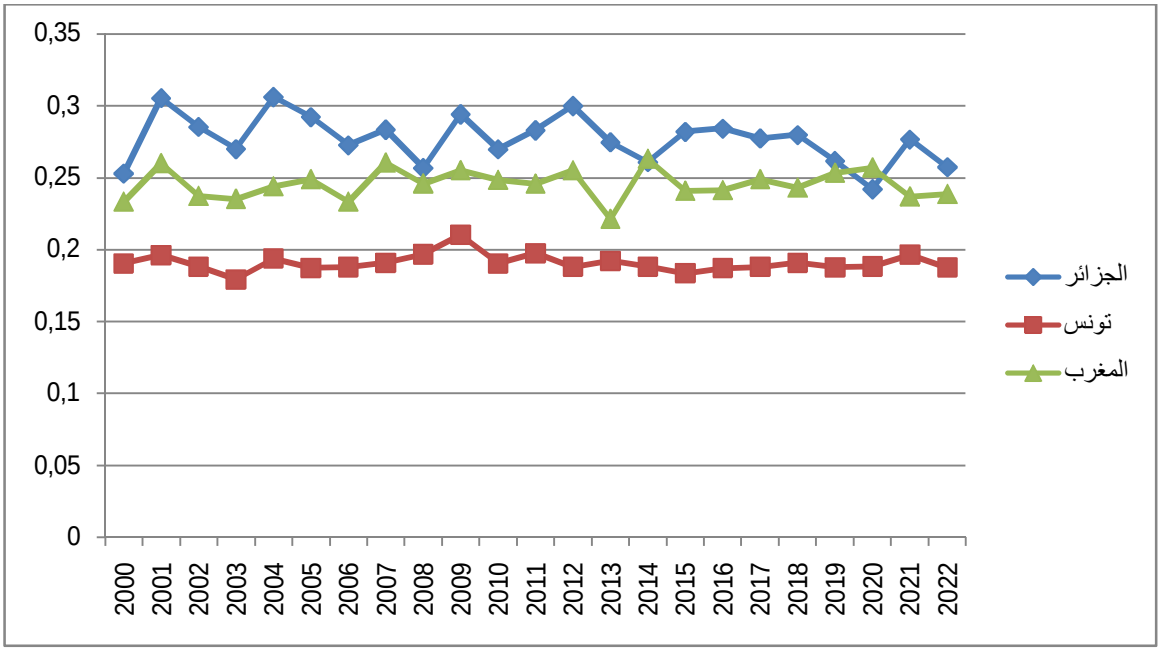

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (42).

- الجزائر (المنحنى الأزرق): أعلى مستوى HHIبين الدول الثلاث، مع تقلبات واضحة خصوصًا في 2001 و 2004، ثم إنخفاض تدريجي بعد 2010، مما يدل على تحسن في التنويع القطاعي.
- تونس (المنحنى الأحمر): أقل "HHI"استقرارًا، مما يعكس تنوعًا كبيرًا وإنخفاض التركيز الإقتصادي.
-المغرب (المنحنى الأخضر): "HHI" متوسط، مع بعض القفزات البسيطة في 2001 و2014 و2020، لكنه يبقى بين الجزائر وتونس من حيث التركيز.

الجدول رقم (43): متوسط قيم التنويع الفلاحي بمؤشر هيرشمان وهرفندل "HHI" للقطاعات الزراعية لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000 - 2022

المؤشر / البلد	الجزائر	تونس	المغرب
متوسط HHI	0,27	0,19	0,25

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (42)، علما أن:

متوسط القيم= (مجموع القيم/ عدد تكرارات المجموع)

5- تقييم نتائج مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع والتنمية الإقتصادية لكل من الجزائر، تونس والمغرب:

في ضوء الدراسة والمعلومات السابقة المتطرق إليها والخاصة بكل من الدول موضوع الدراسة: الجزائر، تونس والمغرب والمتعلقة خصوصا بالقطاعات الفلاحية التابعة لها، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية التنويع الإقتصادي والدفع بالتنمية الإقتصادية لكل بلد، وبعدما قمنا بتحليل البيانات والمعطيات عبر مختلف المراحل السابقة، تبين لنا مايلي:

- القطاعات الفلاحية لم تتجاوب بالشكل المطلوب مع البرامج والأهداف المسطرة، بالنظر للمشاكل المالية، الهيكلية والتنظيمية التي تعاني منها هذه القطاعات في كل دولة من الدول محل الدراسة.

- تدهور المناخ الاستثماري في القطاعات الفلاحية الخاصة بالدول محل الدراسة، خاصة في الجوانب التحفيزية، التمويلية والإدارية التي ساهمت في ظهور العراقيل في هذه القطاعات، مما تبلو ر عنه عزوف المستثمرين عن الولوج لهذه القطاعات، مما أدى إلى عجز إنتاجي وظمور في اليد العاملة المختصة في الفلاحة.

- كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت للبرامج التنموية الفلاحية، وعدم التقيد الفعلي بهذه البرامج تسبب في التقليل من فعالية ونجاعة هذه المخططات التنموية.

- رغم تحقق بعض الأهداف المسطرة ضمن السياسات والخطط التنموية بنسب متفاوتة، إلا أن عدم بلوغها في آجالها المحددة مسبقا أدى إلى نقص في فعالية ونجاعة هذه البرامج المسطرة بهدف تحقيق التنويع والتنمية الإقتصادية.

- التباطؤ في الإصلاح الإقتصادي كان له أثر كبير على القطاعات الفلاحية للدول موضوع الدراسة، بحيث كان له تأثير سلبي على المدى المتوسط والطويل على مخرجات هذه القطاعات.

- نقص الكفاءة التأهيلية في المورد البشري كان له الأثر البالغ في تباطؤ نمو القطاعات الفلاحية للدول محل الدراسة.

- بالرغم من تحقيق القطاعات الفلاحية للجزائر، تونس والمغرب لمعدلات نمو إيجابية عبر فترات مختلفة وبنسب متفاوتة، إلا أن هذه المعدلات لا تتماشى والنمو السكاني لهذه الدول وكذلك المتطلبات العصرية.

- يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع التنموية الفلاحية في عدم إيلاء أهمية للبرامج المتعلقة بالإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني خاصة في المناطق الريفية، بالرغم من وجود الأراضي المخصصة لهذا الشأن وتشجيع مكاتب الدراسات المتخصصة لاستعمال الطرق الحديثة والعصرية من وسائل والمكننة.

- ثقل العبء المالي للبرامج التنموية الفلاحية نتيجة حجم عمليات إعادة الهيكلة والتنظيم.

- الإرتفاع في سعر المواد الأولية والأسمدة الخاصة بالزراعة، وحتى مواد الأعلاف والبيطرة الخاصة بالإنتاج الحيواني كان له نسبة مساهمة في الأوضاع التي تسود فيها هذه الشعبة.

- غياب إستراتيجية واضحة للتنفيذ، وعدم المداومة على مراقبة المخرجات بهدف تصحيح وتعديل المدخلات حال دون الحصول على نتائج إيجابية وفعالة مطابقة للأهداف المسطرة.

- عدم المداومة ومواصلة تنفيذ وتطبيق السياسات والبرامج التنموية عبر تغير الهياكل التشريعية، التنظيمية والتنفيذية، بل بمجرد تغيير الهرم السلمي تتغير السياسات في هذا القطاع الحيوي، دون القيام بمراجعات شاملة للسياسات والبرامج السابقة ومعرفة مدى تناسقها مع أرض الواقع.

- تطبيق عدة برامج خارجية مستوردة دون ملاءمتها مع المعطيات الداخلية، فلكل منطقة خصوصياتها.

- التغيرات المناخية كان لها تأثير سلبي أكثر منه إيجابي في المساهمة في تطوير القطاع.

- عدم التنسيق والتجاوب بين القطاع الفلاحي والقطاعات الفاعلة الآخرى كالصناعة والسياحة، وهذا الأخير لن يكون الا بتعميم عنصر الرقمنة.

خلاصة:

إجمالا يمكن القول أن الجزائر، تونس والمغرب تسعى جاهدة للوصول إلى تحقيق تنمية فلاحية من خلال إتباع سياسة تنموية طموحة وذلك من خلال تجسيد سياسات ومخططات وبرامج وآليات التي من شأنها التحسين الكمي والنوعي للمخرجات الفلاحية بهدف الارتقاء بالقطاع الفلاحي وجعله تنافسي على جميع الأصعدة، حيث نلاحظ من معامل هيرفندال – هيرشمان أن القطاعات الفلاحية للدول موضوع الدراسة قد عرفت تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع ما كانت عليه آنفا، إلا أنه تبقى هذه الجهود غير كافية، بل يجب السير بنسق سريع و أكثر حدة بهدف مسايرة الرهانات ومجابهة التحديات الآنية والمستقبلية، بما يتطلبه الوضع العالمي، فإتباع آليات الدعم المتواصل لهذا القطاع الحيوي قد حقق استثمارات جلية في هذا المجال ولو أنها غير كافية. كما أن تحقيق هذه الدول لاكتفائها الذاتي على العموم و أمنها الغذائي والمائي على حساب الدول المتطورة التي تسعى جاهدة لابقائها تحت التبعية المستمرة ليس بالأمر السهل والهين، فكل المؤشرات تتنبئ بأن هذا العالم لم يصبح آمنا وتحكمه المعاهدات الدولية والقرارات الأممية في سبيل التعايش في السلم والسلام، بل أصبح يتعامل بسياسة الكيل بمكيالين إن لم نقل عدة مكاييل، بل ساد مؤخرا منطق الظلم والتعدي بهدف الاستيلاء على الثروات بشتى الطرق والتي أصبحت مطمع وهدف الكثير من الدول الصناعية التي تفتقر لهذه الميزات النسبية التي فضلنا الله بها عن سائر الدول.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

حاولنا من خلال دراستنا هذه معرفة إلى أي مدى تحاول كل من دولة الجزائر، تونس والمغرب تجسيد نموذج النمو الجديد للقطاع الفلاحي وتحقيق رهانات التنويع الإقتصادي على أرض الواقع، إعتمادا على طريقة المعاينة بمعامل هيرفندال و هيرشمان للتنويع الإقتصادي لعدة محاصيل فلاحية والتي تعتبر من المواد الإستهلاكية الأساسية بكل من الدول محل الدراسة، حيث توصلنا إلى أن هذه الدول باستثناء الجزائر والتي من خلال المؤشر تبين أن هناك نهضة نوعية في قطاعها الفلاحي خلال العقد الأخير، ما زالت تعاني من قلة التنويع في إقتصادياتها خاصة في مجال القطاع الفلاحي، بالرغم من أن هذا الأخير قد حظي بإهتمام واسع وكبير من طرف الجهات القائمة عليه من خلال رسم وتجسيد سياسات، مخططات وبرامج تنموية مختلفة. كما لجأت إلى تأسيس هيئات تنظيمية ورقابية متخصصة في هذا القطاع، لغرض جلب الإستثمار بمختلف أنواعه بهدف الزيادة والرفع من الإنتاج النباتي والحيواني و إستصلاح الأراضي عبر منح إمتيازات متنوعة. كما عملت السلطات الوصية للبلدان الثلاث محل الدراسة على تسوية وضعية العقارات الفلاحية و ايجاد حلول لمختلف المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع الفلاحي سواء من المنظور التقني، التسييري والتنظيمي أو حتى التمويلي. كما حاولت أن تخلق مناخ ملائم للإستثمار بتوفير تسهيلات إدارية للأشخاص الراغبين في الولوج لهذا القطاع كالمستثمرين، الفلاحين، وعملت على سن قوانين ولوائح تشريعات تؤطر هذه العملية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى إختبار الفرضيات المتعلقة بترقية القطاع الفلاحي كأداة للتنمية والتنويع الإقتصادي، وذلك لتقييم العلاقات المفترضة بين المتغيرات وفهم تأثيرها على محاولة إبراز شروط ومقومات نجاح القطاع الفلاحي وسبل تخطي وتجاوز مختلف الصعوبات والعقبات التي يواجهها هذا القطاع، بهدف تحقيق تنويع إقتصادي في سبيل المساهمة في عملية التنمية الإقتصادية.

الفرضية الأولى: "يساهم القطاع الفلاحي بشكل إيجابي في عملية التنويع الإقتصادي بالجزائر، تونس والمغرب". وعليه نثبت صحة الفرضية السالفة الذكر، إذ أن نسبة مساهمة هذا القطاع تتفاوت من منتج لآخر ومن دولة لأخرى.

الفرضية الثانية: "القطاع الفلاحي له دور أساسي وفعال في التنمية الإقتصادية بالجزائر، تونس والمغرب". فبالإستناد إلى ماجاء في الدراسة، قد تبين الدور الأساسي والفعال للقطاع الفلاحي في دول الجزائر، تونس

والمغرب بإعتباره ركيزة أساسية وهذا من خلال تطبيق مختلف الإستراتيجيات والسياسات الفلاحية والبرامج التنموية المتخصصة بهدف الوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا.

الفرضية الثالثة: "النهوض والرقي بالقطاع الفلاحي يعتبر رؤية إستشرافية لتنمية مستدامة وتحقيق تنوع وتكامل إقتصادي". حيث نثبث صحة هذه الفرضية، فمن خلال ما جاء في دراستنا هذه تبين أنه وبتطوير القطاع الفلاحي يمكن تحقيق تكامل إقتصادي بمعية مختلف بقية القطاعات الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وتتمثل النتائج المتوصل إليها في دراستنا كما يلي:

- التنمية الفلاحية هي أحد الأقطاب الفاعلة في عملية التنويع الإقتصادي إعتمادا على الموارد الطبيعية، المالية، البشرية والتكنولوجية.

- القطاع الفلاحي يعتبر مساهم فعال في التنويع الإقتصادي وتحقيق عملية التنمية الإقتصادية من خلال مساهمته بنسبة معتبرة في الرفع من الناتج الداخلي الإجمالي عبر تحقيق الإكتفاء الذاتي، وتحويل الفائض من الإنتاج لقنوات التصدير.

- بالرغم من الموارد المختلفة الموظفة في القطاعات الفلاحية لدول الجزائر، تونس والمغرب، إلا أن هذه الموارد لا تستغل بصفة ناجعة وفعالة في تحقيق عملية التنويع الإقتصادي.

- يساهم القطاع الفلاحي بشكل إيجابي في الجزائر، تونس والمغرب في تحقيق تنمية إقتصادية، لكن ليس بالنسق المطلوب، إذ أن التحديات تتطلب مرونة وفعالية أكثر مما هي عليه.

- بعض السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي كان لها أثرها الإيجابي في المساهمة في عملية التنويع الإقتصادي، وبعضها الآخر كانت بمثابة مثبط لهذه العملية، إذ من الواجب تعديلها إن كانت تستحق ذلك أو حذفها والتخلي عنها إن تطلب الأمر ذلك باستبدالها بأخرى أكثر تناسبا والأوضاع السائدة في كل بلد.

- إن تحقيق القطاع الفلاحي لعوائد و أرباح معتبرة، يجعل من هذا القطاع جذابا لجلب الإستثمارات المختلفة، وبالتالي التوسع في مختلف المجالات، الشعب والتخصصات التي تندرج ضمن هذا القطاع، مما يسهم في الرفع من مخرجاته والتي من شأنها تحقيق تنمية حقيقية في المجال.

- عملية التنويع الإقتصادي لها أثر إيجابي في تحقيق التنمية الإقتصادية الحقيقية والشاملة، إذ أنه من غير الممكن الوصول إلى هذه التنمية من خلال الإتكال على قطاع أو منتج واحد، فمن باب الأمان يجب على الجزائر، تونس

والمغرب العمل بجهد بهدف تقوية إقتصادياتها عبر بناء ركائز إقتصادية متناسقة وبنسب متكافئة، وهذا إطلاقا من مبدأ تقسيم الخطر.

- بالنظر إلى سنوات ما قبل فترة الدراسة، نلاحظ أن القطاع الفلاحي في الجزائر، تونس والمغرب يحقق إنجازات معتبرة ولو بنسب مختلفة، إلا أن نسبة نموه لا تتماشى ونسبة النمو الديمغرافي لبلده، كما أن التغيرات والقضايا المعاصرة تفرض الرفع من حدة تسارع ونسق نمو هذا القطاع، وهذا بالنظر لإنعكاساته على المستوى المحلي والدولي، إذ أن تحقيق أي بلد لسيادته وحفاظه على أمنه واستقراره الداخلي يبدأ من تحقيق أمنه الغذائي واكتفائه الذاتي.

- من خلال دراستنا هذه أبرزنا مدى التوافق مع الدراسات السابقة في هذا المجال، اذ تتفق جلها على الدور الهام المنوط بالقطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الإقتصادي، وكذا حجم التحديات التي تواجهه في سبيل المساهمة الناجعة والفعالة لاحداث تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة.

- كما لايفوتنا أن نعرج على صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات الرسمية لهذا القطاع خاصة لكل من تونس والمغرب، ونتمنى أن نكون قد ساهمنا ولو بالشيء البسيط في إثراء هذا الموضوع، كما نقترح كبحوث مستقبلية مايتعلق برقمنة القطاع الفلاحي، وإيجاد آليات للتنسيق الشامل والفعال بين هذا القطاع ومختلف القطاعات الأخرى بإعتبارها مسائل ذات أهمية بالغة في الرقي بهذا القطاع وتحقيق التكامل والتنويع الإقتصادي والتنمية الإقتصادية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

الكتب:

1- إبراهيم أنيس، عطية الصوالحي وآخرون، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، 2004.

2- إبراهيم مصطفى، حمد بن مُحَّد ال شيخ، "إقتصاديات الموارد والبيئة"، شركة العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

3- أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الإقتصادية الزراعية (رؤى معاصرة)، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2003.

4- إسماعيل شعباني، مقدمة في إقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو - استراتيجيات التنمية)، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر.

5- اسماعيل مُحَّد بن قانة، إقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، دار أسامة، عمان، 2012.

6- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

7- المخادمي، عبد القادر رزيق، الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الإقتصادية والتكامل الدولي، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان، 2003.

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقييميه لأثار استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، الخرطوم، 2010.

10- جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2010.

11- جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2010.

12- حازم الببلاوي، التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.

13- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الإقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.

14- خلف بن سليمان، بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999.

15- خوري عصام، سليمان عدنان، التنمية الإقتصادية (دراسة في التخلف والتنمية)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995.

16- رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2013.

17- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998.
18- سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي، حالة الركود في إقتصاد عالمي متغير (رؤية للمستقبل)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
19- سالم توفيق النجمي، مُحَمَّد صالح تركي، مقدمة في إقتصاد التنمية، جامعة الموصل، العراق، 1988.
20- سايتز جون، السياسات التنموية (مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية - ترجمة سمير حمارنة-)، دار عمار، عمان، 1990.
21- سعد طه غلام، التنمية والدولة، دار طيبة، القاهرة، 2003.
22- صبحي القاسم، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1993.
23- عبد الرحيم الجبلي، التنمية الزراعية في العالم الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.
24- عبد العزيز هيكل، التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.
25- عبد الله الصعيدي، النمو الإقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، 2002.
26- عبد الهادي عبد القادر سويفي، سياسات التنمية والتخطيط الإقتصادي، أسيوط، 2002.
27- عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد العراق، 1969.
28- عبد الوهاب مطر الداهري، الإقتصاد الزراعي، مكتبة دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، 1986.
29- عثمان أحمد الخولي، محمود مُحَمَّد شريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، مصر، دون سنة نشر.
30- عريقات حربي مُحَمَّد موسى، مبادئ في التنمية والتخطيط الإقتصادي، ط1، دار الفكر، عمان، 1992.
31- علي جدوع الشرفات، مبادئ الإقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2006.
32- علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، ط1، 1996.
33- فايزة خبور علوش، مُحَمَّد أبوهشيم وآخرون، "إنتاجية القطاع الزراعي في تونس في ظل الظروف البيئية الصعبة" (مترجم)، دار النشر "springer cham"، سويسرا، 05-2021.
34- فلاح سعيد جبر، اتفاقيات الغات ونظام الإيزو 9000-9004 وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الجفان والجاني للطباعة والنشر، قبرص، 1996.
35- كامل بكري وآخرون، الموارد وإقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
36- كرم انطونيوس، إقتصاديات التخلف والتنمية، دار الثقافة، عمان، 1993.
37- مُحَمَّد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة للنشر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
38- مُحَمَّد رشراش مصطفى، الإفراط الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي،

عمان، 1992.

39- مُحَمَّد رفيق أمين حمدان، "الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، دار وائل، عمان، 1999.

40- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، مُحَمَّد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

41- مُحَمَّد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد مُحَمَّد شعبان، تاريخ الفكر الإقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009.

42- مُحَمَّد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

43- مُحَمَّد لومي، " القطاع الزراعي في تونس والشكوك المحيطة به" (مترجم)، نيرفانا للنشر، تونس، 2018.

44- مُحَمَّد مدحت مصطفى، " إقتصاديات الأراضي الزراعية الأسس، النظريات، التطبيق"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1998.

45- مُحَمَّد ناصر الدين الألباني سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المجلد الأول، مكتبة المعارف، الرياض، 1995.

46- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الاسيوية والدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

47- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل، الأردن، 2017.

48- مدحت أيوب، بدائل التنمية العربية، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والإفريقية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2008.

49- مطانيوس حبيب، رانية ثابث الدروبي، إقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 1997.

50- منى قاسم، الاصلاح الإقتصادي في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1999.

51- نادية أحمد عمراني، النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

52- نافع إبراهيم، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير؟، دار المعارف، مصر، 1981.

53- يحي غني النجار، أمال شلال، التنمية الإقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1991.

المجلات العلمية:

54- ابراهيم أحمد سعيد، "أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي العربي"، مجلة دمشق، مجلد 3، عدد27، سوريا، 2011.

55- أبو بكر عبد الله سليمان، الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني،

عدد 3، العراق، ماي 2009.

56- بكدي فاطمة، "التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، عدد 13، جوان 2013.

57- بوهالي مُحَمَّد، "قياس درجة تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر باستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان"، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، مجلد 2، عدد 2، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، أكتوبر 2019، الجزائر.

58- جاوي فايزة، حفصي بونبعو يسين، قياس وتحليل أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي باستخدام نماذج بنال (حالة الجزائر 2000-2020)، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد5، عدد2، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.

59- جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي"، دراسة تحليلية قياسية للفترة (2020/2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 9، عدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018.

60- حسام الدين شبي، "الزراعة والنمو الإقتصادي في تونس"، مجلة الإقتصاد الزراعي، مجلد 2، عدد1، 2010.

61- رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام (واقع وآفاق)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد13، 2015.

62- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

63- صالح العصفور، السياسات الزراعية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثانية، عدد 21، سبتمبر، 2003.

64- عاطف لافي مرزوك، التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الإقتصاد الخليجي العربي، عدد 24، 2013.

65- عيسى مُحَمَّد الغزالي، السياسات الزراعية، سلسلة جسر التنمية، مجلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، معهد التخطيط العربي، الكويت، عدد 21، سبتمبر 2023.

66- فاتح حركاتي، "السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة العلوم الانسانية، عدد8، جزء2، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.

67- مُحَمَّد أمين لزعر، "ادارة الموارد المائية وتنمية الزراعة المستدامة في الدول العربية"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 121،جانفي 2015.

68- مُحَمَّد الشلش، منهج الإسلام في تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة المجاعة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد 19، 2010.

69- مسيكة بوفامة، فوزية غربي، "الاصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار"،

مجلة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، مجلد 10، عدد 2، 2006.

70- مهدي سهرغيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الإقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء العراق، مجلد 5، عدد2، جانفي 2008.

71- موسى باهي، كمال روابنية، "التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية"، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد5، ديسمبر 2016.

72- نور الهدى مُحَمَّدي، حفصاوي نور الهدى، "دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، مجلد 10، عدد 1، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2023.

الأطروحات والمذكرات:

73- الطيب الهاشمي، "التوجه الجديد للسياسة الريفية التنموية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان 2014.

74- أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

75- بن تارزي خير الدين، "الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للأساتذة، تخصص تهيئة إقليمية، قسم التاريخ والجغرافيا، بوزريعة، الجزائر، 2017/2016.

76- دولة سعاد، "اثر السياسات الزراعية في تطوير انتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2022/2021.

77- زاوي بومدين، "التمويل البنكي – الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015.

78- طالبي رياض، "دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الإقتصادية الكلية (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016-2017.

79- علي خالفي، "الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 1999.

80- عماري زهير، "تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة (2009/1980)"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2014/2013.

81- عيسى بن ناصر، "مشكلة الغذاء في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

82- فضيل ابراهيم مزاري، "السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من 1962-2016"، أطروحة دكتوراه، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

83- فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

84- كمال حوشين، "إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008.

85- لرقام جميلة، "الأمن الغذائي في الدول العربية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

86- مخلوفي الزوبير، دراسة قياسية تحليلية بتأثير القطاع الزراعي على النمو الإقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية (1990- 2018)، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2022.

87- مسيكة بوفامة، "نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الإقتصاديات النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000-2001.

88- نعامة مباركة، "دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجا)"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017/2016.

89- هيشر أحمد التيجاني، "مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012"، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد كمي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2015-2016.

91- بن لاغة مُحَّد رضا، "انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2013/2012.

92- بوغدة نور الهدى، "دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014.

93- دبار حمزة، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي-دراسة تحليلية وفق نموذج

SWOT"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

94- زويتر الطاهر، "إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، الخروبة، جامعة الجزائر، 1997/1996.

95- سايح بوزيد، "تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006.

96- صدوقي زروق، "دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية-دراسة حالة ولاية البليدة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

97- عامر منصور أحمد، "سياسات الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990-2012"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أُمحَمَّد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015- 2016.

98- عبد الحليم جدي، "الفلاحة والتنمية الذاتية دراسة حالة بلدية الركنية"، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2004/2003.

99- عيسى بن ناصر، "إتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في المجتمع القروي (دراسة ميدانية لعينة من شباب قرية فلاحية بالجنوب الجزائري)"، مذكرة ماجستير في العلوم الإجتماعية، تخصص تغير إجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

100- كينة عبد الحفيظ، "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

101- مانع مخنفر، "الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2009.

102- نعامة مباركة، "دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الإقتصادية (دراسة حالة الوطن العربي)"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2011.

103- هاشمي الطيب، "تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (الفترة 2000-2006) نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة"، مذكرة ماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007/2006.

الملتقيات الدولية والوطنية:

104- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر "الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية والدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

105- بلعزوز بن علي، قومية سفيان، "أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة قياسية)"، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 28و29 أكتوبر 2014.

106- بلقلة ابراهيم، "الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الأمن الغذائي للدول العربية في ظل المستجدات الإقتصادية الدولية"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

107- توقر مُحَّد، "النمذجة القياسية والإتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر آفاق 2020"، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر، 2014.

108- صيلع عبد الله، شلالي الطاهر حسام الدين، "التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 10 مارس 2018.

109- طويجيني زين العابدين، "الأمن الغذائي إشكالية تقويمية ومؤشرات دالة عن حالته في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، يومي 24 و25 ماي 2017.

110- طويجيني زين العابدين، "الأمن الغذائي في الجزائر واقعه ومستقبله مؤشرات كمية دالة"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 23 و24 نوفمبر 2014.

111- عبد الواحد غرده، مقومات تحقيق الأمن الغذائي في المنهج الإسلامي، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير، جامعة الشلف، 2014.

112- أحمد مداني، عبد القادر مطاي، "دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية"، الملتقى الوطني الأول حول "التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-2006/04/15.

113- بلقلة براهيم، مطاي عبد القادر، الأمن الغذائي مؤشراته، حدوده والعوامل المؤثرة فيه، الملتقى العلمي الوطني حول دور التنمية الزراعية المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، يوم 10 مارس 2018.

التقارير والنشرات:

114- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، الأمن الغذائي في الدول العربية، 2008.

115- المادة 2 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت سنة 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 46.

116- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية"، جوان 2002، الجزائر، عبر الموقع

117- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر2023.

118- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008.

119- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009.

120- تقرير البنك الدولي حول المياه والبيئة والتنمية الاجتماعية والريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مراجعة السياسة الزراعية في تونس، رقم 35239، 20 جويلية 2006.

121- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 1994.

122- تقرير أمانة الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، نيويورك، 2005.

123- تقرير أمانة جمعية الأمم المتحدة عن برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2023.

124- تقرير لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مخطط التنمية في تونس، مجلد 2، 2016-2020.

125- تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المنعقد في روما، نوفمبر 1996.

126- مصالح رئاسة الحكومة، ملحق بيان السياسة العامة، الفصل الثالث، "مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد"، نشرية وزارية لشهر أكتوبر، الجزائر، 2010.

127- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2009.

128- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حول تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، جانفي 2015.

129- مؤتمر القمة العالمي للأغذية، إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، روما، ايطاليا، 17-13 نوفمبر 1996.

130- وزارة الزراعة، وثيقة السياسة الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية، تشرين الثاني، 1995.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

131- Abdelhamid Brahimi stratégies de développement pour l'Algérie, Défis et enjeux, Economica, Paris, 2020.

132- Allain Samuelson Les Grands Courant de pense Economique, OPU, Alger, 1993.

133- Hadibia ,Chekired-Bouras F.Z, Mouhouche B , analyses de mis en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja ouest, systèmes sigues au Maghreb, actes du quatrième atelier du projet SIMA Mostaganem, eau en économie D , éditeurs scientifiques, Algérie, 2008.

134- Hayani y and Ruttan, v.w, agricultural development an international perspective, the john hopkins press, baidmore and London, 1971.

135- HERSI Abdurahman, Les mutations des structures Agraires en Algérie depuis 1962,OPU, Alger,1981.

136- N.SADI La privatisation des entreprises publiques en Algerie, Université Pierre Mendes France,Grenoble,2005.

137- Thirwall A.P. Growth and development, sixth edition, macmillan press Ltd, 1999.

Revues:

138- Jhingan, M.L.The economics of development and planning,vrinda publications(p) ltd,32,revised and enlarged edition, 1999.

139- Jihane BAKKALI, La fillière agricole bilogique au Maroc une contribution à l'economie verte et inclusive, International Journal of Advanced Research in Innovation, Management & Social Sciences IJARIMSS, volume 05, issue 01, 06-2022.

140- Jihene Khalifa, The Impacts of Climate Change, Agricultural Productivity, and Food Security on Economic Growth in Tunisia, Research on World Agricultural Economy, volume 06, Issue 01, NAN YANG ACADEMY OF SCIENCES NASS, 03-2025.

Documents de travail:

141- Boubaker Dhehibi, Aymen Frija et autres Performances, Policies, Challenges and Opportunities of the Tunisian Agriculture Sector from Natural Resources Management Perspective a SWOT Analysis, American Eurasian, IJST, 14-12-2014.

142- UNITED NATIONS- NATIONS.UNIES ,UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change- secretariat, Tehran,Islamic Republic of Iran , 18-19 October 2003.

Rapports:

143- FAO, Évaluation genre des secteurs de l'agriculture et du développement rural au Maroc, Série des évaluations genre des pays, Maroc, 2023.

144- MADR Algérie, plan national de développement agricole.

Internet:

145- المعهد الوطني للإحصاء تونس، إحصائيات تونس، تحليل البيانات، تاريخ الإطلاع 10-01-2025، عبر الموقع: http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis

وكالة التنمية الفلاحية، المغرب، تاريخ الإطلاع 20-01-2025، عبر الموقع:

https://www.ada.gov.ma/index.php/fr/principales-realisations-du-plan-maroc-vert

-146- Statista: Agriculture in Morocco - statistics & facts, disponible sur internet, 19-02-2025, https://www.statista.com/topics/7565/agriculture-in-morocco.

147- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26،27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، الموقع: http://aoad.org/AASYXX.htm

148- food and Agriculture Organization of the United Nations: Statistical yearbook, world food and agriculture 2022, disponible sur internet le 20-02-2025, https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/0c372c04-8b29-4093-bba6-8674b1d237c7

ملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مدى الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في عملية المساهمة في التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وهذا عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن خلال معالجة هذا الموضوع، نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية، تشخيص المعطيات الفلاحية لكل من الجزائر، المغرب وتونس، معرفة مدى تحقق نتائج وضع المخططات والبرامج المسطرة في المجال الفلاحي. كما تترتب عن هذه الدراسة نتائج هامة منها، القطاع الفلاحي مساهم فعال في التنويع الاقتصادي، يساهم القطاع الفلاحي في الجزائر، المغرب وتونس في تحقيق التنمية الاقتصادية، القطاع الفلاحي عنصر هام في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، الأمن الغذائي، الجزائر، تونس، المغرب.

Résumé :

L'importance de cette étude se résume dans la mise en évidence du rôle fondamental que joue le secteur agricole dans le processus de contribution à la diversification économique et à la réalisation d'un développement économique global, notamment à travers l'atteinte de l'autosuffisance. En traitant ce sujet, nous visons à atteindre les objectifs suivants : diagnostiquer les données agricoles pour l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, et connaître le degré de réalisation des résultats issus des plans et programmes établis dans le domaine agricole. Cette étude entraîne d'importants résultats, parmi lesquels : le secteur agricole est un contributeur actif à la diversification économique, il contribue à l'atteinte du développement économique en Algérie, au Maroc et en Tunisie, et il est un élément clé pour réaliser la stabilité sociale.

Mots-clés : secteur agricole, développement économique, diversification économique, sécurité alimentaire, Algérie, Maroc, Tunisie**.**

Abstract:

The importance of this study lies in highlighting the fundamental role that the agricultural sector plays in contributing to economic diversification and achieving comprehensive economic development, particularly through attaining self-sufficiency. By addressing this topic, we aim to achieve the following objectives: diagnosing agricultural data for Algeria, Morocco, and Tunisia, and understanding the extent to which results from established plans and programs in the agricultural field have been achieved. This study yields significant results, among which are: the agricultural sector is an active contributor to economic diversification, it contributes to achieving economic development in Algeria, Morocco, and Tunisia, and it is a key element in achieving social stability.

Keywords: agricultural sector, economic development, economic diversification, food security, Algeria, Morocco, Tunisia.